أمننا القومي

مجلة علمية محكمة نصفية تصدر عن معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي

العدد 09 | يناير / كانون ثاني 2026

فلسطين والتحولات السياسية

التعريف والرؤية

مجلة أمننا القومي، هي مجلة الكترونية علمية محكمة نصف سنوية، تصدر عن معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي. متاحة مجاناً عبر شبكة الانترنت، تُعنى بنشر الأبحاث والدراسات العلمية المحكمة ذات العلاقة بأبعاد الأمن القومي الفلسطيني والعربي، باللغة العربية. تستند إلى معايير وقواعد النشر العلمي، بمشاركة نخبة من الباحثين من فلسطين وخارجها. ونهدف في إطار خطة معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي لإيجاد فضاء علمي أكاديمي يستقطب إسهامات الباحثين في المجالات العلمية. في سياق سعي هيئة التحرير إلى رفع مكانة المجلة لمركز مرموق بين المجلات العلمية المُحكمة.

الأهداف

١. دراسة وتحليل القضايا ذات العلاقة بابعاد الامن القومي الفلسطيني، إلى جانب القضايا العربية والدولية ذات التأثير على القضية الفلسطينية.
٢. تسليط مزيداً من الضوء على القضايا الاستراتيجية في مجالات إهتمام معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي، وإقتراح الحلول.
٣. تقديم رؤية لصانع القرار الفلسطيني من منظور اكاديمي علمي.
٤. تشجيع وإثراء البحث العلمي في فلسطين.

قواعد توثيق المصادر والمراجع: راجع موقع المجلة

https://pjnsrp.pinsr.ps/

المشرف العام
مدير عام معهد فلسطين لأبحاث الامن القومي
اللواء حابس شروف

رئيس التحرير
د. أشرف أبو خيران

مدير التحرير
دكتور عوض سليمية

أعضاء هيئة التحرير

الدكتور ثمين الهيجاوي	**الدكتور وليد سالم**	**الدكتور عبد الله النجار**
الدكتور سامح القبج	**الدكتورة اماني القرم**	**الدكتورة نجاح دقماق**
الأستاذ الدكتور محمد شاهين	**الدكتورة خيرية يحيى**	**الدكتورة وفاء الخطيب**
	الأستاذ عزيز محمود العصا	

تصميم الغلاف: اللواء/ سعد ابو بكر

الهيئة الاستشارية العلمية للمجلة (حسب الترتيب الهجائي)

الرقم	الاسم	الرقم	الاسم
١	أ.د. إبراهيم أبراش	١٢	د. لورا أبي خليل
٢	أ.د. أحمد نسيم برقاوي	١٣	د. ليلى شمس الدين
٣	أ.د. إياد البرغوثي	١٤	د. محمد جبريني
٤	أ. د. جمال زهران	١٥	د. محمد فرحات
٥	أ.د. حسن نافعة	١٦	أ.د. محمد فهاد الشلالدة
٦	أ.د. حسني عوض	١٧	أ.د. محمود الجعفري
٧	د. الحسين الرامي	١٨	د. معتز قفيشة
٨	د. رائد المالكي	١٩	هاجر جيلديش
٩	د. عبد الرحمن الحاج إبراهيم	٢٠	د. نظام عساف
١٠	د. عبير ثابت	٢١	أ. د. نعمان عمرو
١١	د. فادي ابو سيدو	٢٢	د. فادي نحاس

محتويات العدد

افتتاحية العدد، بقلم مدير عام معهد فلسطين لأبحاث الامن القومي؛ اللواء حابس الشروف	7
استراتيجية المقاومة الشعبية لتحقيق الأمن القومي الفلسطيني؛ د. علي أحمد عمر	9
الاجراءات العسكرية الإسرائيلية ودورها في عمليات التهجير القسري لسُكان التجمعات في المناطق «ج» في الأغوار الفلسطيني؛ الباحث زهير ماضي و د. إياد أبو زنيط	40
من الاحتلال إلى الدولة: استراتيجية البقاء، إعادة الإعمار والحوكمة في فلسطين؛ د. عيسى سميرات	79
المجتمع الدولي: من ازدواجية المعايير إلى هيمنة المعايير الأمريكية الإسرائيلية؛ د. وليد سالم.	97
الاعتراف الأمريكي بالدولة الفلسطينية بين المكاسب الاستراتيجية والتحولات في المصلحة الوطنية الأمريكية «مقاربة شاملة»؛ دكتور عوض سليمية	129
صورة اليهود بين التضليل السياسي والإعلامي والواقع الاستراتيجي: مقاربة في أبعاد الأمن القومي الفلسطيني؛ الباحثة وفاء داري	170
قراءة في القانون الدولي لقرار مجلس الأمن ٢٨٠٣ بشأن قطاع غزة؛ د. خلود العبيدي.	188

افتتاحية العدد

بقلم اللواء حابس الشروف مدير عام معهد فلسطين لأبحاث الامن القومي

يأتي العدد التاسع من مجلة أمننا القومي الصادرة عن معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي في لحظة تاريخية فارقة، تتقاطع فيها التحولات الجيوسياسية الدولية مع تصاعد التحديات الوجودية التي تواجه القضية الفلسطينية، وتحديدًا في بعدها الأمني الشامل، بوصفه أمنًا للأرض والإنسان والهوية والقرار الوطني المستقل.

تضمّن هذا العدد سبع أوراق علمية محكّمة، تشكّل في مجموعها مقاربة تحليلية متكاملة للأمن القومي الفلسطيني، تنطلق من الواقع الميداني القائم تحت الاحتلال، ولا تنفصل عن التحولات الإقليمية والدولية المؤثرة في مسار الصراع. فقد عالجت الأوراق استراتيجيات المقاومة الشعبية بوصفها خيارًا وطنيًا فاعلًا في تعزيز الأمن القومي، وكشفت دور الإجراءات العسكرية الإسرائيلية في تكريس سياسات التهجير القسري في مناطق «ج» والأغوار الفلسطينية، باعتبارها أداة ممنهجة لإعادة هندسة الجغرافيا والديمغرافيا الفلسطينية.

في بعده البنيوي، تناول العدد إشكالية الانتقال من الاحتلال إلى الدولة، من خلال مقاربات استراتيجية للبقاء، وإعادة الإعمار، وبناء الحوكمة، باعتبارها ركائز لا غنى عنها لترسيخ الدولة الفلسطينية. كما قدّم قراءة نقدية عميقة لدور المجتمع الدولي، مبرزًا تحوّله من ازدواجية المعايير إلى هيمنة المعايير الأمريكية–الإسرائيلية، وانعكاسات ذلك على منظومة العدالة الدولية.

كما سلط هذا العدد مزيداً من الضوء على التحولات المكتسبة في الموقف الأمريكي، عبر تحليل الاعتراف الأمريكي بالدولة الفلسطينية بين المكاسب الاستراتيجية وحدود المصلحة الوطنية الأمريكية، إلى جانب تفكيك صورة اليهود بين التضليل السياسي والإعلامي والواقع الاستراتيجي، وأثر ذلك في صياغة الوعي الأمني الفلسطيني. ويُختتم العدد بقراءة قانونية معمّقة لقرار مجلس الأمن ٢٨٠٣ بشأن قطاع غزة، في إطار القانون الدولي وتحديات إنفاذه.

ختامًا، أتقدّم بخالص الشكر وعميق التقدير إلى السادة الباحثين والأكاديميين الذين أسهموا بأوراقهم العلمية في هذا العدد، لما قدّموه من إسهامات معرفية رصينة أثرت محتواه ورفعت من مستواه العلمي. كما أعبّر عن تقديري العالي للجهود التحريرية والتنظيمية التي بُذلت في إعداد وإصدار هذه النسخة المتميزة الموسومة بعنوان «فلسطين والتحولات السياسية»، والتي تمثّل إضافة نوعية إلى حقل

الدراسات الاستراتيجية، ورافدًا مهمًا للمكتبة البحثية الفلسطينية والعربية، ومرجعًا علميًا للباحثين والمهتمين بقضايا الأمن القومي.

وانطلاقًا من ذلك، فإن المسؤولية الأكاديمية والوطنية تحتم علينا مواصلة إنتاج معرفة استراتيجية نقدية، تُسهم في بلورة رؤية وطنية شاملة وقابلة للتطبيق، قادرة على صون الحقوق الفلسطينية وتعزيز مكانة فلسطين في النظامين الإقليمي والدولي، في ظل تحولات سياسية متسارعة وتوازنات قوى متغيرة، وبما ينسجم مع تضحيات شعبنا وصموده التاريخي.

إن هذا العدد لا يقدّم توصيفًا للواقع فحسب، بل يسعى إلى الإسهام في بناء رؤية استراتيجية فلسطينية واعية، تعيد تعريف الأمن القومي كأداة تحرر وبناء، لا كاستجابة ظرفية، وتضع المعرفة العلمية في صلب معركة الوجود والسيادة.

اللواء حابس الشروف

استراتيجية المقاومة الشعبية لتحقيق الأمن القومي الفلسطيني

د. علي أحمد عمر

الملخص

تُقدّم هذا الدراسة إطاراً متكاملاً لاستراتيجية مقاومة شعبية سلمية مدنية تعكس تطلعات الشعب الفلسطيني وآماله في السلام العادل والدائم والشامل والذي، يتأتى بتحقيق حقوقه الوطنية وتأمين أمنه القومي. وتتضمن أهداف الاستراتيجية تحقيق الأمن القومي الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967م وعاصمتها القدس الشريف، وينبثق عن الهدف الاستراتيجي أهداف فرعية أبرزها حشد الطاقات، والتمسك بالقيم والثوابت، والوحدة الوطنية، والحفاظ على أمن الوطن والمواطن.

تقوم الاستراتيجية على مجموعة من الركائز أهمها قيم التعددية والديمقراطية وقبول الآخر، وقدرة الشعب الفلسطيني على الصمود، والبعد الديني والوطني والقومي، والقدرة على الحشد وتحريك الجماهير، وقيادة سياسية داعمة للمقاومة الشعبية، والتجربة والخبرة الفلسطينية في مجال المقاومة شعبية، والامتداد العربي الاسلامي، لكنها أيضاً تواجه عدة محددات أهمها غياب المصالحة الوطنية واستمرار الانقسام، وافتقار الفلسطينيين إلى إجماع وطني حول هدفهم النهائي، والانقسام حول أنسب استراتيجية للمقاومة، والتشكيك في قدرة المقاومة الشعبية على إنهاء الاحتلال، وتشويه الصهاينة لصورة المقاومة الشعبية ووسمها بالإرهاب، والقمع الإسرائيلي العنيف للمقاومة الشعبية، وتراجع المشاركة الميدانية للأحزاب والفصائل.

تُغطي استراتيجية المقاومة الشعبية المجالات الرئيسة الأربعة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية)، حيث تتطرق الى الهدف الرئيس لكل مجال منها والسياسات على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وتتضمن الاستراتيجية آليات تنفيذ تلك السياسات. ويختم الباحث الدراسة بتقديم توصيات مباشرة لأصحاب القرار والجهات المختصة، والباحثين والمهتمين.

كلمات مفتاحية: استراتيجية، سياسات، مقاومة شعبية، أمن قومي.

المقدمة

يرزح الشعب الفلسطيني منذ أكثر من قرن تحت نير الاحتلال الأجنبي الذي تسبب بمآسي وكوارث متواصلة، وقد ازدادت هذه المآسي تفاقماً مع تصاعد سياسات وممارسات الاحتلال الإسرائيلي الدامية التي ترمي الى هزيمة الشعب الفلسطيني وشطب قضيته العادلة، بدعم كامل من الغرب وبخاصة، من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عانى الشعب الفلسطيني من خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات، في أعقاب الاعتداءات المتواصلة منذ سيطرة الاستعمار البريطاني والعصابات الصهيونية عام 1917م، ثم منذ الاحتلال الإسرائيلي عامي 1948م و1967م، وما سياسة الإبادة الجماعية والتجويع الممنهج والتطهير العرقي والانتشار الاستيطاني السرطاني التي يُنفذها الاحتلال، وبخاصة منذ تشرين أول/ أكتوبر 2023م- والتي أدت الى استشهاد وجرح واعتقال عشرات آلاف الفلسطينيين ونزوح حوالي مليونين من بيوتهم، وتدمير واسع للمنازل والبنية التحتية- إلا تأكيد قطعي على المخاطر والتهديدات الوجودية التي تواجه الشعب الفلسطيني، والتي تحتاج الى رد عقلاني وحازم.

وقد حاول الفلسطينيون الحفاظ على بقائهم وحماية مصالحهم وتحقيق أهدافهم وغاياتهم العليا وتأمين أمنهم القومي باذلين في ذلك التضحيات الجسام مستخدمين استراتيجية المقاومة الثورية المسلحة أحياناً واستراتيجية المقاومة الشعبية السلمية أحياناً، أو الاستراتيجيتين معاً أحياناً أخرى. ومن أجل ذلك خاض الفلسطينيون استراتيجية المقاومة المسلحة (الكفاح المسلح) لعقود وقاتلوا بشجاعة منقطعة النظير أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية المدعومة من الجيوش الغربية، (مثل ثورة القسام والثورة الحديثة التي انطلقت عام 1965م)، كما استخدموا استراتيجية المقاومة الشعبية السلمية المدنية اللاعنفية (مثل الإضراب الكبير والانتفاضة الأولى) واثبتوا للعالم أنهم قادرون على مواجهة آلة البطش الإسرائيلية بصدور عارية. أثبتت تجارب المقاومة الشعبية العالمية (مثل تجارب الهند وجنوب أفريقيا والتجارب الفلسطينية) جدواها، فقد مكّنت الهنود من نيل استقلالهم والجنوب أفريقيين من إنهاء نظام الفصل العنصري، كما مكّنت الفلسطينيين من إجبار إسرائيل على تعديل أو تغيير بعض سياساتها (مثل الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية). ويزيد من أهميَّة استراتيجية المقاومة الشعبية السلمية في تحقيق الغايات الوطنية وأهداف الأمن القومي الفلسطيني انخفاض الثمن والتكلفة المادية

والبشرية مقارنة باستراتيجية المقاومة المسلحة، وعلى عكس استراتيجية المقاومة المسلحة يُمكن لاستراتيجية المقاومة الشعبية السلمية المدنية اللاعنفية جلب الدعم والتعاطف العالمي لصالح القضية الفلسطينية، وأفضل مثال على ذلك هو موجة التعاطف العالمي مع الشعب الفلسطيني الذي يواجه حرب إبادة وتجويع وتطهير عرقي منذ العام 2023م، حيث أدى ازدياد تأثير وسائل التواصل الاجتماعي (السوشيال ميديا) الى إحداث تغيير في الرأي العام العالمي، بالرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها الإعلام الغربي التقليدي.

تبرز الحاجة الملحة في ضوء استمرار سياسات الإبادة والتجويع والتطهير العرقي والاستيطان (الذي يكاد يبتلع نصف مساحة الضفة الغربية) وسرقة المقدرات، وسياسة التهويد الإسرائيلية الى استراتيجية مقاومة شعبية سلمية فلسطينية، كوسيلة فعالة لمواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي أفرزتها السياسات والإجراءات العنصرية الإسرائيلية المهددة للأمن القومي الفلسطيني والعربي والعالمي، لذا لا بدّ من الاستفادة من استراتيجية المقاومة الشعبية انطلاقاً مما سبق، من خلال تحديد وبناء وصياغة استراتيجية المقاومة الشعبية لتحقق الأهداف القومية الفلسطينية، وتعزيز الموقف التفاوضي الفلسطيني، أملاً في الوصول الى الغاية القومية بإقامة الدولة الفلسطينية الحرة السيدة المستقلة. وهذا ما تحاول هذه الدراسة البحث فيه.

(للمزيد حول انتشار الاستيطان في الضفة الغربية، انظر الخريطة رقم (1))

مفاهيم الدراسة

مفهوم الاستراتيجية

تم استعمال مصطلح الاستراتيجية منذ القدم، حيث كانت تعني القدرة على استخدام الجيوش في المعارك الحربية لتحقيق النصر، فقد استعمله الصيني «سون تزو» (Sun Tzu) باعتباره فناً عسكرياً لإدارة الحروب (Durand, 2003). ويشير قاموس أكسفورد (Oxford Dictionary) أن الاستراتيجية هي: «الفن المستخدم في تعبئة وتحريك المعدات الحربية، بما يمكن من السيطرة على الموقف بصورة شاملة»، وهذا التعريف يظهر الأصل العسكري للمصطلح ويبرز فكرة استغلال الموارد المتاحة للوصول إلى الأهداف في ظروف معينة.

وقد تطور مفهوم الاستراتيجية وأصبح يعني خطة عمل شاملة تحدد كيف

ستحقق المنظمة رسالتها وأهدافها، وقد تطور المفهوم وارتبط بالسياسات العليا للدولة في السلم والحرب، وقد عرّفها مصطفى (2003) الاستراتيجية بأنها: «مجموعة من القرارات والنشاطات المتعلقة باختيار الوسائل والاعتماد على الموارد من أجل تحقيق هدف معين». والاستراتيجية هي: «قرارات هامة ومؤثرة تتخذها المنظمة لتعظيم قدرتها على الاستفادة من فرص البيئة، ولوضع أفضل الوسائل لحمايتها من تهديدات البيئة، وذلك على مستويات المنظمة والوحدات والوظائف». وقد عرّفها «أندري بوفر» (André Beaufre) بأنها: «تنسيق واستعمال القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية ضمن مخطط منظم وهادف لتحقيق المصلحة القومية» (صقر، 2018).

يُعتبر تعريف «هنري مينتزبيرغ» (Henry Mintzberg) الأكثر إلماماً بجوانب الاستراتيجية، حيث ينظر إلى الاستراتيجية باعتبارها: «خطة، مناورة، نموذج، موقف، تصور مستقبلي» (Five Ps: Plan, Ploy, Pattern, Position, Perspective)، وهو ما أطلق عليه الباحثون «المفاهيم الخمسة»، وقد ساعدت هذه المفاهيم الخمسة على تعميق فهم الاستراتيجية (Taneja, 2023)، إلا أن التشابك بين هذه المفاهيم قد تخلق داخل المنظمة ما يمكن أن يطلق عليه المسار (Path) أو الزخم الاستراتيجي، وهو المفهوم الذي أغفله «منتزبرج»، لذا تم إضافته ليصبح (Six Ps) للوصول إلى صياغة استراتيجية ملائمة (Pramod, 2023).

التخطيط الاستراتيجي:

ارتبطت الاستراتيجية بالتخطيط، مما أدى الى الخلط بين «التخطيط» الذي يجيب عن السؤال: «كيف تحقق المنظمة أهدافها؟»، وبين «الاستراتيجية» التي تجيب عن السؤال: «ماذا تريد المنظمة؟». وقد عرّف «دوجلاس» (Douglas) التخطيط الاستراتيجي بأنه: «ذلك النوع من التخطيط الذي يهتم أساساً بتصميم الاستراتيجيات، التي تجعل المنظمة قادرة على الاستخدام الأمثل لمواردها، والاستجابة للفرص المتاحة في بيئتها الخارجية»، ويرى «دروكر» (Drucker) بأنه: «مجموعة من العمليات المستمرة والمنظمة لصناعة القرارات الجوهرية المتعلقة بمستقبل المنظمة، وتنظيم الجهود أو الأنشطة اللازمة لإنجاز هذه القرارات، وقياس نتائج هذه القرارات بواسطة التحقق منها بالتوقعات المحددة لها من خلال نظام سليم للتقويم والمتابعة» (الحافي، 2012).

يُعـرّف الباحـث التخطيـط الاسـتراتيجي بأنـه: «تطويـر رؤيـة ورسـالة وأهـداف المنظمـة وتقييـم قدراتهـا الداخليـة ودراسـة بيئتهـا الخارجيـة ضمـن خطـة تُحـدَّد وتُرسـم بواسـطتها الإجـراءات والعمليـات عـلى المـدى البعيـد، وبالتـالي تـوزع بواسـطتها المـوارد المرصـودة لتحقيـق كافـة أهـداف الخطـة».

الاستراتيجية القومية

يُعـرّف «خليـل حسـين» الاسـتراتيجية القوميـة بأنّهـا "التعبئـة العقلانيـة المبنيـة عـلى قواعـد التخطيـط العلمـي والقـدرة عـلى التنبـؤ بالمـوارد القوميـة لتقييـم القـدرات الذاتيـة واختيـار الوسـائل المناسـبة مـن أجـل تحقيـق الأهـداف القوميـة في مرحلـة زمنيـة معينـة»، بينمـا يُعرّفهـا «عامـر مصبـاح» بأنهـا: «مجموعـة الأفـكار المعـبرة عـن وجهـة نظـر الدولـة، والمتعلقـة بالمسـائل والقواعـد الأساسـية للـصراع المسـلح، والمتضمنـة لطبيعـة الحـرب، مـن وجهـة نظرهـا، وطـرق إدارتهـا، والأسـس الجوهريـة لإعـداد الدولـة والقـوات المسـلحة لمواجهتهـا، فهـي منظومـة الأسـاليب والوسـائل العلميـة القائمـة عـلى الاسـتخدام الأمثـل للقـوى والمصـادر القوميـة لتحقيـق أهـداف الأمـن القومـي» (مصبـاح، 2010).

يُعـرّف الباحـث الاسـتراتيجية القوميـة بأنهـا: «علـم وفـن تعبئـة قـوى الدولـة سياسـياً واقتصاديـاً واجتماعيـاً وأمنيـاً/عسـكرياً عـلى المـدى البعيـد لتحقيـق الأهداف والغايـات العليـا المنشـودة، مـن خـلال الخطـط والسياسـات والآليـات والوسـائل والأدوات المناسـبة، مـع الأخـذ بالاعتبـار نقـاط القـوة ونقـاط الضعـف والفـرص والتهديـدات بغيـة ضمـان بقـاء الدولـة واسـتمراريتها وتحقيـق تنميتهـا وحمايـة مصالحهـا وتأمـين أمنهـا القومـي.

المقاومة الشعبية

تتعدد مفاهيم المقاومة الشعبية بمختلف مسمياتها ومن ذلك ما يلي:

يُعـرّف الفيلسـوف «برتراند رسـل» اللاعنـف بأنـه: «سـلوك عقلانـي يهـدف إلى تفـادي الـصراع مـع طـرف معـين أو أطـراف محـددة، بغيـة إحـلال السـلام والوئـام والانسـجام مـع الجهـات التـي قـد تكـون سـببًا مـن أسـباب التوتـر والقلـق، وإقنـاع الآخريـن بـأن النزاعـات والحـروب يؤديـان إلى كثـير مـن الخسـائر الماديـة والبشريـة (كـوش، 2025).

تُعـرّف المقاومـة الشـعبية أو العمـل اللاعنـف بأنـه: «سـلوك صراع يتكـون مـن الأعمـال غـير التقليديـة المُنفّـذة مـن أجـل التغيـير الهـادف، بـدون الإضرار المتعمـد بالأشـخاص

أو الممتلكات، ويشمل العمل اللاعنفي الإضرابات، المقاطعة، المظاهرات، رفض دفع الضرائب، وإنشاء مؤسسات بديلة، والعصيان المدني (Zunes, 1999)».

يُعرّف الباحث المقاومة الشعبية (السلمية المدنية اللاعنفية) بأنها: «شكل من أشكال الكفاح والنضال غير المسلح الذي تمارسه الجماهير في مواجهة الاحتلال الخارجي أو الظلم الداخلي، وهي تتميز باعتمادها على المشاركة الشعبية الجماهيرية في أعمال تتسم بتحدي السلطات ورفض الأمر الواقع المفروض على الناس، عن طريق فعاليات ونشاطات شعبية، مثل التظاهرات والإضرابات والاعتصامات والعصيان المدني، بغرض إحداث تغييرات اجتماعية أو سياسية مأمولة تُعبّر عن تطلعات وإرادة الشعب».

تعريف الأمن القومي

عرّفت موسوعة العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه: «قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من الأخطار الخارجية»، وعرف «تشارلز مائير» (Charles Meir) الأمن القومي بأنه: «القدرة على التحكم في تلك الظروف المحلية والأجنبية التي يرى الرأي العام لمجتمع ما أنها ضرورية ليتمتع باستقلاليته ورخائه» (Varasteh, 2013)، فيما ترى «فرناز أحمد» بأن الأمن القومي هو: «سلامة أراضي الدولة، ووجود سلام وانسجام اجتماعي بين الطوائف والعرقيات في الدولة، وجود قوة عسكرية رادعة لدى الدولة، الاقتصاد قوي وتنمية، وتوفر استقرار سياسي لدى الدولة» (فرناز، 2022).

يُعرّف الباحث الأمن القومي بأنه: «قدرة الدولة أو الأمة أو الشعب على تأمين البقاء، والحفاظ على القيم الوطنية، وتحقيق التنمية والتطور في مختلف المجالات (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية/ العسكرية)، من أجل مواجهة التحديات والمخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية (الإقليمية والدولية)، في حالات السلم والحرب، والتي تؤثر- بشكلٍ مباشر أو غير مباشر- على الاستقرار والأهداف الوطنية، والمصالح الجوهرية والحيوية، والغايات العليا، وذلك عبر استخدام جميع القدرات المتنوعة التي تمتلكها الدولة من خلال سياسات مرنة ومتوازنة تستجيب لمعطيات ومتغيرات السياسة المحلية والإقليمية والدولية، وتحافظ على الثوابت وتحمي المكتسبات والمنجزات».

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى صياغة استراتيجية مقاومة شعبية فلسطينية لتحقيق الأمن القومي الفلسطيني، ولتحقيق هدف الدراسة تم تقسيمها الى مجموعة من النقاط البحثية كما يلي:

- استراتيجية المقاومة الشعبية.
- أولاً: أهداف وركائز ومحددات ومستويات ومديات استراتيجية المقاومة الشعبية.
- ثانياً: مجالات الاستراتيجية الشعبية السلمية.

استراتيجية المقاومة الشعبية

يطلق على المقاومة الشعبية أسماء مختلفة، مثل المقاومة المدنية، والنضال اللاعنفي، والعمل المباشر، وسلطة الشعب، والتحدي السياسي والتحدي المدني، والتعبئة، وبغض النظر عن المصطلح المستخدم والفروق الثانوية بينها، تظل ديناميكيات المقاومة في جميع هذه التسميات هي نفسها (Civil Resistance, 2011).

أثبتت استراتيجية المقاومة الشعبية السلمية فاعليتها في الكثير من البلدان، مثل الهند وجنوب أفريقيا وفلسطين. فقد كانت الانتفاضة الأولى مثالاً لقدرة الفلسطينيين على تحدي الاحتلال والتصدي له وتحقيق بعض أهدافهم باستخدام استراتيجية المقاومة الشعبية. لذا يُعتبر الكثيرون أن المقاومة الشعبية السلمية هي الأسلوب الأنجع الذي يستطيع الفلسطينيون من خلالها الاستفادة من الموارد البشرية والمصادر المادية، وتعبئة كل الطاقات المحلية والعربية والدولية في ظل الظروف وموازين القوى محلياً واقليمياً ودولياً، لذا لا بد من إعادة تنظيم وتوحيد الشعب الفلسطيني خلف استراتيجية المقاومة الشعبية السلمية مستفيدين من تجاربهم وتجارب الشعوب الأخرى.

توصلت الباحثتان «ماريا استيفان وإريكا تشينويث» بعد مقارنة نتائج المئات من حالات المقاومة الشعبية اللاعنفية والمسلحة بين عامي 1900م و2006م (اعتماداً على البحوث الإحصائية والنوعية العلمية الدقيقة) الى عدة استنتاجات أهمها أن استراتيجية المقاومة الشعبية السلمية المدنية اللاعنفية بكل أشكالها تمتلك فرصاً أكبر في الانتصار على الأعداء والخصوم وتحقيق أهدافها مقارنة مع المقاومة المسلحة.

(للمزيد حول نسبة الصراعات المسلحة الى الصراعات الشعبية اللاعنفية منذ العام 1900 حتى العام 2019م انظر شكل (1)، وللمزيد حول نسبة نجاح الصراعات المسلحة مقارنة مع الصراعات الشعبية اللاعنفية انظر الشكل (2))

حدد «جين شارب» (1989) 198 تكتيك للمقاومة الشعبية السلمية المدنية اللاعنفية، كما أثبت أن 90% من تكتيكات وأساليب الانتفاضة الفلسطينية الأولى كانت لاعنفية، حيث قام بتجميع التكتيكات والأساليب عبر «فئات شارب الثلاث للعمل اللاعنفي»، وقد اتفقت دراسات أخرى مع تلك النتيجة، مثل دراسات «جالتونج» (1989م)؛ «ريجبي» (1991م)؛ «عوض» (1992م)؛ «دجاني» (1999م)؛ «دودويت» (2005م)؛ «استيفان» (2006م)؛ «كينغ» (2007م)، التي حللت النواحي المفاهيمية النظرية والتطبيقية وتحولات القوة خلال الصراعات وفقاً لثلاثة متغيرات هي: التأثيرات على المقاومين والمظلومين، وعلى الخصم ومواطنيه، وعلى الأطراف الخارجية.

تفتح المقاومة الشعبية، على عكس المقاومة المسلحة، المجال أمام مشاركة كافة الفئات الاجتماعية في جهد المقاومة كل بما يستطيعه، مما يُمكّنهم من الانتقال من حالة رد الفعل إلى حالة الفعل المنظم والمخطط ذي الأهداف والغايات الواضحة، في إطار إستراتيجية مدروسة يمكن بناءها بالمشاركة الجماعية وبالتنظيم والجاهزية التي تتناسب مع حجم وطبيعة صراع الشعب الفلسطيني الفريد الممتد منذ أكثر من قرن مع الاحتلال البريطاني ثم مع الاستعمار الصهيوني الإحلالي والاحتلال الإسرائيلي التوسعي.

في حين تحظى أساليب إدارة النزاعات من الأعلى إلى الأسفل باهتمام كبير، فإن بعض التطورات الواعدة لمعالجة هذه المشكلة تأتي من الجهود التي تبذلها الحركات الشعبية من الأسفل إلى الأعلى. فالمدنيون غالباً ما يتحملون معاناة جسيمة في الحروب والعنف، لذا فهم بحاجة إلى الحماية، غير أن ذلك لا يحجب مدى قوتهم الكامنة. وقد أظهرت مجموعة متنامية من الحالات والأبحاث والممارسات أن المجتمعات والحركات اللاعنفية المنظمة يمكن أن تؤثر بشكل بنّاء في جميع مراحل النزاع (Merriman, 2025).

تُعتبر استراتيجية المقاومة الشعبية اللاعنفية هي الأكثر ملاءمة والأكثر قبولاً محلياً ودولياً، مما يتطلب إعادة الاعتبار للبعد الشعبي السلمي للمقاومة الفلسطينية مع الحفاظ على الثوابت الوطنية والمبادئ السياسية المرنة والأهداف المحددة والرؤية الإستراتيجية الواضحة، مع الأخذ بعين الاعتبار دوماً أن التركيز على استراتيجية

المقاومة الشعبية السلمية لا يعني التخلي عن الخيارات والبدائل الاخرى، إنما اختيار الاستراتيجية التي يمكنها أن تساهم أكثر من غيرها في تحقيق الأهداف الوطنية (أبو هواش، 2007).

أثبت «صدام عمر» (2019) في بحثه حول التخطيط الاستراتيجي للانتفاضة الأولى الى أنه كان هناك تشابه كبير في الطرق والأساليب والأدوات الشعبية التي اتبعتها الانتفاضة الأولى على الرغم من تعدد التوجهات السياسية للفصائل، ويعود السبب إلى وحدة الأهداف التي سعى الجميع إلى تحقيها، مع ظهور اختلاف في المنهج والتوقيت، مما أثر سلبياً على وحدة الجماهير وجعلها في حالة من الحيرة والتشتت أحياناً، ومع ذلك فإن الخطط الإستراتيجية التي تبنتها الفصائل المختلفة تشابهت بشكل كبير، في ضوء تشابه الأهداف الآنية والوقائع التي كانت تستوجب فعاليات وأنشطة محددة، مما يُظهر الحاجة الى الوحدة في التخطيط والتنفيذ.

وتُمثّل الإستراتيجية منهجية وأسلوب العمل في المنظمة، فهي الإطار الذي تتبلور فيه الرؤية والرسالة والأهداف الإستراتيجية، وهي الأداة التي تحدد خطوط السير والحركة في مجالات العمل على صورة مشروعات ومهام محددة وفق ترتيبات وجداول زمنية دقيقة (مخيمر، 2005).

وبناءً على ما سبق يرى الباحث أن بناء الاستراتيجية تتم في خطوات تُمثّل عملية التخطيط الاستراتيجي (وهي الرؤية، والرسالة، والأهداف، والسياسات)، فالاستراتيجية هي خطوة أساسية لتحقيق الأهداف والوصول الى التغيير المنشود، لذلك يتوجب بناءها بشكل مسبق تجنباً لإهدار الوقت والجهد والمال وعدم خسارة الفرص، كما لا بد من تقييم وتطوير وتحديث الاستراتيجيات بشكل دوري لتلبية احتياجات البيئة المحكومة بالتغيير المستمر.

أولا: أهداف وركائز ومحددات ومستويات ومديات استراتيجية المقاومة الشعبية

تتكون استراتيجية المقاومة الشعبية السلمية المقترحة من مجموعة من العناصر الأساسية مبينة على النحو التالي:

أ- أهداف استراتيجية المقاومة الشعبية السلمية المقترحة

تهدف استراتيجية المقاومة الشعبية السلمية المقترحة الى تحقيق الأمن القومي الفلسطيني بالتوازي مع إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية التي

احتلتهـا إسرائيـل عـام 1967م وعاصمتهـا القـدس الشريـف، وينبثـق عـن الهـدف الاسـتراتيجي العديـد مـن الأهـداف الفرعيـة، كمـا يـلي:

(1) حشـد الطاقـات والمـوارد السياسـية والاقتصاديـة والماليـة والاعلاميـة والتكنولوجيـة الفلسـطينية والعربيـة والدوليـة لتمكـين المقاومـة الشـعبية السـلمية مـن تحقيـق كافـة أهدافهـا.

(2) الحفـاظ عـلى القيـم والوحـدة الوطنيـة وتماسـك الشـعب ومنع الانقسـامات السياسـية الداخليـة والانتبـاه للخـداع والاختراقـات الإسرائيليـة للصـف الوطنـي الفلسـطيني.

(3) الحفـاظ عـلى أمـن الوطـن والمواطـن الفلسـطيني وحمايـة المكتسـبات والمقـدرات الوطنيـة، ومنـع انتشـار السـلاح، ومنـع الجريمـة، وحمايـة الممتلـكات الخاصـة والعامـة.

ب- ركائز إستراتيجية المقاومة الشعبية السلمية المقترحة

يُمكـن لاسـتراتيجية المقاومـة الشـعبية السـلمية الفلسـطينية أن تحقـق الأهـداف الوطنيـة والغايـات العليـا، وتحفـظ المصالـح وتؤمـن الأمـن القومـي الفلسـطيني بتكلفـة بشريـة وماديـة وزمنيـة أقـل مقارنـة بالكفـاح المسـلح، عـن طريـق اسـتفادة الاسـتراتيجية مـن ركائـز أساسـية متعـددة مـن شـأنها أن تُعظّـم بشـكل كبـير قـدرة المقاومـة الشـعبية على تحقيـق الحقـوق والتطلعـات والأهـداف والغايـات الوطنيـة الفلسـطينية وأهـداف الأمـن القومـي، ومـن أهـم ركائـز اسـتراتيجية المقاومـة الشـعبية السـلمية مـا يـلي:

(1) **قيـم التعدديـة والديمقراطيـة وقبـول الآخر:** بـرزت قيـم التعدديـة والديمقراطية وقبـول الآخـر في الحيـاة السياسـية الفلسـطينية، والتـي كانـت ولا تـزال ركيـزة قـوة شـعبية، الأمـر ويظهـر ذلـك في تعـدد الفصائـل ذات التوجهـات الأيديولوجيـة (دينيـة وعلمانيـة) والسياسـية (اليمينيـة واليسـارية)، كمـا يظهـر في الانتخابـات التـي تجـري عـلى مسـتوى منظمـة التحريـر والسـلطة الوطنيـة، وعـلى مسـتوى البلديـات والنقابـات وغيرهـا.

(2) **قـدرة الشـعب الفلسـطيني عـلى الصمـود:** أثبـت الشـعب الفلسـطيني أنـه عـصي عـلى ر الانكسـار والاندثـار، فمنـذ الاحتـلال البريطانـي في عـام 1917م ثـم الاحتـلال الإسرائيـلي، لا يـزال الشـعب الفلسـطيني صامـداً أمـام القتـل والقمـع والتنكيـل والتهجـير والتشريـد والسـجن ولا يـزال يقـاوم ويضحـي لأجـل حقوقـه.

(3) **البعد الديني والثقافة الوطنية القومية:** يتمسك الشعب الفلسطيني بأرض اجداده وبمقدساتهم (الإسلامية والمسيحية)، مدفوعين بمشاعر وطنية (فلسطينية) وقومية (عربية)، ومدعومين بعقيدة دينية صلبة تؤكد على قدسية أرضهم ومساجدهم وكنائسهم مما يضاعف استعدادهم للتضحية والبذل والعطاء والفداء.

(4) **القدرة على الحشد وتحريك الجماهير:** لم يخذل الفلسطينيون يوماً قضيتهم، فقد لبوا النداء كلما دعاهم الواجب فقدموا التضحيات الجسام ولم يتأخروا عن بذل الغالي والنفيس، وقد أثبتوا دوماً قدرتهم على الحشد

(5) **قيادة سياسية داعمة للمقاومة الشعبية:** تمتاز المرحلة الراهنة من تاريخ القضية الفلسطينية بتوفر قيادة سياسية ممثلة بالرئيس الفلسطيني «محمود عباس» والفصائل الوطنية التي تقودها حركة فتح الداعمة لاستراتيجية المقاومة الشعبية.

(6) **التجربة والخبرة في المقاومة الشعبية:** فالكوادر التي قادت وساهمت في حملات المقاومة الشعبية التي خاضها الشعب الفلسطيني مثل الانتفاضة الأولى، والحملة الشعبية ضد جدار الضم العنصري ومسيرات العودة يتمتعون بخبرات كبيرة.

(7) **الامتداد العربي الاسلامي:** إن شعور الفلسطينيين بأنهم ليسوا معزولين في جزيرة، بل محاطون بأمتهم العربية والاسلامية يعطيهم قوة معنوية إضافية تعينهم على تحمل الصعاب في سبيل قضيتهم وحقوقهم.

(8) **عراقة المنظمات العامة والمدنية:** استطاع الفلسطينيون بناء خبرة جيدة في مجال العمل التنظيمي العام الذي ازداد بشكل كبير منذ إنشاء السلطة الوطنية، هذه الخبرات أعطتهم بعداً استقلالياً عن مؤسسات الاحتلال، وأبرزت شخصيتهم الوطنية، وحجمت من قدرة سلطات الاحتلال في التأثير على صمودهم.

جـ- مُحدِّدات تنفيذ استراتيجية المقاومة الشعبية المقترحة

واجهت المقاومة الشعبية الفلسطينية الكثير من التحديات الجدية في تحاربها السابقة، بعضها داخلي وأغلبها خارجي، ومع ذلك حققت بعض النجاحات

الملحوظة عندما أطلقت الإمكانات الجماهيرية الكبيرة الكامنة والتي ستتمكن من تحقيق إنجازات أكبر إذا تبنى الفلسطينيون إستراتيجية مقاومة شعبية سلمية تستطيع تعبئة وحشد وتحريك الجماهير بتخطيط وتنفيذ أفضل مستفيدين من تجاربهم ومن تجارب الشعوب الاخرى، بحيث تكون أكثر تنظيماً وأكثر قدرة على ممارسة الضغوط وأكثر جاذبية للتأييد الدولي، الأمر الذي سيحدث تحول جذري ضد الاحتلال الإسرائيلي محلياً ودولياً، خفت نجم المقاومة الشعبية السلمية وضعُف اداؤها في السنوات الأخيرة وعجزت عن تحريك كافة قطاعات وفئات المجتمع الفلسطيني بالرغم من تزايد خطورة الاعتداءات الإسرائيلية، ويُعزى عدم القدرة على اطلاق استراتيجية مقاومة شعبية الى عدد من المحددات، كما يلي:

(1) **غياب المصالحة الوطنية واستمرار الانقسام** الذي بات يشكل عائقاً كبيراً أمام أي استراتيجية مقاومة شعبية يمكن أن تحظى بإجماع الشعب الفلسطيني، إذ يؤدي استمرار الانقسام والفشل في إنجاز ملف المصالحة الوطنية، برغم الجهود الحثيثة والمستمرة لبعض الدول، إلى ضياع الوقت والفرص وإضعاف الموقف الفلسطيني إقليمياً ودولياً، ويزيد حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة الوضع تعقيداً، مما يفرض على القيادات الفصائلية ضرورة الجلوس معاً للوصول الى المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام.

(2) **افتقار الفلسطينيين إلى إجماع حول هدفهم النهائي**، (تباين الفلسطينيين في وسائل تحقيق هدفهم النهائي) بمعنى أي فلسطين يستهدفون في نضالهم، فلسطين التاريخية أم فلسطين 1967م، فبالرغم من مرور 77 سنة على النكبة لا يزال هناك من يرفضون وجود إسرائيل على أراضيهم، بالإضافة ملايين اللاجئين الذين يطالبون بالعودة، مما يتطلب ضرورة عقد مؤتمر وطني للاتفاق على الأهداف الوطنية لتوحيد الجهود المبعثرة والمتناقضة أحياناً.

(3) **الانقسام الفصائلي حول استراتيجية المقاومة**، فبينما تنادي حركة فتح باستراتيجية الدبلوماسية والمفاوضات والمقاومة الشعبية، تنادي الحركات الاسلامية باستراتيجية المقاومة المسلحة، وفي الأثناء يخفت صوت الحركات اليسارية، كما أن هناك أشكالية استئثار حركة حماس في حكم قطاع غزة، بالإضافة الى غياب المستقلين والقوى الشعبية ومؤسسات المجتمع المدني عن القرارات الوطنية، مما يتطلب الحوار الداخلي بين الفصائل

من أجل الاتفاق على استراتيجية المقاومة الأمثل التي تأخذ في الاعتبار الوضع المحلي والإقليمي والدولي.

(4) **التشكيك في قدرة المقاومة الشعبية على إنهاء الاحتلال**، وسبب ذلك شعور بعض الفلسطينيين بالإجهاد أمام شراسة الاحتلال الدموية، أو التصور المسبق بأن المقاومة الشعبية لن يتم دعمها دولياً لذا فهي مضيعة للوقت والجهد، وأيضاً بسبب اعتقاد البعض بأن استراتيجية المقاومة المسلحة أكثر فاعلية، لذلك لا بد من حملات توعوية حول أهمية المقاومة الشعبية وتأثيرها المتوقع لتحقيق الحقوق الفلسطينية وتأمين الأمن القومي الفلسطيني.

(5) **سلبية قادة النقابات المهنية ومجالس الطلبة والشبيبة**، مما يؤثر سلباً في المشاركة الشعبية الجماعية في الفعاليات والنشاطات الجماهيرية السلمية التي تندلع أحياناً هنا وهناك على المستوى الوطني ويحرم المقاومة الشعبية من رافد مهم من النواحي العددية والفاعلية وهم الشباب والطلاب، الأمر الذي يُحتّم إشراك هذا القطاع المهم في النقاش الوطني الذي سيفضي الى إقناع كافة القطاعات والفئات الاجتماعية بضرورة تبني المقاومة الشعبية السلمية لتحقيق الأهداف الوطنية وتحقيق الأمن القومي الفلسطيني.

(6) **تشويه اسرائيل للمقاومة الشعبية ووسمها بالإرهاب**، حيث يشن الإعلام الإسرائيلي والغربي حملات اعلامية ضخمة في كافة وسائل الإعلام بغرض تشويه مصداقية وواقعية المقاومة الشعبية بذريعة أنها تحمل في ثناياها مؤامرة لسحب الشرعية عن إسرائيل وشطبها من الخريطة السياسية وبذريعة أن بعض الفلسطينيين يتبنون المقاومة المسلحة في نفس الوقت، لذا لا بد من حملة إعلامية مضادة لسحب البساط من تحت أرجل الإعلام المعادي، وإظهار حقيقة أهداف المقاومة الشعبية السلمية

(7) **القمع الإسرائيلي العنيف للمقاومة الشعبية السلمية**، حيث القناعة الإسرائيلية أن المقاومة الشعبية أخطر على المشروع الصهيوني الاستعماري من المقاومة المسلحة والمفاوضات السياسية، من منطلق أنها تحرم إسرائيل من الذرائع لاستخدام آلتها العسكرية الضخمة، لذا تُمارس

اسرائيل مستويات عالية من العنف ضد الفلسطينيين لدفعهم لتنفيذ عمليات عسكرية ضد قواتها ومستوطنيها المسلحين، كما تتسبب العقوبات الجماعية (مثل منع التجوّل والحواجز) في انخفاض المشاركة الجماهيرية، لذا لا بد من إشراك النشطاء الأجانب والقوى اليسارية الإسرائيلية في نشاطات وفعاليات المقاومة الشعبية بغرض تخفيف والحد من عنف الاحتلال غير المبرر، وتأمين تغطية إعلامية محلية ودولية تراقب عنف الاحتلال.

(9) **تراجع المشاركة الميدانية للفعاليات والفصائل**، فعلى الرغم من أن بعض الفصائل السياسية تنادي بضرورة تبني المقاومة الشعبية، غير أنها وبسبب فقدانها لزخمها التعبوي وقدرتها على التأطير والتعبئة، فإن دعمها يقتصر على الخطابات دون تعبئة حقيقية لإمكاناتها وقدراتها البشرية والمادية، لذا ينبغي على الفصائل تبني استراتيجية المقاومة الشعبية وتفعيل قواعدها الجماهيرية وإعدادها وتعبئتها لخوض استراتيجية المقاومة الشعبية.

(10) **عدم كفاية القدرات الفلسطينية الشاملة** وضعف التمويل المخصص للمقاومة الشعبية، وذلك بفعل ضعف الميزانية الفلسطينية بشكل عام التي تعتمد جزئياً على الهبات والمساعدات العربية والدولية، فقد أدى نقص الموارد المالية الى عدم القدرة على تطوير المقاومة الشعبية وزيادة تأثيرها في السنوات الماضية، لذا ينبغي على منظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع المدني البدء بالاتصال مع الدول الشقيقة والصديقة من أجل تأمين الدعم المالي اللازم لدعم حملة المقاومة الشعبية.

(11) **ضعف الظهير العربي** بسبب الاضطرابات السياسية منذ اندلاع الثورات العربية، والخلافات التقليدية بين الأنظمة العربية، مما يمنع تكوين جبهة عربية سياسية وصندوق عربي موحد لدعم استراتيجية المقاومة الشعبية السلمية الفلسطينية، لذا ينبغي على منظمة التحرير الفلسطينية التواصل مع الدول العربية بواسطة الجامعة العربية من أجل دعم المقاومة الشعبية وإخراج الملف الفلسطيني من التجاذبات العربية-العربية، وإعادة القضية الفلسطينية لتكون القاسم المشترك الأعظم بين الدول العربية.

د- مستويات تحقيق استراتيجية المقاومة الشعبية السلمية المقترحة:

(1) **المستوى الذاتي:** بالاعتماد على القدرات الشاملة للشعب الفلسطيني، فالفلسطينيون المتجذرون في أرضهم أصحاب الخبرة الكبيرة في مجال المقاومة الشعبية لديهم من القوة والإصرار والقدرة على الصمود والتحمل ما يمكنهم من إبقاء قضيتهم حية وإبقاء جذوة مقاومتهم لا تنطفئ أبداً.

(2) **المستوى الثنائي:** بالاعتماد على العلاقات الثنائية مع دول العالم وخاصة الدول الكبرى، إذ تحظى منظمة التحرير الفلسطينية بعلاقات جيدة مع معظم دول العالم، مما يُمكنها من طلب الدعم والتفهم الدولي لحملة مقاومة شعبية سلمية تهدف الى إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.

(3) **المستوى الاقليمي:** بالاعتماد على التجمعات الاقليمية مثل الجامعة العربية ومنظمة التعاون الاسلامي، ففلسطين تتمتع بعضوية المنظمات الإقليمية، وبالتالي يُمكنها تفعيل هذه العضوية من أجل الحصول على كافة أشكال الدعم السياسي والاقتصادي والإعلامي لهذه المنظمات الإقليمية.

(4) **المستوى الدولي:** بالاعتماد على المنظمات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة وكافة أجهزتها ومجموعة «الـ 77 زائد الصين»، فهذه المنظمات قادرة على تعظيم دعمها لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في المحافل الدولية بعدة طرق منها تفعيل الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة «التحالف من أجل السلام» بسبب وقوع تهديد على السلم الدولي (مترتب عن سياسات وجرائم إسرائيل ضد الإنسانية)، والذي يجبر الدول الأعضاء على اتخاذ اجراءات عقابية ضد إسرائيل وإجبارها على احترام القانون الدولي والقرارات الدولية.

هـ- المدى الزمني لتحقيق الاستراتيجية المقترحة

تم اختيار المديات التالية نظراً للتهديدات السياسية والاقتصادية الخطيرة المتلاحقة التي تستدعي رد فعل فلسطيني لمواجهة هذه التهديدات، وذلك كما يلي:

(1) المدى القريب حتى سنة 2027.

(2) المدى المتوسط حتى سنة 2030.

(3) المدى البعيد حتى سنة 2035.

ثانياً: مجالات استراتيجية المقاومة الشعبية

تغطي استراتيجية المقاومة الشعبية المجالات الأربعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، وذلك كما يلي:

أ- المجال السياسي

(1) الهدف السياسي

اجبار إسرائيل على إنهاء الاحتلال وتحقيق الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال والدولة المستقلة وعاصمتها القدس على الأراضي المحتلة عام 1967م القادرة على تأمين أمنها القومي.

(2) السياسات المقترحة

(أ) السياسات المقترحة على المدى القريب حتى سنة 2027

إنجاز ملف المصالحة وإنهاء الانقسام وتفعيل المؤسسات الوطنية بجهد وطني وعربي بغرض تصليب وتمتين الجبهة الداخلية لمواجهة التطورات المتوقعة والتحديات والمخاطر والتهديدات.

إطلاق حملة دبلوماسية فلسطينية وعربية رسمية للحصول على مزيد من اعتراف دول العالم بدولة فلسطين عضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، لإجبار إسرائيل على إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، ووقف عدوانها المستمر ضد الشعب الفلسطيني، والغاء قانون أساس يهودية دولة إسرائيل الذي يحرم فلسطينيي إسرائيل من حقوقهم على أرضهم التاريخية، والضغط بسحب الاعتراف الدولي بدولة إسرائيل لعدم تطبيقها لشروط قبولها في الأمم المتحدة وهو اقامة دولة فلسطينية، حسب قرار الأمم المتحدة رقم (181) لعام 1947م لتقسيم فلسطين.

إطلاق حملة دبلوماسية شعبية للتواصل مع شعوب العالم لشرح الحقوق الفلسطينية وحثهم على الضغط على حكوماتهم للاعتراف بفلسطين وتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني ومقاطعة إسرائيل حتى تقبل بالقانون الدولي والقرارات الدولية والبناء على التعاطف العالمي الحالي.

(ب) السياسات المقترحة على المدى المتوسط حتى سنة 2030

- السعي لدى مجلس الأمن لإطلاق مبادرات سلمية ملزمة مبنية على القانون الدولي وقرارات الأم المتحدة والاتفاقات الموقعة من أجل انهاء

الاحتلال ووقف الاستيطان وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بالتنسيق الدائم والمستمر مع الدول العربية الاسلامية ودول مجموعة السبعة وسبعين زائد الصين وجميع أحرار العالم.

- السعي لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة لاستخدام الفصل السابع من ميثاقها لإجبار إسرائيل على إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية وانهاء الاستيطان ووقف عملية التهويد الخطيرة في مدينة القدس والذي يهدد السلم والأمن الاقليمي والدولي.
- صياغة موقف عربي موحد في التعامل مع القضايا الدولية مثل إجبار إسرائيل على التخلص من أسلحة الدمار الشامل، وإجبارها على تطبيق مبادئ حقوق الإنسان التي تنتهكها في الأراضي العربية المحتلة، وردع إسرائيل عن عدوانها المستمر على الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة.

(ج) السياسات المقترحة على المدى البعيد حتى سنة 2035

- استكمال بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية المستقلة تحضيراً لإقامة الدولة بعد إنهاء الاحتلال.
- إيجاد حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بالعودة و/أو تعويضهم عن معاناتهم الطويلة المستمرة منذ سنة 1948م.
- إجبار إسرائيل على توقيع اتفاقيات سلام عادل وشامل ودائم تشمل ملفات القدس والحدود والمياه

(3) آليات تنفيذ الاستراتيجية

(أ) تكليف وزير خارجية فلسطين وبالتعاون مع وزراء الخارجية العرب لدعوة الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار قرار يمنح دولة فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

(ب) تكليف وزير خارجية فلسطين وبالتعاون مع الدول العربية بالعمل لاستصدار قرار أممي، تحت البند السابع، يدعو الدول الأعضاء لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وايقاع عقوبات عليها بسبب تحديها لجميع القوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة والمحاكم الدولية.

ب- المجال الاقتصادي

(1) الهدف الاقتصادي

توفير الدعم المالي لشعب الفلسطيني أثناء تنفيذه لاستراتيجية المقاومة الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي ولإعادة البناء بعد الانسحاب الإسرائيلي وإقامة الدولة القادرة على تأمين أمنها القومي.

(2) السياسات الاقتصادية المقترحة

(أ) السياسات الاقتصادية المقترحة على المدى القريب حتى سنة 2030

- دعم الشعب الفلسطيني مالياً اثناء حملة المقاومة الشعبية لتغطية النفقات الضرورية وتأمين لقمة العيش الكريم للمواطنين وخاصة للعمال الذين يعملون في إسرائيل والذين سيضربون عن العمل بغرض ايقاع خسائر بالاقتصاد الإسرائيلي لدفع إسرائيل للقبول بالسلام العادل والشامل والدائم.
- تأمين احتياجات السوق الفلسطيني من السلع والخدمات الأساسية طيلة فترة حملة المقاومة الشعبية السلمية، وتوفير البضائع الأساسية البديلة من الدول الشقيقة والصديقة، كونهم سيقاطعون البضائع الإسرائيلية وسيتوقفون عن شرائها طيلة فترة حملة المقاومة الشعبية.
- بناء اقتصاد مقاوم والتحول الى الاقتصاد الإنتاجي لتوفير الإيرادات المالية

(ب) السياسات الاقتصادية المقترحة على المدى المتوسط حتى سنة 2030

- التوسع في توقيع اتفاقيات التبادل التجاري والمزايا التفضيلية والاعفاءات الجمركية مع الدول الشقيقة والصديقة لدعم الاقتصاد الفلسطيني.
- متابعة الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية وتقديم المنح والمساعدات الطارئة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية ونظيره في منظمة التعاون الإسلامي.
- تمكين الصناعات الفلسطينية من تغطية أكبر قدر ممكن من الاحتياجات الأساسية للشعب الفلسطيني لأجل تقليل الاستيراد والاعتماد على الذات.
- مساعدة المزارعين الفلسطينيين لزيادة انتاجهم لتغطية احتياجات السوق الفلسطيني بعد مقاطعة المحاصيل الزراعية الإسرائيلية.

(ج) السياسات الاقتصادية المقترحة على المدى البعيد حتى سنة 2035

- تطوير البنية التحتية الفلسطينية لإرساء دعائم اقتصاد فلسطيني قوي، قادر على المنافسة وتثبيت وجوده نفسه في السوق المحلي والإقليمي.
- تمكين الصناعات الفلسطينية المعتمدة على المواد الأولية المحلية كصناعة احجار البناء والزيت والزيتون والصابون، وغيرها.

تطوير المنتجات الفلسطينية ورفع جودتها بإدخال التكنولوجيا الحديثة لتمكينها من منافسة المنتجات الإسرائيلية والإقليمية والعالمية.

(3) آليات تنفيذ الاستراتيجية

(أ) إنشاء لجنة من كافة القطاعات ذات العلاقة لتأمين احتياجات السوق الفلسطيني من السلع والخدمات الأساسية البديلة كونهم سيقاطعون البضائع الإسرائيلية.

(ب) توقيع اتفاقيات التبادل التجاري والمزايا التفضيلية والاعفاءات الجمركية بين فلسطين والدول الشقيقة والصديقة لدعم الاقتصاد الفلسطيني.

(ج) تكليف وزارتي الاقتصاد والتنمية الاجتماعية بالتواصل مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بتقديم المنح والمساعدات اللازمة بشكل طارئ للشعب الفلسطيني.

(ه) التوقيع على اتفاقيات بين فلسطين والدول العربية لتصدير الصناعات الفلسطينية المعتمدة على المواد المحلية، مثل صناعة احجار البناء، والزيت والزيتون، والصابون.

جـ- المجال الاجتماعي:

يعمل هذا المجال على إعداد الانسان نفسياً ومعنوياً ومادياً، ويعالج عدة محاور مهمة، مثل الصحة والتعليم والمعلومات، وأهم أهداف وسياسات هذه المحاور هي ما يلي:

(1) الهدف الاجتماعي

إعداد المجتمع الفلسطيني لتنفيذ استراتيجية المقاومة الشعبية وهزيمة الاحتلال وإقامة دولته الحرة المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وتحقيق أمنه القومي.

(2) السياسات الاجتماعية المقترحة

(أ) السياسات الاجتماعية المقترحة على المدى القصير حتى سنة 2027

- العمل على زيادة الوعي والتثقيف والتعبئة الجماهيرية حول أهمية المقاومة الشعبية، والحذر من الانجرار وراء اهداف إسرائيل بعسكرة المقاومة وإيقاع الانقسام التنظيمي الأمر الذي سيتيح لإسرائيل تبرير جرائمها ويعطيها اليد الطولى في الصراع لإجهاض المقاومة قبل بلوغ أهدافها.
- تشجيع ثقافة العمل الخيري والتطوعي والتضامني بين فئات المجتمع الفلسطيني لتوفير بنية قوية تعمل في إطار وطني يخدم الشعب والمجتمع طيلة فترة حملة المقاومة الشعبية، للتعويض عن غياب المؤسسات والهيئات الرسمية كنتيجة لإجراءات القمع والعقوبات الجماعية المتوقعة.
- إعداد خطة طوارئ في وزارة التربية والتعليم من أجل سد أي نقص في الهيئات التدريسية في المدارس عند قيام الاحتلال بقطع الطرق ومنع تنقل المعلمين والطلبة من وإلى مدارسهم.
- إعداد خطة طوارئ طبية مع الجهات الدولية لتجهيز المستشفيات للتعامل مع العدد الكبير المتوقع من الاصابات، وإعداد سيارات الاسعاف لنقل المصابين على يد قوات الاحتلال والمستوطنين.
- إعداد ما يلزم لإقامة مستشفيات ميدانية لإسعاف والعلاج الأولي للجرحى والمصابين قبل نقلهم الى المستشفيات الحكومية والخاصة، وذلك بالتعاون مع جمعيات الصليب والهلال الأحمر.
- تطوير برامج تمكين الشباب والمرأة من أجل فسح المجال أمامهم واشراكهم في عملية اتخاذ القرار وفي اختيار التكتيكات واليات تنفيذها أيضاً، وعدم تهميشهم.
- إطلاق أنشطة تفاعُليَّة لتوثيق العلاقات القطاعية بين قطاعات الشباب والنساء وبين نظرائهم في دول العالم من أجل تجنيد المؤيدين لرفع الظلم عن الشعب الفلسطيني وإيجاد حل عادل.
- تدريب النشطاء على استخدام التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي بغرض فضح سياسات وجرائم الاحتلال العنصرية والتأثير على الرأي العام الدولي وحشد التأييد للحقوق الفلسطينية.

- إطلاق حملات اعلامية باللغات الأجنبية من أجل ايصال رسالة الشعب الفلسطيني الى العالم لحشد التأييد والدعم، ومحاربة التشويه المتعمد والصورة النمطية السلبية في الاعلام الغربي.

(ب) السياسات الاجتماعية المقترحة على المدى المتوسط حتى سنة 2030

- إعداد سياسات اجتماعية حسب الواقع الفلسطيني تراعي ظروف وخصوصية المجتمع، كما تراعي البعد الاجتماعي والعدالة الاجتماعية لضمان الوحدة الوطنية اثناء تنفيذ المقاومة الشعبية.
- تعزيز التواصل الشعبي بين الشعب الفلسطيني مع شعوب العالم، والشعوب الغربية بشكل خاص، لكسب المزيد من التأييد والدعم والمساندة بما يزيد الضغوط على إسرائيل ومؤيديها.

(ج) السياسات الاجتماعية المقترحة على المدى البعيد حتى عام 2035

- تعزيز التشبيك بين المنظمات الاجتماعية لإعدادها للقيام بدورها قبل وأثناء حملة المقاومة.
- تسهيل عمل منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية غير الحكومية وجمعيات حقوق الإنسان، للعب دور الرقابة اللازمة على جرائم قوات الاحتلال، وفضح هذه الجرائم أمام العالم.
- إطلاق مشاريع التمكين لتطوير المناطق الأكثر فقراً والتي تستحق توجيه الدعم والمعونة.
- حشد كافة الطاقات الاجتماعية الشعبية في كافة الدول العربية والاسلامية والصديقة في حملة عالمية موحدة من أجل دعم المقاومة الشعبية الفلسطينية وتمكينها من الوصول الى اهدافها.

(3) آليات تنفيذ الاستراتيجية

(أ) تكليف الاعلام الرسمي الفلسطيني بإطلاق حملات اعلامية تعمل على زيادة الوعي وتثقيف الجماهير بأهمية المقاومة الشعبية والانتباه للألاعيب وعمليات الخداع الإسرائيلية.

(ب) تشكيل لجان أهلية تُعظّم من قيم العمل الخيري والتطوعي والتضامن بين كافة طبقات المجتمع الفلسطيني لتوفير بنية قوية تعمل في إطار وطني يخدم الشعب.

(ج) تكليف جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني لتحضير مستشفيات ميدانية لعلاج الجرحى والمصابين، بالتعاون مع جمعيات الصليب والهلال الأحمر الدوليين

(د) تكليف وزارة الشباب بإعداد برامج تمكين الشباب وتمكين المرأة من أجل اشراكهم في اتخاذ القرار واليات التنفيذ في حملة المقاومة الشعبية وعدم تهميشهم.

(ه) تكليف الإعلام الفلسطيني بالتعاون مع الإعلام العربي لإطلاق محطات تلفزيونية باللغات الأجنبية من أجل ايصال رسالة الشعب الفلسطيني الى العالم لحشد التأييد والدعم ومحاربة التشويه المتعمد.

(و) تشكيل لجان شعبية لتعزيز التواصل الشعبي والثقافي بين الشعب الفلسطيني والشعوب الشقيقة والصديقة لكسب المزيد من التأييد العام الدولي.

(ز) تفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية غير الحكومية وجمعيات حقوق الإنسان وتمكينها من الرقابة اللازمة على جرائم قوات الاحتلال وفضحها.

(ح) تكليف وزارة الشؤون الاجتماعية لتفعيل قواعد البيانات خاصة بالمناطق الأكثر فقراً والتي تستحق توجيه الدعم والمعونة اثناء وبعد حملة المقاومة الشعبية السلمية.

(ط) تكليف وعاظ المساجد والكنائس لدعوة المؤمنين من المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين لتأييد المقاومة الشعبية السلمية والمشاركة في تكتيكاتها وفعالياتها لتحقيق حقوقهم المشروعة.

د- المجال الأمني

(1) الهدف الأمني

تطوير القوى والقدرات الأمنية الفلسطينية، من أجل حماية الوطن والمواطن، والحفاظ على النظام والأمن العام، ومنع الجريمة والتخريب ومنع انتشار السلاح، ومنع الاختراقات الأمنية الإسرائيلية واحباطها.

(2) السياسات الأمنية المقترحة

(أ) السياسات الأمنية المقترحة على المدى القريب حتى سنة 2027

- تطوير قوى الأمن الفلسطيني لوجستياً وتقنياً تدريباً وتسليحاً وتمكينها من الحفاظ على الوضع الأمني للوطن والمواطن، وتأمين الذات من الأخطار الداخلية والخارجية وحماية المقدرات والمكتسبات الوطنية.
- تطوير قوى الشرطة بالتدريب والعدة والعتاد من أجل حماية السلم الأهلي الاجتماعي الداخلي، ومنع الجريمة الفردية المنظمة والوقاية منها وسرعة كشفها عند ارتكابها، وضبط المجرمين.
- إبقاء قوى المخابرات في تمام اليقظة لمراقبة ومنع محاولات اجهزة المخابرات المعادية من اختراق الوحدة الوطنية وتشويه المقاومة، ومن نشر السلاح بين المواطنين لعسكرة المقاومة وافشالها.
- تعزيز القدرات في تتبُّع تمويل المتطرفين ومنع حصولهم على المال والسلاح والعتاد لضمان سيرورة المقاومة الشعبية دون عراقيل، بالإضافة الى منع غسيل الأموال بالتعاون مع الأشقاء.

(ب) السياسات الأمنية المقترحة في المدى المتوسط حتى سنة 2030

- إطلاق برنامج وآلية للمراقبة والرصد المبكر للمخاطر والتهديدات الأمنية الناشئة من الاحتلال الإسرائيلي أو المستوطنين أو من قوى التطرف.
- تطوير التعاون المشترك مع الدول الشقيقة والصديقة لتسهيل تبادل المعلومات والتدريب المهني والتكنولوجي بين المؤسسات الأمنية.
- تبادل الخبرات مع الدول الشقيقة والصديقة في مجالات أمنية متعددة، مثل ضبط السلاح وتتبع التحويلات المالية ووسائل وآليات نقلها وتوزيعها

(ج) السياسات الأمنية المقترحة في المدى البعيد حتى سنة 2035

- تبادل الخبرات مع الدول العربية في مجال وضع وتطوير استراتيجيات وطنية في مجالات الأمن ومكافحة الجريمة والتطرف.
- تبادل الخبرات مع دول العالم في مجال صياغة التشريعات والقوانين الخاصة بالمخاطر والتهديدات الأمنية الداخلية والخارجية العابرة للحدود.
- توقيع اتفاقات أمنية ودفاعية مع الدول العربية، وخاصة دول الطوق، ضمن رؤية اقليمية شاملة.

(3) آليات تنفيذ الاستراتيجية:

(أ) توقيع اتفاقيات دولية لتدريب وتطوير قوى الشرطة والأمن بالتدريب والمعدات وابقائها في الجاهزية.

(ب) اقتناء قوى الأمن للتكنولوجية المتطورة لمراقبة محاولات تسليح الاحتلال للمقاومة الشعبية.

(ج) توقيع اتفاقات تبادل الخبرات في مجال تتبع ونقل الأموال والسلاح لمنظمات الجريمة العابرة للحدود.

(د) توقيع اتفاقيات لتطوير التعاون المشترك وتبادل المعلومات في مجالات الأمن ومكافحة التطرف.

(ه) تشكيل لجان لتبادل الخبرات التشريعية والقانونية مع الدول الشقيقة والصديقة.

(و) توقيع اتفاقيات أمنية مع الدول العربية، وخاصة دول الطوق، ضمن رؤية اقليمية عامة شاملة.

الخلاصة العامة والتوصيات

ناضل الفلسطينيون طويلاً للحفاظ على بقائهم وغاياتهم ومصالحهم تحقيقاً لأمنهم القومي باستخدام استراتيجية المقاومة المسلحة، حيث قاتلت القوات الفلسطينية جيوش الاحتلال البريطاني والإسرائيلي لسنوات طويلة دون تحقيق النصر رغم التضحيات البشرية والمادية الجسيمة، كما مارسوا أيضاً استراتيجية المقاومة الشعبية لسنوات طويلة، حيث استطاعوا تحقيق نتائج أفضل وبثمن بشري ومادي أقل.

أدى عنف ووحشية جرائم الاحتلال الإسرائيلي الى دفع الشعب الفلسطيني أحياناً الى مربع العنف والمقاومة المسلحة، وقد دفع استمرار ردود الأفعال الفلسطينية الارتجالية الى التراجع، لذلك يتوجب على القوى الفلسطينية التخلص من رد الفعل والارتجال، والنظر إلى أهمية اختيار استراتيجية المقاومة الشعبية السلمية من أجل كسب معركة الرأي العام الدولي، الذي أخذ بالتغيّر منذ 2023م على إثر حرب الإبادة ضد قطاع غزة، بفضل الدور الذي لعبه النشطاء الفلسطينيون ومؤيدوهم على مواقع التواصل الاجتماعي (السوشيال ميديا).

كان لالتفاف الفلسطينيين حول رؤية وطنية مشتركة جامعة ذات أهداف واضحة

متفق عليها بين الجميع أهم سمات الانتفاضة الأولى، وقد استطاع الفلسطينيون من خلالها تحقيق بعض الأهداف المهمة، وعلى رأسها فرض قضيتهم على أجندة المجتمع الدولي، الأمر الذي دعا القوى الدولية للدعوة الى مؤتمر مدريد للسلام، الذي قاد لاحقاً الى التوقيع على إتفاقية إعلان المبادئ (المعروفة باتفاقية أوسلو) بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، الذي نتج عنها تشكيل السلطة الوطنية كسلطة انتقالية لمدة خمس سنوات يصار خلالها الى الاتفاق على القضايا الخلافية، غير أن الحكومات الاسرائيلية اليمينية المتطرفة أحبطت إمكانية تحقيق السلام.

تشكل الاستراتيجيات الوطنية أرضية صُلبة تُبنى عليها السياسات العامة والمصيرية للدول والكيانات والشعوب، خدمة لأهدافها وغاياتها ومصالحها وثوابتها الوطنية وأمنها القومي، وبسبب الأوضاع غير العادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني تأتي الحاجة لوضع إستراتيجية مقاومة شعبية لتحقيق الأهداف الوطنية وحماية الأمن القومي الفلسطيني كمصلحة وطنية ذات أولوية قصوى لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي من خلال تحليل واقع القدرات الشاملة للشعب الفلسطيني في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ومن خلال فهم المتغيرات المحلية والاقليمية والدولية، حيث يشكل غياب إستراتيجية وطنية فلسطينية موحدة في مواجهة الاحتلال فشلاً انعكست اثاره في كافة المجالات، واضعاً المشروع الوطني والأمن القومي الفلسطيني في أزمة عميقة.

يقف الشعب الفلسطيني اليوم أمام منعطف تاريخي خطير، فجرائم الاحتلال تزداد شراسة وسرطان الاستيطان يزداد انتشاراً وتمدداً، والإقليم العربي يتهاوى بفعل الخلافات العربية الداخلية والبينية، ولا يملك الفلسطينيون لتحقيق غاياتهم الوطنية وأهداف أمنهم القومي بعد مرور أكثر من قرن على بدء مأساتهم إلا أن يدافعوا عن حقهم في تقرير المصير، ولا مفر أمامهم سوى المزيد من المقاومة. فالمقاومة بكافة استراتيجياتها واجب انساني وهي حق يتوافق مع الاعراف والقوانين الدولية ويكفله ميثاق الأمم المتحدة وليست منّة أو منحة من أحد، فالفلسطينيون واثقون أن النصر حليفهم طال الزمان أو قصُر، ذلك لأنهم شعب حي متجذر عميقاً والشعوب الحية لا تموت.

التوصيات

تُقدم هذه الدراسة بعض التوصيات للمسؤولين والمعنيين باستراتيجية مقاومة شعبية ومنها ما يلي

1. عقد مؤتمر وطني لكافة القوى السياسية والرموز الوطنية والاجتماعية، وذلك من أجل صياغة «ميثاق حرية» يتفق عليه الجميع ليصبح رؤية وطنية جامعة يلتف حولها الشعب الفلسطيني بكل فئاته وقواه الحية.
2. إنجاز المصالحة الوطنية الفلسطينية وإنهاء الانقسام والتوصل إلى وحدة وطنية بين الفصائل لغرض تبني المقاومة الشعبية على المستوى الوطني لتحقيق الأهداف القومية.
3. تشكيل هيئة عليا لقيادة المقاومة الشعبية تعمل على إعطاء توجيهات استراتيجية عامة وتأمين دعم سياسي ودبلوماسي ومالي عربي وإسلامي ودولي للمقاومة الشعبية، ويرأس اللجنة من يكلفه الرئيس وتضم أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وقادة الفصائل ورئيس الوزراء.
4. تشكيل لجان قيادة وسيطرة ميدانية للمقاومة الشعبية على مستوى المدن والأحياء والقرى والمخيمات تقرر وتحدد وتقود الفعاليات والأنشطة اليومية، وتضم ممثلي الفصائل والمنظمات الوطنية والنقابات ومجالس الطلبة ومؤسسات المجتمع المدني والكوادر من أصحاب الخبرة والتجربة في المقاومة الشعبية.
5. تشكيل لجان دعم عيني ومالي لتقديم الدعم للمتضررين من أجل تعزيز صمودهم وضمان استمرارية الانتفاضة حتى تحقيق أهدافها، بالتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء والجمعيات الخيرية المحلية المنظمات الدولية، ويرأسها وزير التنمية الاجتماعية وتضم وزير المالية، وممثلين عن الجمعيات الخيرية.
6. تشكيل لجان أمنية تعمل على حماية المواطنين، وتمتين الجبهة الداخلية من الاختراق الإسرائيلي، ومن محاولة عسكرة المقاومة الشعبية لتحويل مسارها الى استراتيجية المقاومة المسلحة، وحماية المواطنين من الجريمة، ويرأسها وزير الداخلية وتضم قادة قوى الأمن، وقادة القوى الوطنية والفصائل الفلسطينية.

7. تشكيل لجان توعية وطنية تعمل على تعزيز الوعي الجمعي حول دور المقاومة الشعبية في التحرير، بغرض نشر التوعية والتثقيف حول فاعلية المقاومة الشعبية كإستراتيجية مُثلى لتحقيق الأهداف الوطنية.
8. تشكيل لجنة إعلامية تعمل على تطوير البرامج الإعلامية باللغات الأجنبية لتوجيهها الى المجتمع الدولي لشرح القضية الفلسطينية وكسب الدعم والتأييد الدولي عن طريق الإعلام الرسمي والإعلام الاجتماعي.

الملاحق والأشكال والخرائط

الملحق رقم (1): أشكال المقاومة الشعبية السلمية المدنية اللاعنفية

تتعدد أشكال المواجهة مع الخصوم (السلطات المستبدة) أو الأعداء (المحتل الأجنبي) اعتماداً على المكان والزمان وعلى طبيعة الخصم أو العدو وعلى إمكانيات وقدرات الحركة الشعبية، وتَصنّف أشكال المقاومة الشعبية، حسب «أيمن يوسف» (2017) الى:

1. **المقاومة الرمزية (Symbolic)**

تستخدم الإشارات والرموز والأسماء الحركية والمناسبات التراثية الشعبية والوطنية لتدعيم الشعور الوطني بين النشطاء والجماهير.

2. **المقاومة التراكمية (Accumulative)**

تحافظ على استمرار أداء المقاومة في الميدان والاحتجاجات بين الجماهير، وتعمل على تشجيع الآخرين للحفاظ على المقاومة.

3. **المقاومة الهجومية (Offensive)**

تنظم سلسلة فعاليات لإحباط الخصم ودفعه للشعور باليأس، وتكثيف نشاطات المقاومة المباشرة لجلب المزيد من المؤيدين.

4. **المقاومة الدفاعية (Defensive)**

تعمل على المحافظة على الإنسان والبشر وعدم الصدام مع قوة الخصم المدمرة، والمحافظة على أخلاقيات المقاومة والقيم الإنسانية خاصة فيما يتعلق بالعنف والقتل والتخريب، بهدف تحييد قوة الخصم المدمرة ومنعه من استخدامها.

5. المقاومة الايجابية/ البناءة (Positive)

وتعمل على إيجاد المؤسسات الشعبية البديلة لمؤسسات النظام الاستعماري أو النظام الاستبدادي وتفصلهم بمرور الوقت عن بنية المستعمر أو المستبد وتركيبته الاقتصادية والتنموية والبيروقراطية والأمنية.

شكل رقم (1): عدد الحملات المسلحة والشعبية اللاعنفية منذ 1900 حتى 2019[1]

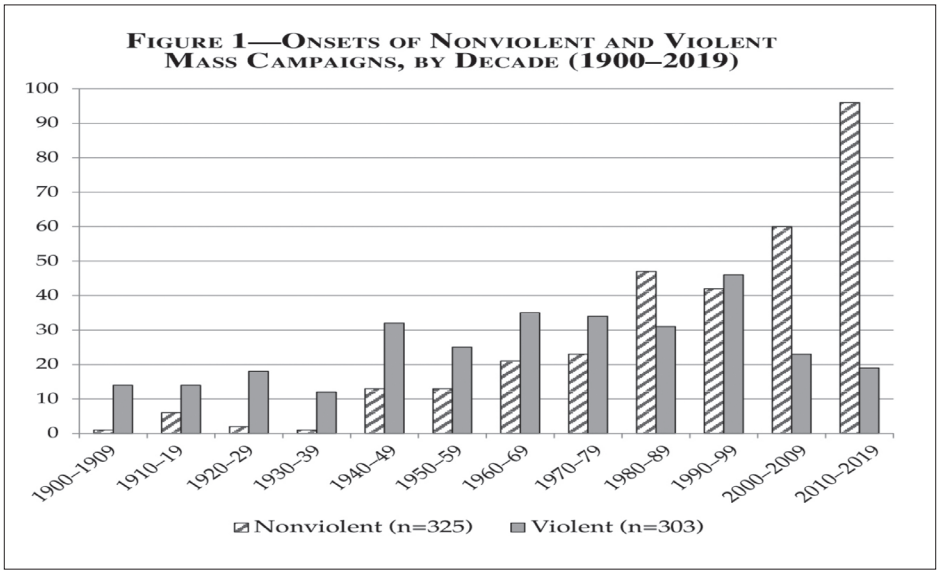

1 Chenoweth, Erica.(July 2020). The Future of Nonviolent Resistance. Democracy Now, https://www.journalofdemocracy.org/articles/the-future-of-nonviolent-resistance-2/

شكل رقم (2): نسب نجاح المقاومة المسلحة مقارنة مع المقاومة الشعبية[2]

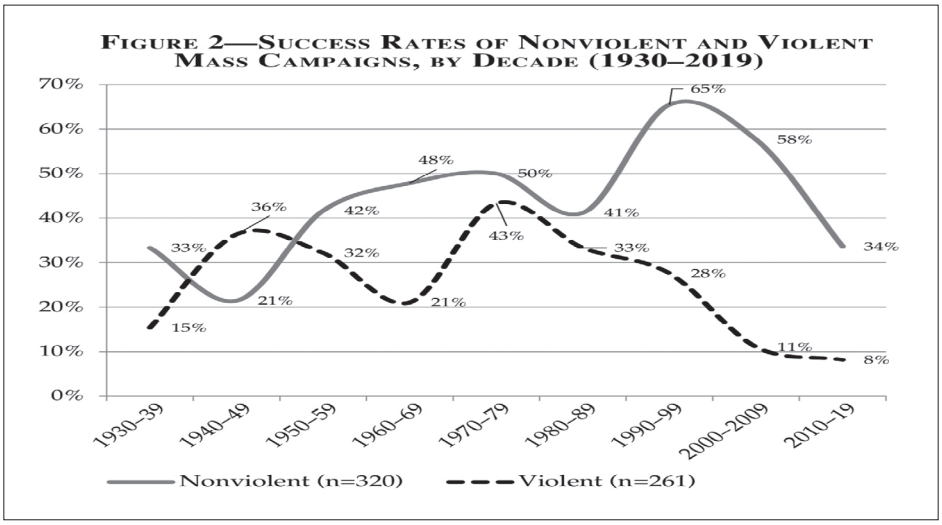

خريطة رقم (1): انتشار الاستيطان في الضفة الغربية[3]

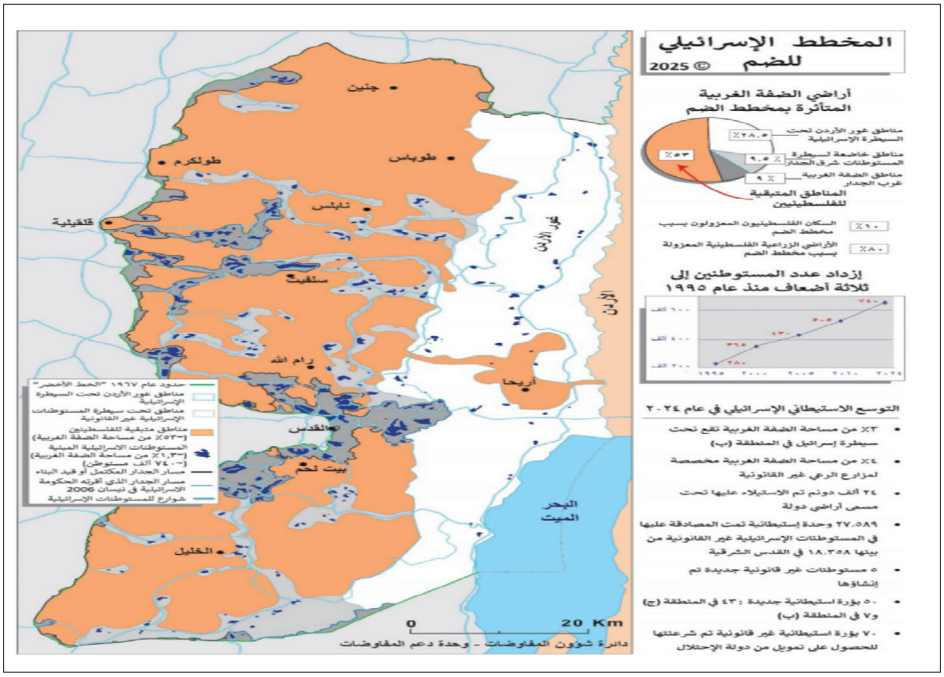

2 Chenoweth, Erica.(July 2020). The Future of Nonviolent Resistance. Democracy Now, https://www.journalofdemocracy.org/articles/the-future-of-nonviolent-resistance-2/

3 دائرة شؤون المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، شباط/ فبراير 2025) https://www.nad.ps/sites/default/files/wb_annexation_2025_ar.pdf

المراجع

أبـو هـواش، سـالم. (شـباط 2007) التجربـة الفلسـطينية في المقاومـة الشـعبية المدنيـة. جريـدة حـق العـودة، ع 21-22، السـنة 5

حـافي، يـاسر (2012). تطبيـق التخطيـط الاسـتراتيجي في وزارة العمـل الفلسـطينية بـين المعوقـات ومقومـات النجـاح مـن وجـه نظـر المديريـن والمديريـن العامييـن. رسـالة ماجسـتير، القـدس: جامعـة القـدس، فلسـطين.

عمـر، صـدام أحمـد. 2019). واقـع التخطيـط الاسـتراتيجي في برنامـج المقاومـة الشـعبية الفلسـطينية خـلال الانتفاضـة الأولى. رسـالة ماجسـتير، نابلـس: جامعـة النجـاح الوطنيـة، فلسـطين.

فرنـاز، أحمـد. (6 يوليـو 2020) مفهـوم الأمـن القومـي: التطـور والأبعـاد. المعهـد المـصري للدراسـات، https://eipss-eg.org/%D9%85-%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-%D8%A3%D9%86%D9%82%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%A8%D8%B9%D8%A7%D8%AF/ . تـم الاسـترجاع بتاريـخ 2025/8/2

فهمي، عبد القادر (2009). المدخل في دراسة الاستراتيجية، بغداد: جامعة بغداد، العراق.

كـوش، عمـر. (2025). في اختـلاف النضـال اللاعنفـي عـن المقاومـة السـلمية. ضفـة ثالثـة، https://url-shortener.me/6F54 . تـم الاسـترجاع بتاريـخ 2025/8/7

مخيمـر، عبـد العزيـز. (2005). دليـل المديـر العربـي في التخطيـط الاسـتراتيجي، جامعـة المنصـورة، مـصر.

مصبـاح، عامـر (2010). نظريـات التحليـل الأمنـي والاسـتراتيجي للعلاقـات الدوليـة. الجزائـر: دار الكتـاب الحديـث، الجزائـر.

مصطفى، محمد (2003). التسويق الإستراتيجي للخدمات. عمان: دار المناهج، عمان، الأردن.

المغربـى، عبـد الحميـد (1999). الإسـتراتيجية لمواجهـة تحديـات القـرن 21. القاهـرة: مجموعـة النيـل العربيـة، مـصر.

صقـر/ محمـد. (2018). مفهـوم الاسـتراتيجية - The Concept of Strategy. الموسـوعة السياسـية. https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D9%87%D9%81%D9%85%D9%88%D9%85-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%20%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9%8A%D8%AC%D9%88%AA%D9%8A . تـم الاسـترجاع بتاريـخ 2025/8/10

Chenoweth, Erica and Stephan, Maria J. (2011). Why Civil Resistance Works- The Strategic Logic of Nonviolent Conflict. Columbia University Press

Civil Resistance- A First Look (booklet). (2011). International Center on Nonviolent Conflict.

Durand, Rodolph (2003). Guide of Strategic Management 99 concepts. Paris: DUNOD.

Martin, Brian. (May 1989). Gene Sharp›s Theory of Power. Journal of Peace Research 26(2)

Merriman, Hardy, et al. (2025). Towards a People's Peace: A Task for Activists, Peacebuilders, and Allies. Washington DC: ICNC PRESS, USA

Pramod R. (2023) The Lord of the Strategies: Exploring Mintzberg›s 5 Ps. https://www.linkedin.com/pulse/lord-strategies-exploring-mintzbergs-5-ps-pramod-rao Retrieved on 7/8/2025

Stanford Encyclopedia of Philosophy Archive. Fall 2024. https://plato.stanford.edu/archives/fall2024/entries/civil-disobedience/ Retrieved on 8/8/2025

Taneja, Sonia, et al. (2023). Redefining Strategic Management: The Alignment and Implementation Perspective. Journal of Accounting, Business and Management (JABM). https://journal.stiemce.ac.id/index.php/jabminternational/article/view/990 Retrieved on 13/8/2025

Varasteh, Manshour (2013). Understanding Iran's National Security Doctrine: The New Millennium. Leicestershire: Matador, the UK.

Zunes, Stephen. (1999). The role of non-violent action in the downfall of apartheid. The Journal of Modern African Studies,37, Department of Politics, University of San Francisco, CA, USA

«الاجراءات العسكرية الإسرائيلية ودورها في عمليات التهجير القسري لسُكان التجمعات في المناطق «ج» في الأغوار الفلسطينية»

Israeli military measures and their role in the forced» displacement of residents of communities in the «Palestinian Jordan Valley

الباحث: زهير ماضي
ماجستير علوم سياسية متخصص في الدراسات الفلسطينية
جامعة الإستقلال- أريحا / فلسطين

الدكتور: إياد أبو زنيط
جامعة خضوري – رام الله / فلسطين

الباحث المعتمد للمراسلة: زهير ماضي.
إيميل: zohermadee@gmail.com
تلفون:00972599677122

المُلخص:

تهدف الدراسة للتعرف إلى دور الإجراءات العسكريّة الإسرائيليّة في عمليات التهجير القسريّ لسكان مناطق «ج» التابعة للأغوار الفلسطينية، واستخدم الباحث المنهج الوصفيّ التحليليّ، واجرى مقابلات مع المسؤولين في المؤسسات والجمعيات التي لها علاقة بسكان التجمعات، ومُتضامنيّن أجانب، ومواطنين من سكان التجمعات. خلصت الدراسة إلى وجود تنوع في الإجراءات العسكريّة الإسرائيليّة الهادفة للتضيق على السكان وتهجيرهم قسراً، كإقامة التدريبات العسكريّة بالذخيرة الحية، مما يجعل البعض من سكان التجمعات يفكرون بالرحيل والهجرة من المنطقة؛ بحثاً عن مصادر رزق جديدة.

أظهـــرت النتائـــج أيضـــاً أن الاحتـــلال الإسرائيـــليّ في الأغـــوار الفلســـطينية يركـــز عـــلى مســـألتين: أولهـــا: الســـيطرة ومصـــادرة أراضي الأغـــوار الفلســـطينية عـــبر السياســـات ومجموعـــة مـــن الأنمـــاط العســـكريّة وغـــير العســـكريّة. وثانيـــاً: تهجـــير ســـكان المناطق «ج» في الأغـــوار الفلســـطينية تمهيـــداً لإجـــراء الترتيبـــات الديمغرافيّـــة وضـــم المنطقـــة.

أوصـــت الدراســـة بـــضرورة تكثيـــف الجهـــود الفلســـطينيّة؛ لكشـــف وتوثيـــق سياســـات التهجـــير القـــسريّ التـــي تُنفذهـــا إسرائيـــل في الأغـــوار الفلســـطينية، كمـــا أوصـــت بدعـــم صمـــود ســـكان المناطـــق (ج) ورفدهـــا بالمشـــاريع التنمويـــة، والخدمـــات الأساســـية.

الكلمـــات المفتاحيـــة: التهجـــير، التهجـــير القـــسريّ، التجمـــع الســـكاني، الأغـــوار الفلســـطينية، مُخطـــط آلـــون.

المقدمة

الاحتلال الإسرائيلي يركز في الأغوار الفلسطينية على مسألتين أساسيتين: أولاً، السيطرة على الأراضي ومصادرتها عبر مجموعة من السياسات والذرائع الأمنية. ويستخدم لتحقيق هذا الهدف مجموعة من الأنماط العسكرية والغير عسكرية، وثانياً: تهجير سكان التجمعات في الأغوار الفلسطينية كخطوة أولى لأجراء الترتيبات الديمغرافية التي تتماهى مع فكرة الضم. كما يعمل المُحتل الإسرائيلي (جيش ومستوطنين)، بشكل متسارع مستغلاً صلاحياته في حالة الحرب وقانون الطوارئ الذي أعلنته الحكومة الإسرائيلية بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023م، على تفريغ مساحات كبيرة من سكان التجمعات في المناطق «ج» التابعة للأغوار الفلسطينية.

وخلال السنوات الماضية تَمكن الاحتلال الإسرائيلي من تهجير العشرات من سكان التجمعات في المناطق «ج» في الأغوار الفلسطينية، وقد لوحظ وبشكل ملفت للنظر زيادة وتيرة الاجراءات العسكرية الإسرائيلية للضغط والتضييق على سكان التجمعات بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023م. ان نجاح الاحتلال الإسرائيلي في تهجير بعض سكان التجمعات واحياناً تهجير تجمعات بأكملها، سيشجعه على تنفيذ المخطط الرئيسي الأكبر وهو إفراغ الاغوار كلياً من السكان الفلسطينيين عبر سياسة الطرد والتهجير القسري

أهمية البحث

على المستوى النظري: تساهم الدراسة في تكوين إطار نظريّ؛ كونها تهدف للتعرف وفهم دور الإجراءات العسكريّة الإسرائيليّة في عمليات التهجير القسريّ التي يتعرض لها السكان الفلسطينيّين، وتحديداً سكان التجمعات في المناطق «ج» التابعة للأغوار الفلسطينية، والتي زادت وتيرتها بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023م. كما تقدم نموذجاً نظريّاً خاصّاً عن سياسة التهجير القسريّ التي تمارسها إسرائيل، على الرغم من وجود قوانين دولية تمنع وتحرم التهجير القسريّ.

على المستوى التطبيقي: تقدم الدراسة توصيات للمسؤولين والسياسيّين وصناع القرار الفلسطينيّ، والتي تمكنهم من طرح قضية التهجير القسريّ التي يتعرض لها الفلسطينيّين، والانتهاكات الإسرائيليّة في المحاكم الدوليّة. كما يساهم فير تسليط الضوء على منطقة جغرافية مهمة، سيتم طرحها ومناقشتها على طاولة مفاوضات الحل النهائيّ، وهي المناطق المصنفة (ج)، وللدراسة أهمية عملية في توجيه اهتمام

المجتمع الدوليّ؛ لما يتعرض له المواطن الفلسطينيّ من ممارسات وانتهاكات يوميّة لتهجيره من أرضه قسراً، على الرغم من تحريمها في القانون الدوليّ الإنسانيّ في اتفاقية جنيف الأولى عام 1949م.

الأهداف

هدفت الدراسة لتحقيق الهدف الرئيسيّ وهو: **الكشف عن دور الإجراءات العسكرية الإسرائيلية في تهيئة الظروف المؤدية للتهجير القسريّ لسكان التجمعات الفلسطينيين من أراضيهم في الأغوار الفلسطينية؟**

كما تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف الفرعيّة التالية وهي:

1. التعرف على السياسات والأنماط التي تستخدم من المستعمِر الإسرائيليّ منذ العام 1967م؛ للسيطرة على مناطق «ج» في الأغوار الفلسطينية، لفرض مشروعه الاستعماريّ الاستيطانيّ.
2. التعرف على دور المستوطنين في التضييق على سكان التجمعات في المناطق «ج» في الأغوار الفلسطينية؛ للضغط عليهم، وتهجيرهم قسراً.
3. التعرف على دور أحداث السابع من أكتوبر 2023م، في زيادة الإجراءات العسكرية الإسرائيليّة؛ للتضييق على الحياة المعيشيّة لسكان التجمعات في الأغوار الفلسطينية.
3. التعرف على دور سياسة التهجير التي تستخدمها إسرائيل منذ العام 1967م في التأثير على الواقع الجغرافيّ والديمغرافيّ في المناطق «ج»، وتحديداً في الأغوار الفلسطينية.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تُوظف إسرائيل كل إمكانياتها المتاحة للسيطرة على الأرض الفلسطينيّة جغرافيّاً، وإفراغها ديمغرافيّاً، بما يتناسب ورؤيتها الاستعماريّة الاستيطانيّة، ومما تُوظفه كوسائل لتحقيق ذلك، قوانينها، وأوامرها، وإجراءاتها العسكريّة، وتحديداً في مناطق الأغوار الفلسطينية، ما أدى إلى خلق مُشكلة حقيقيّة لدى الفلسطينيّين المُقيمين في تلك المناطق حول كيفية الصمود والحفاظ على أراضيهم، وانطلاقاً من ذلك فإن الإجراءات العسكريّة باتت تُشكّل سَيفاً مُسلطاً على رقاب الفلسطينيّين يتم تطويعه إسرائيلياً لخدمة أهداف إسرائيل، وبناءً عليه تُحاول الدراسة مناقشة السؤال

الرئيس التالي باعتبار إجابته وما يليه استكشافاً للمُشكلة ومحاولة للتصدي لها: **كيف تسهم الإجراءات العسكرية الإسرائيلية في تهيئة الظروف المؤدية للتهجير القسريّ لسكان التجمعات الفلسطينيين من أراضيهم في الأغوار الفلسطينية؟**

ويساعد في الإجابة على التساؤل الرئيس للدراسة الأسئلة الفرعيّة التالية:

- ما السياسات والأنماط التي تستخدم من المستعمر الإسرائيليّ منذ العام 1967م؛ للسيطرة على مناطق الأغوار الفلسطينية؛ لفرض مشروعه الاستعماريّ الاستيطانيّ؟
- ما دور المستوطنين في التضييق على سكان التجمعات في الأغوار الفلسطينية؛ للضغط عليهم، وتهجيرهم قسراً؟
- ما دور أحداث السابع من أكتوبر 2023م، في زيادة الإجراءات الإسرائيليّة للتضييق على الحياة المعيشيّة لسكان التجمعات الفلسطينيّين في الأغوار الفلسطينية؟
- ما دور سياسة التهجير التي تستخدمها إسرائيل منذ العام 1967م في التأثير على الواقع الجغرافيّ والديمغرافيّ في المناطق «ج»، وتحديداً مناطق التجمعات في الأغوار الفلسطينية؟

المنهجية: اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفيّ التحليلي:** حيث يرى الباحث أنه يشمل كثيرا من مناهج البحث العلمي الأخرى، وهي مناسبة لأن تستخدم لهذا البحث، لجمع المعلومات وتحليلها وتفسير الوضع القائم وتحديد الظروف والعلاقات بين المتغيرات والأحداث وقياسها واستخلاص النتائج.

محددات الدراسة:

المُحدد الزمانيّ: 2025م.

المُحدد المكانيّ: التجمعات السكانيّة وتحديداً مناطق»ج» التابعة للأغوار الفلسطينية.

المُحدد البشريّ: المواطنون الفلسطينيّون الذين يسكنون في التجمعات السكانيّة في مناطق «ج» التابعة للأغوار الفلسطينية، إضافة إلى مسؤولين في المؤسسات والجمعيات، ومتضامنين أجانب متواجدين باستمرار في مناطق الأغوار الفلسطينية.

مَفاهيم الدراسة (Study concepts)

التَهجير (Displacement): هو إجبار مجموعة من السكان تقيم بصورة قانونيّة على أرضها وفي ديارها على الانتقال إلى منطقة أخرى ضمن الدولة نفسها أو خارجها، بناءً على منهجيّة وتخطيط تشرف عليها الدولة أو الجماعات التابعة لها، أو جماعات أخرى أقوى، في مسعًى للتطهير يقوم على أساس التمييز العرقيّ، أو القومية، أو الدين والتوجه السياسيّ في تلك المنطقة التي يتم إبعاد السكان منها. (إبراهيم، 2020. ص4). وعرفت وديان عبيد التهجير: هو عملية اجتماعية، قبل أن يعتبر عملية ماديّة أو عمرانية، تخص فئة الأفراد والجماعات المحليّة، وتكون بصورة دائمة أو مؤقتة داخل حدود البلد أو خارجه، وقد أطلق عليه بالهجران القهريّ والاضطراريّ، بحيث يضطر فيها الفرد أو الجماعة إلى النزول من مناطق إقامتهم الأصلية لأسباب عديدة تفرضها الدولة؛ من أجل تحقيق أغراض عسكريّة أو تنظيمية؛ بهدف الحفاظ على الأمة، أو إعادة توطين السكان (عبيد، 2016. ص273).

التَهجير القسريّ: إن مصطلح التهجير القسريّ (Forcibly Displace) يرادف الترحيل أو النقل القسريّ (Deport or Forcibly Transferred)، وقد وردت الكثير من المصطلحات التي تتفق من حيث الجوهر، ولكنها تختلف من حيث التسمية، ومنها: الترحيل، أو الإبعاد، أو الطرد والإخلاء، وغيرها... وباستثناء الإخلاء الذي تمارسه الجهات المختصة في الدولة، وفي ظروف معينة لتحقيق المصلحة العامة، فإن جميع المصطلحات الأخرى تتفق في جوهرها في أنها من الجرائم ضد الإنسانيّة (صباح، 2015. ص21).

تشمل عمليات التهجير القسريّ (الإبعاد القسريّ) الإبعاد الواسع للسكان أثناء النزاعات المسلحة الدوليّة، أو الداخلية (المحليّة)، وغالباً ما تُرتكب هذه الجريمة تحت مبررات الأمن القوميّ، أو الضرورات العسكريّة، أو يتم التهجير (الإبعاد القسريّ) ضمن التبادل السكانيّ عند تبادل الأراضي بين الدول في حلول النزاعات القائمة بينهما، كما توجد مصطلحات أخرى للجريمة، فتسمى التهجير، أو التشريد، أو النقل، أو الترحيل القسريّ للسكان، وكل هذه المصطلحات تنجم عن تنقلات السكان الناتجة عن استخدام القوة، أو أشكال الإكراه الأخرى ضد المدنيّين أو حرياتهم (صباح، 2015. ص22).

كما عَرَّفَت رماح نجارة التهجير القسريّ للسكان: هو قيام الدولة، أو سلطة الاحتلال، أو أيّ جهة تابعة لها بتنفيذ أعمال، أو اتخاذ إجراءات، أو اتباع سياسات

غـير مشروعـة ترمـي إلى أو تُسـبب في تغيـير التركيبـة السـكانيّة لإقليـم معـين يخضـع لهـا، ونقـل السـكان القـسريّ قـد يكـون بتدخـل السـلطة، عـلى نحـو ينتـج عنـه تهجـير السـكان الأصليـين، أو عـلى شـكل توطـين المُسـتَعمرين المدنيّـين مـن مواطنـي دولـة الاحتـلال، أو الاسـتعمار في أرض الإقليـم الخاضـع لهـا (نجـارة، 2015. ص6).

التجمُّـع السـكانيّ (population cluster): هـو مسـاحة (مـكان) مـن سـطح الأرض، مأهولـة بالسـكان بشـكل دائـم، ولهـا سـلطة إداريـة رسـميّة، أو أيّ مسـاحة (مـكان) مـن سـطح الأرض، مأهولـة بالسُـكان بشـكل دائـم، ومنفصلـة جغرافيـاً عـن أيّ تجمـع مجـاور لهـا، ومعـترف بهـا عرفيـاً، وليـس لهـا سـلطة إداريـة مسـتقلة (الجهـاز المركزي للإحصـاء الفلسـطيني، 2021. ص17).

مُخطـط آلـون: هـو مـشروع أعـده إيغـال آلـون وزيـر العمـل الإسرائيـليّ في حينـه، يهـدف أساسـاً إلى تضييـق مجـال الخيـارات المتاحـة لأيّ حـل أو تسـوية بشـأن السـيادة عـلى الأرض، ويهـدف المـشروع إلى تطبيـق سياسـة الأمـر الواقـع بالاسـتيلاء عـلى الأرض، وتنفيـذ عمليـة اسـتيطانيّة عـلى طـول غـور الأردن مـن غـور بيسـان وحتـى صحـراء الخليـل بطـول 115 كـم، وعـرض 20 كـم، ولضمـان نجـاح مشروعـه؛ دعـا إلى تجنـب ضـم مناطـق فلسـطينيّة ذات كثافـة سـكانية عاليـة (شريـدة، 2010. ص8).

الدراسـات السـابقة: في هـذا الجـزء مـن البحـث سـيتم عـرض مجموعـة مـن الدراسـات السـابقة العربيـة والأجنبيـة، التـي اسـتفاد الباحـث منهـا في موضـوع الدراسـة:

أولاً: (الدراسات العربية)

سَـعت دراسـة (شـنطي، 2023م): للتعـرف عـلى أثـر سياسـات الاحتـلال الإسرائيـليّ عـلى اسـتخدامات الأراضي في منطقـة الأغـوار الفلسـطينيّة مـن وجهـة نظـر سـاكنيها. وتَوصلـت الدراسـة إلى مجموعـة مـن النتائـج، نذكـر أبرزهـا: أن سـلطات الاحتـلال الإسرائيـليّ تسـعى ومنـذ احتلالهـا لأراضي غـور الأردن إلى إحـداث خلـل ديمغـرافيّ مفتعـل لصالـح مُسـتعمريها، مـن خـلال زيـادة مسـاحة وعـدد سـكان المُسـتعمرات في الأغـوار عـلى حسـاب الأراضي والسـكان الفلسـطينيّين في المنطقـة، مُسـتخدمةً سياسـة التهجـير، ومنـع تشـييد الأبنيـة في التجمعـات الفلسـطينيّة في منطقـة (ج) بالأغـوار الفلسـطينية، كما أظهـرت النتائـج أن السياسـات التـي تتبعهـا إسرائيـل في منطقـة الأغـوار الفلسـطينية هدفهـا حرمـان المزارعـين مـن مصـدر دخلهـم الرئيـسيّ.

وفي السـياق نفسـه سـلطت دراسـة (حنيطـي، 2016م): الضـوء عـلى سياسـة إسرائيـل في منطقـة الأغـوار التـي تمـارس فيهـا سياسـة الضـم بالأمـر الواقـع، فتقيـم عليهـا

المستوطنات، وتستفيد من مواردها المائية، تناولت الدراسة السياسة الإسرائيليّة تجاه الأغوار، والممارسات العمليّة على أرض الواقع، وضعت الدراسة ذلك كله في سياق السياسة الاستعماريّة في المناطق الفلسطينيّة. تَوصلت الدراسة إلى أن مُستقبل التجمعات السكانيّة الفلسطينيّة في منطقة الأغوار الفلسطينية مرهون بعاملين، هما: (الضبط والتحكم)، (التدمير والتهجير)، وبالنسبة للضبط والتحكم تتبنى إسرائيل هذه السياسة تجاه التجمعات الرئيسيّة في منطقة الأغوار من أجل السيطرة على مساحة الأراضي الزراعيّة، عبر التحكم في كميات المياه التي تزود بها هذه القرى، كذلك في تطوير التوسع العمرانيّ عبر المستوطنات، والطرق الالتفافية، والمناطق العسكرية المغلقة، وبالنسبة لسياسة (التدمير والتهجير) تتعمد إسرائيل على هذه السياسة فيما يتعلق بالتجمعات الثانوية، إذ تهدف من خلال عمليات الهدم المستمرة لهذه التجمعات إلى تهجير سكانها إلى مناطق (أ، وب) في القرى والمدن القريبة.

بالمقابل جاءت دراسة (حنيطي، 2024م): للتعرف على دور الاحتلال الصهيونيّ في الأغوار، والتعرف على هدف الاحتلال من تهجير التجمعات البدوية والرعويّة في الأغوار، كخطوة أولى لإجراء الترتيبات الديمغرافيّة التي تتماهى مع فكرة الضم. خلصت الدراسة إلى أن السياسات الصهيونيّة تجاه الأغوار قائمة على أرض الواقع بغض النظر عن طبيعة الحكومة الصهيونيّة، يسارية أو يمينية، أو يمين متطرف، كما توصلت الدراسة إلى أن عملية الضم الرسميّ (العلنيّ) تخضع للفرص والتنافس الصهيونيّ القائم على تحقيق مكاسب سياسية انتخابية داخلية بين أقطاب الفاعلين السياسيين الصهاينة.

إلا ان دراسة (أبو شنب، 2022م): كان هدفها التعرف على الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيليّة لضم غور الأردن، ودراسة أبرز المشاريع الاستيطانيّة في الأراضي الفلسطينيّة، وهدفت للتعرف على خطط الضم الإسرائيليّ من حيث الأسباب والتداعيات. وتَوصلت الدراسة لعدة نتائج، أبرزها: أن مخطط الضم الإسرائيليّ يساهم في إلغاء مشروع حل الدولتين، ويفرض واقعاً جديداً تعمل به إسرائيل، وهو فرض سياسة الأمر الواقع، وتجاهل جميع الاتفاقيات الدوليّة المتعلقة بالاستيطان والحدود، وأن مخططات الضم تسمح لإسرائيل بالسيطرة على الحدود مع الأردن، مما يمنع إقامة علاقات طبيعية، وتجارة حرة، وإمكانية التكامل الاقتصاديّ بين الأردن وفلسطين.

كما قدم الباحثان (العجارمة ومحارمة، 2021م): دراسة هدفت الى التعرف على

تهجير الفلسطينيّين القسريّ في سياق الاستعمار الاستيطانيّ الصهيونيّ في المنطقة «ج»، بما فيها الأغوار الفلسطينيّة التي تمثل أكثر من 60 في المئة من مساحة الضفة الغربية، كما هدفت إلى تبيان تأثير أنماط التهجير القسريّ في المنطقة في الواقع الجغرافيّ والديمغرافيّ، وتناقش العلاقة بين التهجير القسريّ في المنطقة بشقيها العسكريّ والمدنيّ، وكيفية توظيفها بهدف السيطرة على الأرض، واستغلال الفلسطينيّين وطردهم. توصلت الدراسة الى أن التهجير القسريّ في سياق الاستعمار الاستيطانيّ مركزية أعمق مما هو خارج السياق، وأوضحت أن الاستعمار الإسرائيليّ لا يتوقف عن استغلال السكان الأصليين اقتصاديّاً فحسب، بل هو استعمار مخصص لطرد السكان الأصليين من أرضهم، كما بينت الدراسة أن المستعمر الإسرائيليّ يعمل منذ العام 1967م على فرض مشروعه الاستعماريّ الاستيطانيّ في المنطقة «ج» بما فيها الأغوار الفلسطينيّة، وبشكل متواتر.

ثانياً: (الدراسات الأجنبية):

جاءت دراسة (ميلون، 2018): بهدف التعرف على السياسات التي تنفذها إسرائيل في مصادرة الأراضي في منطقة «ج» في الأغوار الشمالية، وتوزيعها على المستوطنين، كما هدفت إلى التعرف على أساليب أخرى، مثل: السيطرة على الموارد الطبيعية، وحرمان الفلسطينيّين منها. تَوصلت الدراسة إلى أن الأعمال غير المشروعة التي تنفذها إسرائيل في مصادرة الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية، وتوزيعها على المستوطنين والمستوطنات الإسرائيليّة، تعتبر جزء من سياسة الضم واضحة المعالم التي استهلت تنفيذها منذ بداية احتلالها للأرض الفلسطينيّة.

سَعت دراسة (Dababat,2015): للتعرف على السياسات التي اتبعها الاحتلال الإسرائيليّ في تخطيط منطقة غور الأردن، ودراسة المعوقات التي وضعها الاحتلال الإسرائيليّ أمام عمليات التخطيط والتنفيذ التنموية للتجمعات السكانيّة الفلسطينيّة. توصلت الدراسة إلى إن الانتهاكات والقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيليّ على الفلسطينيّين في فلسطين بشكل عام، وفي منطقة وادي الأردن بشكل خاص، قد تسببت في عواقب وخيمة على إمكانات استغلال الموارد الهائلة المتاحة في منطقة وادي الأردن، لأغراض تنمية التجمعات السكانيّة الفلسطينيّة في المنطقة، كما توصلت الدراسة إلى أن الاحتلال الإسرائيليّ تسبب في أضرار جسيمة لعملية التخطيط في منطقة وادي الأردن، مما أثر على الجوانب المعيشيّة للسكان الفلسطينيّين.

بالمقابل جاءت دراسة (Hareuveni, 2011): بهدف التعرف إلى نظرة الحكومات

الإسرائيليّة المتعاقبة إلى وادي الأردن، وشمال البحر الميت، كمناطق يجب الحفاظ على السيطرة عليها، ويستند هذا الرأيّ الإسرائيليّ إلى خطة «إيغال آلون» التي قُدمت للحكومة الإسرائيليّة عام 1967م، تَوصلت الدراسة أنه وعلى مر السنين سيطرت إسرائيل على مساحات واسعة من الأراضي في وادي الأردن، وشمال البحر الميت، وحاولت إسرائيل منع الفلسطينيّين من استخدام أكثر من ثلاثة أرباع مساحتها، كذلك توصلت الدراسة إلى أن إسرائيل استخدمت إجراءات قوية تجاه التجمعات البدوية الصغيرة في المنطقة، ومن ضمن سياسات إسرائيل هي الإعلان عن مناطق واسعة باعتبارها «أراضي دولة».

أما دراسة ((Caulfield, 2020: بعنوان «انعدام الأمن في حيازة الأراضي يقيد الاستثمار في نظام الزراعة في وادي الأردن بالضفة الغربية». هدفت إلى استكشاف بعض العوائق الرئيسيّة أمام الحد من الفقر، وزيادة دخل المُزارع في منطقة الأغوار الشمالية. وتوصلت الدراسة إلى أن انعدام الأمن يعتبر من أهم المُعيقات التي تقيد الاستثمار في مجال الزراعة في الأغوار الشمالية، وأن الإجراءات الإسرائيليّة والاعتداءات المتكررة تُعتبر من الأسباب التي تقف أمام أيّ تطور زراعيّ فلسطينيّ في المنطقة.

في حين سعت دراسة (Reynolds, 2018): بعنوان «النقل القسريّ للفلسطينيّين في الأراضي الفلسطينيّة». إلى فهم وتحديد عمليات النقل القسريّ التي تقوم بها إسرائيل داخل الأرض الفلسطينيّة، كذلك هدفت الدراسة إلى المساعدة في تشخيص حالات الترحيل القسريّ داخل الأرض الفلسطينيّة المحتلة، إضافة إلى ذلك المساعدة للجهات الفاعلة ذات الصلة في تحديد ومعالجة السيناريوهات التي قد تؤدي إلى هذه الجريمة. وتَوصلت الدراسة إلى أن الممارسات المنسوبة لإسرائيل، بما في ذلك هدم المنازل، وعنف المستعمرين، ومضايّقتهم على نطاق واسع، والحرمان من الوصول إلى الخدمات الأساسيّة، والتهجير الناجم عن ذلك، يشكل ترحيلاً قسرياً، كما تَوصلت الدراسة أن على جميع المنظمات المعنية بتحديد حالات التهجير القسريّ داخل الأرض الفلسطينيّة المحتلة بذل كل الجهود لتوثيق الروايّات السردية عن التهجير القسريّ.

في السياق ذاته فان دراسة (:(Green & Smith, 2016بعنوان «إخلاء فلسطين» هدفت إلى الكشف عن المُخطط الإسرائيليّ، والجرائم المُمَنهجة وغير القانونيّة ضمن سياسة الإخلاء القسريّ ضد الفلسطينيّين، والكشف عن عمليات الإخلاء القسريّ للفلسطينيّين، وانتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرضون لها نتيجة لذلك، توصلت

الدراسة إلى أن الأساليب الإسرائيليّة المُختلفة المُستخدمة في التهجير القسريّ، هي ضمن عملية شاملة ومستمرة، والهدف الأساسيّ منها هو بناء مساحات جديدة تَستبعِد الفلسطينيّين من أرض أجدادهم؛ بهدف التوسع السكانيّ اليهوديّ، وزيادة السيطرة الاستعماريّة، وضم الأراضي الفلسطينيّة.

التعقيب على الدراسات السابقة

من خلال استعراض الدراسات السابقة، تعتبر الدراسة الحالية مُكملة لما جاءت به تلك الدراسات، فمُعظمها تَشابهت من حيث الهدف تبعاً لأهداف الباحثين، حيث نجد غالبيتها رَكَّزت على تأثير السياسات الإسرائيليّة والمستعمرات على مناطق الأغوار الفلسطينيّة، والمشاكل التي يعاني منها سكان منطقة الدراسة، مثل: دراسة (شنطي، 2023)، ودراسة (حنيطي، 2016)، ونلاحظ أن الدراسات الأخرى تبايّنت من حيث الهدف، فبعضها قد ركز على أثر الأوامر العسكرية الإسرائيليّة على أعمال التسوية في المناطق المصنفة «ج»، والبعض منها ركز على الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيليّة لضم غور الأردن، مثل دراسة (أبو شنب، 2022)، وبعضها ركزت على سياسة الاستيطان الإسرائيليّ، وأثرها على اقتصاد الأغوار الشمالية. أما على مستوى الدراسات الأجنبية: نجد أنها تشابهت جميعاً من حيث الهدف، حيث ركزت على التعرف إلى نظرة الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة إلى وادي الأردن وشمال البحر الميت كمناطق يجب الحفاظ على السيطرة عليها من خلال الاستيطان ومصادرة الأراضي ضمن مشروعها لضم منطقة الأغوار، والمستند إلى خطة «إيغال آلون» التي قُدمت للحكومة الإسرائيليّة عام 1967م، كذلك فهم وتحديد عمليات النقل القسريّ التي تقوم بها إسرائيل داخل الأرض الفلسطينيّة. تشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات العربية السابقة في أنها تبحث في جانب من الجوانب التي تهم البحث العلميّ ورسائله في الجامعات، حيث أنها تتشابه مع دراسة (العجارمة، 2021) في أنها تبحث في سياسة التهجير في المنطقة «ج» والأغوار الفلسطينيّة، كذلك تشابهت مع دراسة (شنطي، 2023)، ودراسة (حنيطي، 2016)؛ كونها تبحث في السياسة الإسرائيليّة التي تُمارس سياسة الضم بالأمر الواقع، وكونها تبحث في الواقع المعيشيّ لسكان الأغوار الفلسطينية في ظل السياسات الإسرائيليّة التي تهدف إلى السيطرة على منطقة الأغوار الفلسطينية وضمها، وتشابهت هذه الدراسة أيضاً مع مجموعة من الدراسات السابقة من حيث عقدها في المنطقة

الجغرافيّة نفسها، مثل دراسة (شنطي، 2023)، ودراسة (أبو شنب، 2022)، ودراسة (حنيطي، 2016).

تتميز الدراسة الحالية كونها مُتخصصة بموضوع الإجراءات العسكرية الإسرائيليّة ودورها في تهجير سكان التجمعات في مناطق «ج» في الاغوار الفلسطينية. وجاءت هذه الدراسة لتسد جزء من الفجوة البحثية العلميّة، ولتفتح آفاق جديدة لدراسات تخص الموضوع على المستوى المحليّ والدوليّ؛ وذلك لما له من أهمية قصوى في القانون الدوليّ وإقامة الدعاوى، وتوثيق الانتهاكات الإسرائيليّة التي تمارس بحق المواطن الفلسطينيّ، إضافة إلى اختلاف التوقيت لهذه الدراسة؛ كونها تعد من الدراسات الحديثة والأولى التي تناولت موضوع التهجير القسريّ الذي يتعرض لها سكان تجمعات مناطق «ج» التابعة للأغوار الفلسطينية، وذلك في ظل ما يتعرض له سكان التجمعات، وتحديداً بعد أحداث السابع من أكتوبر 2023م.

نظريّة تَفسيرية: «نظريّة مَنطق الإزالة»:

يُعَرَّف الاحتلال (الاستعمار) بأنَّه: استيلاء شعب بالقوة العسكريّة على شعب آخر؛ لنهب ثرواته، واستغلال أرضه، وتسخير طاقات أفراده لصالح المُستعمرين، ويرافق ذلك اتخاذ مُخططات لتحويل هذا الشعب عن دينه، ومفاهيمه، ومبادئه، وأخلاقه، وسلوكه الفرديّ والاجتماعيّ... إلى ما عليه دولة الشعب الغالب المُستعمِر، من مبادئ، ونظم، وعادات... إذا كان بين الغالب والمغلوب تبايّن في ذلك. لذا، تَعتمد إسرائيل عدة نظريّاتٍ مُتبناة؛ لتحقيق أكبر عدد من التحولات المُفيدة لها في المجتمع الفلسطينيّ، وتَعتقدُ الدراسة أن معظم نظريّات إسرائيل وأدواتها المكيانيزمية تنطلق من نظريّة أساسيّة تقوم على نظريّة الاستعمار الاستيطانيّ (Settler colonialism)؛ لما لهذه النظريّة من قدرة تفسيرية يمكن أن تفسر واقع الاحتلال في فلسطين باعتباره استعماراً يقوم على الاحتلال الجغرافيّ والاقتصاديّ والثقافيّ، وهو ما يُسمّى: نموذج منطق الإبادة the logic of elimination paradigm، والذي طوّره بشكلٍ أساسيّ المؤرخ الأسترالي «باتريك وولف Patrick Wolfe».

يتصف الاستعمار هُنا، في كونه استغلالياً، استغلالياً لكل ما هو متاح من مواردَ لدى الشعب المحتل، واستغلالياً في أدواته تجاهه، سواءً على مستوى الخطاب، أو الممارسة، أو المراقبة، أو أدوات التغيير، وإذا كان الهدف الأول للاحتلال هو استيطانيّ بالمعنى الجغرافيّ، ويتمثل في الاستيلاء على الأرض، فلا بُدَّ أن يكون هنالك ناتج مرافق لهذا الهدف، يتمثلُ في هدفٍ آخر، وهو الإزالة الديمغرافيّة للمكون الأساس،

حتى يكتمل تشكيل محتوًى ديمغرافيّ لا مكان للسكان الأصلانيين فيه، واستغلالهم كفائض قيمة يتم من خلاله دمج قوت أعمالهم الرخيصة بالموارد التي تتوفر عليها المستعمرة؛ ليصبحوا هم أنفسهم بُناتها، وتمتد على حساب أرضهم، التي ستشكل بامتدادها إزالةً لهم، وهو ما يُعبر عنه وولف نفسه: «بمنطق الإزالة»، وحتى تُصبح النظريّة مكتملة الأركان للتطبيق، لا بُد من أن يصاحب الهدفين تحولات في المنظور الاقتصاديّ، والاجتماعيّ، والثقافيّ، والنظرة إلى الذات لدى الشعب المُحتل؛ لتِصبح النظريّة في أفضل حالاتها تطبيقاً، وهو ما تقوم به إسرائيل.

بالتالي فإن هذا الاحتلال يمتاز بعلاقته الإقصائية مع السكان الأصلانيين كما يُشير وولف وباحثون آخرون، مثل: لورينزو فيراسيني، وبإيجاد علاقة دائمة مع الأرض المُستعمَرة، وبكثافة خطابه الأيّديولوجيّ الإقصائيّ، لكنّه يواجه مُشكلة مُركبة، فمن جهةٍ أولى لم يتمكن من إزالة الوجود الديمغرافيّ بالكامل للمكون الأصيل، بل على العكس تماماً يميل الميزان الديمغرافيّ إلى التوازن في السنوات الأخيرة ما بين الشعب المُحتل ومُحتله؛ ومن جهة ثانية، لا يزال السكان الأصلانيين يخضعون للاستعمار، ويطالبون بحقهم في تقرير المصير (أيّ عدم القدرة على إزالتهم جسديّاً)؛ ومن جهة ثالثة، أنَّ هذا الاستعمار الاستيطانيّ الصهيونيّ، يستحيل عليه إزالة أو دمج السكان الأصلانيين ضمن مجتمع المستعمرين (إزالتهم اجتماعياً وثقافياً)؛ فالفروقات بين المُستَعمَر والمُستَعمِر لا تقوم على العرق، أو اللون، وإنما على الديانة؛ ولعدم وجود هذه الرغبة في الدمج والقدرة على الإزالة بسهولة، سعى ويسعى إلى إنجاز هندسةٍ اجتماعية دقيقة لمكونات المجتمع الذي تمَّ احتلاله، بِحيث يجعل منه مجتمعًا تابعاً، يُشكل «فائضَ قيمة» للمُحتل، بل على العكس يدعم استمراره.

المحور الأول: الأغوار الفلسطينية: قراءة في السياق التاريخي

تمتد منطقة الأغوار الفلسطينية من بيسان حتى صفد شمالاً، ومن عين الجدي حتى النقب جنوباً، ومن منتصف نهر الأردن حتى السفوح الشرقية للضفة الغربية غرباً، وتبلغ المساحة الإجمالية للأغوار 720 ألف دونم، وتُقسم منطقة الأغوار إلى ثلاث مناطق تتبع إدارياً لثلاث محافظات، وهي: محافظة طوباس وتشغل منطقة الأغوار الشمالية، ومحافظة نابلس وتشغل منطقة الأغوار الوسطى، ومحافظة أريحا تشغل منطقة الأغوار الجنوبية. وتشكل منطقة الأغوار حوالي

30% من مساحة الضفة الغربية؛ وحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني «التعداد العام 2017» يعيش فيها 56908 نسمة بما فيها مدينة أريحا؛ وهو ما نسبته 2% من مجموع السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية. ويقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عدد سكان الأغوار الشمالية وطوباس في منتصف العام 2023 بحوالي 68779 نسمة (خدرج، 2021).

الأهمية:

تكمن أهمية الأغوار كونها منطقة طبيعية دافئة يمكن استغلالها للزراعة طوال العام؛ إضافة إلى خصوبة التربة، وتوفر مصادر المياه فيها؛ فهي تتربع فوق أهم حوض مائي في فلسطين؛ إذ تحتوي منطقة الأغوار الجنوبية على 91 بئرًا؛ والأغوار الوسطى على 68 بئرًا؛ أما الأغوار الشمالية فتحتوي على 10 آبار. 60% من الآبار حُفِرَت في العهد الأردني؛ وغالباً يمنع الاحتلال تجديدها ضمن سياسة التضييق على السكان (أبو قرع، 2022).

التجمعات السكانية والتقسيم الإداري

يبلغ عدد التجمعات الفلسطينية في منطقة الأغوار 27 تجمعًا ثابتًا على مساحة 10 آلاف دونم، وعشرات التجمعات الرعوية والبدوية. وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة الأغوار 280 ألف دونم؛ أي ما نسبته 38.8% من المساحة الكلية للأغوار، يستغل الفلسطينيون منها 50 ألف دونم؛ فيما يستغل المستوطنون 27 ألف دونمٍ من أراضيها الزراعية؛ فقد أنشأت إسرائيل أكثر من 90 موقعًا عسكريًا في الأغوار منذ احتلالها عام 1967 (شريدة، 2013).

قسمت مناطق الأغوار حسب «اتفاقية أوسلو» إلى: مناطق (A)، وتخضع لسيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومساحتها 85 كم2، ونسبتها 7.4% من مساحة الأغوار الكلية؛ ومناطق (B)، وهي منطقة تقاسم مشترك بين السلطة وإسرائيل، ومساحتها 50 كم2، ونسبتها 4.3% من المساحة الكلية للأغوار؛ ومناطق (C) التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، ومساحتها 1155 كم، وتشكل الغالبية العظمى من منطقة الأغوار (بنسبة 88.3%) (الحياة الجديدة، 2020).

السياسات الإسرائيلية لاستهداف مناطق الأغوار الفلسطينية

احتلت إسرائيل منطقة الأغوار عام 1967، وتم إفراغ العديد من المناطق في الأغوار من ساكنيها بشكل كامل؛ فقد أجلت منها نحو خمسين ألف فلسطيني.

وتسيطر إسرائيل على ما نسبته حوالي 90% من جميع مناطق الأغوار بشكل مطلق. وحسب مؤشرات التعداد الزراعي الفلسطيني لعام 2021 فإن مناطق الأغوار تُشكل ما نسبته 50% من الأراضي الزراعية في الضفة الغربية تقريبًا. وتشكل الأغوار سلة غذاء فلسطين؛ إذ تزود السوق الفلسطيني بحوالي 60% من الخضار والفواكه، كما تحتوي الأغوار على ما نسبته ال50% من مصادر المياه الفلسطينية الجوفية؛ فهي تُعد ثاني أكبر خزان للمياه الجوفية في الضفة الغربية. ويسيطر الاحتلال على 85% من الموارد المائية في مناطق الأغوار الفلسطينية، ويحرم الفلسطينيين منها. وتضم منطقة الأغوار حوالي 45% من المساحات الرعوية و40% من الثروة الحيوانية الفلسطينية (حنجل وصوافطه، 2020).

يوجد في مناطق الأغوار نحو 35 مستوطنة كبيرة ومركزية، بالإضافة الى عشرات البؤر الاستيطانية والثكنات العسكرية الإسرائيلية. ونجد أن أغلب المستوطنات الإسرائيلية الجاثمة على أرض الأغوار زراعية، وأنه أمر بإخلاء أراضٍ فيها من ساكنيها الفلسطينيين 140 مرة في غضون 4 سنوات فقط (من فترة عام 2013-2017)، وهدم 700 وحدة سكنية فلسطينية في غضون 11 عامًا من فترة عام 2006-2017، وهدم 800 منشأة زراعية خلال أعوام قليلة (داوود، 2024).

تكثف إسرائيل مخططاتها الاستيطانية في الأغوار الفلسطينية لهدفين: الأول: لدوافع أمنية احتلالية صِرفة؛ إذ تريد الاحتفاظ بسيطرتها التامة على الحدود مع الأردن؛ وللإبقاء على عمق استراتيجي أمني عبر السيطرة التامة على حدود مادية قابلة للدفاع وملموسة. ولعل ما قاله رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين يدل ويبرهن على ذلك حيث قال: «إن الحدود الأمنية الإسرائيلية ستكون في منطقة الأغوار». وتسعى إسرائيل أيضاً لتكثيف مخططاتها الاستيطانية في الأغوار لدوافع جيوسياسية، إذ إن الأغوار الفلسطينية تشغل موقعًا جغرافيًا واستراتيجيا بالغ الأهمية. أما الثاني: وجود دوافع اقتصادية واستراتيجية ربحية صِرفة؛ ففي منطقة الغور أرض زراعية خصبة ومناخ مناسب للعديد من الزراعات، ومصادر مياه وفيرة، ومناطق حيوية متنوعة تعدُّ محميات طبيعية؛ ما يفتح شهية الاحتلال الإسرائيلي المشحونة بالجشع لتكثيف مخططاته الاستيطانية في الأغوار؛ فعلى سبيل المثال تمور الأغوار الفلسطينية باتت تدر ملايين الدولارات على إسرائيل، وهو صنف من التمور العالية الجودة، يصدره الاحتلال للعالم الخارجي؛ وهذا يعني اقتصاد ربحي وتجارة قوية تزيد من قوة إسرائيل اقتصادياً؛ فتبلغ نسبة الأرباح

التي تحققها إسرائيل من مستوطنات الأغوار سنوياً نحو 650 مليون دولار وفق تقديرات عام 2012.

مرت مناطق الأغوار الفلسطينية على وجه العموم منذ القدم بالعديد من المخططات الاستيطانية والمشاريع الاحتلالية الإحلالين الهادفة إلى تكريس الاستيطان وتكثيفه منذ عام 1967 من «مخطط ألون» الاستيطاني الذي يحتوي في بنوده وحيثياته على شرعنة احتلال مناطق الأغوار وإباحة الاستيطان فيها؛ ما يعني ضم منطقة الأغوار إلى إسرائيل بشكل رسمي؛ مروراً بـ«مخطط «دروبلس» عام 1978 الاحتلالي الاستيطاني الذي يقوم على أساس تكثيف إقامة المستوطنات والبؤر الاستيطانية، وخاصة في الأغوار الفلسطينية للحيلولة دون قيام دولة فلسطينية مستقلة؛ ومروراً بمشروع و«مخطط شارون» الاستيطاني عام 1982 الرامي إلى تكثيف الاستيطان بشكل مهول، ولا سيما في مناطق الأغوار الفلسطينية بسبب حيويتها. كما يوجد مخطط إسرائيلي يهدف إلى بناء مطار في منطقة الأغوار «مخطط 2050» ويرمي إلى جعل منطقة الأغوار تحت السيطرة الإسرائيلية؛ إضافة إلى مخطط آخر لتكريس الاستيطان في الأغوار، وهو مخطط إنشاء «القطار السريع» وإنشاء سكك في منطقة الأغوار لربطها بالمناطق الإسرائيلية. فضلًا عن مخطط إسرائيلي استيطاني تم تنفيذه سابقاً وهو شق «شارع 90» لربط مستوطنات الأغوار ببعضها. وهنالك العديد من المخططات الاستيطانية الإسرائيلية لتشجيع المستوطنين على السكن في مناطق الأغوار.

الاجراءات الإسرائيلية العسكرية والغير عسكرية التي تستهدف مناطق الأغوار الفلسطينية:

إن المخططات الاستيطانية في الأغوار تندرج بشكلها العام تحت سياسة ممنهجة للاحتلال بهدف إفراغها من سكانها، واعتبارها منطقة عسكرية مغلقة، تقدِمةً لمخطط ضمها باعتبارها خط الدفاع الشرقي للاحتلال الإسرائيلي. حيث قام الاحتلال الإسرائيلي بجملة كبيرة من الإجراءات العسكرية والغير عسكرية في الأغوار الفلسطينية، ولعل أهم وأبرز هذه الإجراءات التي قام بها هي على النحو الآتي:

منع بشكل فعلي وجدّي كل أشكال البناء والتطور العمراني الفلسطيني في مناطق الأغوار؛ ما يعني عدم إمكانية رسم مخططات فلسطينية تنموية في مناطق الأغوار.

مصادرة وعزل آلاف الدونمات الزراعية والرعوية الفلسطينية القريبة من الحدود مع الأردن تحت مبررات ودوافع أمنية.

- منع الفلسطينيين من أصحاب المواشي من وصول المناطق الرعوية في الأغوار لاستثمارها في رعي مواشيهم التي تقدر مساحتها بآلاف الدونمات تحت مبررات إما بيئية، أو أمنية، أو مناطق عسكرية مغلقة.
- تخريب وتدمير السياحة في مناطق الأغوار والإمعان في ضرب السياحة الفلسطينية في منطقة الأغوار بشكل ممنهج ومُدبر.
- عزل مناطق الأغوار عن أصحابها الفلسطينيين، وتقييد حركتهم فيها تمامًا بشكل قاهر، وتحديد من يسمح له، ومن لا يسمح له بالدخول؛ والتحكم في ساعات وأوقات الدخول، وإخضاع الفلسطينيين لإجراءات مشددة وفحص هوياتهم قبل الدخول، بعد التأكد من مكان سكن أي منهم؛ وتقييد تصاريح الدخول فقط لمناطق الأغوار.
- عام 1967 تم عزل الشريط الحدودي مع الأردن بعمق 1 إلى 5 كم؛ ما أدى الى تشريد السكان الفلسطينيين هناك وتهجيرهم إلى الضفة الشرقية من نهر الأردن؛ فتم تهجير نحو 50 ألف مواطن، بالإضافة الى تهجير تجمعات سكانية فلسطينية كاملة مثل منطقة خربة الحديدية.
- منذ عام 1967 أنشأ الاحتلال نحو 30 موقعًا عسكريًا إسرائيليًا، وتم إنشاء المكبات الضخمة لصالح المستوطنين ولخدمتهم؛ إذ توجد حوالي 8 مكبات للنفايات صلبة و13 مكبًا للنفايات السائلة الخاصة بالمستوطنين.
- هدم العديد من الوحدات السكنية الفلسطينية القائمة في مناطق الأغوار وتجريف الأراضي بشكل مستمر وكبير (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، 2025).

يرى الباحث ان العمل على تهويد الأغوار الفلسطينية يتم عبر المشاريع الاستيطانية التي بدأت مع احتلال الضفة الغربية منذ عام 1967م؛ إذ اعتمدت إسرائيل منذ احتلالها عام 1967 على مجموعة من الاجراءات العسكرية والغير عسكرية مثل: شق الطرق للمستوطنات في المنطقة وربطها بشبكة الطرق الرئيسة في إسرائيل؛ في حين يُحظَر على الفلسطينيين فتح طرق جديدة أو تطوير الطرق التي كانت مقامة قبل عام 1967. كما أن قادة الاحتلال الإسرائيلي على اختلاف توجهاتهم تبلور لديهم موقف بضرورة ضم الأغوار الفلسطينية؛ ومما يبرهن ذلك «مشروع آلون» وهو

المشروع الذي بدأت إسرائيل بتنفيذه أواخر الستينيات عبر بناء مجموعة كبيرة من المستوطنات على طول نهر الأردن، فضلًا عن المعسكرات والقواعد العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي والحواجز العسكرية والبؤر الاستيطانية ومخطط الجدار الشرقي الذي يسلب مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية.

المحور الثاني: مفهوم التهجير القسريّ، ونظرة القانون الدوليّ للتهجير القسريّ.

يتناول هذا المحور التهجير القسريّ من حيث المفهوم، والتهجير القسريّ في القانون الدوليّ، وأركان جريمة التهجير القسريّ حسب القانون الدوليّ، ونظرة القانون الدوليّ للتهجير القسريّ كجريمة من جرائم الحرب.

مفهوم التهجير القسريّ:

يُعد التهجير القسريّ من أعظم الجرائم التي ارتكبها البشر منذ القدم، ومن أكثر الجرائم أيّلاماً للنفس البشرية؛ وذلك لما تتركه هذه الجريمة من آثار نفسية بسبب اقتلاع الإنسان من وطنه وذكرياته التي عاشها، وغالباً ما تُرتكب جرائم التهجير القسريّ نتيجة للحروب والصراعات، من خلال محاولة المحتل تغيير الطابع الديمغرافيّ للمنطقة التي يحاول اغتصابها والسيطرة عليها، كما يسعى المحتل لمحو الطابع التاريخيّ لسكان المنطقة المستهدفة، من خلال مجموعة من السياسات التي تهدف إلى تشتيتهم، وهدم أماكن سكنهم، والتضييق عليهم؛ لإجبارهم على الرحيل (سعد الدين، 2022. ص29).

يمارس النقل القسريّ بشكل مباشر من قبل الاحتلال، عن طريق إجبار السكان على الرحيل عن أرضهم بالقوة، أو بشكل غير مباشر عن طريق التضييق على السكان، باتباع سياسة ممنهجة من التضييق، والترهيب، والاضطهاد، وعدم العدالة التي تضغط على السكان تدريجيّاً، وتدفعهم للرحيل عن أرضهم، حيث تمارس دولة الاحتلال منهجيّة القتل، والاعتقال، والاستيلاء على مصادر الرزق، ومصادر الحياة، ومصادرة الأراضي، وتضييق حركة السكان من خلال الحواجز، وبناء الجدار، ومنع البناء، والتوسع، وهدم المنشآت والمنازل، وتقوم دولة الاحتلال بإضفاء صفة قانونيّة مخالفة للقانون الدوليّ لهذه السياسات والإجراءات، عن طريق الأوامر العسكريّة أو الإداريّة، والقوانين الجائرة والعنصريّة التي تشرعها محاكم الاحتلال؛ لتبرير السياسات التي هدفها الوحيد إفراغ الأرض من سُكانها، والسيطرة عليها (سلامة، 2017. ص62-71).

التهجير القسريّ في القانون الدوليّ:

في حقيقة الأمر وضع المجتمع الدوليّ إطارًا قانونيًا مُحكماً لمواجهة جرائم الإبعاد القسريّ والتهجير للسكان، حيث يجد الحظر بإبعاد وتهجير السكان المدنيّين أساسه في المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية الأشخاص المدنيّين في وقت الحرب، والتي تنصّ في فقراتها الأولى على أنه «يحظر النقل الجبريّ الجماعيّ أو الفرديّ للأشخاص المحميين، أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال، أو إلى أراضي أيّة دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أيّاً كانت دواعيه» (ماجد، 2023. ص7).

عملية نقل السكان القسريّ هو أمر غير قانونيّ، ويعتبر جريمة دولية منذ صدور إعلان قرار قوات التحالف بشأن جرائم الحرب الألمانية عام 1942م، ويمكن العثور على الصياغة الأقوى والأكثر حداثة لتجريم هذا الفعل في نظام روما الأساسيّ الخاص بالمحكمة الجنائية الدوليّة، والذي صَنَّفَ بشكل واضح الترحيل القسريّ لسكان الإقليم المحتل والاحتلال الاستيطانيّ كجرائم حرب، وهو ما نصت عليه المادة الثامنة، البند الثاني من نظام روما الأساسيّ لَمحكمة الجنايّات الدوليّة «الإبعاد أو النقل غير المشروعين، أو الحبس غير المشروع» (المركز الفلسطيني لمصادرة حقوق المواطنة واللاجئين، 2013. ص5). وقد عرفت الفقرة (2/د) من المادة 7 من النظام الأساسيّ للمحكمة الجنائية الدوليّة الإبعاد والنقل القسريّ على أنه: «ترحيل الأشخاص المحميين قسراً من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة، بالطرد، أو بأيّ فعل قسريّ آخر، دون مُبررات يسمح بها القانون الدوليّ». وعرَّفت المحكمة الجنائية الدوليّة ليوغسلافيا السابقة الإبعاد بأنه: «الترحيل القسريّ لأشخاص محميين عن طريق الطرد أو طرق قسريّة أخرى، من الأماكن التي يتواجدون فيها بصفة مشروعة، دون مبررات يسمح بها القانون الدوليّ» (عناب، م. البلوي، ن. 2013. ص3).

المحكمة الجنائية الدوليّة ليوغسلافيا أضافت تعريفاً للتهجير القسريّ في ظل قضية الجنرال الصربيّ راديسلاف كرستيتش أنه: «الترحيل القسريّ لأشخاص محميين عن طريق الطرد، أو طرق قسريّة أخرى، من الأماكن التي يتواجدون فيها بصفة مشروعة، دون مبررات يسمح بها القانون الدوليّ»، كما أن القانون الدوليّ وفق قواعده يشترط على دولة الاحتلال الحفاظ على حياة وأمان السكان الموجودين أو الخاضعين تحت احتلال هذه الدولة، وعدم تهجيرهم عن أراضيهم ومنازلهم؛

ذلك لأنه يمثل انتهاكاً واضحاً لقواعد القانون الدوليّ الإنسانيّ (المادة 49/1 من اتفاقية جنيف الرابعة). ومن خلال النظام الأساسيّ للمحكمة الجنائية الدوليّة، يلاحظ أنها أوردت صورة للنزوح القسريّ، ولم تتضمن تعريفاً له، وجاء ذلك تحت عبارة (إبعاد السكان أو الترحيل القسريّ للسكان)، والذي فسرته بأنه: (نقل الأشخاص المعنيين قسراً من المنطقة التي يوجدون فيها بصفة مشروعة بالطرد، أو بأيّ فعل قسريّ آخر، دون مبررات يسمح بها القانون الدوليّ)، وقد عدَّ نظام روما الأساسيّ للمحكمة الجنائية الدوليّة النزوح القسريّ أو (التهجير القسريّ) من الجرائم ضد الإنسانيّة، ونصت على أركانها المادة 7/2 من نظام روما الأساسيّ (المادة 2 من نظام روما الأساسي).

بناءً على ما تقدم يرى الباحث بأن التهجير القسريّ أو الترحيل القسريّ أو الإجباريّ وغيرها من المُسميات التي تحمل صفة الإجبار؛ لإبعاد السكان عن أماكن سكنهم، باستثناء تلك الحالات التي تكون بهدف درء أو منع خطر عن هؤلاء السكان، فهي تعتبر من الأفعال التي يحاسب عليها القانون الدوليّ، كما يعتبرها القانون الدوليّ الإنسانيّ جريمة ضد الإنسانيّة، وهي مرفوضة ضمنياً في الاتفاقيات والمواثيق الدوليّة، وتعتبر خرقاً وانتهاكاً لحقوق الإنسان في زمن الحروب.

أركان جريمة التهجير القسريّ في القانون الدوليّ:

لقد عانى المجتمع الدوليّ عبر تاريخه الإنسانيّ من ويلات الحروب والنزاعات المسلحة، والتي نتج عنها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسيّة، ومن صور الانتهاكات المرتكبة أثناء الحروب، ما شهده العالم من عمليات الترحيل والإبعاد والتهجير القسريّ ضد السكان المدنيّين على نطاق واسع، ونقلهم وطردهم من أرضهم وتشريدهم وإجبارهم على ترك أماكن إقامتهم ووطنهم بالكامل، أو الانتقال إلى مناطق أخرى، ومن أبرز الأمثلة على هذه الجريمة ما تقترفه إسرائيل من تهجير للفلسطينيّين من أراضيهم بالقوة، حيث اتبعت سلطات الاحتلال الإسرائيليّ سياسة الإبعاد والتهجير القسريّ بشكل عنصريّ مُمَنهج، ضاربة بعرض الحائط كل المواثيق والقوانين الدوليّة ذات الصلة، التي تحظر قيام دولة الاحتلال بإبعاد السكان المدنيّين، وذلك بترحيلهم واقتلاعهم من أرضهم بالطرق القسريّة، من أجل إحلال مواطنين إسرائيليين بدلاً ممن تم تهجيرهم، ووفقاً للمادة (49) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م، والمتضمنة: «يحظر النقل الجبري الجماعيّ أو الفرديّ للأشخاص المحميين، أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال،

أو إلى أراضي أيّـة دولـة أخـرى، محتلـة أو غـير محتلـة، أيّـاً كانـت دواعيـه» (الأقـرع، 2021. ص7).

اعتـبر القانـون الـدوليّ ظاهـرة التهجـير القـسري ضمـن الجرائـم التـي تُرتكـب ضـد الإنسـانيّة، وقـد تعرضـت المنطقـة العربيـة بشـكل كبـير لهـذا النـوع مـن الجرائـم، لـذا اعتمـد القانـون الـدوليّ جريمـة التهجـير القـسريّ مثلهـا مثـل أيّ مـن الجرائـم الأخـرى، والتـي لا بـد أن تتوفـر فيهـا مجموعـة مـن الأركان العامـة التـي تقـوم عليهـا الجرائـم ضـد الإنسـانيّة، والتـي يحاسـب عليهـا مرتكبوهـا:

- أن يرحـل المُتهـم، أو يَنقـل شـخصاً أو أكثـر قـسراً إلى دولـة أخـرى، أو مـكان آخـر بالطـرد، أو بـأيّ فعـل قـسريّ آخـر لأسـباب أخـرى لا يقرهـا القانـون الـدوليّ.
- أن يكـون الشـخص أو الأشـخاص المعنيـون موجوديـن بصفـة مشروعـة في المنطقـة التـي أُبعـدوا عنهـا، أو نُقلـوا منهـا عـلى هـذا النحـو.
- أن يُرتَكـب هـذا السـلوك كجـزء مـن هجـوم واسـع النطـاق، أو منهجـيّ موجـه ضـد سُـكان مدنيـين.
- عِلـم مُرتكـب الجريمـة بـأن هـذا السـلوك يعتـبر كجـزء مـن هجـوم واسـع النطـاق، أو منهجـيّ موجـه ضـد سـكان مدنيـين، أو أن ينـوي أن يكـون هـذا السـلوك جـزءاً مـن ذلـك الهجـوم. (يامـين، 2020. ص35).

نظرة القانون الدوليّ للتهجير القسري كجريمة من جرائم الحرب:

عَـرَّفَ القانـون الـدوليّ الإنسـانيّ التهجـير القـسريّ عـلى أنـه: «الإخـلاء القـسريّ وغـير القانونـيّ لمجموعـة مـن الأفـراد أو السـكان مـن الأرض التـي يقيمـون عليهـا»، وهـو ممارسـة مرتبطـة بالتطهـير وإجـراء تقـوم بـه الحكومـات أو المجموعـات المتعصبـة تجـاه مجموعـة عرقيـة أو دينيـة معينـة، وأحيانـاً ضـد مجموعـات عديـدة، بهـدف إخـلاء أراض معينـة لفئـة بديلـة أو فئـة معينـة، وتعتـبر المـواد (2)، (7)، (8)، مـن نظـام رومـا الأسـاسيّ التهجـير القـسريّ جريمـة حـرب، كمـا تعتـبر المـادة (99) مـن اتفاقيـات جنيـف الأربعـة المؤرخـة في 12 أغسـطس 1949م، والبروتوكـولان الملحقـان بهـا لعـام 1977م، التهجـير القـسريّ جرائـم حـرب دامغـة، وتشـكل عمليـات التهجـير القـسريّ انتهـاكاً فاضحـاً «لاتفاقيـة منـع جريمـة الإبـادة الجماعيّـة» التـي أقرتهـا الأمـم المتحـدة عـام 1948م، والتـي تعـد في مادتهـا الثانيـة أن كل مـا يـؤدي إلى التدمـير الـكليّ أو الجزئـيّ لجماعـة قوميـة، أو أثنيـة، أو عنصريّـة، أو دينيـة، بمنزلـة إبـادة جماعيـة (مركـز الفـرات للدراسـات، 2024. ص4).

المحور الثالث: أهداف التهجير القسريّ، التهجير القسري للفلسطينيين، والأساليب المستخدمة في التهجير القسري.

أهداف التهجير القسريّ:

يعتبر الهدف الرئيسيّ من التهجير القسريّ هو تحقيق مصلحة أو أكثر لسلطة الاحتلال، التي تعتمد في تحقيقها على ترحيل أو إبعاد السكان قسراً عن أماكن إقامتهم، مع الأخذ في الاعتبار أن سلطة الاحتلال تعد الطرف الأقوى في النزاع المسلح، على عكس السكان المدنيّين الذين يمثلون الطرف الضعيف، ومن ثم يجب كفالة الحماية القانونيّة لهم (مجيلي، 2022. ص73). ومن هنا جاءت اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949م؛ لتعالج القصور في قواعد القانون الدوليّ بما يتعلق بحماية السكان المدنيّين أثناء النزاعات المسلحة، وذلك بوصفهم ضحايّا العمليّات العسكريّة، وهم موضوع الحماية المقررة لاتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949م.

مهما كان الاختلاف في تحديد مفهوم التهجير القسريّ، إلا أنه لا يخرج عن كونه سياسة مفبركة ومدبرة لحكومة دولة ما، تهدف إلى إقصاء السكان المدنيّين الذين يخضعون لسلطتها قسراً خارج حدود وطنهم، سواءً كان ذلك بصورة مباشرة فرديّة أو جماعية، والهدف تغيير البنية الديمغرافيّة، أو فرض واقع سياسيّ جديد على ذلك الإقليم، وإن معظم عمليات التهجير تهدف غالباً لجلب مستوطنين يحلون محل السكان الأصليين الذين يتم تهجيرهم، وغالباً ما يختلف المستوطنون الجدد عن السكان الأصليين في العرق، أو الطائفة، أو غيرها من الأسباب التي دعت الى تهجيرهم، ومن هنا فإن أهداف التهجير القسري قد تكون لدوافع اقتصاديّة، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو سياسيّة، ونلخصها بما يلي:

- مُحاولة المحتل تغيير التركيبة السكانيّة؛ لتوسيع رقعة سيطرته ونفوذه.
- جَعل المنطقة المستهدفة متجانسة عرقياً، أو دينياً، أو مذهبياً مع الطرف الغازي.
- مَحو التاريخ، ومعناه، وأصالته في المناطق المستهدفة، وإزالة الشعوب الأصلية، والقضاء عليها.
- خَلق روح من العداء الدائم بين الطوائف والمكونات الموجودة في تلك المنطقة، ومن خلال القيام بالتهجير القسريّ، وتوطين الآخرين المرحَّلين بالإكراه عن مواطنهم.
- خَلق اضطرابات سياسيّة واجتماعية، وإيجاد بيئة خصبة للصراعات الداخلية والتدخلات الخارجيّة.

- الإبادة الثقافية، كالتغيير الديمغرافيّ الذي يقضي على هوية المنطقة وثقافتها.
- تَمزيق وتفكيك النسيج السكانيّ في المنطقة المستهدفة، وإفراغها من محتواها الفكريّ والحضاريّ، وجعلها مناطق هشة ومتخلفة يمكن لأيّ فئة ضعيفة السيطرة عليها، ونهب ثرواتها، وتخريبها، والعبث بمقدراتها (مجيلي، 2022. ص74).

التهجير القسريّ للفلسطينيّين:

يعتمد فهمنا لتهجير الفلسطينيّين وطردهم من أرضهم على أرثٍ راسخ في الممارسات الاستعماريّة الاستيطانيّة الصهيونيّة الساعية لطرد السكان الأصليين، وإحلال المستوطنين اليهود بدلاً منهم)Wolfe, 2006.(وتعد هذه العبارة المدخل الرئيسيّ لفهم مركزية التهجير القسريّ في سياق الاستعمار الاستيطانيّ الإسرائيليّ، وذلك قبل طرد أكثر من 700 ألف فلسطينيّ من أرضهم إبان نكبة عام 1948م وبعدها، إذ تعني هذه المركزية القضاء على السكان الأصليين، وتهجيرهم قسرًا من أرضهم، وإحلال مستوطنين يهود بدلًا منهم (Masri 2017,). ومن هنا فإن الهدف الإسرائيليّ الأساسي من سياسة التهجير القسريّ للفلسطينيّين في المناطق «ج» هو ضم كامل الأراضي الفلسطينيّة، ومنع قيام دولة فلسطينيّة، وبنفس الوقت تسعى إسرائيل لإقامة ما يسمى «مملكة إسرائيل الكبرى»، ومن الواضح من خلال متابعة خريطة الضم الإسرائيليّة، ومصادرة الأراضي، والاستيطان، وسياسة تهجير السكان من المناطق المصنفة «ج»، وتحديداً في مناطق الأغوار الشماليّة، أن هناك أهدافاً مرحلية تسعى إسرائيل لتحقيقها، وهي إقامة مناطق عازلة بين الضفة الغربية والأردن؛ لمنع التواصل بين الفلسطينيّين في الضفة الغربية والأراضي الأردنية.

أما على الصعيد الجغرافيّ فتسعى إسرائيل في الأغوار الفلسطينية لربط المستوطنات القائمة من خلال شق الطرق، ومنع أيّ تواجد فلسطينيّ في تلك المناطق، وإخلاء التجمعات السكانيّة من المواطنين وتهجيرهم، ويأتي ذلك لتحقيق أهداف مرحلية تهدف إسرائيل من خلال ربط المستوطنات عبر شق الطرق الالتفافية؛ لإنشاء كتلة واحدة بالقرب من الحدود مع الأردن؛ وذلك لمنع ما يسمّيه الإسرائيليّون تهريب السلاح إلى الضفة، ولمنع أيّ عمق استراتيجيّ للفلسطينيّين يسمح لهم تأسيس دولة في المستقبل. ومن هنا فإن مُنظمة الأمم المتحدة، ومعها العديد من المنظّمات التي تراقب انتشار المستوطنات الإسرائيليّة، ترى أن حجم الأراضي المصادرة منذ حرب غزة هو الأكبر منذ

اتفاقيات أوسلو عام 1993، وأنّ «عام (2024) يمثل الذروة في إعلانات ضمّ الأراضي الفلسطينيّة، وبناء المستوطنات غير القانونيّة»، وأنّ ذلك الضمّ والقضم الذي يقوم به الإسرائيليّون يقضي على أيّ آمال بقيام دولة فلسطينيّة (نقولا، 2025).

ومن هنا يرى الباحث أنه من خلال متابعة الإجراءات العسكريّة الإسرائيليّة التي يقوم بها الإسرائيليّون في مناطق الأغوار الفلسطينية، فإن الهدف المرحليّ الذي يعتمده الاحتلال حالياً هو إقامة منطقة عازلة بين الضفة الغربية والأردن، بحيث يُمنع أيّ تواصل بين الفلسطينيّين والأراضي الأردنية، أما على الصعيد الجغرافي، يبدو من خلال عمليات الاستيلاء على الأراضي، وتهجير سكان التجمعات، فأنّ الهدف الإسرائيليّ النهائيّ هو ضَمّ كامل الأراضي الفلسطينيّة، ومنع قيام دولة فلسطينيّة، وإقامة ما يسمّى «مملكة إسرائيل الكبرى».

الأساليب المستخدمة في التهجير القسريّ:

عملية تهجير السكان المدنيّين لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالنزاعات المسلحة، ومن أمثلة ذلك ما حدث في يوغسلافيا، أو في رواندا وغيرها من مناطق العالم، وهو ما ينطبق على ما حدث مع السكان الفلسطينيّين عندما تم تهجيرهم من منازلهم وأراضيهم عام 1948م على يد قوات الهاغانا والبالماخ، خلال ارتكاب المجازر بحقهم، وما يحدث في قطاع غزة في أيّامنا هذه من إبادة جماعية، وبذلك فإن الأساليب المستخدمة في عمليات التهجير القسريّ متنوعة، نذكر منها:

- أن يكون التهجير القسريّ للسكان المدنيّين لاعتبارات سياسيّة القصد منها فرض واقع جديد، من خلال استعمال أساليب الترهيب والعنف ضد مواطني الدولة المستهدفة.
- أن تتم عملية التهجير القسريّ تنفيذاً لسياسة معينة تهدف إلى تغيير التركيبة السكانيّة داخل حدود إقليم معين، ويكون ذلك من قبل أحد أطراف النزاع، مثل السياسة الإسرائيليّة التي مارستها العصابات الصهيونيّة في فلسطين؛ لتفريغ الأراضي الفلسطينيّة من سكانها الأصليين، وإحلال اليهود مكانهم.
- استعمال وسائل الضغط والإرهاب، أو استخدام وسائل القوة، لإجبار السكان على الهروب وترك منازلهم وأراضيهم، كما حصل مع السكان الفلسطينيّين عام 1948م، وكذلك مثل السياسة التي اتبعها الصرب ضد مسلمي البوسنة والهرسك أثناء النزاع في يوغسلافيا السابقة (الجنيدي، 2017. ص17).

نتائج أسئلة الدراسة ومناقشتها:

نتائج التساؤل الرئيسيّ للدراسة: كيف تُسهم الإجراءات العسكريّة الإسرائيليّة في تهيئة الظروف المؤدية للتهجير القسريّ لسكان التجمعات في المناطق «ج» في الأغوار الفلسطينية؟

بدأت إسرائيل في سياسة التهجير منذ عام 1967م، وتتسارع بوتيرة غير مسبوقة، في ظل الصمت الدوليّ وتراجع التضامن بعد أحداث 7 أكتوبر 2023م، وهو ما يعمّق الشعور بأن الفلسطينيّين يواجهون مصيراً متروكاً دون حماية حقيقيّة. واستمرار هذه السياسات قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تفكيك النسيج الاجتماعيّ والاقتصاديّ في الأغوار الفلسطينية، ويُهدد بقاء الفلسطينيّين في المنطقة على المدى البعيد.

تَوصلت نتائج الدراسة إلى أن الإجراءات العسكريّة الإسرائيليّة تلعب دوراً حاسماً ومباشراً في تنفيذ سياسة التهجير القسريّ لسكان التجمعات الفلسطينيّين في المناطق «ج» التابعة لأغوار الفلسطينية، وذلك من خلال استخدام منهجيّ لمجموعة واسعة من السياسات التي تهدف إلى خلق بيئة معيشية طاردة، تدفع السكان الفلسطينيّين نحو مغادرة أراضيهم بشكل تدريجيّ، دون إصدار أوامر طرد صريحة، وقد أجمعت شهادات المسؤولين والمواطنين والمتضامنين الأجانب على أن هذه الإجراءات ليست مجرد استجابات أمنيّة ظرفية، بل هي جزء من مخطط استراتيجيّ مدروس، يستند إلى رؤية إسرائيلية تهدف إلى ضم مناطق «ج»، وفرض السيادة عليها على حساب الوجود الفلسطينيّ.

من وجهة نظر المواطنين، تمثل السياسات العسكريّة تهديداً مباشراً للحياة اليوميّة، فقد تحدث المواطنون عن حالات متكررة لهدم المساكن، ومصادرة معداتهم الحيوية مثل الألواح الشمسية، والمعدات الزراعيّة، ومنعهم من استخدام المراعي ومياه الينابيع التي تعتبر الرافد الأساسيّ لمعيشتهم، إضافة إلى استخدام الذخيرة الحية في التدريبات العسكريّة قرب التجمعات السكانيّة، ما يشكّل خطراً جسيماً على الأطفال والحيوانات، ويخلق حالة دائمة من الخوف والاضطراب النفسيّ.

يرى المتضامنون الأجانب أن الإجراءات العسكريّة تصاعدت بشكل نوعيّ بعد أحداث 7 أكتوبر 2023م، إذ تَحوّل المستوطنون إلى قوة ميدانيّة شبه رسميّة، مُنحت صلاحيات أمنيّة وغطاءً قانونيّاً للعمل بحرية ضد الفلسطينيّين، وبدعم مباشر من الجيش الإسرائيليّ، وقد أصبح هؤلاء المستوطنون جزءاً من أدوات الدولة في تنفيذ سياسات الضغط والترهيب، حيث يشاركون في اعتداءات منظمة، تصاحبها حماية

كاملة من الشرطة والجيش، ووفقاً للمُقابلات، فإن بعض المناطق أُعلنت كمناطق إطلاق نار، ما حرم السكان من الوصول إلى أراضيهم ومراعيهم، وجعلهم عرضة للاعتقال والملاحقة.

إن لهذه الإجراءات تأثيرات مُركّبة تمسّ الواقع الاقتصاديّ والاجتماعيّ للسكان، فقد أدى منع الرعي والمياه إلى انهيار مصادر الدخل، واضطرار العائلات إلى شراء الأعلاف والمياه بأسعار مرتفعة، ما تسبب بتراكم الديون، وتراجع الاستقرار المعيشيّ، يُضاف إلى ذلك الأثر النفسيّ، الذي ظهر بوضوح في شهادات المواطنين، حيث عبّروا عن خوف دائم على أطفالهم، وشعور بالعجز وعدم الأمان، وهو ما جعل فكرة الرحيل تراود بعضهم رغم عدم توفر البدائل الآمنة.

أجمع المشاركون في المُقابلات على أن السياسات الإسرائيليّة تهدف إلى إفراغ الأرض من الفلسطينيّين دون استخدام الجرافات فقط، بل عبر التهجير «الناعم»، الذي يتجلى في حرمان السكان من كل مقومات الحياة، ومنعهم من تطوير أراضيهم أو حتى العيش بكرامة، كما أن الإجراءات العسكريّة متداخلة مع سياسات المستوطنين، الذين لا يتحركون كجهات منفصلة، بل كجزء من منظومة متكاملة تُدار من قبل الدولة، مما يعكس تحول الاستيطان إلى مشروع عسكريّ وأمنيّ مُتكامل.

يمكن القول إن الإجراءات العسكريّة الإسرائيليّة في الأغوار الفلسطينية تشكل أداة مركزية في عملية التهجير القسريّ، من خلال إحكام السيطرة الميدانيّة، وتفكيك عناصر الحياة الأساسيّة، وتسهيل سيطرة المستوطنين، ضمن خطة مُمَنهجة تستهدف إعادة رسم الخارطة السكانيّة والجغرافيّة لصالح المشروع الاستيطانيّ الإسرائيليّ.

تتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسة العجارمة ومحارمة (2021) والتي أشارت إلى أن التهجير القسريّ في منطقة الأغوار الفلسطينية هو نهج استيطانيّ استعماريّ ممنهج، يهدف إلى طرد السكان الفلسطينيّين من أراضيهم، ضمن مشروع استيطانيّ متواصل منذ العام 1967م، كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة شنطي (2023) التي بينت أن الاحتلال يسعى لإحداث خلل ديمغرافيّ مقصود عبر تهجير السكان، ومنع البناء في مناطق (ج)، ومع ما أوردته دراسة ميلون(2018) التي وثقت استخدام إسرائيل للإجراءات العسكريّة والإداريّة كأدوات مباشرة للضم والسيطرة على الموارد، وحرمان الفلسطينيّين منها، بما يخالف القانون الدوليّ.

نتائج السؤال الفرعيّ الأول: «ما السياسات والأنماط التي تستخدم من المُستعمر الإسرائيليّ منذ العام 1967م للسيطرة على الأغوار الفلسطينية لفرض مشروعه الاستعماريّ الاستيطانيّ؟

تُشير نتائج المُقابلات مع المسؤولين والمواطنين والمُتضامنين الأجانب إلى أن الاحتلال الإسرائيليّ اتبع منذ عام 1967م مجموعة متكاملة من السياسات والأنماط الاستعماريّة التي تهدف إلى فرض سيطرته الكاملة على الأغوار الفلسطينيّة، وتجسيد مشروعه الاستيطانيّ الاستعماريّ على الأرض، هذه السياسات لم تكن عشوائيّة أو ظرفيّة، بل جاءت ضمن سياق استراتيجيّ طويل الأمد يعتمد على أدوات متعددة: عسكريّة، قانونيّة، اقتصاديّة، وسكانية؛ لتنفيذ عملية تفريغ تدريجيّة للمنطقة من سكانها الفلسطينيّين، وتعزيز الوجود الاستيطانيّ اليهوديّ مكانهم.

مُنذ احتلال الضفة الغربية عام 1967م، بدأت إسرائيل بإجراءات مُمَنهجة تهدف إلى إعادة تشكيل البنية الجغرافيّة والديمغرافيّة لمناطق الأغوار الفلسطينية، فقد تم إعلان مساحات شاسعة من الأراضي كمناطق عسكريّة مُغلقة، وهو ما حال دون وصول الفلسطينيّين إليها، أو استخدامها في الزراعة أو البناء أو الرعي، رغم أنها أراضٍ مملوكة أو مستخدمة من قبلهم لعقود، كما تم تصنيف أراضٍ أخرى كمحميات طبيعية أو مناطق أثرية، ما مَثَّل أداة قانونيّة جديدة لمنع أيّ نشاط فلسطينيّ في هذه المناطق، وفي المُقابل، تم تحويلها تدريجيّاً إلى مناطق استيطانيّة. كما اعتمدت سلطات الاحتلال على سياسة الهدم الإداريّ، من خلال رفض منح التراخيص للفلسطينيّين للبناء أو التوسع العمرانيّ، ثم تنفيذ عمليات هدم مُمَنهجة للمنازل والخيام والمنشآت الزراعيّة والرعويّة بحجة «البناء غير المُرخَّص»، هذه السياسة تكررت عبر السنوات الماضية، وأدت إلى تدمير بنية الحياة في العديد من التجمعات، ودفع السكان للرحيل تحت ضغط فقدان المأوى ومقومات المعيشة، وترافقت هذه الإجراءات مع التضييق على الحركة من خلال الحواجز العسكريّة الدائمة، مثل: حاجزي تياسير والحمرا، وفرض قيود يوميّة على تَنَقُّل السكان، وصلت في بعض الحالات إلى منعهم من التحرك لمسافة تتجاوز 200 متر عن خيامهم. ومن جهة أخرى، لعبت إسرائيل على البعد الاقتصاديّ، من خلال حرمان السكان من المياه والكهرباء، رغم مرور الشبكات من أراضيهم، وتجفيف الآبار، ومنع حفر أخرى جديدة، كما تم فرض قيود على الرعي، ومصادرة الألواح الشمسية، وفرض غرامات وقيود تعجيزية على

المزارعين والرعاة، الأمر الذي أدى إلى انهيار مصادر الدخل التقليدية، وزيادة الاعتماد على المساعدات، وارتفاع حجم الديون.

مُنذُ بداية المشروع الاستيطانيّ في الأغوار الشماليّة، تم تسخير المستوطنين كأداة ضغط غير رسميّة، لكن فعالة، حيث أقاموا بؤراً استيطانيّة رعوية قرب التجمعات السكانيّة الفلسطينيّة، وبدأوا بممارسة العنف والترهيب بحق السكان، بما في ذلك الاعتداء الجسديّ، تدمير المزروعات، سرقة المواشي، وطرد الرعاة من أراضيهم، وقد ازدادت هذه الممارسات شراسة بعد السابع من أكتوبر 2023م، حيث تم تسليح المستوطنين رسميّاً، ومنحهم صلاحيات شبه عسكريّة، وجرى تنفيذ اعتداءات تحت حماية الجيش والشرطة، ما يعكس اندماج المشروع الاستيطانيّ بالمؤسسة الأمنيّة الإسرائيليّة.

يتفق المُتضامنون الأجانب الذين تمت مُقابلتهم على أن المشروع الإسرائيليّ في الأغوار الفلسطينية ليس فعلاً ميدانيّاً متقطعاً فقط، بل هو مشروع استعماريّ متكامل، تسعى إسرائيل من خلاله إلى فرض سيادتها على المنطقة بالكامل، ضمن رؤية استراتيجيّة تعتبر الأغوار «الحدود الأمنيّة» للدولة العبرية، وتُوظف إسرائيل في هذا الإطار كل أدواتها السياسيّة والعسكريّة والقانونيّة، إلى جانب صمت المجتمع الدوليّ، وتراجع التضامن الدوليّ بعد أحداث أكتوبر 2023م، مما شكل غطاءً إضافيّاً لتعزيز سياساتها الاستيطانيّة والتهجيرية.

من وجهة نظر الباحث، يتضح أن السياسات الإسرائيليّة المتبعة منذ 1967م، والتي تشمل السيطرة العسكريّة والإداريّة على الأراضي، والهدم، والمنع، والتضييق، والاعتداء، تمثل مُجتمعة أدوات أساسيّة في فرض المشروع الاستعماريّ الاستيطانيّ في الأغوار الفلسطينية، هذا المشروع يستهدف بشكل واضح تفريغ الأرض من الفلسطينيّين، واستبدالهم بواقع استيطانيّ جديد يقطع صلتهم بالأرض والتاريخ والمُستقبل.

تتفق نتيجة هذه الدراسة مع ما توصلت له دراسة العجارمة ومحارمة (2021)، ودراسة حنيطي (2024)، والتي أشارت إلى أن التهجير القسريّ جزء من مشروع استعماريّ استيطانيّ يهدف الى طرد السكان الأصليين في المنطقة «ج» التابعة للأغوار، وإن مشروع السيطرة على الأغوار الفلسطينية هو هدف استراتيجيّ بغض النظر عن طبيعة الحكومة الإسرائيليّة، ويرتبط برؤية استعماريّة ديموغرافيّة.

نتائج السؤال الفرعيّ الثاني: ما دور المستوطنين في التضييق على سكان التجمعات في المناطق «ج» في الأغوار الفلسطينية للضغط عليهم وتهجيرهم قسراً؟

أظهرت نتائج المُقابلات مع المسؤولين والمواطنين والمُتضامنين الأجانب أن للمستوطنين دوراً مركزياً ومتنامياً في تنفيذ سياسة التضييق والضغط على سكان التجمعات في المناطق «ج» التابعة للأغوار الفلسطينيّة، بما يخدم الهدف الأوسع المتمثل في التهجير القسريّ التدريجيّ للسكان الفلسطينيّين، وتدل الشهادات على أن المستوطنين لا يعملون كجهات منفصلة أو عشوائيّة، بل يمارسون أدوارهم ضمن منظومة منظمة ومدعومة رسميّاً من الجيش الإسرائيليّ والحكومة، الأمر الذي يحوّلهم إلى أداة فعالة في تفكيك الوجود الفلسطينيّ في المنطقة. فمن حيث الممارسات المباشرة، تتعدد أنماط العنف والترهيب التي يمارسها المستوطنون، بدءاً من الاعتداءات الجسديّة المباشرة، والتهديد بالسلاح، وطرد الرعاة من أراضيهم، وسرقة المواشي أو قتلها، وتخريب المزروعات، وحتى حرق المحاصيل الزراعيّة، وهي أفعال وثّقها المواطنون بشكل واضح في مُقابلاتهم، وأكدوا على تكرارها، ويمارس المستوطنون هذه الأعمال بشكل يوميّ تقريباً، وغالباً ما تكون مدعومة أو مغطاة من الجيش الإسرائيليّ، الذي لا يتدخل لحماية الفلسطينيّين، بل في كثير من الحالات، يُقدَّم الدعم اللوجستيّ للمُستوطنين على حساب السكان الأصليين، كما حدث في حالة تهجير عائلة ياسر أبو عرام في الأغوار الشمالية.

في كثير من الأحيان يلجأ المستوطنون إلى وسائل ترهيب مُمَنهجة، مثل: التجول بالدراجات أو الآليات ليلاً لإثارة الذعر، إطلاق الكلاب على الأغنام، ورعي مواشيهم في أراضي الفلسطينيّين، فيما يُمنع الفلسطينيّون أنفسهم من الرعي أو الزراعة في أراضيهم، وقد وَثّقَ المواطنون أيّضاً أعمالاً تخريبية مُمَنهجة مثل مصادرة الألواح الشمسية، ومنع الوصول إلى ينابيع المياه، وفرض واقع جديد بقوة السلاح والاعتداء. ومن جهة أخرى، لا تقتصر آثار أفعال المستوطنين على الجانب الجسديّ أو الاقتصاديّ فحسب، بل تمتد إلى البُعد النفسيّ والمعنويّ، حيث عَبَّر المواطنون عن شعور دائم بالخوف، وقلق على أبنائهم وممتلكاتهم، مما يُرسخ لديهم الشعور بانعدام الأمن، ويدفعهم تدريجيّاً إلى التفكير في الرحيل، خاصة مع غياب الحماية القانونيّة أو الردع الدوليّ.

أما من وجهة نظر المتضامنيّن الأجانب، فإن المستوطنين باتوا منذ ما بعد 7 أكتوبر 2023م يتمتعون بصلاحيات شبه عسكريّة، إذ تم تسليحهم رسميّاً،

ويُعاملون من قبل المؤسسة الإسرائيليّة كجزء من الأجهزة الأمنيّة، وتحول بعضهم إلى جنود احتياط يمارسون الاعتقال، ويقودون الهجمات على التجمعات الفلسطينيّة تحت غطاء القانون والجيش، مما يجعلهم جزءاً من منظومة التهجير، وليست مجرد جهة داعمة له، كما أشار المتضامنون إلى أن المستوطنين يستخدمون أطفالهم في عمليات التخريب، ويستغلون غياب التغطية الإعلامية للقيام باعتداءات ميدانيّة دون توثيق أو محاسبة.

في المجمل، يتضح من مجمل الشهادات أن المُستوطنين يُستخدمون كأداة «ضَغط شعبيّ عنيف» لفرض أمر واقع جديد على الأرض، يخدم استراتيجيّة الاحتلال في تفريغ الأغوار الفلسطينية من سكانها الفلسطينيّين، كما أن دورهم يتكامل مع السياسات العسكريّة والإداريّة الإسرائيليّة، ما يجعلهم أحد أذرع المشروع الاستعماريّ في المنطقة، وليس مجرد عُنصر طارئ أو عشوائيّ، ويؤكد هذا الدور المُتصاعد للمُستوطنين أن عملية التهجير القسريّ في الأغوار الفلسطينية لا تتم فقط عبر الجرافات والقوانين العسكرية، بل أيّضاً من خلال الإرهاب المجتمعيّ المنظم الذي يقوده المستوطنون، بغطاء كامل من منظومة الاحتلال. تتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج دراسة شنطي (2023)، ودراسة ميلون (2018)، والتي أشارت إلى سياسة إسرائيل في خلق خلل ديمغرافيّ، ومنع البناء للفلسطينيّين، مقابل دعم المُستوطنين، وهي تعكس نفس فكرة الاستبدال السكانيّ، وتفضيل المُستوطن على الفلسطينيّ، وكيف يتم توزيع الأراضي على المستوطنين، ومصادرة موارد الفلسطينيّين بشكل مَنهجيّ، وأشارت إلى دعم الحكومة الإسرائيلية للمستوطنين في تنفيذ هذه السياسات.

نتائج السؤال الفرعيّ الثالث: ما دور أحداث السابع من أكتوبر 2023م، في زيادة الإجراءات الإسرائيليّة للتضييق على الحياة المعيشيّة لسكان التجمعات في المناطق «ج» في الأغوار الفلسطينية؟

تُشير نتائج المُقابلات مع المسؤولين، المُواطنين، والمتضامنين إلى أن أحداث السابع من أكتوبر 2023م شَكلت نُقطة تحول خطيرة في طبيعة وحجم الإجراءات الإسرائيليّة المُوجَهة ضد سُكان التجمعات الفلسطينيّة في الأغوار الفلسطينية، فقد اتفقت جميع الآراء على أن وتيرة التصعيد الإسرائيليّ ارتفعت بشكل غير مسبوق بعد هذا التاريخ، سواءً من حيث كثافة الاعتداءات، أو نوعيّة الممارسات، أو الجهات المُنفذة لها، ما

انعكس مباشرة على تدهور الحياة المعيشيّة اليوميّة للسكان، وتَعميق معاناتهم، وتهديد بقائهم في أرضهم.

من وجهة نظر المسؤولين، بَلغت نسبة من أكدوا على تصاعد الإجراءات بعد 7 أكتوبر 2023م 100%، وأشاروا إلى أن الاحتلال أستغل الظروف الأمنيّة والسياسيّة التي فرضتها تلك الأحداث لتنفيذ سياسات أكثر عدوانية في الأغوار، وتمثلت هذه السياسات في زيادة عدد اقتحامات الجيش للتجمعات السكانيّة، وتكثيف التدريبات العسكريّة قرب المنازل، إضافة إلى ارتفاع وتيرة اعتداءات المستوطنين، حيث تحولت هذه الاعتداءات إلى نمط يوميّ من التخويف والتضييق، كما ازدادت الأوامر العسكرية للإخلاء المؤقت أثناء المناورات العسكرية، وتشديد القيود على الحركة عبر الحواجز، ما جعل حياة السكان في حالة طوارئ مستمرة.

أما المواطنين في التجمعات الفلسطينية، فقد عبّروا عن أن ما بعد 7 أكتوبر 2023م مَثَّل مرحلة جديدة من الضغط المُنظم، وتحدثوا عن تحول المستوطنين إلى قوة هجومية مسلحة بشكل رسميّ، تحت غطاء الجيش، حيث ازدادت الاعتداءات الليلية، وتم إدخال أدوات ترهيب جديدة، مثل: التجول بالدراجات والكلاب، ورفع مستوى العنف الجسديّ واللفظيّ ضد المدنيّين الفلسطينيين، كما أشاروا إلى حرمانهم من الوصول إلى أراضيهم ومراعيهم، واتساع رقعة المناطق العسكريّة، وفَرض مزيد من القيود التي حَدَّت من حركتهم وقدرتهم على العمل، أو تأمين احتياجاتهم اليوميّة.

من جانبهم، أكد المُتضامنون الأجانب أن أحداث 7 أكتوبر 2023م أتاحت لإسرائيل فرض واقع ميدانيّ جديد، يتمثل في تسليح المُستوطنين، ومنحهم صلاحيات غير مسبوقة، وتحويلهم فعليّاً إلى «قوات رديفة» للجيش، كما أشاروا إلى أن الجيش نفسه أصبح أكثر عدوانية، وامتنع عن حماية الفلسطينيّين، بل أصبح يتعامل معهم كأعداء في حالة حرب، وتم الإعلان عن أجزاء واسعة من الأغوار الفلسطينية كمناطق إطلاق نار، في خطوة تهدف إلى تقييد الحركة، وتوسيع النفوذ العسكريّ على حساب الوجود المدنيّ الفلسطينيّ. وتَرافق هذا التصعيد مع تراجع واضح في حجم التضامن الدوليّ، حيث أفاد المسؤولون والمتضامنون بأن القيود على دخول الوفود الأجنبية، وتهديدهم، واحتجازهم، أدت إلى تقلص الوجود الدوليّ في المنطقة، ما أفسح المجال لإسرائيل لتكثيف إجراءاتها دون رقابة خارجية تُذكر.

في المُجمل، تُوضح جميع الإفادات أن أحداث 7 أكتوبر 2023م مَثّلت ذريعة استخدمها الاحتلال لتسريع تنفيذ خُطته الاستيطانيّة في الأغوار الفلسطينية، فبدلاً من أن

تكـون هـذه الأحـداث مُجـرد لحظـة تصعيـد أمنـيّ، تَحولـت إلى فُرصـة اسـتراتيجيّة لإعـادة صياغـة التوازنـات في الميـدان، وفـرض إجـراءات أكثـر تطرفـاً، أثـرت بعمـق عـلى الأمـن الغذائـيّ، والنفـسيّ، والمعيـشيّ للسـكان الفلسـطينيّين، وزادت مـن معـدلات التفكـير بالرحيـل، رغـم رغبـة النـاس في الصمـود، هـذا التحـول يعكـس بوضـوح أن الاحتـلال لـم يتعامـل مـع 7 أكتوبـر كحـدث منعـزل، بـل كَمَدخـل لتعزيـز سياسـاته الاسـتعماريّة، وتكريـس واقـع الطـرد والتهجـير القـسريّ. تتفـق نتيجـة هـذه الدراسـة مـع نتائـج دراسـة (Reynolds ,2017)، ودراسـة العجارمـة ومحارمـة (2021)، والتـي وثقـت الترحيـل القـسريّ كسياسـة إسرائيليـة تسـتغل الظـروف الأمنيّـة، وهـذا يتسـق مـع اسـتخدام إسرائيـل لحـدث 7 أكتوبـر كذريعـة للتصعيـد، وتناولـت التهجـير القـسريّ كأداة مُمَنهجـة ضمـن سـياق اسـتعماريّ، ومـع ذلـك فـإن توصيفهـا للبنيـة الهيكليّـة للتهجـير يتسـق مـع التوظيـف الإسرائيـليّ لمـا بعـد الأزمـات.

نتائـج السـؤال الفرعـيّ الرابـع: مـا دور سياسـة التهجـير التـي تسـتخدمها إسرائيـل منـذ العـام 1967م في التأثـير عـلى الواقـع الجغـرافيّ والديمغـرافيّ في المناطـق «ج»، وتحديـداً مناطـق «ج» في الأغـوار الفلسـطينية؟

تُـبرز نتائـج المُقابـلات التـي أُجريـت مـع المَسـؤولين، والمُواطنـين، والمُتضامنـين الأجانـب أن سياسـة التهجـير الإسرائيليّـة المُمَنهجـة منـذ عـام 1967م كان لهـا تأثـير بالـغ العمـق عـلى الواقعـين الجغـرافيّ والديمغـرافيّ في المناطـق «ج»، وبشـكل خـاص في مناطـق التجمعـات السـكانيّة التابعـة للأغـوار الفلسـطينية، وان هـذه السياسـة التـي اعتمـدت عـلى التـدرج والاسـتمرارية، اسـتهدفت تفكيـك الوجـود الفلسـطينيّ القائـم.

مـن الناحيـة الجغرافيّـة، تَمَثَّـل تأثـير التهجـير في إفـراغ آلاف الدونمـات الزراعيّـة مـن السـكان الأصليـين، وتحويلهـا إلى مناطـق عَسـكريّة مُغلقـة أو إلى مَحميـات طبيعيـة، ومـن ثـم تسـهيل السـيطرة عليهـا لصالـح المسـتوطنات أو البـؤر الرعويّـة، كمـا أدت سياسـات التصنيـف الإداريّ الإسرائيـليّ للمناطـق إلى تقلـص المسـاحات المتاحـة للفلسـطينيّين للزراعـة أو البنـاء، حيـث باتـت أغلـب الأراضي مُصنفـة ضمـن مناطـق يُمنـع فيهـا التَطويـر الفلسـطينيّ، بينمـا فُتـح المجـال أمـام التوسـع الاسـتيطانيّ المُنَظَّـم، وتـم تَجريـف الأراضي الزراعيّـة، وحرمـان السـكان مـن الوصـول إلى الميـاه والمـوارد الطبيعيـة، مـا أسـهم في تدمـير النشـاط الزراعـيّ المحـليّ، ودفـع الأهـالي نحـو الرحيـل القـسريّ، أو الانتقـال إلى مراكـز المـدن.

أمـا عـلى الصعيـد الديمغـرافيّ، فقـد تسـببت هـذه السياسـات في نـزوح تدريجـيّ للسـكان مـن مناطـق (ج) إلى مناطـق (أ) ومناطـق (ب)، أو إلى المـدن الفلسـطينيّة الكـبرى، بحثـاً عـن بيئـة معيشـية أكثـر أمنـاً واسـتقراراً، وهـو مـا سـاهم في تغيـير التركيبـة السـكانيّة لصالـح المسـتوطنين، وأظهـرت الإفـادات أن الكثـير مـن العائـلات هَجَـرت أراضيها بسـبب تكـرار الهـدم، ومنـع التراخيـص، والاعتـداءات اليوميّـة، وصعوبـة توفـير الاحتياجـات الأساسـيّة مثـل المـاء والكهربـاء، وقـد أدى ذلـك إلى تقليـص الوجـود الفلسـطينيّ في المناطـق الريفيـة، مُقابـل توسـع اسـتيطانيّ متسـارع ومدعـوم عسـكريّاً.

كمـا أكـد المواطنـون أن اسـتمرار هـذا التهجـير سـاهم في تراجـع النشـاط الزراعـيّ والرعـويّ، الـذي كان يُشـكل عصـب الحيـاة الاقتصاديّـة والاجتماعيّـة في الأغـوار الفلسـطينية، إضافـة إلى نقـل المشـاريع الاقتصاديّـة إلى مناطـق أخـرى خـارج التجمعـات الأصليـة، ممـا زاد مـن تبعيـة السـكان لبيئـات غـير مسـتقرة، وأشـار بعض المشـاركين إلى أن هـذه السياسـات لا تسـتهدف فقـط تهجـير السـكان، بـل تفكيـك نسـيجهم الاجتماعـيّ والاقتصـاديّ أيضـاً، وخلـق فـراغ بـشري يمكـن ملـؤه لاحقـاً بالبـؤر الاسـتيطانيّة.

مـن جانبهـم، أوضـح المتضامنـون الأجانـب أن هـذه التغـيرات ليسـت مجـرد نتيجـة عرضيـة للسياسـات الأمنيّـة الإسرائيليـة، بـل هـي جـزء مـن رؤيـة اسـتعماريّة متكاملـة تهـدف إلى إعـادة صياغـة الواقـع الميدانـيّ في الضفـة الغربيـة، عـبر تقليـص الوجـود الفلسـطينيّ جغرافيّـاً وديمغرافيّـاً، وفـرض وقائـع جديـدة يصعـب تغييرهـا لاحقـاً في أيّـة تسـوية سياسـيّة.

بنـاءً عـلى مـا سـبق، فـإن سياسـة التهجـير الإسرائيليّـة منـذ 1967م أثـرت بشـكل منهجـيّ عـلى المسـاحات الجغرافيّـة المتاحـة للفلسـطينيّين، وعـدد وتوزيـع السـكان، وطبيعـة النشـاط الاقتصـاديّ والاجتماعـيّ في المناطـق «ج»، مـا يجعـل مـن هـذه السياسـة أداة مركزيـة في تحقيـق أهـداف المـشروع الاسـتيطانيّ الاحتـلاليّ، ويحـول الأغـوار الفلسـطينية إلى مسـاحة متنـازع عليهـا، يسـعى الاحتـلال مـن خلالهـا إلى فـرض وقائـع لا رجعـة فيهـا عـبر الضغـط المسـتمر عـلى الوجـود الفلسـطينيّ، ومحاصرتـه مـن كافـة الجوانـب . وتتفـق نتيجـة هـذه الدراسـة مـع نتائـج دراسـة شـنطي (2023)، ودراسـة العجارمـة ومحارمـة (2021، والتـي ركـزت عـلى أن الاحتـلال يسـعى لإحـداث خلـل ديمغـرافيّ لصالـح المسـتوطنين، بمنـع البنـاء والهـدم، وإضعـاف النشـاط الزراعـيّ، ممـا يـؤدي إلى تراجـع الوجـود الفلسـطينيّ، وكذلـك أوضحـت أن النشـاط الاسـتيطانيّ في الأغـوار الفلسـطينية أدى إلى تراجـع الاقتصـاد المحـليّ الزراعـيّ، وهـو مـا يعكـس البُعـد الاقتصـاديّ مـن التهجـير كمـا ورد في النتيجـة.

النتائج:

مـن خـلال دراسـة الإجـراءات العسـكريّة الإسرائيليّـة ودورهـا في عمليـات التهجـير القـسريّ التـي يتعـرض لهـا سُـكان التجمعـات في المناطـق «ج» التابعـة للأغـوار الفلسـطينية؛ بهـدف التضييـق عليهـم؛ لتهجيرهـم قـسراً، توصـل الباحـث إلى النتائـج التاليـة:

- السياسـات الإسرائيليّـة تجـاه الأغـوار الفلسـطينية لا زالـت قائمـة عـلى أرض الواقـع بغـض النظـر عـن طبيعـة الحكومـة الإسرائيليّـة، يسـارية، أم يمينيـة، أو يمـين متطـرف.
- لا زالـت عَمليـة الضـم الرسـميّ (العلنـيّ) تخضـع للفـرص والتنافـس الإسرائيليّ القائـم عـلى تحقيـق مكاسـب سياسـيّة انتخابيـة داخليـة بـين أقطـاب الفاعلـين السياسـيّين الإسرائيليّـين.
- نتائـج عمليـة السـابع مـن أكتوبـر 2023م، لـم تنتـهِ بعـد، وبالتأكيـد سـتحمل نتائجهـا ترتيبـات سياسـيّة لهـا تأثيرهـا في الممارسـات الواقعيـة تجـاه مُسـتقبل الأغـوار الفلسـطينية.

التوصيات:

يمكـن عـرض التوصيـات التـي تشـكل مُقدمـات أساسـية للعمـل من أجـل إعـداد برنامج وطنـيّ لمواجهـة مُخطـط التهجـير القـسريّ الإسرائيـلي، ودعـم صمـود سُـكان التجمعات في الأغـوار الفلسـطينية، والتـي يمكـن إيجازهـا بالآتي:

توصيات للحكومة الفلسطينية:

- ضرورة تكثيـف الجهـود السياسـية والدبلوماسـية الفلسـطينية في المحافـل الدوليـة؛ لكشـف وتوثيـق سياسـات التهجـير القـسريّ التـي تنفذهـا إسرائيـل في الأغـوار الفلسـطينية، باعتبارهـا جـزءاً مـن مـشروع اسـتيطانيّ مُمَنهـج.
- التنسـيق بـين جهـات الاختصـاص لتفعيـل دور المتضامنـين الدوليين عبر تيسـير وصولهـم إلى التجمعـات الفلسـطينية، وتوفـير التسـهيلات اللازمـة لبقائهـم الميدانـيّ؛ لمـا يمثلـه وجودهـم مـن رادع جزئـيّ ضـد سياسـات الاحتـلال.
- العمـل عـلى إعـداد خطـط وطنيـة للتوسـع العمرانـيّ والزراعـيّ المنظـم داخـل التجمعـات السـكانية. ودعـم التعليـم في التجمعـات المهـددة، وتعزيـز البنيـة التحتيـة للمـدارس، وإطـلاق برامـج خاصـة لحمايـة الأطفـال نفسـياً مـن آثـار العنـف المُمَنهـج.

- الدفع نحو تبني موقف فلسطينيّ موحد بشأن الأغوار الفلسطينية كمنطقة مستهدفة استراتيجياً، وضرورة إدراجها ضمن أولويات المقاومة السلمية، والنضال القانونيّ الدوليّ.

توصيات لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان:

- تأسيس وحدات ميدانية مُتخصصة لتوثيق الانتهاكات العسكرية والاستيطانية بحق السُكان الفلسطينيين، وتوفير قاعدة بيانات موثوقة يمكن الاستناد إليها في التقارير الحقوقية والقانونية.

توصيات للإعلام المحلي والخارجي:

- إطلاق حملات توعوية داخلية توضح للسكان مخاطر سياسة «التهجير الناعم»، وطرق مواجهتها، وتشجع على التمسك بالأرض والحقوق رغم التحديات.
- تعزيز التغطية الإعلامية الميدانية والتعاون مع صحفيين ومؤسسات إعلامية محلية ودولية؛ لكشف سياسات التهجير القسريّ لنقل حقيقة ما يجري على الأرض، وكسر التعتيم الذي يسعى الاحتلال لفرضه.

توصيات قانونية:

- تكثيف الجهود لتوفير الحماية الدولية لسكان التجمعات الفلسطينية في الأغوار الفلسطينية، ووقف سياسات التهجير القسريّ، عبر تفعيل أدوات القانون الدوليّ، ومساءلة الاحتلال على انتهاكاته.
- التنسيق مع المؤسسات الدولية ومؤسسات حقوق الإنسان للعمل على توفير الحماية القانونية للفلسطينيين، وملاحقة المستوطنين قانونياً ودولياً، عبر تقديم شكاوى موثقة لاعتداءاتهم اليومية.
- الضغط السياسيّ من خلال القيادة السياسية؛ لتفعيل القرارات الأممية المتعلقة بالأراضي المحتلة، واستثمارها في المحافل الدولية للضغط على إسرائيل؛ لوقف مشروعها الاستيطانيّ.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الرسائل الجامعية:

إبراهيم، م. (2020). الحماية الواجبة للنازحين والمهجرين في ضوء مبادئ القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

أبو شنب، م. (2022). الأبعاد الجيوسياسية للخطة الإسرائيلية لضم غور الأردن، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين.

الأقرع، أ. (2021). الترحيل والإبعاد القسري للمدنيين في ضوء القانون الدولي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة طنطا.

الجنيدي، م. (2017). «التهجير القسري للفلسطينيين في ضوء القانون الدولي الإنساني»، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

شنطي، ع. (2023). أثر سياسات الاحتلال الإسرائيلي على استخدامات الأراضي في منطقة الأغوار الفلسطينية من وجهة نظر ساكنيها، رسالة ماجستير، جامعة القدس، القدس، فلسطين.

صباح، ح. (2015). جريمة التهجير القسري – دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النهرين، العراق.

مجيلي، ث. (2022). جريمة التهجير والترحيل القسري: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق جامعة المنصورة، مصر.

نجارة، ر. «التهجير القسري والقانون الدولي الإنساني»، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس أبو ديس، القدس، فلسطين.

يامين، أ. (2020). «الترحيل القسري للفلسطينيين في ظل الاحتلال الإسرائيلي من منظور القانون الدولي»، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، نابلس فلسطين.

المجلات:

حنيطي، أ. (2016). السياسة الإسرائيلية تجاه الأغوار وآفاقها، شؤون عربية، ع168.

حنيطي، أ. (2024). الأغوار الشمالية: الواقع ومالات المستقبل، ورقة سياسات، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع 19.

سعد الدين، ص. (2022). الأليات القانونية لحماية المدنيين من التهجير القسري، مجلة كلية دجلة الجامعية- دراسات قانونية، م(5) ع (2).

سلامة، ع. (2017). «الاستيطان والتهجير القسري لسكان الأغوار والسفوح الشرقية، قضايا إسرائيلية»، مج.17، ع.68.

شريدة، ع. (2010). الأغوار الفلسطينية.. في مهب التسريب، دراسة بحثية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن، المملكة المتحدة.

العجارمة، خ، محارمة، أ. (2021). التهجير القسري في المنطقة «ج» والأغوار الفلسطينية في سياق الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي، مجلة سياسات عربية، ع49.

ماجد، ع. (2023). المواجهة القانونية لجرائم الإبعاد القسري وتهجير سكان قطاع غزة، الملف المصري، ع111.

ميلون، م. (2018). الاستيطان في المنطقة (ج): غور الأردن مثالاً، مؤسسة الحق، رام الله، فلسطين.

عبيد، و. (2016). التهجير القسري في العراق أسبابه وآثاره على الأسر المهجرة) - دراسة ميدانية للأسر المهجرة إلى مدينة بغداد)، مجلة كلية التربية للبنات، م (27)، ع1، 273.

داوود، أ. (2024). السيطرة على الأرض الفلسطينية في مسافر يطا والأغوار الفلسطينية هدية الاحتلال للبؤر الاستيطانية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ع109، أكتوبر 2024.

أبو قرع، ع. الأغوار الفلسطينية .. بين الأهمية الغذائية والبيئية، مجلة جرية الأيام، آب 2022.

خدرج، ز. أتظمأ أغوار فلسطين وتجوع وتحتها ماء وفوقها خصب، مجلة آفاق البيئة والتنمية، ع133، نيسان 2021، ص1.

حنجل، ش، صوافطة، ع. الإجراءات الإسرائيلية في الأغوار بعد اعلان مخطط الضم، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية- مسارات، 2020، ص1.

عناب، محمد، البلوي، أ. ناصر، الترحيل والإبعاد القسري: أدواته وأساليبه في السياسة الحكومية الإسرائيلية تجاه المقدسيين، مؤتمر الإبعاد من سياسة التطهير الجماعي الى التهجير الفردي نحو تعزيز مقاومة سياسة الإبعاد، جامعة النجاح، نابلس، فلسطين، 2013.

تقارير حكومية:

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد الزراعي، (2021). – محافظة طوباس والأغوار الشمالية. رام الله – فلسطين: 2021.

المركز الفلسطيني لمصادرة حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، النهب الإسرائيلي للأرض والتهجير القسري للفلسطينيين، بيت لحم-فلسطين: 2013.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Safaa Hamada, Dababat, Israeli Planning Polices in the Jordan Valley, PhD researcher at university of Minho, 2015.

Hareuveni, Eyal, Israel's Policy in the Jordan Valley and Northern Dead Sea, 2011.

Mark E. Caulfield, Land Tenure Insecurity Constrains Cropping System Investment in the Jordan Valley of the West Bank, Department of Soil and Crop Sciences, Colorado State University, Fort Collins, CO 80523-11.steven.fonte@colostate.edu 2020

Reynolds, Simon, COERCIVE ENVIRONMENTS: Israel's Forcible Transfer Palestinians in the Occupied Territory, Badil, 2017.

Penny Green & Amelia Smith, Evicting Palestine, plutojournals- London: MEMO, 2014.

www.plutojournals.com

Masri, M. (2017). «Colonial Imprints: Settler-Colonialism as a Fundamental Feature of Israeli Constitutional Law,» International Journal of Law in Context, vol. 13, no. 3, pp. 390-391.

Wolfe, p. (2006). «Settler Colonialism and the Elimination of the Native,» Journal of Genocide Research, vol. 8, no.4.

مواثيق ومعاهدات دولية:

المادة (1/49) من اتفاقية جنيف الرابعة «يحظر النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين أو نفيهم من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي دولة أخرى، محتلة أو غير محتلة، أيا كانت دواعيه».

المادة 2/7 من نظام روما الأساسيّ.

المواقع الإلكترونية:

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- وفا، (2019). ماهي الأغوار الفلسطينية وماذا تعني للفلسطينيين والإسرائيليين؟

https://www.innlb.com/news/article/801628

مركز الفرات للدراسات. التهجير القسري أداة التطهير العرقي، (2024).

https://firatn.com/wp-content/uploads

نقولا، ليلى. (2025). «عمليات الضفة الغربية بين الهدف النهائي والأهداف المرحلية»، الميادين.

من الاحتلال إلى الدولة: استراتيجية البقاء، إعادة الإعمار والحوكمة في فلسطين

د. عيسى سميرات
دكتوراه في الإدارة الاستراتيجية، جامعة الخليل
البريد الإلكتروني smirati@hebron.edu

الملخص

تستكشف هذه الدراسة المسار المعقد لبناء الدولة الفلسطينية، مُسلطة الضوء على المفارقة بين تزايد الاعتراف الدولي وغياب السيادة الفعلية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي والانقسام السياسي الداخلي. وباستخدام منهجية تحليل المحتوى، تحدد الدراسة التحديات البنيوية بما في ذلك السيطرة المحدودة على الأرض والمياه والمعابر، والاعتماد على المساعدات الدولية. كيف يمكن لفلسطين، أن تطوّر نموذجها الخاص لبناء الدولة وتحقيق السيادة الفعلية والتنمية المستدامة؟ تقترح الدراسة نموذجًا رباعي المراحل للصمود والاعتماد على الذات والحوكمة المؤسسية:

1. الصمود المجتمعي: إدارة الأزمات، ضمان الحد الأدنى من البقاء، تفعيل شبكات التكافل الاجتماعي، وتوفير الغذاء والماء والخدمات الصحية الطارئة.
2. إعادة البناء الذاتي: إعادة الإعمار باستخدام الموارد المحلية، إعادة تدوير الركام، استخدام الطاقة المتجددة، ودعم الإنتاج المحلي الصغير.
3. الصمود المستدام: تطوير اقتصاد دائري، التعليم والتدريب المهني، وتوظيف التكنولوجيا لتعزيز الاستدامة طويلة الأمد.
4. حوكمة السلطة الفلسطينية: تعزيز الحوكمة المؤسسية، تبني الشفافية والمساءلة، تمكين الحكم المحلي، إعادة هيكلة المساعدات الدولية نحو التنمية، وإرساء آليات لإدارة الأزمات وضمان استمرارية الخدمات العامة.

تشير النتائج إلى أن المساعدات الدولية عززت التبعية، بينما المبادرات المجتمعية وإصلاحات الحوكمة المؤسسية يمكن أن تعزز الصمود، وتحافظ على الهوية الوطنية، وتقوي قدرات المجتمع والمؤسسات على حد سواء. وتوصي الدراسة بتبني نموذج تنموي بديل قائم على الشراكة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، مع التركيز على الاعتماد على الذات، إدارة الموارد، والكفاءة المؤسسية.
الكلمات المفتاحية: بناء الدولة، الاحتلال، السيادة، التبعية، الصمود، الاعتماد على الذات، الحوكمة، التنمية المستدامة

المقدمة

في تحول دبلوماسي لافت في العام 2025، يشهد الاعتراف بالدولة الفلسطينية زخمًا غير مسبوق، إذ تجاوز عدد الدول المعترفة بفلسطين 157 دولة، من بينها دول كبرى ذات ثقل سياسي وتاريخي كالمملكة المتحدة وكندا وأستراليا التي أعلنت اعترافها الرسمي في سبتمبر 2025، مما يعكس تغيرًا جوهريًا في المواقف الدولية. وقد شكّل مؤتمر نيويورك الدولي لدعم دولة فلسطين واستقلالها محطةً مركزية في هذا التحول، حيث شاركت فيه أكثر من 70 دولة ومنظمة دولية أكدت دعمها لحل الدولتين، وتعهد الاتحاد الأوروبي بزيادة مساعداته التنموية إلى أكثر من 220 مليون يورو، في حين أبدت دول آسيوية كالصين وماليزيا وإندونيسيا دعمها السياسي والاقتصادي الواضح. كما أظهر استطلاع للرأي في الولايات المتحدة أن نحو 58% من الأمريكيين باتوا يؤيدون الاعتراف بفلسطين، في تحول يعكس تزايد الوعي الشعبي تجاه العدالة والحقوق الفلسطينية. وعلى الصعيد العربي والإسلامي، تصاعدت الدعوات لتوحيد الصف الفلسطيني وتعزيز الصمود الوطني من خلال مبادرات تنموية وتمويلية جديدة.

ورغم هذا التضامن الدولي والشعبي الواسع، تبقى المفارقة المركزية في المشهد الفلسطيني قائمة: التباين بين التقدم الدبلوماسي على الساحة الدولية والواقع المعقد والمجزأ على الأرض. لقد مثل المسار الفلسطيني نحو بناء الدولة تجربة تاريخية وسياسية فريدة تتقاطع فيها عوامل الاحتلال المستمر والحروب والانقسام الداخلي والضغوط الإقليمية والدولية، إلى جانب القيود الاقتصادية والهيكلية. فمنذ النكبة عام 1948، مروراً باحتلال الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وصولاً إلى الحرب الأخيرة على غزة، وجد الفلسطينيون أنفسهم أمام واقع يحدّ من قدرتهم

على بناء دولة ذات سيادة كاملة. ومع ذلك، شهدت العقود الماضية محاولات حثيثة لترسيخ الهوية الوطنية وإقامة مؤسسات قادرة على إدارة المجتمع رغم القيود المفروضة، تقودها السلطة الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص ضمن مسار متشابك يجمع بين النضال الوطني وبناء البنية المؤسسية والاقتصادية.

يحاول الباحث في هذه الدراسة الاجابة على **السؤال الرئيسي التالي:**

كيف يمكن لفلسطين، في ظل الاحتلال والانقسام الداخلي والتبعية للمساعدات، أن تطوّر نموذجًا مستدامًا لبناء الدولة قائمًا على الصمود والاعتماد على الذات والحوكمة المؤسسية، لتحقيق السيادة الفعلية والتنمية المستدامة؟

على هذا النحو، تم تنظيم الدراسة بحيث تغطي الدراسات السابقة والإطار النظري ثم الاتفاقيات والبرامج السياسية ودورها في بناء المؤسسات وإشكالية السيادة المنقوصة، ثم تناقش الاعتراف الدولي والانقسام الداخلي لتسليط الضوء على الفجوة بين الرمزية والواقع. كما تستعرض الورقة إدارة الموارد وأهميتها كجوهر للصراع ومدخل لتحقيق الاستقلال، والمقاومة والهوية الوطنية وكيف شكلت القيود على الموارد أشكال النضال، إلى جانب تحليل دور الاقتصاد كرافعة للتنمية في ظل القيود والتبعية، ودراسة المساعدات الدولية وجدلية التنمية التابعة وتأثيرها على القرار الوطني. وأخيرًا، تتناول الورقة التحديات المستقبلية واقتراح نموذج تنموي بديل قائم على الصمود والشراكة وحوكمة المؤسسات كمرحلة أساسية للصمود المؤسسي، مع الخاتمة التي تلخص النتائج والتوصيات العملية لتعزيز سيادة واستدامة الدولة الفلسطينية.

الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الدراسات العلمية موضوع بناء الدولة الفلسطينية، مركزّة على التحديات البنيوية والسياسية والاقتصادية التي يواجهها الفلسطينيون تحت الاحتلال والانقسام الداخلي، وكذلك تأثير المساعدات الدولية على التنمية المستقلة، تركز هذه المجموعة من المراجع على التحديات الهيكلية والسياسية التي تواجه مسيرة بناء الدولة الفلسطينية في ظل الاحتلال والاعتماد على المساعدات الدولية. يمكن تلخيص محاورها الرئيسية في النقاط التالية:

1. المساعدات الدولية والاعتماد الاقتصادي (Daoudi & Khalidi 2008; Brynen 2000; Rynen 2020): تدرس هذه الأبحاث الدور المحوري للمساعدات

الأجنبية في الاقتصاد الفلسطيني، لكنها تحذر من طبيعة هذا الدعم. توضح كيف أن المساعدات، بدلاً من أن تقود إلى تنمية مستدامة، قد أسفرت عن «تنمية تابعة (Dependent Development) وأوجدت حالة من الاعتماد على المانحين بدلاً من بناء قدرة الدولة الحقيقية. بينما Brynen (2000) و Rynen (2020): يؤكد كل منهما على أن المساعدات هي عملية «سياسية جداً»، حيث تتأرجح بين دعم بناء القدرات المؤسسية وبين الحفاظ على الوضع الراهن أو تعميق حالة الاعتماد.

2. الحكم وبناء الدولة في ظل القيود(2021) Sayigh و& Nusseibeh (2022) Shaban تركز صايغ على مفهوم «السيادة المجزأة» (Fragmented Sovereignty)، موضحة كيف أن الحكم الفلسطيني يعمل ضمن قيود الاحتلال مما يجعله هشاً وغير مكتمل. فيما يتناول نسيبة وشعبان قضايا الحكم المحلي واللامركزية ودورها في مواجهة التحديات الإدارية في الأراضي المحتلة. فيما يحلل (2012) Turnerعملية بناء الديمقراطية وتشكيل الدولة في فلسطين وعلاقتها بـ نظام المانحين الدوليين (International Donor Regime)، مبيناً كيف أن هذه العملية تتأثر بشدة بالأجندات والمتطلبات الخارجية.

3. الإصلاح المؤسسي وتحديات الحوكمة(2021) World Bank وUNDP (2023) و(2022) OECD تقدم هذه التقارير المؤسسية تقييماً للجهود المبذولة في إصلاح القطاع العام والحوكمة في فلسطين. تدعو إلى حوكمة تعزز المرونة (Resilience) في سياق الأزمات والهشاشة، يلقي هذا التقرير Transparency International (2023) الضوء على الجانب السلبي، حيث يركز على تحديات الفساد والمساءلة (Corruption and Accountability)، مما يقوض فعالية المؤسسات وثقة الجمهور.

4. التوجهات السوقية وبرنامج الدولة(2011) Khalidi & Samour: يقدم هذا المقال نقداً قوياً لبرنامج بناء الدولة، حيث يصف تبني الحركة الوطنية الفلسطينية لـ «النيوليبرالية كتحرير»ويجادل المؤلفان بأن برنامج الدولة ركز على الأجندة الاقتصادية والإصلاحات السوقية، مما أدى إلى إعادة تشكيل الحركة الوطنية بعيداً عن أهداف التحرير التقليدية ونحو نموذج اقتصادي مرتبط بالرأسمالية العالمية والمانحين. باختصار هذه الدراسات ترسم صورة معقدة

لكيان يسعى لبناء دولة ذات سيادة (State-Building) لكنه محكوم بالقيود الاقتصادية والسياسية المفروضة، حيث أدت المساعدات الضرورية إلى اعتماد، وتم تقويض جهود الحكم الرشيد بتحديات الفساد والسيادة المجزأة.

يمكن الاستفادة من الدراسات في تحقيق اهداف الدراسة:

1. حول بناء الدولة الفلسطينية تحت الاحتلال

فقد أظهرت الدراسات أن بناء الدولة الفلسطينية يتم في ظل قيود الاحتلال التي تحد من سيطرة السلطة على الأرض والموارد الحيوية، مما يؤدي إلى فجوة بين الشكل المؤسسي والجوهر السياسي. حيث تشير الدراسات إلى أن المؤسسات الفلسطينية تُظهر بنية تنظيمية متقدمة نسبيًا، إلا أنها تعمل ضمن قيود الاحتلال الإسرائيلي وتعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي، مما يحدّ من استقلالها وقدرتها على التطور المستقل (براينن، 2000؛ داوود وخالدي، 2008؛ ترنر، 2012). كما أشارت صايغ(2021) Sayigh إلى أن ضعف السيادة الفلسطينية يرتبط بالانقسام السياسي والمؤسسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مما أدى إلى تجزؤ الحكم وإضعاف قدرة السلطة الفلسطينية على ممارسة وظائف الدولة بفعالية (صايغ، 2011؛ صايغ، 2019). في حين ناقشت(2011) Khalidi & Samour كيف أعادت برامج بناء الدولة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني ضمن مقاربة ليبرالية، مع التأكيد على أهمية تطوير مؤسسات محوكمة فعالة رغم غياب السيادة الفعلية. ويتلخص إسهام هذه الدراسات في وصف التحديات البنيوية والسياسية لبناء الدولة الفلسطينية وأهمية تطوير مؤسسات مرنة وفعالة.

2. الدراسات حول المساعدات الدولية والتنمية التابعة:

ركزت هذه الدراسات على تأثير التمويل الدولي على الاستقلال السياسي والاقتصادي للفلسطينيين: فقد بينت (2008) Daoudi & Khalidi أن الاعتماد على المساعدات الدولية خلق حالة من «التنمية التابعة»، حيث أصبحت السلطة الفلسطينية أقل قدرة على اتخاذ قرارات سيادية مستقلة، فيما تناول (2020) Rynen العلاقة بين المساعدات الدولية وقدرة السلطة الفلسطينية على بناء مؤسسات فعالة ومستقلة في حين. (2021) World Bank و(2022) OECD ركزتا على إصلاح القطاع العام والحوكمة في بيئات هشة، موضحتين دور المساعدات في تعزيز الكفاءة أو تكريس التبعية حسب آلية توزيعها. وقد أبرزت التناقض بين دور المساعدات في دعم التنمية وبين تأثيرها على استمرار الاعتماد الخارجي والقيود السياسية.

3. الدراسات حول الصمود والمقاومة المجتمعية

سلّطت الدراسات الضوء على دور المجتمع الفلسطيني في مواجهة القيود، وتطوير آليات للصمود والاعتماد على الذات، McColl & Newman (1992) درست المقاومة الشعبية الفلسطينية كوسيلة للحفاظ على الهوية الوطنية وإدارة الحياة اليومية في ظل الاحتلال. بينما تناولت UNDP (2023) في تقريرها مفهوم الصمود المؤسسي والمجتمعي، مؤكدة ضرورة تطوير قدرات المجتمع على التكيف مع الأزمات. بالمقابل؛ ركزت Nusseibeh & Shaban (2022) على أهمية اللامركزية وتمكين الحكم المحلي لتعزيز فعالية الخدمات العامة في المناطق الفلسطينية.

4. الدراسات حول إدارة الموارد والتنمية الاقتصادية

أشارت الدراسات إلى أن التحكم الفعلي في الموارد مثل الأرض والمياه والمعابر يعتبر جوهر الاستقلال السياسي والاقتصادي ناقشت Taghdissi-Rad (2014) القيود المفروضة على استغلال الموارد الفلسطينية وأثرها على التنمية الاقتصادية. وكشفت دراسة MAS (2022) دور الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي رغم القيود الهيكلية؛ وحللت Farasakh (2005) أثر اتفاقيات أوسلو في تقليص السيطرة الفلسطينية على الموارد، مما أدى إلى تعزيز التبعية الاقتصادية. وقد أبرزت الدراسات العلاقة الجوهرية بين إدارة الموارد والسيادة الوطنية، مؤكدة أهمية بناء اقتصاد مرن ومستقل كركيزة لبناء الدولة. وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بعدة نقاط:

1. دمجها للأبعاد السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية في إطار متكامل لبناء الدولة الفلسطينية.
2. تقديم نموذج رباعي المراحل للصمود المؤسسي، يبدأ من الصمود المجتمعي ويمتد إلى حوكمة السلطة الفلسطينية.
3. اقتراح نموذج تنموي بديل قائم على الشراكة بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني لتعزيز الاعتماد على الذات وتقليل التبعية الاقتصادية. بهذا، تعالج الدراسة فجوة البحث السابقة من خلال دمج الصمود، إدارة الموارد، والحوكمة المؤسسية في استراتيجية شاملة لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

3. الإطار المفاهيمي للدراسة

يوضح الإطار المفاهيمي العلاقة بين المتغيرات الرئيسية في بناء الدولة الفلسطينية، حيث تؤثر المتغيرات المستقلة مثل الاحتلال الإسرائيلي، الانقسام الداخلي، والاعتماد

عـلى المسـاعدات الدوليـة عـلى النتائـج المرجـوة مـن خـلال المراحـل الوسـيطة المتمثلـة في الصمـود المجتمعـي، إعـادة البنـاء الذاتـي، الصمـود المسـتدام، والحوكمـة المؤسسـية للسـلطة الفلسـطينية. هـذه المراحـل تمثـل مسـارًا تكامليًـا يعـزز القـدرة عـلى إدارة الأزمـات، إعـادة الإعمـار باسـتخدام المـوارد المحليـة، تطويـر اقتصـاد مسـتدام، وإصـلاح المؤسسـات لتعزيـز الشـفافية والفعاليـة. ويترتـب عـلى ذلـك تحقيـق النتائـج المتمثلـة في تعزيـز السـيادة الفعليـة، الاعتمـاد عـلى الـذات، التنميـة المسـتدامة، وفعاليـة المؤسسـات، مـع الحـد مـن التبعيـة الاقتصاديـة والسياسـية.

كمـا يظهـر في شـكل 1، توضـح الإطـار المفاهيمـي للدراسـة ويتضمـن المراحـل الأربعـة للصمـود المؤسـسي تأثـير المتغـيرات المسـتقلة عـلى النتائـج المتوقعـة.

شكل 1: الإطار المفاهيمي لعلاقة المتغيرات والنتائج

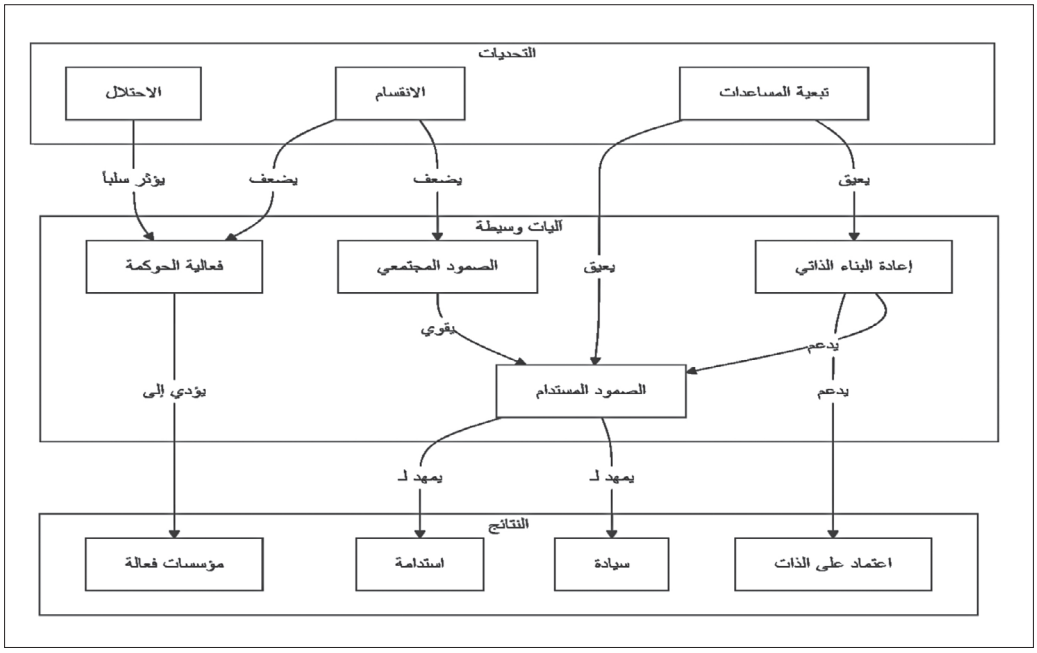

كمـا تعتمـد هـذه الدراسـة عـلى منهجيـة تحليـل المحتـوى مـن خـلال مراجعـة المصـادر الأوليـة والثانويـة، وتحليـل الوثائـق الرسـمية والاتفاقيـات والتقاريـر والسـجلات التاريخيـة لاسـتخراج الأنمـاط والعلاقـات البنيويـة التـي شـكلت مسـار بنـاء الدولـة الفلسـطينية. هـدف هـذه الورقـة إلى تقديـم تحليـل شـامل لمسـار بنـاء الدولـة الفلسـطينية، مـع التركيـز عـلى التحديـات البنيويـة والسياسـية والاقتصاديـة التـي واجهتهـا العمليـة الوطنيـة.

4. الاتفاقيات والبرامج السياسية وبناء المؤسسات تحت الاحتلال

شكّلت الاتفاقيات السياسية ومنها اتفاقيات أوسلو (1993) محطة فاصلة في تاريخ القضية الفلسطينية والتي جاءت استكمالا لبرنامج النقاط العشر لمنظمة التحرير الفلسطينية (1974) والذي يُعرف أيضًا باسم «البرنامج المرحلي. وقد شكّل هذا البرنامج نقطة تحول تاريخية في استراتيجية منظمة التحرير، حيث نقلها من الموقف المطلق المتمثل في «التحرير الكامل» لكامل أراضي فلسطين التاريخية، إلى قبول فكرة إقامة سلطة وطنية على أي جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريره، ورغم الآمال التي رافقتها ودورها في تعزيز الهوية الوطنية، إلا أنها لم تستطع إنهاء الاحتلال، ولم تحقق كل أدوات السيادة الفلسطينية على الأرض التي لا زالت مقسمة إلى (أ، ب، ج)، وبقيت غالبية الأراضي والموارد تحت السيطرة الإسرائيلية (فرسخ، 2005).

مع ذلك، انخرطت السلطة الفلسطينية في مشروع بناء مؤسسات إدارية وقانونية واقتصادية. وقد رأت بعض الدراسات أن هذه الجهود ساهمت في إرساء هياكل مؤسسية متقدمة نسبياً (بيرسون، 2018). لكن بناء المؤسسات جاء في ظل غياب السيادة الفعلية والاعتماد الكبير على التمويل الخارجي. هذا الواقع ولّد فجوة بين الشكل المؤسسي والجوهر السياسي، بل ويطرح تساؤلاً نقدياً: هل أدت هذه البنية المؤسسية، باعتمادها الكلي على المانحين، إلى خلق مصالح مرتبطة باستمرار الوضع الراهن، مما قد يعيق أي تغيير جذري نحو التحرر الكامل؟

5. الاعتراف الدولي والانقسام الداخلي: مفارقة الدولة الفلسطينية

في السيناريو الافتراضي لعام 2025، والذي تحقق جزء منه، حيث تحظى فلسطين باعتراف دولي واسع. إلا أن هذا النجاح الدبلوماسي الخارجي يتزامن مع الانقسام السياسي الداخلي بين الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 2007. هذا الانقسام أضعف القدرة على التفاوض بصفة موحدة وأعاق بلورة مشروع وطني جامع (خان، 2014). وهكذا، بينما تحظى فلسطين باعتراف دولي، يظل هذا الاعتراف ناقصاً عملياً لعدم القدرة على فرض سيادة موحدة. وهنا يبرز التساؤل حول إمكانية تحويل هذا الاعتراف الدولي إلى أداة ضغط حقيقية على الأطراف الداخلية لإنهاء الانقسام، واستخدامه كورقة رابحة في المحافل الدولية لفرض واقع سيادي على الأرض.

6. إدارة الموارد كمدخل للاستقلال

إدارة الموارد تمثل إحدى ركائز بناء الدولة. لكن الفلسطينيين واجهوا قيوداً صارمة فرضها الاحتلال على استغلال الأرض والمياه والمعابر (تغديسي-راد، 2014).

اتفاقيات أوسلو عمّقت هذا الواقع، حيث جعلت السيطرة الفلسطينية على الموارد مجتزأة في جزر معزولة (فرسخ، 2005). ونتيجة لذلك، أصبح الاقتصاد الفلسطيني معتمداً بشكل كبير على الخارج. إذن، فإن إدارة الموارد ليست مجرد مسألة اقتصادية، بل هي جوهر الصراع، حيث يرتبط الاستقلال السياسي بشكل مباشر بالسيادة على الموارد.

7. المقاومة والهوية الوطنية

إن سياسات السيطرة على الأرض والمياه التي نوقشت سابقاً لم تكن مجرد قيود اقتصادية، بل شكلت المحرك الأساسي لأشكال متعددة من المقاومة الشعبية والمدنية. الانتفاضة الأولى (1987) كانت مثالاً بارزاً، حيث برزت التنظيمات الشعبية واللجان الأهلية ومنظمات المجتمع المدني كأطر بديلة لإدارة الحياة اليومية بعيداً عن الاحتلال (ماكول ونيومان، 1992). هذه الممارسات، كالمقاطعة والاحتجاجات، لم تكن مجرد ردود فعل، بل مثّلت استراتيجيات لبناء هوية وطنية جامعة وتأكيد الحق في الأرض والموارد. لقد أثبتت هذه الأشكال من المقاومة أن النضال من أجل السيادة يبدأ من السيطرة على مقدرات الحياة اليومية.

8. الاقتصاد كرافعة لبناء الدولة:

على الرغم من، تكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر اقتصادية مباشرة منذ 7 أكتوبر 2023 تجاوزت 70 مليار دولار، وهو ما يمثل أكثر من 2,400% من الناتج المحلي الإجمالي للربع الثاني من 2025، البالغ نحو 2.83 مليار دولار. في قطاع غزة، شمل الدمار 268 ألف وحدة سكنية (28 مليار دولار)، آلاف المحال التجارية والأسواق (4.3 مليار دولار)، 94% من الأراضي الزراعية و1223 بئرًا زراعيًا (2.8 مليار دولار)، شبكات النقل (2.8 مليار دولار)، الكهرباء والمياه (1.4 مليار دولار)، و244 مقرًا حكوميًا و292 منشأة تعليمية ورياضية (6 مليارات دولار). أما الضفة الغربية، فقد تأثرت بالقيود الإسرائيلية على التنقل ووقف تحويلات العمال والضغوط المالية والسياسية على السلطة، ما أضعف القطاعات الحيوية كالخدمات والصحة. ورغم أهمية الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في تعزيز الناتج المحلي (حيث تؤدي زيادة بنسبة 1% إلى نمو 0.149%)، فإن استمرار القيود والصراع يحد من فاعليته، ما يبرز التحدي الأساسي في الموازنة بين الصمود الاقتصادي والواجب الوطني. تعكس هذه الخسائر حجم الدمار غير المسبوق وتؤكد الحاجة الملحة لسياسات تعزز الصمود والاستثمار وإدارة الموارد بفعالية.

9. المساعدات الدولية وجدلية التنمية التابعة

ان الاعتماد المستمر على التمويل الخارجي، الذي تجاوز 40 مليار دولار منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، خلق «جدلية التنمية التابعة»، حيث استخدمت المساعدات أحيانًا كأداة سياسية لضبط الأوضاع دون دفع الاقتصاد نحو الاستقلال الفعلي. وقد أدى ذلك إلى تقليص قدرة السلطة على اتخاذ قرارات سيادية وبناء نموذج اقتصادي مستقل قادر على الصمود أمام الضغوط الاقتصادية والسياسية، مما يعكس تحديًا مركزيًا في مسار التنمية الفلسطينية.

10. التحديات المستقبلية ونموذج التنمية البديل:

ان تجاوز التحديات الحالية يتطلب نموذجاً تنموياً بديلاً لا يعتمد على السلطة وحدها، بل يقوم على شراكة ثلاثية بين قطاع عام شفاف، وقطاع خاص مبتكر، ومجتمع مدني فاعل. ركائز هذا النموذج هي:

10.1. تعزيز الاعتماد على الذات بشكل متمايز: في قطاع غزة:

حيث تفرض الحرب يفرض الحصار واقعاً مختلفاً، يتخذ الاعتماد على الذات شكل «اقتصاد الصمود» القائم على الصناعات الصغيرة، والطاقة البديلة، والحلول التكنولوجية التي تتجاوز الحصار المادي (مثل العمل الحر عبر الإنترنت). ولتعزيز الاعتماد على الذات بشكل متمايز فلا بد من إعادة تعريف الاعتماد على الذات في قطاع غزة: الصمود في مواجهة الدمار الشامل: إن الحديث عن «اقتصاد الصمود» في غزة بعد الحرب يتطلب إعادة تعريف جذرية للمفهوم. فسياسة «الأرض المحروقة» التي دمرت البنى التحتية، والمنازل، والمستشفيات، والمدارس، والمؤسسات الإنتاجية، وحولت القطاع إلى مكان غير قابل للحياة، تجعل من النماذج السابقة للاعتماد على الذات (مثل العمل الحر عبر الإنترنت) ترفاً بعيد المنال. في هذا الواقع الجديد، يصبح الاعتماد على الذات مرادفاً للقدرة على البقاء وإعادة بناء أساسيات الحياة من تحت الركام. لذا، يجب أن يرتكز النموذج على مراحل متتالية، تبدأ من الاحتياجات الأكثر إلحاحاً: كما يظهر في الجدول 1، المرحلة الأولى تركز على الصمود المجتمعي، فيما تركز المرحلة الثانية على إعادة البناء الذاتي، والمرحلة الثالثة على الصمود المستدام المرحلة الرابعة: حوكمة السلطة الفلسطينية – الصمود المؤسسي.»

جدول رقم 1: مراحل مسار بناء الدولة الفلسطينية: من الصمود إلى الحوكمة المؤسسية

المرحلة	التركيز	السمات والأنشطة الأساسية	الهدف الاستراتيجي
المرحلة الأولى: الصمود الإنساني وإدارة الأزمة	البقاء والاستجابة الطارئة	- تنظيم المجتمع لتلبية احتياجات البقاء. - شبكات التكافل الاجتماعي لدعم الفئات الأضعف. - الأمن الغذائي والمائي عبر حلول بدائية. - الصحة المجتمعية والدعم النفسي.	حماية الإنسان والمجتمع في ظل تراجع الخدمات واستمرار العدوان.
المرحلة الثانية: إعادة البناء الذاتي	المأوى والخدمات الحيوية	- إعادة تدوير الركام لبناء وحدات سكنية مؤقتة. - الطاقة المتجددة لتشغيل الخدمات الأساسية. - الإنتاج المحلي للمواد والأدوات.	تقليل الاعتماد على الخارج وتحقيق تعافٍ ذاتي بالمبادرات المحلية.
المرحلة الثالثة: الاقتصاد الدائري والصمود المستدام	الاستدامة والتنمية المحلية	- بناء اقتصاد دائري يعتمد على إعادة الاستخدام والإصلاح. - التعليم والتدريب المهني لإعادة الإعمار. - توظيف التكنولوجيا لخدمة المجتمع وإنتاج الأدوات محلياً.	بناء اقتصاد مرن يقلل الهدر ويعزز فرص العمل والاستقلال الاقتصادي.
المرحلة الرابعة: حوكمة السلطة الفلسطينية – الصمود المؤسسي	الحوكمة والإصلاح المؤسسي	- إصلاح الحوكمة العامة والشفافية. - اللامركزية وتمكين الحكم المحلي. - إعادة هيكلة المساعدات نحو التنمية. - الشراكات بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. - إدارة الأزمات واستمرارية الخدمات العامة.	الانتقال من الصمود المجتمعي إلى الصمود المؤسسي، وبناء مؤسسات فاعلة تمهد لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة.

10.1.1. المرحلة الأولى: مرحلة الصمود المجتمعي

- **الصمود الإنساني وإدارة الأزمة (التركيز على البقاء)** في ظل انهيار الخدمات الأساسية، يتجلى الاعتماد على الذات في القدرة المجتمعية على تنظيم نفسها لتلبية احتياجات البقاء.
- **شبكات التكافل الاجتماعي:** لم يعد الاعتماد على المؤسسات الرسمية ممكناً. الحل يكمن في تفعيل وتعزيز الشبكات العائلية والعشائرية والمجتمعية لتوزيع المساعدات الشحيحة، وتوفير المأوى المؤقت، ورعاية الأيتام والجرحى.
- **الأمن الغذائي والمائي الطارئ:** إنشاء مطابخ مجتمعية تعتمد على ما هو متاح، والبحث عن حلول بدائية لتنقية المياه، وزراعة أي مساحات صغيرة ممكنة بالخضروات سريعة النمو لتوفير الحد الأدنى من الغذاء.
- **الصحة المجتمعية:** تدريب متطوعين من المجتمع على الإسعافات الأولية الأساسية، وتقديم الدعم النفسي الأولي للأطفال والناجين من الصدمات، وإنشاء نقاط طبية مؤقتة في الخيام والتجمعات السكانية.

10.1.2. المرحلة الثانية: إعادة البناء الذاتي

- إعادة البناء بالموارد الذاتية والمبتكرة (التركيز على المأوى والخدمات) إعادة الإعمار التقليدية قد تستغرق عقوداً وتعتمد على الخارج. لذلك، يجب أن يركز الاعتماد على الذات على حلول فورية ومحلية.
- إعادة تدوير الركام: تطوير تقنيات بسيطة لفرز ركام المباني المدمرة واستخدامه في بناء وحدات سكنية مؤقتة ومنخفضة التكلفة، ورصف الطرقات الأساسية لتسهيل الحركة.
- الطاقة المتجددة للخدمات الحيوية: بدلاً من انتظار إعادة بناء شبكة الكهرباء، يجب تركيز الجهود على توفير وحدات طاقة شمسية صغيرة لتشغيل المراكز الصحية المجتمعية، ومضخات المياه، ونقاط شحن الهواتف للتواصل.
- الإنتاج المحلي للمواد الأساسية: إنشاء ورش عمل صغيرة ومجتمعية لإنتاج ما يمكن إنتاجه محلياً: صناعة الطوب من الركام، تصليح الأثاث والأدوات من بقايا المنازل، خياطة الملابس والخيام.

10.1.3. المرحلة الثالثة: الصمود المستدام

- نحو اقتصاد دائري وصمود طويل الأمد (التركيز على الاستدامة) هذه المرحلة تفترض استقراراً نسبياً، وتهدف إلى بناء اقتصاد مرن قادر على العمل في ظل الحصار والدمار.
- الاقتصاد الدائري: بناء منظومة اقتصادية تقوم على «صفر نفايات»، حيث يتم إصلاح كل شيء، وإعادة استخدامه، وتدويره. هذا يخلق فرص عمل ويقلل الاعتماد على الاستيراد المحظور أصلاً.
- التعليم والتدريب المهني لإعادة الإعمار: يجب أن تتجه برامج التعليم نحو تدريب الشباب على المهن المطلوبة بشكل ملح: البناء، والسباكة، والكهرباء، والتمريض، وصيانة الألواح الشمسية.
- التكنولوجيا من أجل الصمود: إعادة توجيه قطاع التكنولوجيا (بعد استعادة الحد الأدنى من الاتصالات والكهرباء) لخدمة الاحتياجات المحلية: تطوير تطبيقات لتنظيم توزيع المساعدات، ومنصات تعليم عن بعد للأطفال الذين فقدوا مدارسهم، واستخدام الطابعات ثلاثية الأبعاد لإنتاج قطع غيار طبية بسيطة أو أدوات مطلوبة.

بهذا الشكل، يتحول مفهوم «الاعتماد على الذات» في غزة من فكرة اقتصادية إلى استراتيجية بقاء وحياة وإعادة إحياء للمجتمع، تقوم على المبادرة المحلية، والتكافل، والابتكار في مواجهة أصعب الظروف الممكنة. اما في الضفة الغربية: يجب التركيز على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتأسيس تعاونيات زراعية في المناطق المهددة بالمصادرة، وتطوير الصناعات التحويلية التي تعتمد على المنتجات المحلية.

10.1.4. المرحلة الرابعة: حوكمة المؤسسات العامة – استراتيجية الصمود المؤسسي

مع انتقال المجتمع الفلسطيني من مراحل الصمود المجتمعي وإعادة البناء إلى مرحلة الاستدامة، تبرز أهمية تعزيز الحوكمة المؤسسية كشرط أساسي لضمان الصمود طويل الأمد (UNDP, 2023)، تركّز هذه الاستراتيجية الرابعة على تعزيز قدرات مؤسسات السلطة الفلسطينية للعمل بكفاءة ومرونة في ظل القيود السياسية والاقتصادية المستمرة (OECD, 2022)، وتركز المحاور الرئيسة لهذه الاستراتيجية:

- إصلاح الحوكمة العامة: من خلال تبنّي مبادئ الشفافية والمساءلة والتحول الرقمي لتحسين الكفاءة المؤسسية واستعادة الثقة المجتمعية (World Bank, 2021; Transparency International, 2023).

- التمكين المحلي واللامركزية: عبر نقل الصلاحيات والموارد إلى البلديات والمجالس المحلية لضمان إدارة أكثر فاعلية للخدمات العامة (Nusseibeh & Shaban, 2022).
- إعادة هيكلة المساعدات الدولية: بتحويلها من تمويل إغاثي قصير الأجل إلى استثمار تنموي يعزز القدرات الوطنية والإنتاج المحلي (Brynen, 2020).
- الشراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني: لبناء نموذج تنموي تكاملي ومستدام يعزز الاعتماد المتبادل ويقلل من التبعية الاقتصادية (OECD, 2022)
- حوكمة الأزمات: من خلال إنشاء أطر مؤسسية لإدارة الكوارث وضمان استمرارية الخدمات الأساسية في حالات الطوارئ (UNDP, 2023). حيث تمثل هذه المرحلة الانتقال من الصمود المجتمعي إلى الصمود المؤسسي، أي من المبادرات الشعبية الذاتية إلى بناء منظومة حكم فاعلة تشكل ركيزة أساسية في عملية بناء الدولة الفلسطينية المستقلة (Khalidi & Samour, 2011; Sayigh, 2021). وإيجاد آليات عملية لتقوية المؤسسات والاستثمار في رأس المال البشري بدلاً من انتظار التمويل الخارجي المشروط، يمكن العمل على تطوير آليات تمويل محلية للمجالس البلدية لتعزيز استقلاليتها، والاستثمار في الحكم الرقمي (E-Governance) لزيادة الشفافية ومكافحة الفساد، بالإضافة الى إنشاء صناديق استثمار وطنية يساهم فيها القطاع الخاص والشتات لتمويل مشاريع استراتيجية. بالإضافة الى الاستثمار في رأس المال البشري: التركيز على التعليم التقني والمهني الذي يلبي احتياجات اقتصاد الصمود.

1.1. ملخص النتائج والتوصيات

1.1.1. النتائج الرئيسية

1. مفارقة السيادة: رغم الاعتراف الدولي الواسع بالدولة الفلسطينية، تظل السيطرة الفعلية على الأرض غائبة بسبب الاحتلال والانقسام الداخلي، مما يخلق فجوة بين الشكل المؤسسي والجوهر السياسي.
2. التبعية الاقتصادية: الاعتماد على المساعدات الدولية أعاق القدرة على اتخاذ قرارات سيادية وبناء نموذج اقتصادي مستقل، ما يعزز حالة «التنمية التابعة».
3. إدارة الموارد: السيطرة على الأرض والمياه والمعابر تعتبر محورًا أساسيًا لتحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي، وإدارة الموارد بشكل فعّال تعزز الصمود الوطني.
4. المقاومة والهوية الوطنية: المقاومة الشعبية والمدنية ساعدت في الحفاظ على الهوية الوطنية وإدارة الحياة اليومية، وأدت إلى تطوير آليات محلية للتكيف مع قيود الاحتلال.
5. الاقتصاد كرافعة: الزراعة، الصناعة، والاستثمار المحلي والأجنبي ضرورية للصمود، لكنها تواجه قيودًا بنيوية ومحدودية في الوصول إلى الموارد.
6. **مراحل الصمود والتنمية:**

- الصمود المجتمعي: إدارة الأزمات والحد الأدنى من البقاء.
- إعادة البناء الذاتي: إعادة الإعمار واستخدام الموارد المحلية والطاقة البديلة.
- الصمود المستدام: الاقتصاد الدائري، التعليم المهني، وتوظيف التكنولوجيا لتعزيز الاستدامة.
- حوكمة السلطة الفلسطينية: تعزيز الشفافية، المساءلة، وتمكين الحكم المحلي لضمان استمرارية الخدمات العامة وإدارة المبادرات التنموية بفعالية.

التوصيات

1. اعتماد نموذج تنموي بديل يقوم على الشراكة بين القطاع العام، القطاع الخاص، والمجتمع المدني، مع تعزيز الحوكمة المؤسسية كركيزة أساسية للصمود الوطني.
2. تعزيز الاعتماد على الذات، خصوصًا في غزة، من خلال الاقتصاد المحلي، الطاقة البديلة، والحلول المبتكرة لمواجهة قيود الحصار.
3. إدارة الموارد بفعالية لدعم الأمن الغذائي، الاستقلال الاقتصادي، وتقليل التبعية على الخارج.
4. تطوير التعليم والتدريب المهني لتأهيل الشباب لمهن إعادة الإعمار والصمود الاقتصادي، بما يشمل البناء، الكهرباء، التمريض، والصيانة التكنولوجية.
5. توظيف التكنولوجيا لدعم الخدمات المجتمعية المحلية، المبادرات المدنية، وإنتاج الأدوات الضرورية محليًا.
6. إعادة هيكلة المساعدات الدولية لتكون أدوات تمكين محلية بدلًا من تعزيز التبعية الاقتصادية والسياسية.
7. معالجة الأزمات الداخلية لتعزيز الوحدة الوطنية، وتمكين تنفيذ السياسات التنموية بشكل موحد وفعال.

المراجع

تغديسي-راد، ش. (2014). الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال. نيويورك: سبرنغر.

داودي، س.، وخالدي، ع. (2008). المساعدات الدولية والتنمية التابعة في فلسطين. بيروت: مؤسسة الدراسات العربية.

خان، م. (2014). الانقسام الفلسطيني ومستقبل الدولة. مجلة دراسات الشرق الأوسط، 46(3)، 55–78.

ماكول، د.، ونيومان، د. (1992). المقاومة الفلسطينية وتطور الهوية الوطنية. تل أبيب: جامعة تل أبيب.

نيومان، د.، وفلاح، ن. (1995). الاقتصاد الفلسطيني: التحديات الهيكلية. أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد.

فرسخ، ع. (2005). أوسلو وفشل الدولة الفلسطينية. مجلة دراسات الشرق الأوسط، 39(4)، 101–125.

منظمة التحرير الفلسطينية، المجلس الوطني الفلسطيني. (1974). البرنامج المرحلي لمنظمة التحرير الفلسطينية (برنامج النقاط العشر). القاهرة: المجلس الوطني الفلسطيني.

مسح االستثمار االجنبي المباشر في فلسطين للعام. (2022). تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في فلسطين. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
https://www.pma.ps/Portals/0/Users/002/02/2/Publications/Arabic/

Brynen, R. (2000). *A very political economy: Peacebuilding and foreign aid in the West Bank and Gaza*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press.

Daoudi, S., & Khalidi, A. (2008). *International aid and dependent development in Palestine.* Beirut: Institute of Arab Studies.

Khalidi, R., & Samour, S. (2011). Neoliberalism as liberation: The Statehood program and the remaking of the Palestinian National Movement. *Journal of Palestine Studies*, 40(2), 6–25.

Nusseibeh, S., & Shaban, O. (2022). *Local governance and decentralization in the occupied Palestinian territories*. Institute of Public Administration.

OECD. (2022). *Governance for resilience in fragile contexts: Policy perspectives*. OECD Publishing.

Rynen, R. (2020). Donor aid and state-building in Palestine: Between dependence and capacity. *Journal of Middle Eastern Studies*, 56(2), 145–162.

Sayigh, Y. (2011). *Authoritarian and security trends in the West Bank and Gaza*. Beirut: Carnegie Middle East Center.

Sayigh, Y. (2019). *Fragmented governance and limited sovereignty in the West Bank and Gaza.* Beirut: Carnegie Middle East Center.

Sayigh, Y. (2021). *Fragmented sovereignty: Governance under occupation*. Carnegie Middle East Center.

Turner, M. (2012). *Building democracy in Palestine: State formation and the international donor regime*. Bloomington: Indiana University Press.

UNDP. (2023). *Palestinian resilience and governance under crisis*. United Nations Development Program.

World Bank. (2021). *Public sector reform and governance in the Palestinian territories*. Washington, DC: World Bank.

المجتمع الدولي: من ازدواجية المعايير إلى هيمنة المعايير الأمريكية الإسرائيلية

د. وليد سالم
مركز دراسات القدس في جامعة القدس، ورئيس تحرير مجلة المقدسية الصادرة عن الجامعة.

ملاحظة: شرع بكتابة هذه الورقة في آب ٢٠٢٥، وانتهى العمل فيها يوم ٥ كانون ثاني ٢٠٢٦، وقد جاءت الأحداث التي تلت إنهاءها وعلى رأسها تشكيل مجلس السلام برئاسة الرئيس ترامب يوم ١٥ كانون ثاني ٢٠٢٦ كجسم موازٍ للأمم المتحدة كاستمرار للبذور التي تم رصدها وتحليلها في هذه الورقة.

ملخص

تحاجج هذه الورقة، أن الهيمنة داخل ما يسمى ب « النظام الدولي » او «المجتمع الدولي» تشهد في العقد الأخير انزياحا من حالة كانت تسيطر فيها عليه الازدواجية في تطبيق المعايير التي حكمت ممارسته منذ تشكلت عصبة الأمم عام ١٩١٩، ثم هيئة الأمم المتحدة التي تأسست في مؤتمر سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥، إلى حالة جديدة تحاول خلالها قوى التوحش الاستعماري الاستيطاني(الولايات المتحدة واسرائيل تحديدا)فرض معايير تشرعن أساليبها الابادية، الاقتلاعية، التوسعية ،والاحلالية عليه. تعرف الورقة بداية المجتمع الدولي بالمقارنة مع النظام الدولي، ومكوناتهما، ويلي ذلك عرض تاريخي موجز للتحولات التي جرت على المجتمع الدولي، فتحليل للتحولات في العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، ثم استعراض برنامجهما الراهن كقوتين استعماريتين استيطانيتين للسيطرة على العالم ومنظماته الدولية من خلال مشاريع إسرائيل الكبرى، والشرق الأوسط الجديد الموسع في إطار النفوذ الجيوبوليتيكي الإسرائيلي الموجه امريكياً، وتهميش الصين وروسيا وتفكيك أوروبا ولي ذراع الأمم المتحدة ومعاقبة منظماتها، بالتعاون مع القوى الافنجيلية

والاليغارشية العالمية . تناقش الورقة الفرص والتحديات التي يواجهها هذا البرنامج، وطرق إسرائيل للتحايل عليها والمناورة تجاهها، وتخلص في النهاية باستنتاجات تبين صعوبة تحقيق التحالف الأمريكي- الإسرائيلي لأهدافه وفرض معاييره على المجتمع الدولي على المدى الأبعد، وإن ظهر أن هذه الأهداف في مسار التحقق على المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: المجتمع الدولي، النظام الدولي، الاستعمار الاستيطاني ، الإبادة، إسرائيل الكبرى، اسرائيل العظمى (الشرق الأوسط الكبير الموسع، المشروع الجيوبوليتيكي).

المجتمع الدولي : اطار نظري

تراوحت النظرة في علم العلاقات الدولية للأطر الدولية بين مفهومي النظام الدولي، والمجتمع الدولي.

ويتم تقديم مفهوم النظام الدولي في الأدبيات ذات العلاقة بين صيغتين ، الأولى يطلق عليها بالإنجليزية إسم ال (International System)، والثانية (International Order). يعنى بالأولى تركيبة تغيب عنها السلطة العالمية المركزية وتتميز بالتالي بالأناركية (Anarchy)، ولكن الاناركية هنا لا تعنى الفوضى (Chaos) ، بل يتخللها رغم غياب السلطة العالمية نظام من العلاقات والتفاعلات بين الدول والمنظمات غير الدولانية Non State Actors) المكونة للنظام الدولي، يحركها مركبا المصالح والهواجس الامنية.

وتفيد النظرية الواقعية أحد أهم نظريات العلاقات الدولية بأن النظام الدولي مبني على تصارع الدول مع بعضها البعض من أجل تحقيق مصالحها، إذ أن كل دولة لها مصالحها الخاصة وعلى رأسها المصالح الأمنية، مما يجعلها في حالة عدم ثقة من هذه الناحية تجاه الدول الأخرى ، وهو ما يسمى ب « المعضلة الأمنية» ، حيث الدولة لا تثق بالدول المنافسة حتى لو مدت لها يد السلام والتعاون وذلك كما ذهب إليه هانز مورغنثاو أحد أكبر منظري الواقعية (Morgenthau, 1966) وترى النظرية الواقعية البنيوية (Structural Realism) بالمقابل،ورائدها كينيث والتز أن سلوك الدول العظمى داخل النظام الدولي تحدده طبيعة صراعها مع الدول الكبرى الأخرى داخل ذلك النظام (Waltz، 2000)،

وليس الديناميكيات الداخلية للدول كما ذهب مورغنثاو، وفي تطوير لنظرية والتز نشأت مقاربتان تسمى الأولى بالواقعية الهجومية التي يرى رائدها جون ميرشايمر بأن الدول العظمى تسعى لزيادة قوتها بغض النظر عن شعورها بالأمن من عدمه، حيث هي عدوانية وهجومية دائما، وتقوم بمبادرات استباقية في كل أرجاء العالم للحيلولة دون نشوء تهديدات على امنها ، والولايات المتحدة الأمريكية هي أحد أفضل الأمثلة على هذا السلوك (Mearsheimer، 2010) . أما الثانية فقد سميت بالواقعية الدفاعية ، والتي يقول منظرها ستيفن والت بأن الدول العظمى تصبح مرتاحة أمنيا إذا ما توصلت إلى تحقيق ميزان قوى رادع لصالحها حيث تنتقل هنا من حالة الهجوم الدائم إلى حالة الدفاع (Walt، 1987).

رغم كل هذه الاختلافات بين منظري الواقعية في العلاقات الدولية، إلا أن منظري الواقعية على مختلف اتجاهاتها يجمعون على أن غياب السلطة المركزية في النظام الدولي (Anarchism) يخلق حالة تجعل كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها داخل ذلك النظام من خلال استخدام القوة والسعي لتعظيم مكانتها داخل النظام الدولي مقابل الدول الأخرى، حيث ينقسم هذا النظام بين قوى عظمى مهيمنة ، وأخرى كبرى ومتوسطة تتطلع للهيمنة، ودول صغيرة تابعة ، ودول ضعيفة . وينشأ الصراع بين هذه الدول داخل النظام الدولي بسبب تمايز أوضاعها بين دول قوية قانعة، ودول قوية غير قانعة تنافس الاولى على الهيمنة، ودول ضعيفة قانعة ودول ضعيفة غير قانعة تسعى لتقوية وضعها في النظام الدولي كما أفاد اورغانسكي (Organski، 1958)، ويسود الاستقرار في النظام الدولي عندما يسود فيه حالة توازن قوى بين قطبين كبيرين كما ذهب وولتز(Waltz، 1987) وعندما زالت هذه الثنائية القطبية مع انهيار الاتحاد السوفياتي في أواخر القرن العشرين، عاد النظام الدولي إلى الاضطراب وتفشي النزاعات والحروب الصغرى والكبرى سيما تلك التي تبادر إليها وتقودها الولايات المتحدة الأمريكية في ظل نظام أحادية القطبية المهيمن دوليا.

يختلف مفهوم الـ « International Order » عن سابقه بأن الأول (The International System) قد يعني نظاما يحتوي على المساواة بين الدول واحترام القانون الدولي ومبادئ عدم التدخل والالتزام بقواعد عمل المؤسسات المشتركة، ولكنه قد يعني أيضا العكس أي أن يكون نظاما مبنيا على هيمنة دولة أو دول عظمى لا تعبأ

بالقانون الدولي وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وتتوسع عسكريا فيها وتشن الحروب وتثير الفتن الداخلية، ولا تعطي اي اهتمام للمؤسسات والمعايير المشتركة ، وعندما تستند هذه الممارسات إلى قاعدة ايديولوجية تسعى لفرض قيمها ومعاييرها على العالم فإنها تسمى (International Order) (المصري، ٢٠١٤، ص. ٢٣٧- ٢٤٠) . بمعنى آخر فإن ال (Order) هو شكل للنظام الدولي تهيمن عليه ايديولوجيا معينة تعلي فيه قيمها ومعاييرها، وتنحي وتطمس قيم ومعايير الأيديولوجيات الأخرى .

وكما ينطبق مفهوم ال (International Order) على المعايير والقيم السائدة في النظام الدولي ككل، فإنه ينطبق أيضا على الأنظمة الجزئية القائمة داخل هذا ال (International System)، مثل ال (International Economic Order) على سبيل المثال ، ويشمل هذا ال (Order) معايير وإجراءات قانونية واقتصادية وغيرها، واتفاقيات دولية، ومؤسسات رسمية وغير رسمية (Baylis and Smith, 1997).

وقد انتقدت نظريات العلاقات الدولية اللاحقة ، النظرية الواقعية لتركيزها على عاملي القوة والمصلحة الذاتية كعاملين متحكمين بالعلاقات الدولية. وأولت هذه النظريات ومنها النظرية الإنجليزية في العلاقات الدولية والنظرية الليبرالية المؤسسية وغيرهما أهمية لاتجاه الدول إلى التعاون والاتفاقيات متعددة الأطراف وبناء المؤسسات والمعايير والقيم المشتركة، ولذا واجهت المدرسة الأنجليزية القول بوجود نظام دولي تهيمن عليه الدول العظمى كما افادت به الواقعية، بفكرة وجود مجتمع دولي (International Society)تتفاعل داخله الدول والمؤسسات الدولية والفاعلين غير الدولانيين

(Non-State Actors)وكذلك أفراد العالم عبر تواصلهم مع بعضهم البعض . ورغم الأناركية في المجتمع الدولي (أي غياب وجود سلطة عالمية مركزية)، وذلك بعكس مجتمعات الدول التي تظللها دولة مركزية لكل منها، إلا أن للمجتمع الدولي حسب المدرسة الإنجليزية نظام بمعنى ال (Order) بما هو « نموذج من العلاقات المستمرة بين الوحدات الفاعلة في المجتمع الدولي التي تحافظ فيما بينها على أهداف مشتركة تجمعها» كما كتب منظر المدرسة الإنجليزية في العلاقات الدولية مارتن وايت (المصري، ٢٠١٤، ص. ٢٣٨). وتحمل مقاربة المجتمع الدولي والحالة هذه روح التفاؤل بأن هذا المجتمع يمكن أن يتحول مستقبلا إلى مجتمع عالمي (Global Society) إذا ما تمكنت الأمم والشعوب من الإجماع على القيم

والمعايير الأممية ، بما يؤسس لإقامة سلطة مركزية عالمية تسعى لتحقيق وإنفاذ تلك المعايير والقيم المشتركة بدون تمييز أو ازدواجية في التنفيذ .

رغم الاختلاف بين مقاربتي النظام الدولي والمجتمع الدولي، إلا أن كليهما يعترفان بأن النموذج الليبرالي و النيوليبرالي الغربي ما زال هو النموذج المتحكم دوليا سواء تمت تسميته بالنظام الدولي أو المجتمع الدولي ، وهو نموذج يقوم على اعتبار النظام الدولي والمجتمع الدولي على أنهما محصوران حتى الان بدرجة معينة بالدول العظمى صاحبة حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي، بينما تحتل دول العالم الباقية منزلة أقل ، وفي هذا الإطار يتم احترام المؤسسات الدولية والمعايير والقيم والحقوق الإنسانية العامة لفظيا من قبل الدول العظمى، ولكن مع الازدواجية في تطبيق هذه المعايير الأممية، حيث تحترم هذه المعايير في سياسات الدول العظمى تجاه بعضها البعض وتجاه بعض من الدول الأخرى، فيما تنتهك خلال التعامل مع دول وقوى أخرى بما يشمل اللجوء إلى استخدام القوة ضد هذه الدول والقوى الأضعف في العالم،وقد مهدت هذه الازدواجية لصعود قوى التوحش الاستعماري الاستيطاني تدريجيا ممثلة بالولايات المتحدة وإسرائيل وبدعم من القوى الافنجيلية والاوليغارشية المالية العالمية لتحقيق هيمنة معاييرها المتجاوزة لازدواجية المعايير،وكذلك الفعل للوي ذراع الأمم المتحدة ومعاقبة منظماتها.

المجتمع الدولي : التحولات التاريخية

بناءا على ما سبق، فإن المجتمع الدولي لا زال يمر في مرحلة تعتمد فيها تفاعلاته على العلاقات ما بين الدول، وهي علاقات تتحكم بها الدول العظمى التي تفرض إرادتها على العالم، ولا زال دور الأمم المتحدة هامشيا في إطاره، كما أنها مصممة سيطرة الدول العظمى على مجلس الأمن بما يخدم مصالح الدول العظمى، وسيظل الأمر كذلك إلى أن يتم هنالك تحول عالمي تصبح معه كل دول العالم متساوية في حق التصويت، بحيث تتحول الأمم المتحدة إلى كيان عالمي يتجاوز هيمنة الدول الكبرى عليه. ولهذا وان تشكل المجتمع الدولي من الدول والأفراد والجماعات والمنظمات بما فيها الأمم المتحدة، وكذلك من الأفراد، فإن العنصر الطاغي في هذا المجتمع لا زال هو الدول سيما الكبرى منها ، مع ظهور بعض التحولات في العقود الأخيرة التي باتت تعطي مساحة لدول كبرى إقليمية للهيمنة على مستوى الإقليم مثل التنافس التركي الإسرائيلي الإيراني على الشرق الأوسط مثلا ، ويظل هذا التنافس محكوما

أيضا بمعايير الهيمنة عبر القوتين الخشنة والناعمة وليس بمعايير الحقوق والمساواة والعدالة التي تقوم عليها مواثيق الأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بالمنظمات الأممية، أي عصبة الأمم، ثم هيئة الأمم المتحدة اللتين قامتا منذ بداية كل منهما وحتى اليوم على تحكم الدول العظمى وهيمنتها على القرار الدولي، فقد مرت الأخيرة منهما في مرحلة سابقة كانت تتسم بالازدواجية في تطبيق المعايير الأممية : اي تطبيقها بانتقائية على دول دون أخرى وبما يتوافق مع مصالح وعلاقات الدول الكبرى. هذا فيما تجري في العقد الأخير (وهذا هو الجديد الذي تحاول تقصيه هذه الدراسة)، عملية إعادة تشكيل المجتمع الدولي كله بالإكراه، من خلال تغيير المعايير الحاكمة للعلاقات الدولية، بما يشمل تغيير مرجعيات الأمم المتحدة وهيكليتها والانقضاض على مؤسساتها وشطب ومعاقبة هيئاتها الداعمة لحقوق الإنسان وسيادة الدول وحقوق الشعوب مثل الأونروا والمحكمة الجنائية الدولية واليونسكو ومجلس حقوق الإنسان الأممي، وفي شباط من عام ٢٠٢٥ أصدر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب امراً تنفيذيا أوعز فيه لوزير الخارجية بمراجعة كافة المنظمات والمعاهدات الدولية التي تشارك بها الولايات المتحدة ، والانسحاب ممن لا يناسب مصالح الولايات المتحدة البقاء فيها، كما اقترحت الولايات المتحدة خفض الدعم للأمم المتحدة بنسبة ٧٨ بالمئة، وقررت الانسحاب من اتفاق باريس حول التغيير المناخي، ومن منظمة الصحة العالمية، ومجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفرض عقوبات على المحكمة الجنائية الدولية وقضاتها، ووقف التمويل لوكالة الأونروا (Partrick, 2025). وفي الأيام الاولى من عام ٢٠٢٦ قررت الولايات المتحدة الانسحاب من ٦٦ منظمة دولية، مما عزز انسحابها من المجتمع الدولي القائم حتى حينه على التعددية في اتخاذ القرار بين الدول العظمى، وتحللها من المسؤولية الأكبر للدولة الأعظم في هذا الإطار.

بذلك انتقلت الولايات المتحدة إلى النهج الاحادي في ادارة العلاقات الدولية من خلال شن حرب التعريفات الجمركية، وإعادة النظر في العلاقات الاقتصادية الثنائية مع دول وكتل اقتصادية مختلفة من العالم، وتقليص المعونات الأمريكية لدول العالم ومنظماته غير الحكومية، والإفصاح عن الأجندة التوسعية في انتهاك لسيادة الدول التي قام ميثاق الامم المتحدة على أساس احترامها، مثل السعي لضم كندا إلى الولايات المتحدة لتكون الولاية الثانية والخمسين، والسيطرة على قناة بنما، وتهديد فنزويلا بذريعة تهريبها للمخدرات إلى الولايات المتحدة، ولاحقاً اعتقال

رئيسها وزوجته في مطلع عام ٢٠٢٦، والمطالبة باستعادة قاعدة باغرام الجوية في افغانستان لتسهيل مهاجمة الصين وروسيا، واستمرار دعم انفصال تايوان عن الصين والتهديد بحرب في حال هاجمت الصين تايوان، واعادة احتلال غزة او قسم كبير منها وتهجير فلسطينييها لإقامة ريفييرا شرق اوسطية على أرضهم بدونهم ، وضم الضفة الغربية رسميا و/ او واقعيا إلى إسرائيل، واستملاك الولايات المتحدة لجزيرة غرينلاند عبر السعي لشرائها من الدنمارك والتهديد بالسيطرة عليها عسكريا ان لم يتم ذلك، وتهديد الولايات المتحدة للمكسيك وكوبا وكولومبيا ، ونهبها لأموال دول الخليج العربي، وإتجاهها للاستحواذ على معادن أوكرانيا ، ولتوسيع إسرائيل «التي تبدو صغيرة على الخارطة» كما صرح ترامب، ولمنع فرض جمارك على السفن الأمريكية التي تعبر قناة السويس، ورفض منح التأشيرات للرئيس الفلسطيني ومرافقيه للمشاركة في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ٢٠٢٥، وحظر دخول الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد أن دعى خلال خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى تشكيل جيش دولي لتحرير فلسطين، واخيراً وليس اخراً قرار مجلس الامن رقم ٢٨٠٣ في نوفمبر من عام ٢٠٢٥ بشأن غزة والذي تجاهل كل المعايير القانونية وقرارات الامم المتحدة السابقة بشأن القضية الفلسطينية، والتي كانت تنص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة. وستتم دراسة هذا القرار وما تبعه في دراسة لاحقة .

مع هذه الأفعال، لم يعد القائم هو ازدواجية تطبيق معايير نظام الأمم المتحدة القاضية باحترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وغزوها والاعتداء عليها، وإنما اصبح المستهدف هو المعايير الأممية ذاتها، حيث لم يعد احترام سيادة الدول مقبولا إلا بمدى توافقها مع مصالح الدولة المهيمنة عالميا (امريكا)، وربيبتها الساعية للهيمنة على الشرق الأوسط الكبير (اسرائيل)، وفي إطار ذلك تقرر اسرائيل انتهاك وحدة دولة الصومال بالاعتراف بدولة أرض الصومال في كانون أول ٢٠٢٥، في اقتداء لما تفعله أمريكا تجاه سيادة كندا والمكسيك وبنما وفنزويلا وكوبا وكولومبيا في دول أمريكا اللاتينية ، وغيرها خارجها، كما تحارب الأونروا وتعتبرها منظمة ارهابية وتهاجم المحكمة الجنائية الدولية ومجلس حقوق الإنسان الأممي ومختلف منظمات الأمم المتحدة في اتساق مع ما فعلته وتفعله الولايات المتحدة بهذا الخصوص.

يتمثل فاعلو عملية إعادة تشكيل المجتمع الدولي هذه بالولايات المتحدة الأمريكية بإدارة الرئيس دونالد ترامب مدعوما من الأوليغارشية المالية الصهيو- أمريكية/ غربية، ومن الحركات الافنجيلية والحركة الصهيونية العالمية ودولتها إسرائيل، وتتناغم معهم بعض دول أوروبا كليا أو جزئيا. ويهدف تحالف هؤلاء الفاعلين إلى ما هو ليس بأقل من إعادة صياغة التراتبية داخل المجتمع الدولي لصالح تكريس الهيمنة الأمريكية المطلقة عليه بعد أن بدأت تتفكك،وتعزيز الهيمنة الإسرائيلية في محيط الشرق الأوسط الكبير،واعادة السيطرة على العالم من جديد بعد أن خرج قسم كبير منه عن التبعية المطواعة لأمريكا، وتغيير خرائطه على أساس معادلات»السلام المبني على القوة» بلغة ترامب (نقرأ : السلام القائم على الخضوع والإخضاع، او سلام الردع وفق أطروحة نتنياهو المتوارثة عن زئيف فلاديمير جابوتنسكي)، ويتم تقاسم الأدوار بين الشركاء في هذا التحالف لتنفيذ مشاريع يطمحون لأن تنتهي بالسيطرة على العالم منها مشاريع «أرض إسرائيل الكبرى» و « الشرق الأوسط الجديد» الذي يمثل المشروع الجيوبوليتيكي الأوسع لإسرائيل، والممر الهندي عبر إسرائيل إلى أوروبا في مواجهة طريق الحزام الصيني ، والتغلغل الإسرائيلي في أفريقيا ،واحتواء الصين وروسيا ، وتفكيك الاتحاد الأوروبي، وإعادة امريكا اللاتينية إلى الحظيرة الأمريكية. وفي إطار السعي لتنفيذ هذه المشاريع تحتل الدولتان الاستيطانيتان الاستعماريتان الأم والابنة الولايات المتحدة وإسرائيل دور الريادة ضمن توظيف المشروع الاسرائيلي للهيمنة الإقليمية ليتكامل ويصب في المشروع الأمريكي للهيمنة العالمية. في العقود الماضية شنت الولايات المتحدة كإمبراطورية عالمية حروبا عدوانية عديدة في شتى أنحاء الأرض آخرها ضد أفغانستان والعراق تمت تحت أغطية نشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب،ولكن الجديد في العقد الأخير يتمثل في السعي الأمريكي الإسرائيلي المشترك بقيادة أمريكية لتحقيق الحسم في استعادة السيطرة على العالم بدون أية أغطية، وبما يشمل برامج معلنة جهارا للتوسع وللسيطرة على النفط والموارد وأراضي الدول الأخرى بالوسائل العسكرية،واقتصادية، وتشكيل مجتمع دولي جديد يخضع لسطوتهما.

ما يجري يتسم بالعودة إلى الأساليب الاستعمارية، والاستعمارية الاستيطانية للقرن التاسع عشر، وذلك بعد أن تراخى نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية عالميا وأصبحت مهددة من الصين مضافا لذلك ازماتها الاقتصادية الداخلية، وكذلك بعد أن تراخت قوة اسرائيل في المنطقة في ضوء ظهور ايران وتركيا كقوى منافسة لها فيها.

لذلك يسعى الحليفان الأمريكي والإسرائيلي إلى استعادة قوتيهما عبر استخدام القوة السافرة واثارة الحروب والتهديد بأخرى، والعودة إلى أساليب التوحش ضد بعض الدول، وبما يرهب اخرى ويجعلها تنصاع طواعية من أجل تجنب الضرر. ولكن هذه المحاولات تواجه بموقف أوروبي رسمي لا زال يسعى للحفاظ على نظام ازدواجية المعايير السابق، وموقف صيني رافض لأفكار وممارسات التوسع الجغرافي وتغيير الأنظمة وساع لإصلاح نظام الأمم المتحدة، هذا عوضا عن عدد من العوامل الكابحة الأخرى التي سيتم الإتيان عليها.

بالخلاصة لهذا القسم، فإن الشراكة الأمريكية الاسرائيلية وصلت إلى وضع باتت معه تسعى للاستحواذ على العالم بدعم من الأوليغارشية المالية العالمية . وتحلل الأقسام اللاحقة من هذه الورقة تطور العلاقة الأمريكية الإسرائيلية من العلاقة الوظيفية إلى الشراكة، ثم تتناول الأجندة الإسرائيلية للمنطقة العربية ومحيطها في الشرق الأوسط الكبير بالمشاركة مع الولايات المتحدة الأمريكية، والمساعي الأمريكية لتجاوز الصين وروسيا وإعادة أمريكا اللاتينية إلى الحظيرة الأمريكية، والشراكة الأمريكية الإسرائيلية على المستوى الدولي ،ولتغيير المعايير الناظمة لعمل الأمم المتحدة.

التحولات في طبيعة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية : من الدولة الوظيفية إلى الدولة الشريكة في المنطقة.

يدور الحديث في هذا القسم عن العلاقات الوظيفية وعلاقات الشراكة الأمريكية الإسرائيلية على مستوى المنطقة العربية والشرق الأوسط الكبير بما يتجاوز فلسطين وقضيتها، وذلك بعد أن تم حسم التعامل مع فلسطين على أنها أرض إسرائيل الكاملة منذ إعلان " خطة السلام من أجل الازدهار: صفقة القرن» عام ٢٠٢٠ والتي قضت بأن أي دولة فلسطينية ستنشأ في أجزاء من فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧،ستكون مجرد ترتيب إداري خاضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية وسيادة إسرائيل على الأرض، كما جاء في الخطة.

على صعيد المنطقة العربية والشرق الأوسط ، فقد بدأت العلاقة بين الجانبين على شاكلة علاقة توظيف من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة، ثم تحولت مع الزمن إلى علاقة شراكة في المنطقة تعزز فيها الدور الإسرائيلي في إطار هذه الشراكة كما يبين العرض اللاحق.

تتشابه الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بشكل منقطع النظير، فكلاهما يمثلان

نموذجين استيطانيين استعماريين، قام الأول على إبادة الشعب الأصلي من قبل المستوطنين الغزاة، وقام الثاني على مزيج من الإبادة والترحيل للشعب الأصلي من بلده، ومع حرب غزة الأخيرة بات عنصر الإبادة الفيزيائية يتغلب على عنصر الاقتلاع والترحيل مما جعل النموذج الثاني يصل إلى درجة التطابق شبه التام مع النموذج الأول، هذا علما أن الإبادة الفيزيائية هي المعلم الأول من معالم الإبادة ،وتشمل معالمها الأخرى أيضا ابادة حق تقرير المصير السياسي ونسيج المجتمع والاقتصاد، إضافة لابادة المكان والفضاء والمشهد والذاكرة كما حلل الباحث في سياق آخر (سالم، ٢٠٢٥).

وبسبب التوجه الابادي المشترك، لم يكن غريبا أن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الوحيدة في العالم التي تمثل تكرارا لتجربتها وهي اسرائيل،متوقعة أن يؤدي هذا التبني إلى إضفاء المزيد من الشرعية على نظامها الذي قام على حساب الشعب الأصلي. تعززت هذه العلاقة بعد انتصار إسرائيل على الجيوش العربية خلال ستة أيام في حرب حزيران من عام ١٩٦٧، وبعدها مرت بمراحل مختلفة بدأت بلعب إسرائيل دور الأداة الوظيفية كما وصفها المسيري (المسيري، ٢٠٠٠، ص. ٢٩٢-٢٩٩) لحماية المصالح الأمريكية والغربية في المنطقة، عبر إبقاء الأنظمة العربية ضعيفة وخانعة بما يسمح بالحفاظ على السيطرة الأمريكية والغربية على منابع النفط في المنطقة العربية والتحكم بأسعارها.

جرى تحول في طبيعة هذه العلاقة مع مرور الزمن، بحيث راحت اسرائيل تسعى لتوسيع دورها بما يتجاوز مجرد الأداة الوظيفية في المنطقة. جاءت بداية السعي الإسرائيلي بهذا الصدد بعد توقيع اتفاقيات كامب ديفيد مع مصر، ولكنها تعززت في التسعينيات حين فتحت اتفاقيات أوسلو منذ عام ١٩٩٣ الباب مشرعا أمام المشاريع الإقليمية التي تشمل إسرائيل، وراحت إسرائيل تحلم بشرق أوسط جديد يجمع التكنولوجيا الإسرائيلية مع الأيدي العاملة والمال العربي كما طرح شمعون بيرس،الذي قدم في كتابه آنذاك فكرة لتعاون إقليمي أمني اقتصادي يؤسس لشرق أوسط جديد (بيرس ،١٩٩٤، وهلال ١٩٩٥،ص. ٥-٦) .هنا بدأ التحول في العلاقة الأمريكية الإسرائيلية من حالة الأداة الوظيفية إلى حالة الشراكة، بحيث أصبحت إسرائيل الشريك الاستراتيجي الوحيد للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، في ظل وجود أنظمة عربية لا يمكن الوثوق بها ولا باستقرارها بسبب عدم ديمقراطيتها وكراهية

شعوبها لها واعتمادها على الحماية الأمريكية الغربية مما يجعلها مطواعة للسياسات الأمريكية وخانعة أمام إسرائيل. وفي حينه صارت إسرائيل تقدم نفسها بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، وأنها الوحيدة فيها التي تتشارك القيم الغربية مع الغرب والولايات المتحدة.

جاءت تفجيرات الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ في نيويورك لتضيف بعدا جديدا للعلاقة الأمريكية الإسرائيلية ، يتمثل في العمل المشترك لمواجهة الإرهاب العالمي. وراحت تيارات اليمين الاسرائيلي المتطرف تردد أطروحات برنارد لويس و صامويل هنتنجتون بأن هنالك مواجهة حضارية بين الإسلام والغرب، وطرح ذلك بشكل مبكر بنيامين نتنياهو في كتاب له نشر في أواسط تسعينيات القرن الماضي (نتنياهو ،١٩٩٥)، وأعاد طرحه مرارا وتكرارا بعد عودته لتولي السلطة في إسرائيل منذ عام ٢٠٠٩ وحتى اليوم والتي تخللتها فترات انقطاع قصيرة ، وذلك كما يبين مهند مصطفى (مصطفى، ٢٠١٩).

وفي الواقع، لم يكن انتقال إسرائيل من وضع الدولة الوظيفية إلى دور الشريك مع الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية والشرق الأوسط نتاجا لجهد اسرائيلي فقط، بل إن الولايات المتحدة ذاتها قد أرادت لإسرائيل أن ترتقي إلى هذا المستوى، وذلك بأن يصبح لإسرائيل دور أكبر في منطقة الشرق الأوسط بدعم أمريكي، وذلك بما يسمح للولايات المتحدة تقليص جهودها في المنطقة، وإعطاء حيز أكبر من وقتها إلى ساحات أخرى مثل مواجهة الصين والتحولات في أمريكا اللاتينية. وقد ساعد العامل الداخلي الأمريكي ونمو الاتجاهات الافنجيلية الداعمة لإسرائيل فيها على تعزيز توجهها لتوسيع دور إسرائيل الإقليمي، باعتبار أن ذلك التوسيع يساعد حسب تلك الاتجاهات في تقريب معركة هرمجيدون الكبرى التي سيتلوها نزول المسيح من السماء وحلول ألف عام من السلام. بهذا المعنى فقد انتقلت السياسة الأمريكية من سياسة داعمة لإسرائيل في السيطرة على فلسطين، إلى سياسة داعمة وحامية للمشروع الشرق أوسطي الأوسع لدولة إسرائيل.

في هذا الإطار، فقد مر التحالف الأمريكي الإسرائيلي لمواجهة الإرهاب بعد عام ٢٠٠١ بمرحلتين. في الأولى منهما (٢٠٠١- ٢٠١٧) حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء نظام شرق أوسطي قائم على التعاون الأمني أولا والاقتصادي ثانيا بقيادتها، وتعزيزه في المرحلة الثانية (من ٢٠١٧ وحتى اليوم) بقيادة أمريكية ولكن مع توسيع الدور الاسرائيلي في إطار هذا التحالف.

خلال المرحلة الاولى، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بخطوتين، تمثلت الأولى منهما بطرحها مشروع الشرق الأوسط الكبير عام ٢٠٠٤ من قبل الرئيس جورج بوش الابن، وهو المشروع الذي ضم في عداده الدول العربية وأفغانستان وباكستان، وهدف المشروع إلى تعزيز الدمقرطة وإحلال السلام ومكافحة الإرهاب، ولم يجر ضم إسرائيل إلى هذا المشروع على اعتبار أنها دولة ديمقراطية (الشقاقي، ٢٠٠٤). وافترض المشروع في المقابل بأن دمقرطة الشرق الأوسط وتعزيز استقراره الأمني سيجعل دوله تطبع مع إسرائيل.

الخطوة الثانية للمرحلة الأولى تمثلت في سعي الولايات المتحدة لتعزيز علاقات التعاون الأمني بين إسرائيل ودول الخليج ودول عربية أخرى.وكانت هذه العلاقات قد بدأت في تسعينيات القرن الماضي من خلال ما سمي في حينه بمسار المحادثات متعددة الأطراف الذي كان مسارا موازيا للمفاوضات الثنائية بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وشمل المسار متعدد الأطراف مجموعات عمل حول قضايا الأمن وضبط التسلح، والبيئة والمياه، والتنمية الاقتصادية، واللاجئين (هلال، ١٩٩٥، وقريع ٢٠٠٨). وعلى هامش المسار متعدد الأطراف عقدت مؤتمرات إقليمية متتالية في الرباط وعمان والقاهرة والمنامة والدوحة بمشاركة اسرائيلية، وشرعت أوروبا بمشاريع المتوسطية لجمع دول المنطقة معا في مشاريع مشتركة، كما وفتحت الإمارات العربية المتحدة ودولة عمان وقطر والمغرب وتونس مكاتب تمثيل ورعاية مصالح لها في تل أبيب أغلقت في فترات مختلفة لاحقا، واقامت موريتانيا علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٠، ولم تقطع سوى عام ٢٠٠٩ بعد الحرب الإسرائيلية على غزة آنذاك.

كان عام ٢٠١٧ هو عام إجراء آخر مفاوضات حول القضية الفلسطينية مع إسرائيل أدارها وزير الخارجية الأمريكي جون كيري آنذاك. ولهذا سعت الولايات المتحدة بعد ذلك إلى إدخال إسرائيل في اطر التعاون الإقليمي مع الدول العربية التي ترعاها وتقودها الولايات المتحدة الأمريكية بدون اشتراط حل القضية الفلسطينية مسبقا كشرط لهذا الإدخال، وقد سمح ذلك بإعادة إدخال إسرائيل بشكل رسمي في اطر التعاون الأميركي العربي، وإتاحة المجال أمامها لتوسيع دورها الأمني، ولاستعادة أحلامها التوسعية بخصوص « أرض إسرائيل الكبرى» جغرافيا (سالم، ٢٠٢٠)، ومشروع الشرق الأوسط الجديد كنطاق جيوبوليتيكي لإسرائيل العظمى المتجاوزة لإسرائيل الكبرى. في هذه المرحلة اتسع دور إسرائيل الخاص في المنطقة بموافقة أمريكية لتكريس الجهد

الأمريكي لمواجهة الصين، بدون التخلي في الوقت ذاته عن الدور الأمريكي التاريخي في حماية إسرائيل وهذه المرة حماية ودعم مشروعها المتوسع.
بمعنى آخر، فقد انتقلت العلاقة من الوظيفية إلى الشراكة بقيادة الولايات المتحدة لتلك الشراكة مع تسعينيات القرن الماضي، ولكن انطلقت مرحلة جديدة من الشراكة مع إطلاق صفقة القرن والاتفاقيات الإبراهيمية عام ٢٠٢٠ تم من خلالها إطلاق يد اسرائيل للتسيد في المنطقة بدعم أمريكي، من خلال وسائل وآليات يوضحها القسم التالي من هذه الورقة.

المشروع الدولي الراهن للولايات المتحدة والصهيونية العالمية واسرائيل

لا تقوم العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل إذن وفق آلية التبعية، الأخيرة ليست مجرد «كلب حراسة» وأداة لحماية المصالح الإمبريالية في المنطقة كما دأبت كتابات فصائل الثورة الفلسطينية التاريخية على وصفها. على العكس من ذلك فإن لإسرائيل مصالح خاصة تسعى لتحقيقها، ولها في ذلك أدواتها، ويجد المرء في الأدبيات الاستعمارية الاستيطانية تركيزا على فعالية وحركية المستوطنين (Agency) التي تتميز بالمثابرة والعمل واعادة الكرة مرة تلو المرة إلى حين تحقيق الإنجاز (ننظر مثلا: Haklai and Loizides,2015). وبهذا الاتجاه يجدر الإشارة أيضا إلى المسيري مجددا، فرغم اعتباره للصهيونية على أنها جماعة وظيفية، إلا أنه أضاف أن لهذه الجماعة الوظيفية أهداف ومصالح خاصة تهدف لتحقيقها احيانا باتساق، وأحيانا اخرى باختلاف عن مصالح الدولة الإمبريالية الأم (المسيري، ٢٠٠٠، ص.٢٩٢- ٢٩٩).
قام على تحقيق هذه المصالح الصهيونية الخاصة الملياردير ات اليهود في القرن التاسع عشر، ثم تلتهم الحركة الصهيونية التي استمرّت في العمل المشترك مع الملياردير ات اليهود، ثم جاءت دولة إسرائيل، وبعد عام ١٩٦٧ شمل الفاعلون الصهاينة دولة إسرائيل مضافا إليها حركات غير دولانية نشأت على أرض فلسطين مثل غوش ايمونيم، ولاحقاً حركة شباب التلال والعديد من غيرها، وأخرى تفعل خارج فلسطين مثل المنظمة الصهيونية العالمية، ومنظمة الايباك وسواهما من الحركات الصهيونية التي تدعم اسرائيل على مستوى العالم.
في علاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية تتمتع إسرائيل بالدعم العسكري، والحماية السياسية لمشروعها الاستيطاني الاستعماري التوسعي داخل الأمم المتحدة والمجتمع

الـدولي، وكذلـك مسـاعدتها في التصـدي للتهديـدات الإقليميـة. ولكـن في المقابـل فـإن لإسرائيـل أدوات تأثـير كبـيرة عـلى السياسـة الأمريكيـة عـبر ثلاثـة قـوى هـي: اللوبـي الصهيونـي، والاليغارشـية الماليـة الصهيونيـة التـي توفـر الدعم المـالي لمرشـحي الانتخابات الرئاسـية والكونغـرس في الولايـات المتحـدة، كمـا تتحكـم ببعـض المفاصـل الاقتصاديـة، والافنجيليـة الدوليـة التـي انبثقـت منهـا تيـارات المسـيحية الصهيونيـة. وقـد اسـتطاعت هـذه القـوى الثـلاث اخـتراق قطاعـات واسـعة مـن النخـب العليـا للحزبـين الديمقراطـي والجمهـوري، تكثفـت في العقـد الأخـير حيـث كان مستشـار ترامـب في فـترة رئاسـته الأولى هـو اليهـودي جـيراد كوشـنير زوج ابنتـه إيفانـكا، وكان داعمـه المـالي الأسـاسي في رئاسـته الاولى هـو الملياردير اليهـودي شـيلدون أدلسـون، الـذي أكملـت زوجتـه ميريـام مسـيرته في دعـم ترامـب لرئاسـته الثانيـة، مضافـا إليهـا الملياردير اليهـودي الآخـر إيلـون ماسـك الـذي قـدم عـشرات ملايـين الـدولارات لضمـان نجـاح دونالـد ترامـب. ولا يختلـف الديمقراطيـون كثـيرا مـن حيـث تنفـذ اليهـود والشـخصيات الداعمـة لهـم في كل إداراتهـم، وتعـزز ذلـك في عهـد الرئيـس الأمريكـي السـابق جوزيـف بايـدن الـذي أعلـن نفسـه صهيونيـا، كمـا كان وزيـر خارجيتـه أنطونـي بلينكـن يهوديـا وكذلـك العديـد في إدارتـه مثـل مديـر المخابـرات الوطنيـة افريـل هاينـز، ووزيـرة الخزانـة جانيـت يالـين، ووزيـر الأمـن الداخـلي اليخانـدرو مايوركـس، ورئيـس اركان البيـت الأبيـض رون كلايـن، هـذا إضافـة إلى أعضـاء الكونغـرس اليهـود مـن الحزبـين الجمهـوري والديمقراطـي. ورغـم حـدوث تراجـع في تأثـير اللوبـي الصهيونـي في الكونغـرس في ضـوء الحـرب عـلى غـزة، حيـث بـات بعـض النـواب الأمريكيـين يرفضـون تلقـي الدعـم المـالي منـه، إلا أن أوسـاطا واسـعة مـن النخبـة السياسـية الأمريكيـة لا زالـت تتأثـر بمواقفـه.

في إطـار ذلـك تنشـأ تناقضـات أمريكيـة إسرائيليـة فيمـا يتعلـق بالأولويـات وزمـن التعامـل مـع كل منهـا، ولكـن هـذه التناقضـات لا تعـدو كونهـا حتـى الآن تناقضـات بـين أصدقـاء يجـري حلهـا مـن خـلال الحـوار المتبـادل، وآخـر مثـال بهـذا الشـأن يتعلـق بخطـة ترامـب بشـأن غـزة، حيـث جـرى الاتفـاق عليهـا بـين ترامـب وثمانيـة مـن الـدول العربيـة والإسـلامية عـلى هامـش اجتماعـات الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة في أيلـول ٢٠٢٥، وتـلا ذلـك بأيـام زيـارة نتنياهـو لواشـنطن حيـث قـام بتعديـل الخطـة بالمشـاركة مـع مسـاعدي ترامـب وفـق مـا يتناسـب مـع المصالـح الإسرائيليـة.

مـا سـبق يتعلـق بـأدوات التأثـير الاسرائيـلي داخـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، ولهـذه يضـاف سـعي إسرائيـل لتقويـة اقتصادهـا سـيما في مجـالات الهايتـك والصناعـات

العسكرية وذلك لتقليص اعتمادها على الولايات المتحدة خاصة في قضايا السلاح، وفي العقد الأخير شهد المرء استثمارا أمريكيا إسرائيليا مشتركا في انتاج القبة الحديدية، وقيام الجيش الأمريكي باستيرادها من إسرائيل، وهكذا. إلى جانب ذلك سعت وتسعى إسرائيل لتنويع علاقاتها الاقتصادية الدولية بما في ذلك مع الصين وروسيا واليابان والهند، ولم تعد مقتصرة على الولايات المتحدة وأوروبا وحسب. هذا، وتمثل إسرائيل اليوم رابع قوة عسكرية في العالم بعد الولايات المتحدة والصين وروسيا، وتمتلك سلاحا نوويا فيما لا تستطيع ألمانيا واليابان من تطويره وامتلاكه نظرا للشروط التي وضعتها عليهما دول الحلفاء منذ هزيمتيهما في الحرب العالمية الثانية. كما تمتلك اسرائيل بدعم أمريكي أقوى سلاح جوي في كل منطقة الشرق الأوسط الكبير لا تمتلك مثله الدول المنافسة لها في المنطقة وهي تركيا وإيران والباكستان، ودول كانت منافسة سابقا مثل مصر. وتركيا ممنوعة من تطوير وامتلاك سلاح نووي، كما أن إيران تتعرض للملاحقة بسبب سعيها لتطوير مشروع نووي سلمي، وفوق كل هذا وذاك فإن إسرائيل تقع في العالم الأول ضمن التصنيف العالمي، الذي هو وصف للدول المتقدمة صناعيا والمتمتعة بمؤشرات تنمية بشرية عليا.

بناءا على هذا الواقع المتكون لإسرائيل فقد باتت تصرح في العقد الأخير علنا عن سعيها لتحقيق مشروع جغرافي والآخر جيوبوليتيكي. الأول هو أرض إسرائيل الكبرى، والثاني هو مشروع الشرق الأوسط الجديد الموسع لإسرائيل العظمى.

يتمثل المشروع الجغرافي في أطروحة أرض إسرائيل الكبرى القديمة، الذي باتت إسرائيل تعتقد أنه بات لديها ما يكفي من القوة لتحقيقها بما يشمل كل فلسطين والأردن وأجزاء من سوريا ولبنان ومصر. أما المشروع الجيوبوليتيكي فهو إسرائيل العظمى التي توجد شرق أوسط جديد موسع يمثل منطقة نفوذ يسيطر عليها سلاح الجو الإسرائيلي تتجاوز تركيا عبر التحالف مع أذربيجان، كما وتحاصر تركيا عبر التحالف العسكري مع اليونان وقبرص، وتتجاوز إيران وافغانستان وباكستان بحيث تصل إلى الهند التي تجمعها معها فكرة الممر الهندي المار بإسرائيل نحو أوروبا، وهو المشروع المنافس لمشروع طريق الحرير الصيني. واخيرًا تطويق مصر واليمن عبر التحالف مع إثيوبيا وجنوب السودان وأرض الصومال والتغلغل في أفريقيا، والتحالف مع قوى داخل السودان ضد قوى آخر داخل ذات البلد، وتهميش مصر عربيا عبر التحالف مع دول الخليج على أساس

مصلحي وبدون حل القضية الفلسطينية كما كانت مصر والأردن تشترطان، هذا إضافة لمحاولات التطبيع مع الدول الإسلامية الكبرى ممثلة بإندونيسيا والباكستان. وقد أطلق نتنياهو اسم « الشرق الأوسط الجديد» على هذا المشروع الذي يدشن لإسرائيل العظمى وذلك بسعته التي وردت في هذا العرض.

أين يتسق ويختلف هذان المشروعان الجغرافي والجيوبوليتيكي الإسرائيليان مع المشروع الأمريكي تجاه الشرق الأوسط الكبير؟ رأينا سابقا أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على قيادة مشروع الشرق الأوسط الكبير بقيادتها عام ٢٠٠٤، ولكن الإدارة الأمريكية خاصة في عهدي الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاول والثاني وجدت أن من مصلحتها دعم المشروعين الجغرافي والجيوبوليتيكي الإسرائيليين، وذلك من اجل التفرغ لمواجهة الصين وبعض دول الجوار وفي أمريكا الجنوبية خارجيا، وتحديات الهجرة والجريمة داخليا وعلى الحدود مع جاراتها، وذلك دون أن تتخلى عن دعم المشاريع الإسرائيلية وحماية اسرائيل، في الوقت ذاته أصبح فيه المشروع الجيوبوليتيكي الاسرائيلي هو مشروع الشرق الأوسط الجديد الأمريكي السابق ولكن بما يشمل نطاقا جغرافيا أوسع وافقت الولايات المتحدة لإسرائيل على الفعل فيه. لأسباب متعددة، منها أسباب أيديولوجية ذات منبع الإنجيلي، مرفقة مع أسباب اقتصادية تتعلق بدعم المليارديرات اليهود لترامب وموقعهم داخل الاقتصاد الأمريكي ، قررت إدارتا ترامب الاولى والثانية دعم مشروع أرض إسرائيل الكبرى ، اولا بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس عام ٢٠١٧، ثم دعم إبادة إسرائيل لغزة، والتغاضي عن صيرورة ضمها الفعلي للضفة بدون إعلان رسمي، وكذلك صيرورة توسعها في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد، ودعم بقائها في قرى احتلتها في جنوب لبنان، وسيطرتها على محور صلاح الدين (فيلادلفيا) على حدود غزة مع مصر مما شكل خرقا لمعاهدة كامب ديفيد بين البلدين، وهكذا . ودعمت امريكا ايضا المشروع الجيوبوليتيكي الاسرائيلي للشرق الأوسط الكبير الموسع ، لأنها رأت فيه بأنه يعزز مصالحها في المنطقة، فكان أن جلبت الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب للتطبيع مع إسرائيل عام ٢٠٢٠، وألحقت ذلك بضم إسرائيل إلى القيادة الأمريكية الوسطى (السنتكوم) التي تضم دول الخليج ومصر والأردن ، كما طرحت منذ عهد بايدن مشروع الممر الهندي الذي يساعد الولايات المتحدة في مجابهة منافستها الاقتصادية الأولى ممثلة بالصين، وشاركت مع إسرائيل في قصف المفاعلات النووية الإيرانية ، وغضت النظر عن قصف الطائرات

الإسرائيلية لقيادات حماس في قطر في بداية أيلول ٢٠٢٥(ثم طيبت خاطر قطر باعتذار تم باتصال هاتفي من نتنياهو مع امير قطر بينما كان الاول يجتمع مع الرئيس ترامب في أيلول من ٢٠٢٥)، وهجمات مسيراتها على أسطول فك الحصار عن غزة قرب الحدود التونسية، والغارات المتعددة على اليمن ،ودعت الدول الإسلامية والعربية الكبرى وهي تركيا والباكستان وإندونيسيا ومصر والأردن ودول الخليج العربي لمناقشة خطة ترامب لإنهاء الحرب على غزة، وذلك على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ٢٠٢٥، تمهيدا لعرض الخطة على نتنياهو لاحقا مما شكل وفق الرؤية الأمريكية تطبيعا غير مباشر من بعض هذه الدول التي لا تقيم علاقات مع إسرائيل مع هذه الأخيرة حتى الان، تمهيدا لما تراه الولايات المتحدة من تطبيع مباشر يأتي لاحقا عبر عنه ترامب بقوله أن خطته « تنهي ٣٠٠٠ سنة من الصراع في الشرق الأوسط» وذلك بثمن بخس يكتفي بإدخال المساعدات الإنسانية إلى غزة مقابل إطلاق سراح الاسرى الاسرائيليين، هذا مع إبقاء احتلال غزة وفرض الوصاية الدولية عليها، وبدون وضوح بالنسبة لمسار إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كما بينت بنود الخطة التي أضحت لاحقا قرارا لمجلس الامن الدولي رقمه ٢٨٠٣ غير المعايير الأممية تجاه القضية الفلسطينية من قضية شعب يخضع للاحتلال ويرنو إلى حق تقرير المصير والحرية والاستقلال، إلى قضية إنسانية تعالج بالمساعدات فيما تستمر إسرائيل باحتلال اكثر من نصف قطاع غزة، كما وتستمر في ممارسة أعمال الإبادة من خلال القتل اليومي ومواصلة الحصار والتجويع وإغلاق المعابر أمام المساعدات الغذائية والصحية وخيم الإيواء، والمواد والآليات اللازمة لإعادة الاعمار .

عوضا عن كل ما تقدم تتقاطع الولايات المتحدة وإسرائيل في سياساتهما الهادفة لإضعاف الأمم المتحدة وفرض العقوبات على مؤسساتها والانسحاب منها وتهديد قضاة المحاكم الدولية وإدارة الظهر لتنفيذ قراراتها. والعمل لتهميش بعض دول أوروبا التي تنتقد إسرائيل، وتعترف بدولة فلسطين كما جرى في نيويورك على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول ٢٠٢٥، وما تلاه من تعطيل لحركة الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون في نيويورك بذريعة إغلاق الشوارع بسبب مرور موكب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وما سبق ولحق ذلك من هجمات إعلامية على فرنسا والدول المعترفة بفلسطين بأن هذا الاعتراف هو « مكافأة لإرهاب حماس» كما تم الادعاء.

ينجم عن كل ما تقدم خطة للمشروعين الاستيطانيين الاستعماريين الأمريكي والصهيوني لإعادة تقاسم العالم جغرافيًا وجيوبوليتيكيا بينهما، وتطرح هذه الخطة التوسعية بسفور وبدون أغطية مثل نشر الديمقراطية كما كان عليه الحال في الخطط الأمريكية السابقة. فما هي الفرص المتاحة لتحقيق هذه الخطة؟، وما هي التحديات أمامها؟ وهل يقيض لها النجاح في المنطقة العربية والشرق أوسطية؟ هذا ما ستجيب عليه الأقسام التالية.

الفرص والتحديات القائمة، وأساليب المناورة الإسرائيلية بشأنها

في خطتها لتحقيق التوسع الجغرافي والنفوذ الجيوبوليتيكي، صار واضحا من تجربة العامين الأخيرين أن شن الحروب والقيام بأعمال القصف الجوي المدمرة هما الأداتان الرئيسيتان اللتين تستخدمها إسرائيل.

في إطار ذلك هنالك نقاط ضعف تخلق فجوة بين الطموحات التوسعية الإسرائيلية وبين قدراتها على تحقيق هذه الطموحات، حيث أنها دولة صغيرة ذات مساحة جغرافية محدودة مما يسهل إصابة كل أراضيها بالقصف الصاروخي. كما أن تعدادها البشري صغير مما يجعلها حساسة للخسائر البشرية، وتعداد جيشها محدود حيث أن عبء المشاركة في القتال فيها ملقى على عاتق جزء من المجتمع في ظل رفض الحريديم للخدمة في الجيش، وقدرة موازنتها على تغطية نفقات الحروب لها حدودها أيضا. واخيرًا هنالك اعتمادها الذي لا زال قائما في التسليح على العتاد القادم من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا.

على أن إسرائيل تعتمد وسائل مختلفة للتغلب على نقاط الضعف هذه ومنها:

اولا : انطلاقا من القناعة بأن الوقت يعمل لصالحها جراء الدعم الأمريكي والنكوص العربي، تلجأ إسرائيل إلى اعتماد أسلوب التجربة والخطأ، فحينما تفشل عملية أو حملة عسكرية معينة من تحقيق الأهداف المقررة فإنه يجري تكرار العملية مرة ومرات بطرق أخرى وبمثابرة حتى يتم الوصول إلى النجاح التام، حيث ترى أن ما لا يتحقق بمستوى معين من القوة فإنه يمكن ان يتحقق باستخدام قوة أكبر فأكبر، وهكذا، وحين تفشل الخطة أ فإنه يتم استلال الخطة ب ثم ج، ويتضمن أسلوب التجربة والخطأ من ضمن ما يتضمن التوسع في منطقة ثم الانسحاب منها، فالعودة لاحتلالها مرة أخرى ومرات ليتم الاستقرار فيها في النهاية بعد أن

يكـون الطـرف الآخـر قـد وصـل غايـة الانهـاك وعـدم القـدرة عـلى الاسـتمرار في القتـال. هـذه الطريقـة ليسـت جديـدة، وهـي جـزء صميمـي مـن سـلوك النمـاذج الاسـتيطانية الاسـتعمارية الماضيـة في العالـم مـع الشـعوب الأصليـة، حيـث احتـاج الأمـر مـن المسـتوطنين في أمريـكا الشـمالية مـا يزيـد عـن أربعمائـة عـام مـن ١٤٩٢ وحتـى ١٩٢٤ حتـى اسـتطاعوا الإجهـاز بشـكل كامـل عـلى المقاومـة المسـلحة للشـعوب الأصليـة هنـاك. وبالنسـبة لإسرائيـل والتـي مـر ٧٧ عامـا فقـط عـلى نشـوئها، فإنهـا تعتقـد أن اسـتمرار الوضـع العربـي والدعـم الأمريكـي عـلى مـا همـا عليـه، يمنحهـا عقـودا متتاليـة قادمـة لاسـتمرار التجربـة والخطـأ حتـى تكمـل عمليـة تصفيـة الشـعب الفلسـطيني وقضيتـه. هـذه القناعـة الصهيونيـة قائمـة رغـم القلـق الـذي عـبر عنـه نتنياهـو عـام ٢٠١٧ بـأن إسرائيـل قـد تـزول في عقدهـا الثامـن كمـا زالـت دولـة الحشـمونائيم القديمـة. وبعد شـن الحـرب عـلى غـزة تـلاشى هـذا القلـق وعـاد الحديـث الصهيونـي ليـدور حـول تحقيـق النـصر الكامـل عـلى الاعـداء.

ثانيـا : تفـادي الخسـائر البشريـة الكبـيرة مـن خـلال اللجـوء إلى الاسـتخدام المكثـف للقصـف الجـوي، والقصـف المدفعـي عـن بعـد، واسـتخدام الروبوتـات والمسـيرات والعربـات المفخخـة بـدلا مـن الجنـود لإعمـال القتـل ونسـف البيـوت والأحيـاء، واعتمـاد أسـلوب التقـدم الـبري البطـيء والتقـدم بدايـة في المناطـق المفتوحـة التـي لا يوجـد فيهـا احتـكاك مـع العـدو، وقصـف المناطـق المأهولـة والعمائـر والأبـراج مـن الجـو تمهيـدا لتقـدم القـوات البريـة فيهـا بعـد تسـويتها بـالأرض ممـا يقلـل الخسـائر البشريـة، واسـتخدام الأسـاليب التكنولوجيـة لتدمـير الأنظمـة الحاسـوبية الموجهـة للبرامـج النوويـة والصاروخيـة، وإنتـاج واسـتعمال أدوات التجسـس الإلكترونيـة الحديثـة، بمـا في ذلـك التجسـس عـلى زعمـاء العالـم، واسـتخدام التكنولوجيـا في تفجـير أجهـزة الاتصـال (كمـا حصـل في موضـوع التفجـير المتزامـن لأجهـزة البيجـر التـي كانـت مسـتخدمة في اتصالات عنـاصر حـزب اللـه)، وزرع العمـلاء لتنظيـم أعمـال التفخيـخ والتفجـير .

ثالثـا: الاقتصـاد في اسـتخدام وحـدات الجيـش، وإخـراج بعـض الوحـدات مـن سـاحة المعركـة مـن أجـل الراحـة، واسـتبدالها بأخـرى كجـزء مـن عمليـة الحفـاظ عـلى القـدرة القتاليـة للقـوات وتفـادي الإرهـاق. وتجنيـد قـوات الاحتيـاط لفـترة وتسريحهـا لفـترة أخـرى ممـا يقلـص مـن حجـم الإنفـاق الاقتصـادي.

رابعـا: عـدم خـوض حـرب بريـة عـلى أكثـر مـن جبهتـين في نفـس الوقـت، وأحيانـا يتـم تهدئـة جبهـة وتأجيلهـا إلى حـين الانتهـاء مـن العمـل في جبهـة سـابقة وذلـك كنـوع مـن

الترشيد في استخدام القوات البرية المحدودة، هذا فيما يمكن أن يستمر سلاح الجو في الوقت ذاته بغارات على أكثر من جبهة. وتبين تجربة العامين الأخيرين أنه جرى الجمع بحذر بين جبهتي غزة ولبنان لفترة معينة تم بعدها وقف إطلاق النار مع لبنان، ثم تلي ذلك الجمع بين جبهة غزة والتوسع في جنوب سوريا. ويجدر الإشارة هنا إلى أن اضافة جبهة اخرى للالتحام البري جرى في الحالتين اللبنانية والسورية فقط بعد أن بينت المعلومات الاستخبارية المسبقة بأنه يمكن تحقيق نجاح سريع في هاتين الجبهتين بدون دفع أثمان باهظة، وبما يمكن من إنهائهما في وقت قياسي للحفاظ على تفرغ الجيش لحسم الوضع في غزة والضفة وتصفية القضية الفلسطينية. أي أن أولوية تصفية القضية الفلسطينية وابادة الشعب والمكان وحقوق تقرير المصير الفلسطيني لا زال يمثل الأولوية القصوى لتحقيق ما سمي ب « الانتصار التام لإسرائيل» الذي نحته دانييل بايبس (Pipes, 2010).

خامسا: العمل من أجل تحقيق تهدئات ووقف إطلاق نار مؤقت من أجل إراحة القوات العسكرية والتحضير لخطط عسكرية أكثر نجاعة خلال فترة التهدئة، وذلك كما حصل لمدة ستة أسابيع من أواخر كانون ثاني إلى آذار ٢٠٢٥ خلال حرب الإبادة على غزة، أو وقف إطلاق نار يبقي لإسرائيل القدرة على شن عمليات قصف مدفعيّ وجوي خلال فترة وقف إطلاق النار كما جرى في لبنان بعد انتهاء الحملة العسكرية ضد حزب الله. او وقف الحرب مؤقتا بسبب نفاذ صواريخ الاعتراض والذخيرة كما حصل لإنهاء حرب الإثني عشر يوما مع إيران.

سادسا: تغطية الأعمال الحربية بالأعمال الدبلوماسية والتفاوضية الهادفة لتدجين الطرف الآخر عبر إثارة الأوهام حول قرب انتهاء الحرب، وبالتالي إشاعة الاسترخاء لدى الطرف الأخر وتقليص مقاومته انتظارا لما سيأتي من حل سياسي، واستخدام الضغط الدبلوماسي لجعل الطرف الآخر يهبط بالتدريج في مستوى طلباته، في وقت يتم فيه الجمع بين الدبلوماسية وبين استمرار العمليات العسكرية على الأرض والتهديد بعمليات أخرى أعمق وأشد على طريق التدجين التدريجي للطرف الآخر ومحاولة إيصاله إلى مرحلة يتنازل فيها عن حقوقه.

سابعا: التوحش في إبادة الشعب الذي يمثل حاضنة المقاومة، كما حصل في غزة ولبنان، لإيصاله إلى حالة من المجاعة وفقدان البيت والرعاية الصحية وتهجيره بشكل مستمر، على أمل أن يؤدي ذلك بالمقاومة للاضطرار إلى التنازل عن مطالبها من أجل حماية شعبها.

ثامنا: رفع سقف الأهداف للتغطية على العجز العسكري عن إنجازها والخوف من الالتحام القتالي المباشر المسبب للخسائر البشرية في صفوف الجيش الاسرائيلي، مثال ذلك الدعوة إلى تهجير الغزيين وتفريغ غزة من سكانها، من اجل انشاء ريفيرا شرق اوسطية فيها كما طرح ترامب، أو العودة للاستيطان الاستعماري فيها كما يطالب سموتريتش وبن غفير. وتكرار العمل على هذه الأهداف مرة بعد مرة على أمل أن تتحقق في النهاية مع مرور الزمن.

تاسعا: تغير طبيعة المجتمع الإسرائيلي، بحيث بات يهيمن عليه دعاة التوسع والاستيطان من الصهيونية الدينية والعلمانية معا، عبر إبادة الشعب الفلسطيني، والعودة للدعوة لضم الأردن وسيناء وجنوب لبنان وأجزاء من سوريا إلى إسرائيل. ويتميز هؤلاء بالوحشية من جهة، وبالاستعداد الأعلى لقبول الخسائر البشرية ودمار المباني وتراجع الاقتصاد من أجل تحقيق هدفهم الأيديولوجي، ومقابل هؤلاء فقد اختار جمهور التيار الآخر الذي يقبل التسوية السياسية لجعل إسرائيل آمنة لليهود الرحيل عن البلاد إلى أوروبا وأمريكا وذلك بعد ان أصبحت إسرائيل المكان الأخطر في العالم أمنيا على حياة اليهود، بدلا من أن تكون ملاذا آمنا لهم كما روج الصهاينة الاوائل.

عاشرا: إثارة حملات الادعاء باللاسامية وكراهية اليهود ضد كل من ينتقد إسرائيل، مترافقا مع إنكار ما تفعله يداها، مثل دحض وجود مجاعة في غزة، وان المجوعين الوحيدين فيها هم « المختطفون اليهود»، واتهام حماس بأنها المسؤولة عن تدمير غزة لأنها فخخت المباني في القطاع، ونعت الأونروا بأنها منظمة تشغل وتطعم إرهابيين، والادعاء بأن المدارس والمستشفيات والمؤسسات العامة والجامعات والمساجد والكنائس تأوي إرهابيين، وهكذا. وقد روجت اقلام إسرائيلية بأن كل أهل غزة هم حماس مما يشرعن عملية قتلهم جميعا (شلحت، تشرين ثاني ٢٠٢٣).

حادي عشر: تجميد الحرب المتبادلة بشروط مؤاتية لإسرائيل بحيث تستمر في الاحتفاظ بالأرض التي احتلتها، كما تستمر في ممارسة العدوان بدون رد من الطرف الآخر، وهو ما جرى في تجربة وقف إطلاق النار مع كل من لبنان عام ٢٠٢٤، وغزة عام ٢٠٢٥.

ثاني عشر : استغلال التناقضات العربية وفي المنطقة لتحقيق مصالحها التوسعية، مثل دعم المغرب في قضية الصحراء ضد الجزائر، ودعم إثيوبيا في مشروع سد النهضة ضد مصر والسودان، والتحالف مع حكومة جنوب السودان ضد السودان،

والاعـتراف بـأرض الصومـال في مواجهـة الصومـال مـن أجـل خلـق موطـئ قـدم عـلى البحـر الأحمـر ضـد الحوثيـين والقاعـدة العسـكرية التركيـة في الصومـال وتضييـق الخنـاق عـلى قنـاة السـويس، واللعـب عـلى التناقضـات السـعودية الإماراتيـة في اليمـن مـن أجـل الضغـط عـلى السـعودية، ولفتـح الأجـواء السـعودية أمـام الطـيران الإسرائيـلي ،كمـا واللعـب عـلى التناقضـات اللبنانيـة الداخليـة، والعمـل مـع جهـات درزيـة وكرديـة في سـوريا .

يعـزز نجـاح هـذه التكتيـكات الدعـم الأمريكـي المنقطـع النظـير، والضعـف العربـي المنقطـع النظـير، وهمـا العامـلان الذيـن أشـارت لهمـا الدراسـات مـرارا وتكـرارا. ويغطي العـرب عـلى الضعـف عـبر الادعـاء بـأن مواقفهـم تؤثـر ايجابـا عـلى الإدارة الأمريكيـة وتشـدّها باتجاهـات معاكسـة للمواقـف الإسرائيليـة، ولكـن في كل مـرة يقولـون ذلـك فإنه يتلـوه تحقيـق تفاهـم أمريكـي إسرائيـلي حـول النقطـة المدعـى بأنهـا تشـكل خلافـا.

العوامل الكابحة

تتوافـق المحـاولات الإسرائيليـة لإقامـة اسرائيـل الكـبرى، واسرائيـل العظمـى، مـع المحـاولات الأمريكيـة للتسـيد عـلى العالـم مجـددا عـبر تفكيـك أوروبـا، واضعـاف حلـف الناتـو، وتهميـش الصـين روسـيا، واعـادة إلحـاق أمريـكا اللاتينيـة وكنـدا كمـا تـم ذكـره.

عـلى أن ليـس مـا كل مـا تتمنـاه أمريـكا وإسرائيـل تدركانـه، وينطبـق ذلـك ايضـا على كل مـن التوسـع الجغـرافي نحـو أرض إسرائيـل الكـبرى، والنفـوذ الجيوبوليتيكـي الصهيونـي في الـشرق الأوسـط الكبـير الموسـع. وبالنسـبة لـلأول فإنـه سـتعترضه عـدم قـدرة الجيش الاسرائيـلي عـلى السـيطرة عـلى مـا يسـمى بـ» ارض إسرائيـل الكاملـة « لفـترة طويلـة حتـى مـع سـكون الأوضـاع واسـتقرار موازيـن القـوى لصالـح إسرائيـل. فقـد سـبق أن اضطـرت إسرائيـل إلى الانسـحاب مـن غـزة عـام ١٩٥٧بعـد أن احتلتهـا عـام 1956، وأعـادت الانسـحاب مـن بعـض أجزائهـا عـام 1994، ثـم منهـا كلهـا عـام ٢٠٠٥، كمـا ولـم تسـتطع الاحتفـاظ بسـيناء بعـد حـرب عـام 1967 وانسـحبت منهـا عـام ١٩٨٢، وغـادرت قواتهـا جنـوب لبنـان عـام ٢٠٠٠ بعـد عشريـن سـنة مـن الاحتـلال. ومـن جديـد ذلـك مثـلا فكـرة السـيطرة عـلى جنـوب سـوريا مـن مناطـق الـدروز وصـولا إلى مناطـق الأكـراد ومنهـا إلى حـدود سـوريا مـع العـراق، وهـو مـا أطلـق عليـه اسـم «ممـر داود «. فالسـيطرة عـلى هـذه المنطقـة الشاسـعة لفـترة طويلـة تحتـاج إلى عـشرات الآلاف مـن الجنـود، هـذا فضـلا عمـا سـيواجهونه مـن تحديـات مـن قـوى مقاومـة سـتأتي

من سوريا والأردن (المجاورة لجنوب سوريا)، والعراق. هذا إلا إذا تمكنت إسرائيل من إفراغ هذه المنطقة من سكانها وتهجيرهم منها كما فعلت في فلسطين وهو الأمر الذي يبدو صعب المنال حاليا. وفي ذات الوقت عادت إسرائيل لتحتل عددا محدودا من القرى في جنوب لبنان أقل بكثير مما احتلته عام ١٩٨٢. وفي المقابل وإذا ما تغيرت الأوضاع وتم شن حرب شاملة على إسرائيل من عدة جبهات مع ردم الثغرات المتعلقة بالتفوق الجوي لإسرائيل، فإن أحلام إسرائيل بأرض إسرائيل الكبرى ستتلاشى، كما أن وجودها ذاته سيصبح مهددا بالخطر. كما لا يعرف المرء على وجه التحديد ماذا ستكون نتائج المواجهة الإسرائيلية مع منافسيها الإقليميين الكبيرين إيران وتركيا، وهنالك علامة استفهام تتعلق بإمكانية جر مصر وربما ايضا السعودية وتركيا جراء الممارسات الاسرائيلية الاستفزازية إلى وضع الصراع المفتوح مع إسرائيل. يزيد الأمر تعقيدا أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يستطيع تحمل كلفة احتلال طويل الأمد حتى مع الدعم الأمريكي.

المسألة أكثر تعقيدا فيما يتعلق بالنفوذ الجيوبوليتيكي في الشرق الأوسط الجديد الموسع، الذي يصل إلى حدود الهند ما وراء الباكستان، والى أذربيجان وراء تركيا، ويشمل ايضا إثيوبيا والتغلغل في أفريقيا، والاعتراف بدولة أرض الصومال لتطويق مصر واليمن، ونسج علاقات تطبيع مع إندونيسيا والباكستان اضافة لكل دول الخليج، والتعاون العسكري مع اليونان وقبرص ضد تركيا. فهنا تتداخل عوامل عدة متشابكة منها المآلات غير المعروفة التي ستؤدي اليها المواجهة الإسرائيلية مع إيران التي لم تنته بتوقف حرب أل ١٢ يوما في حزيران ٢٠٢٥ ، ومدى تطور تحالف الباكستان بسلاحها النووي مع السعودية وتركيا، وكذلك مدى نجاحها هي والصين وإيران في إنفاذ مشروع طريق الحرير الصيني مقابل الممر الهندي، وهنالك ايضا التناقضات الاقتصادية الأمريكية الهندية التي قد تعيق تشكل الممر الهندي ،كما تأتي التغيرات غير المعروف مسارها بالنسبة للتحولات في الدول الأفريقية وتأثيرها على التغلغل الإسرائيلي في القارة، ومدى استقرار إثيوبيا والسودان وجنوب السودان وأرض الصومال والتغيرات التي ستنشأ في علاقات كل منها مع إسرائيل في ضوء ذلك . كما أن التحالفات الإسرائيلية مع إثيوبيا وأرض الصومال واليونان وقبرص، قد تؤسّس لتحالف بين الدول الإقليمية الأربعة المتضررة من هذا التحالفات وهي مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا وإيران، وهو تحالف قد يكون قادرا (بالتعاون مع باكستان ايضا) على وقف المشروعين الإسرائيليين

الجغـرافي والجيوبوليتيكـي برمتهمـا، وهنـاك ايضـا المواقـف الأوروبيـة وخاصـة بريطانيـا وألمانيـا الحليفتـان الأقـرب لإسرائيـل والتحـولات المحتملـة عـلى مواقفهمـا.

واخـيرًا هنالـك التغـيرات الجاريـة في الموقـف الشـعبي الأمريكـي بيمينـه ويسـاره، ديمقراطييـه وجمهورييـه ضـد إسرائيـل كمـا يتبـين مـن اسـتطلاعات الـرأي، وهـو إذا مـا اسـتمرّ فإنـه سـيؤثر في المسـتقبل بحيـث يـؤدي إلى تحـول القيـادة الأمريكيـة عـن إسرائيـل ممـا سـيفقدها الحمايـة الدوليـة التـي لا زالـت تتمتـع بهـا الآن.

العنـصر الأهـم فيمـا سـبق كلـه يتعلـق بالمـدى الـذي سيسـتمر فيـه الدعـم الأمريكـي لإسرائيـل. فعوضـا عـن القاعـدة الشـبابية الواسـعة للحـزب الديمقراطـي الأمريكـي التـي باتـت معارضـة لسياسـات الحكومـة الإسرائيليـة والى جانبهـا قسـم كبـير مـن اليهـود الديمقراطيـين، يجـد المـرء أيضـا أن انقسـاما واسـعا قـد طـرأ داخـل القاعـدة الإنجيليـة الداعمـة للرئيـس ترامـب بـين تيـار يـرى بـأن العهـد القديـم يـشرع لإسرائيـل و « شـعبها المختـار» أن يفعـل مـا يشـاء ضـد الأغيـار والعماليـق، وأنـه يجـب دعـم إسرائيـل في هـذه المهمـة المقدسـة الموكلـة لهـا مـن الـرب ، وبـين تيـار آخـر بـات يـرى أن اللـه لا يمكـن أن يمنـح شـعبا اختـاره حـق تنفيـذ الإبـادة الجماعيـة كمـا يجـري في قطـاع غـزة . وقـد انعكـس هـذا الانقسـام عـلى حركـة « لنجعـل أمريـكا عظيمـة مـن جديـد: MAGA) بـين تيارين داخـل الحركـة يـرى أحدهمـا الواجـب الإلهـي لدعـم اسرائيـل مثـل السـفير الأمريكـي في إسرائيـل مايـك هاكابـي، فيمـا يـرى التيـار الآخـر بـأن مـن الخطـأ ان تسـتمر الولايـات المتحـدة في الانجـرار وراء إسرائيـل المسـيطرة بوسـائل متعددة داخـل أمريـكا نفسـها في مواجهـة كل العالـم، وأن مـن الأفضـل أن توجـه الأمـوال التـي تمنـح لإسرائيـل إلى الداخـل الأمريكـي مـن أجـل تحسـين رفاهيـة المواطنـين، ويقـف عـلى رأس هـذا التيـار الإعلامـي الأمريكـي المعـروف تاكـر كارلسـون. اضافـةً لمـا سـبق، يمكـن القـول وبالمجمـل أن الولايـات المتحـدة لـم تعـد اللاعـب الوحيـد في العالـم، ممـا يجعلهـا في وضـع لا تسـتطيع فيـه أن تجعـل افعالهـا وقراراتهـا كلهـا نافـذة عـلى المسـتوى القصـير، أو أن تسـتمر بـأن تبقـى نافـذة عـلى المسـتوى الأبعـد.

الاستنتاجات

عالجت الأقسام السابقة الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية لإعادة إحكام قبضتيهما على العالم، ولتغيير نظام الأمم المتحدة، وتغيير فحوى القرارات الأممية التي تصدر عنها مثلما حصل في حالة القرار 2803، وحصار والتضييق على منظماتها، وفي إطار ذلك جرى تناول مفصل للتوسع الجغرافي والجيوبوليتيكي الإسرائيلي الجاري صنعه على الأرض. الأول الذي يتم في إطار فكرة « أرض إسرائيل الكاملة "، والثاني الذي يتم في إطار السعي لإنشاء ما أسميته ب " مشروع إقامة دولة إسرائيل الإقليمية العظمى»، وهي تجسيد لمشروع الشرق الأوسط الجديد الموسع بصيغته النتانيوهية، والتي تتجاوز فكرة « أرض إسرائيل الكبرى».

كان مشروع « أرض إسرائيل الكبرى» الجغرافي في البداية جزءا من تصريح بلفور وحينها عنى كل فلسطين شاملة شرق الأردن، وفي عام ١٩١٩ قدمت الحركة الصهيونية لمؤتمر السلام في فرساي خريطة لأرض إسرائيل الكبرى تشمل فلسطين وشرق الأردن، وأجزاء من سوريا ولبنان ومصر (التفاصيل في جريس، ٢٠١٥، ص. ٥٠- ٥٦). وفي عام ١٩٢٢ قامت عصبة الأمم بإخراج شرق الأردن من منطقة الوطن القومي اليهودي وذلك كما جاء في صك الانتداب الصادر عنها، وقد اعترض التيار التصحيحي في الحركة الصهيونية برئاسة زئيف جابوتنسكي على هذا الإخراج، إلا أنه لم يمثل التيار الأقوى في الحركة الصهيونية لكي ينجح في فرض وجهة نظره. وبدون إسهاب في التسلسل التاريخيّ، يجب الإشارة إلى عودة فكرة أرض إسرائيل الكبرى الشاملة للأردن في عهد الحكومة الإسرائيلية الأخيرة عبر الخريطة التي قدمها سموتريتش في مؤتمر عقد في باريس، في آذار من عام ٢٠٢٣، ثم عودة نتنياهو للحديث عنها في آب من عام ٢٠٢٥، وسبقه في ذلك الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الذي قال بعد توليه منصبه أن «اسرائيل تبدو صغيرة على الخارطة وأنه لطالما فكر في توسيعها».

أما المشروع الجيوبوليتيكي لدولة إسرائيل الإقليمية العظمى في إطار الشرق الأوسط الجديد الموسع، فإن طرحه يعبر عن زيادة وزن الدور الإسرائيلي في إطار التحالف الأمريكي الإسرائيلي. سابقا أراد جورج بوش الابن أن تقود الولايات المتحدة بنفسها مشروع الشرق الأوسط الكبير بدون ادماج إسرائيل سوى في الجانب الأمني منه من خلال إيجاد علاقة أمنية بين إسرائيل ودول الخليج عبر حلف الناتو كما تقدم. كان ذلك في زمن سحب غالبية العرب مكاتبهم التمثيلية في تل أبيب بعد

فشل عملية مفاوضات أوسلو في الوصول إلى حل للقضية الفلسطينية بسبب التعنت الاسرائيلي، وحيث أعلن العرب المبادرة العربية للسلام في قمة بيروت عام ٢٠٠٢، والتي اشترطت أن إقامة علاقات تطبيع عربية رسمية مع إسرائيل ستتم فقط بعد حل القضية الفلسطينية. وعليه لم تكن إدارة بوش الابن في حينه في وضع يمكنها من إقامة علاقات تطبيع عربية رسمية جديدة مع إسرائيل، واكتفت بالسعي من خلال حلف الناتو لوضع بعض الدول العربية في حلف غير مباشر مع إسرائيل لمواجهة الخطر الإيراني المدعى بأنه مشترك ضد الجميع.

جاء طرح مشروع دولة إسرائيل العظمى في إطار الشرق الأوسط الجديد الموسع كتجاوز لما سبق، وهيأ التربة لطرحه اتجاه العرب إلى إنشاء علاقات تطبيعيه باسم الاتفاقيات الإبراهيمية مع إسرائيل عام ٢٠٠٠ بدون اشتراط حل القضية الفلسطينية قبل إقامة هذه العلاقات. فتح ذلك الأبواب أمام التطبيع الإماراتي والبحريني والمغربي مع إسرائيل، ولقاء نتنياهو مع الرئيس السوداني عبد الفتاح البرهان، ومع السلطان قابوس في عمان، وكان نتنياهو قد جلس في مؤتمر وارسو الأمني الذي نظمته الولايات المتحدة عام ٢٠١٨ إلى جانب وزير الخارجية اليمني. فتح كل ذلك الأبواب لإسالة لعاب إسرائيل للسيطرة على المنطقة وتقديم نفسها على أنها هي القادرة على حماية الدول العربية من إيران. وبهذا انضمت إسرائيل إلى القيادة الأمريكية الوسطى في الشرق الأوسط (السنتكوم). عزز تنامي هذا الدور الاوليغارشية الصهيونية العالمية، والتيار الإنجيلية الذي بات مهيمنا وحاكما وموجها للسياسات في الولايات المتحدة الأمريكية وسابقا في البرازيل وحاليا في الأرجنتين. كما أن مشروع إسرائيل الإقليمية العظمى في الشرق الأوسط الجديد الموسع قد تلاقى مع المشروع الأمريكي للممر الهندي في مواجهة طريق الحرير الصيني، ولضرب إيران وتحجيم تركيا والباكستان وللحيلولة دون نهوض مصر، وإبقاء الخليج المورد للمال والاستثمارات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

تطلق هذه المشاريع الأمريكية الإسرائيلية أساليب التوحش إلى أبعد مدياتها، وتتغذى من خلال إطلاق الحروب الواحدة تلو الأخرى، وعلى التهديد بحروب أخرى، وتوجيه الوعيد والإنذارات، وخلق الذرائع. كما أنها تقوم على التشظية والتفتيت، وخلق الفتن، وحبك المؤامرات، كل ذلك في إطار الادعاء بأنها مشاريع تهدف لتحقيق السلام من خلال القوة.

يواجه هذان المشروعان الممثلان للتحالف بين الصهيونية والإنجيلية، أولا الشروخ داخل الإنجيلية بين رغبتها في دعم إسرائيل بشكل مطلق في المدى القريب، وبين قناعاتها الألفية بجمع اليهود في فلسطين واثارة كل ما يتطلبه الأمر من حروب من أجل تسريع هذه العملية بما في ذلك توريط إسرائيل ذاتها في حروب مديدة على طريق دعوة اليهود في فلسطين إلى التنصر، والذي يليه ذبح من يرفضون التنصر من اليهود تمهيدا لنزول المسيح من السماء وحلول ألف عام من السلام. في سياق ذلك قد يؤدي التحالف الصهيوني الإنجيلية ثانيا في سعيه لتسريع الألفية إلى سيناريوهات سوداء مثل تفجير المسجد الأقصى المبارك على سبيل المثال لا الحصر، مما سيؤدي إلى تداعيات ضد إسرائيل في العالم العربي والإسلامي لا يمكن تخيلها كاملة.

كما يواجه هذان المشروعان ثالثا أن ادعاءات إسرائيل بأنها تواجه الإرهاب ومعاداة السامية قد أصبحت ادعاءات بدون رصيد ولا تقنع شعوب العالم في ظل ما تمارسه إسرائيل من أعمال إبادة، وفي ظل رفضها لمشاريع السلام وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتوجهها لإعلان الحرب الدائمة بوصفها « سوبر اسبرطة» كما صرح رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتانياهو في أيلول ٢٠٢٥. ومع التطورات الجارية في العالم تتحول إسرائيل بالتدريج إلى عبء على حكومات دول أوروبا في مواجهة شعوبها الناقمة على السياسات الإسرائيلية، ربما على طريق تحولها إلى عبء على الولايات المتحدة في وقت لاحق.

يأتي ذلك في وقت لا تستطيع فيه إسرائيل تحقيق مشروع أرض إسرائيل الكبرى الجغرافي، كما لا تستطيع تحقيق مشروع الشرق الأوسط الجديد الموسع الجيوبوليتيكي، وذلك لأسباب تعود إلى محدودية التعداد البشري لجيشها الذي لا يمكنه تجنيد الحريديم ولا العرب، ومحدودية قدرة اقتصادها على تحمل تكاليف الاحتفاظ بمناطق أرض إسرائيل الكبرى لفترة طويلة. وفي نطاق مشروعها الجيوبوليتيكي فإن اعتمادها الزائد على سلاح الجو لن يمكنها من تحقيق السيطرة على هذه المنطقة الشاسعة وتطويع انظمتها، كما أن مشاريع اسرائيل للتطبيع مع مزيد من الدول العربية والاسلامية قد بات يصطدم بعقبة ممارساتها الابادية. يحدث ذلك ايضا في وقت تنغلق فيه اسرائيل على نفسها كمجتمع عسكري ديني استبدادي في طريقه لإقامة مملكة دينية تنصب ملكا وتحكم وفق الشريعة اليهودية وتنشئ هيكل سليمان مما يستثير كل العالم ضدها. لقد فتحت حرب

اسرائيل على غزة من جديد سؤال شرعية وجود دولة إسرائيل كدولة قائمة على الاقتلاع والإحلال والتدمير وشن الحروب والتوسع. يؤرق هذا السؤال ساستها منذ نشوئها، ولكنه أخذ آفاقا لم يأخذها من قبل بدءا من السابع من أكتوبر عام ٢٠٢٣، وهي آفاق لا يمكنها سوى أن تتسع في ضوء التحولات الجارية في إسرائيل وردود العالم شعوبا وحكومات عليها باتجاه إما تحول اسرائيل عن الصهيونية أو زوالها. ولكن تبقى نقطة الضعف الأكبر في منع حصول ذلك هي استمرار الضعف العربي ماضيا وحاضرا.

الخاتمة

تمثل الولايات المتحدة وإسرائيل دولتان استيطانيتان استعماريتان أم وإبنة شبيهة بوالدتها في المنطلقات والأهداف والسلوك والوسائل والأدوات المستخدمة والنزعات الابادية والاقتلاعية. ويشهد العقد الأخير حراكا زاد فيه وزن إسرائيل في التحالف الأمريكي الإسرائيلي المشترك المدعوم من الأوليغارشية المالية العالمية والتيار الإنجيلية والهادف للسيطرة على المجتمع الدولي وفرض معايير جديدة عليه، ولكن الزيادة في الوزن المذكور لا تمثل عنصر قلق لأمريكا الجديدة، إذ أنه يتم بموافقتها ورضاها وتغطيتها ودعمها، كما أن التحالف يظل بقيادتها ورهنا بتحكمها بالأمر النهائي، ولا يتناقض مع منحها حصة الوقت الأكبر لتنفيذ أجندتها العالمية الأخرى لتفكيك أوروبا وعزل الصين وروسيا واعادة أمريكا اللاتينية إلى الحظيرة، مما يوجد شكلا معينا من تقاسم الأدوار المحلية والدولية بين الولايات المتحدة واسرائيل . وبدرجة ما يمكن القول إن تبادل الأدوار بين امريكا واسرائيل حاليا يقوم على إطلاق حرية القرار والفيتو أيضا لإسرائيل فيما يتعلق مشروعها ل « أرض إسرائيل الكبرى» مع حمايتها امريكياً لدى قيامها بخطوات تعرضها للخطر في إطار ذلك، فيما ينفذ المشروع الجيوبوليتيكي الاسرائيلي في الشرق الأوسط الجديد الموسع تحت رعاية ودعم وقيادة أمريكية لا يمكن لهذا المشروع أن يجد طريقه للتنفيذ بدون الاعتماد الكامل عليها حتى الآن.

قد يحصل تغير إضافي مستقبلا في وزن إسرائيل ضمن الشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ تطور اسرائيل قدراتها التسليحية والاقتصادية بالاعتماد على الذات، بحيث وصلت إلى التمكن من توقيع صفقة لتصدير الأسلحة إلى ألمانيا في كانون ثاني من عام ٢٠٢٥ بقيمة ٦،٧ مليار دولار كما أنها تصدر أسلحة لدول

اخـرى بمـا فيهـا الولايـات المتحـدة ذاتهـا، وأثنـاء لقائـه مـع الرئيـس ترامـب في زيارتـه للولايـات المتحـدة بـين نهايـة ٢٠٢٥ ومطلـع عـام ٢٠٢٦، طـرح رئيـس الـوزراء الاسرائيلي بنيامـين نتانياهـو عزمـه عـلى التخـلي التدريجـي عـن الدعـم العسـكري الأمريكـي بحيـث ينتهـي تمامـا بعـد عـشرة سـنوات ، أي في مطلـع عـام ٢٠٣٦. مـع ذلـك لـن تسـتطيع إسرائيـل التوقـف عـن طلـب حمايـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة لهـا في الأمـم المتحـدة وخاصـة في مجلـس الأمـن حيـث تتمتـع الولايـات المتحـدة بحـق الفيتـو ضـد أي قـرار مناهـض لإسرائيـل.

يوجّـه هـذا التحالـف العالـم والمجتمـع الـدولي إلى تسـيد مفاهيـم وممارسـات التوحـش والتوسـع التـي تحـترم القـوي والقـوة السـافرة، وتديـر الظهـر للأعـراف والمعايـير التـي تطـورت بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة حـول سـيادة الـدول وعـدم الاعتـداء عليهـا، وعدم التدخـل في شـؤونها الداخليـة، مؤذنـا بعـودة المجتمـع الـدولي إلى الحالـة التـي كان عليهـا قبـل نشـوء عصبـة الأمـم عـام ١٩١٩، وذلـك حينمـا كانـت الـدول الاسـتعمارية تعطـي نفسـها حـق التوسـع وشـن الحـروب وارسـال المسـتوطنين المسـتعمرين إلى أيـة بقعـة مـن بقـاع العالـم. يعـود العالـم اليـوم إلى الـوراء نحـو هـذه الحقبـة السـوداء في تاريـخ البشريـة دون أقنعـة أو مسـاحيق مثـل ادعـاء نـشر الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان في العالـم.

مقابـل هـذه العـودة إلى الوحشـية، تتكـون كتـل مـن دول عالميـة مناهضـة تـم ذكرهـا سـابقا، كمـا يسـتيقظ ضمـير شـعوب العالـم معـبرا عـن نفسـه مـن خـلال الحـركات الاحتجاجيـة الواسـعة وبكافـة الوسـائل الممكنـة في كل ارجـاء الارض، وهـي حـركات باتت تقلقـل حكومـات وتهـز قـوى حاكمـة في عـدة دول، وتغـير مـن تركيبـة أحـزاب كـبرى وهـي مرشـحة للاسـتمرار ، يؤكـد ذلـك قسـوة مواجهتهـا مـن خـلال القوانـين الرسـمية التـي تحظـر النشـاط المسـاند لفلسـطين في الجامعـات الأمريكيـة وفي بعـض المجتمعـات الأوروبيـة، ووقـف مسـاعدة الجامعـات الأمريكيـة التـي تقـدم برامـج تعليميـة منصفـة عـن الـشرق الأوسـط وتقبـل طلبـة أجانـب بـدون موافقـة حكوميـة، وتبنـي التعريـف الصهيونـي للاسـامية الـذي يجعـل كل مـن ينتقـد إسرائيـل لاسـاميا ومعاقبـة كل مـن يخالفـه، وهكـذا مـن الإجـراءات التـي لا تزيـد الحـركات الاحتجاجيـة وتأثيرهـا عـلى الحكومـات والأحـزاب في العالـم الغربـي إلا اسـتعارا نحـو إعـادة تشـكيل مجتمـع دولي جديـد تحلـم بـه، ويقـوم عـلى العـدل والمسـاواة بـين الـدول ومبـادئ عـدم التدخـل وإنفـاذ حقـوق الإنسـان والإخـاء بـين كافـة شـعوب الأرض عـلى طريـق توحدهـا في

مجتمع عالمي واحد تظلله حكومة تنسق الأفعال البشرية المشتركة ولا تكون سلطة فوقية على البشر، كما حلم يوما الفيلسوف الألماني إيمانويل كانط والكثيرون ممن لحقوه.

ولكن الطريق إلى هذا المجتمع العالمي المفتوح لا زالت طويلة، إذ أن الولايات المتحدة وإسرائيل ليستا بعد في حالة انهيار تؤذن بزوالهما كما يقول دعاة الحتميات التاريخية تعبيرا عن تفكير رغبوي بدون سند تحليلي علمي للعناصر الدافعة والعناصر الكابحة لذاك الانهيار، وكيفية تفاعل هذه العوامل مع بعضها البعض في كل حقبة من حقب الزمن.

المراجع العربية

بيرس، شمعون (1994). الشرق الأوسط الجديد. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

جريس، صبري (2015). تاريخ الصهيونية (1862-1948)، الجزء الاول: التسلل الصهيوني إلى فلسطين. ط.٢. رام الله: مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية.

سالم، وليد (تشرين ثاني، ٢٠٢٥).» الصهيونية الدينية بعد ٧ أكتوبر: الاستعادة السافرة للإبادة والاقتلاع، وإقلاع مشروع اسرائيل العظمى». مجلة المستقبل العربي: عدد 561. ص. 68-88

سالم، وليد (2020).» القضية الفلسطينية في عالم عربي متغير: الخطوة الإماراتية في سياق تحولات النظام الإقليمي العربي». جراد، نايف (محرر). الواقع العربي في ضوء اتفاقيات التطبيع والخيارات الفلسطينية. رام الله: معهد فلسطين لأبحاث الأمن القومي. ص.15-56

شلحت، أنطوان (2023). « عن مظاهر شرعنة قتل كل الغزيين». https://www.arab48.com

الشقاقي، خليل (2004). المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط الكبير: مراجعة فلسطينية أولية. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات السياسية والمسحية.

قريع، أحمد (2008). المحادثات متعددة الأطراف للسلام: سجل توثيقي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

المسيري، عبد الوهاب (2000).» الإمكانات الأيديولوجية الصهيونية». في. مجموعة مؤلفين. العرب ومواجهة إسرائيل: احتمالات المستقبل، الجزء الاول - الدراسات الأساسية. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية. ص.289-322

المصري، خالد (2014). مدخل إلى نظرية العلاقات الدولية. دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع.

مصطفى، مهند (2019). بنيامين نتانياهو: إعادة إنتاج المشروع الصهيوني ضمن منظومة صراع الحضارات. إسطنبول: مركز رؤية للتنمية السياسية.

نتنياهو، بنيامين (1995). مكان تحت الشمس. عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية.

هلال، جميل (1995). استراتيجية إسرائيل الاقتصادية للشرق الأوسط. بيروت: مؤسسة الدراسات ا لفلسطينية .

English Resources

Baylis, John, and Steve Smith (1997). The Globalization of Global Politics. London: Oxford.

Haklai, Oded, and Neophytos Loizides. (2015). Settlers in Contested Lands: Territorial Disputes and Ethnic Conflicts. Stanford University Press.

Mearsheimer, John (2010). Tragedy of Great Powers Politics. New York: Norton.

Morgenthau, Hans (1966). Politics Among Nations. 7th ed. New York: Knopf.

Organski A.F.K (1958). World Politics. New York: Knopf.

Patrick, Stewart (9 September, 2025). "League of Nations Redux? Multilateralism in the Post - American World". www.carnegieendowment.org

Pipes, Daniel (July, 2010). "A Peace Plan for the Middle East". https://capitalismmagazine.com

Walt, Stephen (1987). The Origins of Alliances. Cornell University Press.

Waltz, Kenneth (2000). "Structural Realism after the Cold War". International Security Journal. Vol.25. No.1. pp. 5-41.

الاعتراف الأمريكي بالدولة الفلسطينية بين المكاسب الاستراتيجية والتحولات في المصلحة الوطنية الأمريكية

«مقاربة شاملة»

دكتور عوض سليمية
باحث في العلاقات الدولية

الملخص

تستكشف هذه الدراسة آفاق اعتراف الولايات المتحدة بالدولة الفلسطينية وإعادة تقييم علاقتها بإسرائيل. وتستند إلى فرضية مفادها أن اعتراف الولايات المتحدة بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وفقاً لمقررات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الامن ذات الصلة بالصراع الاسرائيلي الفلسطيني، سوف تحقق فوائد استراتيجية كبيرة للمصالح الأمريكية. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها، مواءمة هذا الاعتراف مع غالبية الرأي العام الأمريكي لن يساعد فقط في رأب الصدع بين القاعدة الجماهيرية ومواقف النخب السياسية الامريكية والمشرعين فقط، بل سيعزز أيضًا من مصداقية الولايات المتحدة على الساحة العالمية؛ ويحقق لها العديد من المكاسب السياسية؛ الاقتصادية؛ القانونية والاخلاقية. كما توصلت الدراسة ايضاً، الى استنتاج مفاده أن إسرائيل لم تعد الأصل الاستراتيجي الذي روج له انصارها داخل الولايات المتحدة على مدى عدة عقود؛ بل على العكس من ذلك، فإن سياساتها قوضت نفوذ واشنطن وشوهت من سمعتها العالمية.

الكلمات المفتاحية: اعتراف واشنطن بدولة فلسطين. الرأي العام الامريكي، العائد السياسي، البعد الاخلاقي، المردود الاقتصادي، تفعيل القانون الدولي. اسرائيل عبء وليست اصلا استراتيجياً لواشنطن.

المقدمة

تعتبر العلاقة بين الولايات المتحدة واسرائيل واحدة من اعقد انظمة العلاقات الدولية السائدة بين دولتين في العالم. ومن الصعب العثور على علاقة بين أي دولتين تشبه تلك العلاقة. في عهد الرئيس هاري ترومان كانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بإسرائيل بعد إعلانها عام 1948 فقط بعشرة دقائق، منذ تلك اللحظة، حافظت واشنطن وعلى مدى العقود التالية على دعمها الثابت والقوي لاسرائيل. على هذا النحو، تلقت إسرائيل دعماً لا محدوداً من واشنطن على كافة المستويات، بما يشمل؛ مئات المليارات من الدولارات على شكل مساعدات اقتصادية وعسكرية؛ دعم سياسي منقطع النظير؛ تبني روايتها بشكل كامل؛ بالإضافة الى توفير درع من الحماية الدبلوماسية على الساحة الدولية. وقد اصاب ألكسندر هيغ (Debusmann,2024)، وزير الخارجية الأمريكي خلال إدارة الرئيس رونالد ريغان في عبارته الشهيرة عين الحقيقة «إسرائيل كأكبر حاملة طائرات أمريكية في العالم لا يمكن إغراقها، ولا تحمل حتى جنديًا أمريكيًا واحدًا، وتقع في منطقة حساسة بالنسبة للأمن القومي الأمريكي».

بعد حرب عام 1967، اصبحت واشنطن تنظر الى إسرائيل بإعتبارها رصيدًا يستحق التمويل والمساعدات الاقتصادية والعسكرية، من الطائرات المقاتلة وقذائف المدفعية إلى الصواريخ المتطورة. هذا المستوى من الدعم اللامحدود تُفسره العديد من وجهات النظر. من ناحية، يجادل أنصار العلاقة الوثيقة ومنهم الليبراليين في الحزب الديموقراطي وبعض المستقلين وأنصار اسرائيل بإعتبارها علاقة قائمة على (1) القيم الليبرالية المشتركة (2) مشاركة الماضي في النشأة والتأسيس (3) تحقيق المصالح المشتركة. ويرى فريق آخر، ان جذر العلاقة العضوية التي تجمع الولايات المتحدة بإسرائيل يعود الى (1) الدعم اللامحدود الذي يقدمه المسيحيين الانجيليين Evangelical Christian من منظور ايديولوجي ديني (2) لوبيات الضغط وجماعات المصالح المنخرطة تحت مظلة مؤتمر رؤساء إسرائيل COP -أبرزهم منظمة ايباك AIPAC عملاق الضغط في الكونجرس الامريكي، (3) النزعة الاستعمارية المتجذرة في ادمغة نخب وساسة واشنطن.

في هذه الورقة يجادل الباحث بأن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، التي ترتبط عادةً بحجة تحقيق اسرائيل المصالح الاستراتيجية لواشنطن، والحفاظ على أمنها القومي في منطقة الشرق الأوسط، هي حجة لا اساس لها من الصحة، وأن

تكاليف هذه العلاقة تأتي بنتائج عكسية على نفوذ واشنطن ومصداقيتها؛ بالتوازي مع تهديد الامن والاستقرار في المنطقة بشكل دائم. وبالتالي تحولت اسرائيل الى عبء استراتيجي. على هذا النحو، يسعى الباحث في هذه الدراسة الى تقديم رؤية تحليلية معمقة حول المكاسب الاستراتيجية التي يمكن أن تحققها واشنطن في حال قامت باعتماد مراجعة جذرية للعلاقة مع اسرائيل، وإتباع استراتيجية جديدة تبدأ من الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة كجزء من هذه المقاربة. انطلاقاً من الابعاد التالية:

1. الانسجام مع توجهات الرأي العام الامريكي
2. العائد السياسي
3. البعد الأخلاقي
4. المردود الاقتصادي
5. البعد القانوني.

أولا: توجهات الرأي العام

1. على مستوى الداخل الامريكي – الامريكيين والجالية اليهودية

تاريخياً، يتناوب الحزبان الرئيسيان في الولايات المتحدة، الجمهوري والديمقراطي، على إدارة شؤون البلاد، حيث يهيمنان على المشهد السياسي ويشكلان العمود الفقري للنظام الحزبي الأمريكي. يتبادل الحزبان عادة السيطرة على البيت الأبيض والكونغرس بمجلسيه النواب والشيوخ، في الغالب تفرز النتائج توازناً نسبياً في القوى بينهما في معظم الفترات. ومع ذلك، قد تظهر استثناءات في بعض الدورات الانتخابية، مثل الفترة الأخيرة للرئيس ترامب 2024-2025، التي شهدت ديناميكيات سياسية مختلفة، سيطر فيها الجمهوريون على البيت الابيض والكونجرس بغرفتيه.

عند تقييم العلاقة بين الولايات المتحدة واسرائيل من وجهة نظر المواطن الامريكي. من ناحية، أظهرت نتائج غالبية استطلاعات الرأي دعماً قوياً لاسرائيل على حساب الرأي المؤيد او المناصر للحق الفلسطيني. وكانت نتائج غالبية الاستطلاعات تُظهر فجوة كبيرة لصالح رعاة الموقف الاسرائيلي بالمقارنة مع رواية الحقوق الوطنية للفلسطينيين، من ناحية اخرى، أظهرت نتائج معظم استطلاعات الرأي العام الامريكي في الغالب تعاطفاً مع اسرائيل أكثر من التعاطف مع القضايا العربية

والقضية الفلسطينية على وجه الخصوص منذ حرب عام 1967. وقد ساهم هذا الدعم بشكل كبير في إقامة وتطوير علاقة خاصة بين البلدين.

في هذا السياق، ومنذ قرار التقسيم (181) الذي اتخذته الأمم المتحدة عام 1947، أجرت مؤسسة غالوب الدولية استطلاعات للرأي العام الأمريكي تجاه إسرائيل سنويًا، وفي فترات العنف أو الأحداث الخاصة، عدة مرات في السنة. في 13 آذار/مارس 2018، نشرت غالوب استطلاعاً لها، كشف تحليل مقارن للنتائج التي تم الحصول عليها خلال سبعين عامًا من إعلان قيام إسرائيل عن تحسن مذهل في مكانة إسرائيل، ولكنه يكشف أيضًا عن بعض الغيوم السوداء تلوح في الأفق كشف عنها سؤال مُكرر عادة في استطلاعات الرأي:

«فيما يتعلق بالوضع في الشرق الأوسط، هل تتعاطف أكثر مع إسرائيل أم مع العرب/الفلسطينيين؟» في نوفمبر 1947، تعاطف 24% من المستجيبين أكثر مع إسرائيل، و12% مع العرب، و64% أعطوا إجابات أخرى مثل «لا أعرف». في استطلاع عام 2018، انعكست الأرقام: 64٪ يتعاطفون أكثر مع إسرائيل، و19٪ مع الفلسطينيين، و20٪ فقط اختاروا إجابات اخرى. (Gilboa,2018)

مع تعثر مفاوضات السلام منذ العام 2017، نتيجة لرفض الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة الالتزام بالاستحقاقات التي وقعت عليها في اتفاقيات اوسلو ومدريد، ومراوغتها المستمرة تجاه تنفيذ القرارات الدولية وتجاهلها لمبادرة السلام العربية، واستمرار سياسات تدمير حل الدولتين، وصولاً الى احداث 7 اكتوبر 2023، وما تلاها من حرب إبادة جماعية ومجازر دموية وحرب تطهير عرقي؛ بدأت الغيوم التي اشار اليها تقرير غالوب عام 2018 تظهر في مواقف المواطنين الامريكيين وتبلورت معالم المشهد بشكل أكثر اتساقاً ووضوحاً. تشير نتائج استطلاع رأي أجرته مؤسسة غالوب في الفترة من 7-21 يوليو /تموز 2025، انخفاض نسبة تأييد الأمريكيين للعمل العسكري الإسرائيلي في غزة بمقدار 10 نقاط مئوية، مقارنةً بالقياس السابق في سبتمبر 2024، وهي الآن عند 32٪، وهي أدنى نسبة منذ أن طرحت مؤسسة غالوب هذا السؤال لأول مرة في نوفمبر 2023، وبلغت نسبة عدم الموافقة على العمل العسكري 60٪ (Brenan,2025).

شكل (1): يظهر مخطط يظهر تراجع دعم الامريكيين للحملة العسكرية على قطاع غزة.

المصدر: موقع غالوب لاستطلاعات الرأي. 2025

بعد احداث 7 اكتوبر 2023، راقب العالم إسرائيل وهي تنفذ عمليات عسكرية في قطاع غزة. خلال هذه الفترة، عُرضت صور من هذا الصراع على الشاشات، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، تفاعل معها الجمهور الأصغر سناً بسرعة كبيرة. ونتيجة لذلك، شهدنا انخفاضًا حادًا في الدعم المتزعزع بالفعل لإسرائيل في اوساط الشباب الأمريكيين، مع تكرار عرض الصور التي تظهر معاناة الفلسطينيين، وانتشار رسائل الحركات النشطة التي يقودها الشباب؛ ويكشف William A. Galston and Bill Galston (2025) ان هذا التراجع في الدعم انتشر في اوساط الديمقراطيين الأكبر سنًا وأصبحوا أكثر انتقادًا لإسرائيل أيضاً، مما أدى إلى عزل الجمهوريين الأكبر سناً باعتبارهم الفئة السكانية الأمريكية الوحيدة التي تدعم إسرائيل بقوة. هذا المشهد انعكس سلباً على الرئيس ترامب، وتمت ترجمته بالأرقام في نتائج استطلاع رأي نشره موقع غالوب في شباط/ فبراير 2025 حيث تراجع البالغين في الولايات المتحدة الذين يوافقون على طريقة تعامل ترامب مع الوضع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، من 45% وهو مستوى التأييد العام الى 40%. بالمثل، اظهر الاستطلاع انقسام في المواقف بين أنصار الأحزاب بشكل حاد

في تقييمهم لأداء ترامب، وتشكلت لديهم آراء مختلفة حول إسرائيل وفلسطين. [الجمهوريون أكثر ميلاً من الديمقراطيين للنظر إلى إسرائيل بعين الرضا] (83% مقابل 33% غير راضي)، بينما [ينظر الديمقراطيون إلى فلسطين بعين الرضا أكثر من الجمهوريين] (45% راضي مقابل 18%).

شكل (2): يظهر تراجع في اوساط الامريكيين المتعاطفين مع اسرائيل، يقابله صعود كبير لصالح فلسطين.

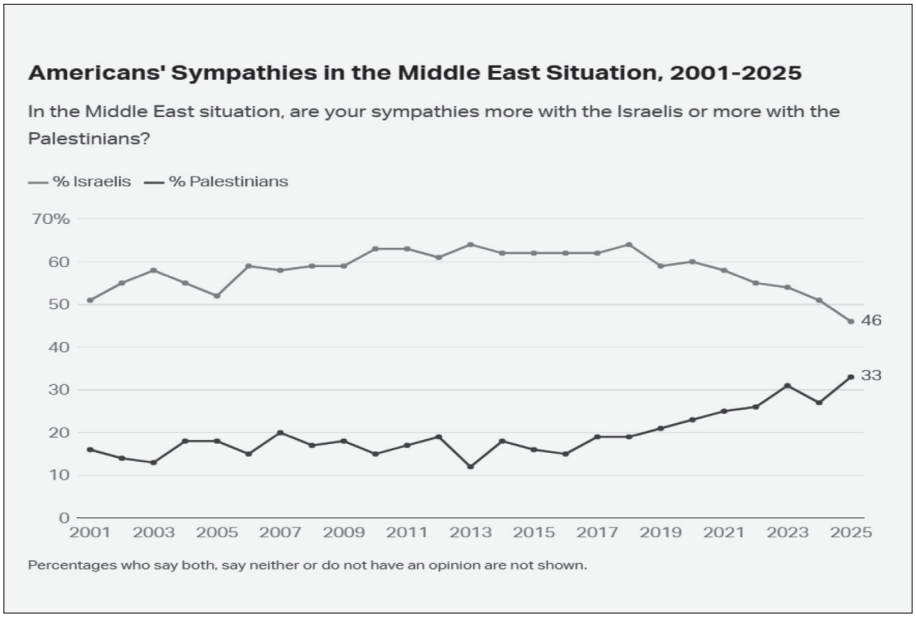

المصدر: Brenan (2025)

في سياق متصل، كشف استطلاع نشرته مجلة Economist/YouGov في 5 آب/أغسطس 2025، نتائجاً واضحة لعدم رضا المستطلعين الامريكيين عن سياسات اسرائيل التدميرية في قطاع غزة، يرى ما نسبته 41% من المستطلعين أن هجمات إسرائيل المستمرة على غزة غير مبررة (ص:41)، وان ما نسبته 44% لديهم موقف سلبي من سياسات نتنياهو تجاه القطاع مقابل 24% (ص:7)، وأيد 78% منهم وقف إطلاق النار فورًا مقابل معارضة 4% فقط (ص:44). وتشير نتائج الاستطلاع ان أكثر من 70% من الأشخاص يؤكدون أن هناك مجاعة في غزة (ص:41)؛ وبالتالي هناك تأييدًا قويًا لتقديم المزيد من المساعدات الإنسانية للفلسطينيين. ويكشف

الاستطلاع أيضاً، أن 43٪ من المستطلعين الامريكيين يعتقدون أن إسرائيل ترتكب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين (ص:43)؛ ويسود هذا الرأي، ليس فقط بين الديمقراطيين والليبراليين، بل بين المستقلين والمعتدلين أيضًا.

هذا التراجع في تأييد الرأي العام الأمريكي لإسرائيل لم يحدث بين عشية وضحاها، بل نتاج تراكم سلبي تجاه سياسات اسرائيل العدمية على مدى سنوات، وتعمد اسرائيل إغراق أي حلول قابلة للتطبيق لانهاء الصراع الاسرائيلي-الفلسطيني وإحلال السلام في منطقة الشرق الاوسط.

في واشنطن، يُنظر الى الصوت الانتخابي لليهود الامريكيين تاريخياً كقاعدة شعبية للحزب الديموقراطي وتتراوح قيمته الانتخابية بين 60-65%. بالمقابل يتم استدعاء المال اليهودي والجيوب العميقة لرعاية الحملات الانتخابية وسحب باقي الاصوات اليهودية والانجيلية وغيرها نحو قواعد الحزب الجمهوري، الذي حصل على قرابة 30% من اصوات الناخبين اليهود في آخر انتخابات فاز فيها ترامب 2024-2025. إحصائياً، يبلغ عدد اليهود المنتشرين في العالم قرابة 15 مليون يهودي، وتعتبر الولايات المتحدة أكبر تجمع يضم هذه الجالية، حيث يتواجد قرابة 6 مليون أي ما نسبته 2.4% من سكان الولايات المتحدة. في استطلاع رأي نظمه مركزPew Research في منتصف شهر ايار/مايو 2021، اظهرت نتائج الاستطلاع ما نسبته 80% من اليهود الأمريكيين ينظرون الى إسرائيل كجزء أساسي أو مهم من معنى كونهم يهودًا بالنسبة لهم. وما يقرب من 60% منهم اجابوا انهم يشعرون شخصيًا بارتباط عاطفي بإسرائيل، ونسبة مماثلة تقول إنها تتابع أخبار اسرائيل عن كثب إلى حد ما على الأقل. بالمقابل، اظهرت النتائج ان اقل من 50% يمنح نتنياهو تقييما ممتازاً او جيد جدا في عمله.

تحت عنوان «غالبية اليهود الامريكيون يحبون اسرائيل، لكنهم لا يحبون نتنياهو» كتب Nadav Tamir (2024) على موقع صحيفة The Jerusalem Post بتاريخ 21 آب/اغسطس 2024. يقول «في عام 1997، خلال مهمتي الأولى كدبلوماسي في واشنطن العاصمة، أُعجبتُ بشدة بالدعم الذي تلقيناه من المنظمات اليهودية. وأن هذا الدعم للدبلوماسية الإسرائيلية ساهم في تمكين دولة صغيرة في الشرق الأوسط من التأثير على سياسات أهم قوة في العالم». ويضيف، «لاحقًا، لاحظتُ استمرار ابتعاد اليهود عن المنظمات اليهودية الراسخة بسبب ميلهم للانحياز إلى الحكومات الإسرائيلية اليمينية ودعم سياساتها، سواءً أكانت صائبة أم خاطئة. حتى أصبحت

هـذه المنظمـات أقـل تمثيـلًا للغالبيـة العظمـى مـن يهـود أمريـكا». ويتابـع، «عندمـا شـغلتُ منصـب القنصـل العـام لإسرائيـل في نيـو إنجلانـد- تتكـون مـن 6 ولايـات شـمال شرق الولايـات المتحـدة، خـلال الاعـوام (2006-2010)، شـعرتُ بالفـزع مـن اتسـاع الفجـوة بـين مـا يُسـمى بالمنظمـات السـائدة وغالبيـة يهـود أمريـكا. ولـم يعـد كثـيراً مـن اليهـود ينظـرون إلى إسرائيـل كمـا كانـت بعـد اسـتقلالها، بـل يرونهـا الآن قـوة عسـكرية ثريـة غـير مهتمـة بالسـلام مـع جيرانهـا».

ضمـن هـذا الإطـار، أظهـر نتائـج اسـتطلاع رأي أجرتـه منظمـة JStreet ليلـة الانتخابـات الأمريكيـة لعـام 2020، أن 57% مـن اليهـود الأمريكيـين يؤيـدون تقييـد المسـاعدات لاسرائيـل حتـى لا يتـم اسـتخدامها في المزيـد مـن عمليـات الضـم (J Street National Jewish Voters Survey;2020) وقفـزت النسـبة الى 68٪ في اسـتطلاع عـام 2022. بالمثـل، أظهـر اسـتطلاع JEI لعـام 2021 نتائـج مماثلـة، حيـث اعتقـد 71٪ مـن المسـتجيبين أنـه مـن المهـم أن «تقـدم الولايـات المتحـدة مسـاعدات ماليـة لإسرائيـل»، لكن بـشرط تنظيـم اسـتخدام إسرائيـل لتلـك المسـاعدات. أيـد 58٪ مـن المشـاركين تقييـد المسـاعدات الأمريكيـة بحيـث «لا تسـتطيع إسرائيـل إنفاقهـا عـلى توسـيع المسـتوطنات في الضفـة الغربيـة»، وسـط معارضـة 25٪ فقـط ذلـك (Morganti,2023).

2. على المستوى الدولي

اظهـرت نتائـج اسـتطلاع رأي اجـراه مركـز Pew Research في 24 دولـة حـول العالـم في ربيـع العـام 2024، ان الآراء الدوليـة حـول إسرائيـل ورئيـس الـوزراء نتنياهـو كانـت سـلبية. وارتفعـت نسـبة البالغـين الذيـن لديهـم نظـرة سـلبية تجـاه إسرائيـل بمقـدار 11 نقطـة مئويـة بـين آذار/ مـارس 2022 وآذار/مـارس 2025. وكانـت الثقـة في نتنياهـو منخفضـة بشـكل خـاص في (أسـتراليا وفرنسـا والمانيـا واليونـان وإندونيسـيا وإيطاليـا واليابـان وهولنـدا وإسـبانيا والسـويد وتركيـا)، حيـث لا يثـق بـه حـوالي 75% مـن البالغـين أو أكثـر؛ أو لا يثقـون بـه عـلى الإطـلاق. في بعـض هـذه البلـدان، تقـول الغالبيـة إنهـا لا تثـق بـه عـلى الإطـلاق. كمـا اظهـرت نتائـج الاسـتطلاع ان مـا نسـبته 58% مـن الإسرائيليـون يميلـون إلى القـول إن إسرائيـل لا تحظـى باحـترام كبـير أو لا تحظـى باحـترام عـلى الإطـلاق في جميـع أنحـاء العالـم (Silver,2025).

ثانياً: العائد السياسي

عند التدقيق في الموقف الرسمي الامريكي المُعلن، حتى إدارة ترامب الاولى، كان الرؤساء الأمريكيون من كلا الحزبين يدعمون مشروع حل الدولتين كأساس لانهاء الصراع الاسرائيلي الفلسطيني، وفقاً لمقررات الشرعية الدولية. لكن، مع دخول ترامب البيت الابيض خلال الفترة الرئاسية الاولى (2017-2021) ظهر توجه جديد في السياسة الخارجية الامريكية يتبنى الرؤية الكاملة لليمين المتطرف في اسرائيل والمتمثل في، الضم الفعلي والاحتلال الدائم لمساحات واسعة من اراضي الضفة الغربية، وإجهاض اية محاولات لإقامة الدولة الفلسطينية. تجسدت هذه المواقف في صفقة القرن التي أعلن عنها ترامب في 28 يناير/كانون ثاني 2020، ومع ذلك، حافظ الحزب الديمقراطي على بعض تماسكه تجاه مبدأ حل الدولتين. ومع عودة ترامب في يناير 2025 عادت الافكار والمخططات تتوسع لتشمل ليس فقط ضم الضفة الغربية، بل سادت مخططات تهجير الفلسطينيين من قطاع غزة، وصولاً الى خطة ترامب ذات الـ 20 بنداً لوقف إطلاق النار في القطاع والتي تنص في جوهرها من بين امور اخرى؛ على، إنشاء مجلس السلام الدولي، ونشر قوات متعددة الجنسيات. مع ضمان تدفق كل اشكال الدعم لاسرائيل؛ بدلاً من رسم مسار ينهي الاحتلال الاسرائيلي ويمهد لقيام الدولة الفلسطينية.

المواقف الامريكية المنحازة لاسرائيل واجهت انتقادات وإدانات مستمرة من قبل المنظمات الدولية ومعظم دول وشعوب العالم، بمن فيهم أقرب حلفاء واشنطن الاوروبيين، وظهرت نشاطات دبلوماسية دولية فعالة قادتها كل من العربية السعودية وفرنسا، اثمرت عن عقد مؤتمر «التسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ حل الدولتين» في نيويورك خلال الفترة من 28-30 يوليو/ تموز 2025. لاحقاً وخلال انعقاد الدورة الـ 80 للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر اعلنت نحو 11 دولة اعترافها بدولة فلسطين من بينها، فرنسا، كندا، بريطانيا. هذه الاعترافات تعتبر نقطة تحول تاريخية في المواقف السياسية لأقرب حلفاء واشنطن، وتضع فلسطين في وضع أفضل لأي محادثات مستقبلية من خلال تغيير التسلسل المقبول منذ فترة طويلة المتمثل في اعتبار إقامة الدولة نقطة نهاية وليس نقطة انطلاق.

مواقف العزلة الامريكية على الساحة الدولية بسبب انحيازها لاسرائيل لا يمكن حصرها، ونذكر منها على سبيل المثال، التصويت المسجل الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية 128 صوتا مقابل 9 أصوات في مقدمتها الولايات

المتحدة واسرائيل، جرى يوم 21 ديسمبر2017، رداً على إعلان ترامب اعتراف بلاده «بالقدس عاصمة لاسرائيل (UN,2017) وعلى الرغم من الضغوط السياسية والمالية التي مارستها إدارة ترامب، صوتت دول أوروبية حليفة تقليدياً لواشنطن مثل ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، وإيطاليا لصالح القرار الرافض للخطوة الأمريكية. هذا الموقف الأوروبي الموحد كان بمثابة صفعة على وجه ترامب حيال القضية الفلسطينية، وأظهر أن الدعم لحل الدولتين ومكانة القدس كعاصمة مشتركة هو خط أحمر دبلوماسي بالنسبة لأوروبا (BBC,2017).

بالمثل، في تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال شهر سبتمبر من عام 2025، تم التصويت على إعلان نيويورك الذي يهدف إلى تنفيذ حل الدولتين(UN Web, 2025) وهو الإعلان الذي حظي بدعم ورعاية كل من فرنسا والمملكة العربية السعودية. أظهرت نتائج التصويت تأييداً واسعاً بلغ 142 دولة لهذا الإعلان، في حين عارضته الولايات المتحدة إلى جانب عدد محدود من الدول التي تقع تحت تأثير الهيمنة الأمريكية، بما في ذلك إسرائيل. هذا التصويت يعكس تحولاً ملحوظاً في المواقف الدولية تجاه القضية الفلسطينية، ويبرز التباين المتزايد بين التوجهات العالمية والسياسات الأمريكية في هذا السياق. وكانت معظم دول العالم الرئيسية بما فيها دولة فلسطين وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الاسلامي والامين العام للأمم المتحدة، قد أعلنوا رفضهم لصفقة القرن التي أعلن عنها ترامب خلال فترة ولايته الاولى 2022، بإعتبارها لا تفي مطلقاً بالحد الادنى لتطلعات الشعب الفلسطيني (UN Web,2020).

ثالثاً: البعد الأخلاقي

تُعبر المبادئ الدستورية والتاريخية الواردة في الوثائق التأسيسية للولايات المتحدة عن دعم قوي لفكرة الحرية وتقرير المصير والسيادة الشعبية، من بين اهم هذه الوثائق، هي وثيقة إعلان الاستقلال للدول الثلاثة عشر الامريكية، الصادرة عن الكونجرس بتاريخ 4 حزيران/يوليو 1776؛ تنص هذه الوثيقة بوضوح على «أن جميع البشر خلقوا متساوين، وأن خالقهم منحهم حقوقًا معينة غير قابلة للتصرف، ومن بينها الحق في الحياة والحرية والسعي لتحقيق السعادة» (Declaration of Independence,1776). هذا المبدأ ترسخ في بيان وزيرة الخارجية الامريكية في عهد جورج بوش، كونداليزا رايس بتاريخ 18 شباط/فبراير 2008،

عندما اعلنت اعتراف بلادها باستقلال كوسوفو باعتباره «الحل الامثل في ضوء الصراعات التي شهدتها التسعينيات»، وأن «الاستقلال هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق لتعزيز الاستقرار في المنطقة ((US department of state,2008 وكانت واشنطن قد اعتمدت في موقفها هذا على الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية. الصادر، بناءً على طلب من الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي نص بشكل قاطع بأن إعلان استقلال كوسوفو في 17 شباط/ فبراير 2008 يتوافق مع القانون الدولي (Koh & Dell,2010)

في سياق مشابه، أدانت واشنطن بشدة ما وصفته بـ «العمليات الملتوية» التي نفذها الجيش الأحمر السوفييتي وأدت إلى ضم جمهوريات البلطيق الثلاث، وهي إستونيا ولاتفيا وليتوانيا، في حزيران/ يونيو من العام 1940. واعتبرت الإدارة الأميركية آنذاك أن هذه الإجراءات تمثل انتهاكًا صارخًا للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الدولي الحديث، بما في ذلك احترام السيادة الوطنية والعدالة. وأكدت واشنطن أن مثل هذه التصرفات تتعارض مع القيم التي تسعى المجتمعات الدولية إلى ترسيخها لضمان الأمن والاستقرار العالمي» (Department of State,1940)

على مستوى السياسات الداخلية، نص القانون الأمريكي على تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية بإعتبارها أهداف «رئيسية» و«أساسية» للسياسة الخارجية الأمريكية. ووردت هذه المبادئ في خطبة الوداع التي القاها الرئيس الامريكي كارتر بتاريخ 14 كانون ثاني/يناير1981، قائلاً، إن «القيم ليست ملحٌ في خبزنا بل هي خُبزنا نفسهُ» واضاف، «إذا أردنا أن نكون منارة لحقوق الإنسان، يجب أن نواصل هنا في وطننا إتقان الحقوق والقيم التي ندافع عنها في جميع أنحاء العالم» (President Carter›s,1981)).

العدالة الواردة في التصريحات والمواقف الامريكية تجاه الاعداء أو الاصدقاء ركزت على مبدأ سيادة القانون؛ حماية الديموقراطية وحقوق الانسان؛ الى جانب، حق الشعوب في تقرير المصير. لكن هذه الاعلانات يجري تغييبها فوراً عندما يتعلق الامر بعدالة القضية الفلسطينية. على سبيل المثال، انتقدت الولايات المتحدة ما وصفته «اتساع» رأي محكمة العدل الدولية، أعلى محكمة في الأمم المتحدة، القائل بعدم شرعية المستوطنات الاسرائيلية وبعدم شرعية احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، ووجوب إنهاء هذا الوضع في أقرب وقت ممكن، عند هذه النقطة،

اعلنت الخارجية الامريكية إن هذا القرار «سيُعقّد جهود حل النزاع و»يتعارض مع الإطار المعمول به» لحل النزاع (Singh,2024).

أحد أبرز المواقف الأمريكية التي تتعارض مع مبادئ الدستور الأمريكي، تحديداً حرية التعبير وتكوين الجمعيات، هو: تمرير قوانين في عدة ولايات أمريكية لمعاقبة من يدعم حركة مقاطعة إسرائيل (BDS). هذه القوانين تشترط على الأفراد أو الشركات التوقيع على تعهد بعدم مقاطعة إسرائيل كشرط للحصول على عقود حكومية. هذه الشروط تنتهك التعديل الأول للدستور الأميركي الذي يكفل حرية التعبير والاحتجاج السلمي وانشاء الجمعيات الذي اقرته المحكمة العليا (Constitution Congress, N.D) تكساس هي واحدة من 27 ولاية لديها قوانين مناهضة للمقاطعة تهدف إلى الحد من المقاطعة من أجل حقوق الفلسطينيين. يقضي قانون تكساس بأن يوقع أي شخص يتعاقد مع الولاية على تعهد بعدم مقاطعة إسرائيل من أجل الحصول على أجر مقابل خدماته. تعرضت ولاية لون ستار لانتقادات شديدة بعد أن طلبت إحدى المدن من ضحايا إعصار هارفي التوقيع على تعهد بالولاء لإسرائيل من أجل الحصول على مساعدات من الولاية. لم تتمكن أخصائية أمراض النطق في مدرسة ابتدائية، بهية أماوي، من تجديد عقدها بعد أن رفضت التوقيع على تعهد بعدم مقاطعة اسرائيل ((BDS Web,2019 وما إن كادت تظهر بوادر حتى تلاشت واختفى من كان يفكر حتى بإعلانها. يجادل Mitchell and Smith (2024)؛ في ظل إدارة الرئيس بايدن، ظهرت مؤشرات نحو تغير متوقع في السياسة الخارجية الامريكية؛ وفقاً لتقرير لشبكةNBC News كشف مسؤول رفيع المستوى في الإدارة الأمريكية إن إدارة الرئيس تعمل على وضع خيارات تدفع نحو تنفيذ حل الدولتين، بعد انتهاء الحرب على قطاع غزة، وهي خطوة قد تمنح الفلسطينيين قوة سياسية وقانونية ورمزية وتزيد من الضغط الدولي على إسرائيل للدخول في محادثات جادة من أجل سلام طويل الأمد. لكن الحظ العاثر للرئيس بايدن لم يُمهله طويلاً، وغادرت تصوراته معه خارج نطاق صنع القرار في البيت الابيض.

رابعاً: المردود الاقتصادي

لطالما كانت إسرائيل أكبر متلقي للمساعدات الخارجية الأمريكية، بما في ذلك المساعدات العسكرية بالرغم من عدم وجود اتفاقية دفاع مشترك بينهما، كما هو الحال بين الولايات المتحدة وحلفائها مثل اليابان والدول الأعضاء في حلف الناتو. ومع ذلك، فإن إسرائيل مدرجة في قائمة قصيرة تضم «الحلفاء الرئيسيين من خارج الناتو» وتتمتع بامتياز الوصول إلى أحدث المنصات والتقنيات العسكرية الأمريكية. إسرائيل هي أكبر متلقٍ تراكمي للمساعدات الخارجية الأمريكية. منذ تأسيسها عام 1948 حتى العام 2022، تلقت اسرائيل حوالي 310 مليارات دولار من المساعدات الاقتصادية والعسكرية (Masters &Merrow,2023) بدءًا من العام 1973، تلقت إسرائيل ما مجموعه حوالي 1.74 مليار دولار كمنح من حساب مساعدة الهجرة واللاجئين التابع لوزارة الخارجية (MRA) للمساعدة في إعادة توطين المهاجرين اليهود إلى إسرائيل. تُدفع هذه الأموال إلى منظمة United Israel Appeal، وهي منظمة خيرية خاصة في الولايات المتحدة، والتي بدورها تحول الأموال إلى الوكالة اليهودية لإسرائيل. بين عامي 1973 و1991، قدمت الولايات المتحدة حوالي 460 مليون دولار لإعادة توطين اللاجئين اليهود في إسرائيل. من عام 1992 إلى عام 1999، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإعادة توطين مئات الآلاف من المهاجرين اليهود في إسرائيل، زادت منح MRA لإسرائيل إلى ما يقرب من 80 مليون دولار سنويًا (630 مليون دولار إجمالاً). ومنذ ذلك الحين، انخفضت المنح السنوية استنادًا جزئيًا على الأقل إلى انخفاض عدد اليهود الذين يغادرون الاتحاد السوفيتي السابق ومناطق أخرى إلى إسرائيل (انظر الجدول1)؛ تدعم مساعدات MRA الآن إلى حد كبير اليهود الذين هاجروا من إثيوبيا (Congress.gov/crs,2023).

الجدول (1). مستويات تمويل الهجرة ومساعدات اللاجئين لإسرائيل. الدولارات الأمريكية الواردة بالملايين

السنة المالية	المجموع بالملايين
FY2000–FY2012	$519.3
FY2013	$15.0
FY2014	$15.0
FY2015	$10.0
FY2016	$10.0
FY2017	$7.5
FY2018	$7.5
FY2019	$5.0
FY2020	$5.0
FY2021	$5.0
FY2022	$5.0
FY2023	$5.0
FY2024	$5.0
Total	$614.3

Source: Congress. Gov

خلال فترة رئاسة باراك أوباما، تم تعزيز العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال توقيع مذكرة تفاهم جديدة تُعد الأكبر في تاريخ المساعدات العسكرية الأمريكية. تضمنت المذكرة، التي تمتد من عام 2019 إلى عام 2028، تقديم دعم بقيمة إجمالية تبلغ 38 مليار دولار، بمعدل 3.8 مليار دولار سنويًا. هذا الاتفاق يمثل زيادة كبيرة مقارنة بمذكرة التفاهم السابقة التي بلغت قيمتها 30 مليار دولار. هدفت هذه المساعدات إلى تعزيز القدرات العسكرية الإسرائيلية عبر الحصول على تقنيات ومعدات متطورة من الولايات المتحدة، مما يعكس التزام واشنطن بدعم أمن إسرائيل في ظل التحديات الإقليمية والدولية (Fact Sheet, The

White House office,2016). بـدءًا مـن السـنة الماليـة 2018 - 2022، أذنـت الولايـات المتحـدة أيضًـا بالتصديـر الدائـم لأكثـر مـن 12.2 مليـار دولار مـن المـواد الدفاعيـة إلى إسرائيـل عـبر عمليـة المبيعـات التجاريـة المبـاشرة، وتشـمل محـركات التوربينـات الغازيـة والمعـدات المرتبطـة بهـا؛ ومركبـات الإطـلاق، والصواريـخ الموجهـة، والصواريـخ الباليسـتية، والصواريـخ، والطوربيـدات، والقنابـل، والألغـام؛ والطائـراتBureau of Political-Military) Affairs,2025)

وفقـاً لتقريـر مركـز ابحـاث الكونجـرس الصـادر بتاريـخ 28 مايـو/ ايـار 2025؛ منـذ احـداث 7 مـن أكتوبر/تشريـن الأول 2023، ومـا تلاهـا مـن صراعـات إسرائيليـة في غـزة ولبنـان وإيـران، قـدّم الكونغـرس مسـاعدات عسـكرية تكميليـة طارئـة لإسرائيـل، وخصـص تمويـلًا يتجـاوز شروط مذكـرة التفاهـم السـنوية لبرامـج الدفـاع الصاروخـي الأمريكيـة الإسرائيليـة المشـتركة. منهـا عـلى سـبيل المثـال، في أبريل/نيسـان 2024، أقـرّ الكونغـرس القانـون العـام رقـم 118-50 (تخصيـص اعتمـادات تكميليـة طارئـة للسـنة الماليـة المنتهيـة في 30 سـبتمبر/أيلول 2024، ولأغـراض أخـرى). وشـمل هـذا القانـون، مـن بـين أمـور أخـرى، 3.5 مليـار دولار مـن التمويـل العسـكري لإسرائيـل؛ كمـا شـمل القانـون 5.2 مليـار دولار مـن مخصصـات الدفـاع للدفـاع الصاروخـي (Congressional Research Services,2025).

في عـام 2024 وحـده، أرسـلت الحكومـة الأمريكيـة إلى إسرائيـل مـا لا يقـل عـن 17.9 مليـار دولار مـن التمويـل العسـكري مـن امـوال دافعـي الضرائـب الامريكيـين لتمكـين اسرائيـل مـن مواصلـة جرائـم القتـل الجماعـي ضـد الشـعب الفلسـطيني. في اوائل شـهر آذار/ مـارس 2025، أعلـن البنتاغـون الموافقـة عـلى صفقـة لبيـع القنابـل ومعـدات هـدم وأسـلحة أخـرى بقيمـة نحـو 3 مليـارات دولار لإسرائيـل (DAWN,2025). واعتبـارًا مـن أبريـل 2025، كان لـدى واشـنطن 751 حالـة مبيعـات عسـكرية نشـطة مـع إسرائيـل بقيمـة 39.2 مليـار دولار؛ تشـمل طائـرات مقاتلـة مشـتركة مـن طـراز F-35؛ طائـرات هليكوبـتر ثقيلـة مـن طـراز CH-53K؛ طائـرات تزويـد بالوقـود جويًـا مـن طـراز KC-46A؛ وذخائـر موجهـة بدقـة. وفي ربيـع عـام 2025، أصـدرت وزارة الدفـاع تقريـر «أسـاس إجـراءات إعـادة البرمجـة»، الـذي تضمـن، مـن بـين أمـور أخـرى، 500 مليـون دولار للدفـاع الصاروخـي لإسرائيـل، و47.5 مليـون دولار لبرنامـج مكافحـة الأنفـاق الأمريكـي الإسرائيـلي، و55 مليـون دولار لبرنامـج أنظمـة مكافحـة الطائـرات بـدون طيار الأمريكـي الإسرائيـلي، و20 مليـون دولار للتعـاون في «التقنيـات الناشـئة» (Sharp,2025).

الجدول (1): التزامات المساعدات الامريكية الخارجية لإسرائيل خلال الفترة من 1946-2025.

السنة المالية	مساعدات عسكريّة	مساعدات الاقتصادية	الدفاع الصاروخي	إجمالي/مليارات
2020-1946	104,506.200	34,347.500	7,411.409	146,265.110
2021	3,300.000	-	3,800.000	3,800.000
2022	3,300.000	-	1,500.000	4,800.000
2023	3,300.000	-	500.000	3,800.000
2024	6,800.000	-	5,700.000	12,500.000
2025	3,300.000	-	500.000	3,800.000
Total	**124,506.200**	**34,347.500**	**16,111.409**	**174,965.110**

المصدر: Congressional Research Service

ملاحظات: لا تشمل هذه الارقام تمويل الدفاع الصاروخي الذي قدمته وزارة الدفاع. وفقًا لخدمات بيانات وزارة الخارجية/الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) اعتبارًا من يناير 2025، يُقدر إجمالي المساعدات الأمريكية لإسرائيل، المُقدمة من عام 1946 إلى عام 2024 ما قيمته 298 مليار دولار أمريكي (بعد تعديل التضخم).

يظهر الجدول (2) المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، من 7 أكتوبر 2023 – 24 سبتمبر 2025، بالملايين من الدولارات الأمريكية (Hartung,2025)

Foreign Military Financing	$8,115.1 Million
Offshore Procurement	$1,994.9 Million
Missile Defense	$6,200.0 Million
Replenishing Arms Delivered to Israel from U.S. Stocks	$4,400.0 Million
Ammunition Procurement	$801.4 Million
Boosting U.S. Arms Production Capabilities	$198.0 Million
Total	**$21.7 Billion**

Sources: Binder, S. (2025, September 10). Extraordinary Sums and Privileges: U.S. Security Assistance to Israel Since October 7, 2023; and Congressional Research Service (updated 2025, May 28). U.S. Foreign Aid to Israel: Overview and Developments Since October 7, 2023.

وفقاً لتقرير مشروع تكاليف الحرب بجامعة براون (Bilmes,et.al. 2023)، أنفقت الولايات المتحدة مليارات الدولارات على العمليات التشغيلية لقواتها المنتشرة في المنطقة، خلال الفترة من 7 اكتوبر/تشرين اول 2023-30 سبتمبر/ايلول 2024، انفقت واشنطن ما لا يقل عن 22.76 مليار دولار على المساعدات العسكرية لإسرائيل والعمليات الأميركية ذات الصلة في المنطقة؛ يشمل هذا الرقم مبلغ 17.9 مليار دولار كمساعدة أمنية للعمليات العسكرية الإسرائيلية في غزة، هذا المبلغ لا يمثل سوى جزء من الدعم المالي الذي قدمته واشنطن خلال هذه الحرب، بما في ذلك ضد الحوثيين في اليمن وحولها. وفقا للتقرير فإن هذا التمويل لا يشمل أي تكاليف اقتصادية أخرى. وأظهرت دراسة Bilmes ايضاً حساب العبء المباشر على ميزانية الجيش الأمريكي. ولا تشمل التكاليف غير المباشرة، «مثل زيادة المساعدات الأمنية الأمريكية للحلفاء في المنطقة، والتكاليف التي تتكبدها شركات الطيران التجارية والمستهلكون الأمريكيون. كما أن الملايين الواردة في الدراسة لم تشمل الإطار الزمني للغزو البري الإسرائيلي للبنان، ولا الصواريخ الاعتراضية التي أطلقت لإسقاط صواريخ إيران الموجه نحو اسرائيل، والتي بلغت تكلفتها الإجمالية حوالي 400 مليون دولار. بالإضافة الى 1.3 مليار دولار تكلفة صواريخ الحلفاء لمواجهة صواريخ إيران، ثم لاحقاً تخصيص الكونجرس ميزانية إضافية قدرها 5.2 مليار

دولار للدفاع الصاروخي الإسرائيلي. كما لا تشمل هذه الارقام ايضاً تكلفة صواريخ البحرية الامريكية من طراز كروز الـ 80 صاروخًا التي وجهتها امريكا لليمن خلال العالم 2024. إلى جانب المساعدة في مجال الدفاع الصاروخي، تضمنت حزمة المساعدات التي قدمت في نيسان/ أبريل 2.4 مليار دولار أخرى للعمليات العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، بما في ذلك نشر حاملتي طائرات بتكلفة تشغيلية لا تقل عن 4.4 مليار دولار وهو ضعف المبلغ 2.4 مليار دولار الذي تم تخصيصه بالفعل للدفاع الإقليمي. كما قصفت الولايات المتحدة ميليشيات عراقية لمنعها من إطلاق طائرات بدون طيار، واشتبكت مع تلك الميليشيات في سوريا والأردن.

وكشف تقرير آخر لمشروع «تكاليف الحرب» صادر عن Watson Institute- Brown بتاريخ 1 ايلول/ سبتمبر 2021، أن 20 عامًا من الحروب التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001 كلفت الولايات المتحدة ما يقدر بنحو 8 تريليونات دولار؛ منها 2.3 تريليون دولار في منطقة الحرب في أفغانستان وباكستان بمعدل 300 مليون دولار يوميا لمدة 20 عام. وفقًا للتقرير، حتى مع خروج الولايات المتحدة من أفغانستان، تشير تقديرات تكاليف الحرب إلى أن الأمريكيين لم ينتهوا بعد من دفع فاتورة الحرب على الإرهاب، التي لا تزال مستمرة في قارات متعددة. ارتفعت التكلفة الإجمالية للتدخل العسكري في منطقة الحرب في العراق وسوريا إلى 2.1 تريليون دولار منذ 11 سبتمبر 2001، كما تم تمويل الوجود العسكري في دول أخرى، بما في ذلك الصومال وعدد قليل من الدول الأفريقية، بمبلغ إضافي قدره 355 مليار دولار. واشار التقرير ان تكاليف الحرب ستستمر في الارتفاع، وأن مبلغًا ضخمًا يقدر بـ 2.2 تريليون دولار يتم صرفه في الرعاية المستقبلية للمحاربين القدامى، وتكاليف الأضرار البيئية التي تسببت فيها الحروب للأجيال القادمة. ويقدر التقرير ان عدد القتلى يتراوح بين 897,000 و929,000 شخص، ويشمل ذلك أفراد الجيش الأمريكي والمقاتلين الحلفاء ومقاتلي المعارضة والمدنيين والصحفيين والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية الذين قُتلوا كنتيجة مباشرة للحرب، سواء بالقنابل أو الرصاص أو النيران. وأشار الباحثون إلى أن هذا العدد لا يشمل الوفيات غير المباشرة العديدة التي تسببت فيها الحرب على الإرهاب من خلال الأمراض والتشريد وفقدان إمكانية الحصول على الغذاء أو المياه الصالحة للشرب (Kimball,2021). باختصار، انفقت واشنطن منذ احداث 11 سبتمبر 2001 ما قيمته:

- 5.4 تريليون دولار: تم إنفاقها على العمليات العسكرية المباشرة.

- 1 تريليون دولار: مخصصة لرعاية المحاربين القدامى على مدى العقود القادمة.
- 1.6 تريليون دولار: تمثل فوائد الديون المتعلقة بتمويل الحروب.

يكشف Hartung and Semler (2025) في تقريرهما عن ارقام فلكية انفقتها واشنطن خلال الفترة من 2020- 2024، حصلت الشركات الخاصة على عقود بقيمة 2.4 تريليون دولار من البنتاغون، أي ما يقرب من 54٪ من الإنفاق التقديري للوزارة البالغ 4.4 تريليون دولار خلال تلك الفترة. ويشير التقرير الى ان نفقات الجيش الأمريكي قد ارتفعت بشكل هائل جدا، بما في ذلك تمويل البنتاغون والأنشطة العسكرية التي تمولها وكالات أخرى، من 531 مليار دولار في عام 2000 إلى 899 مليار دولار في عام 2025. على الرغم من انسحاب الجيش الامريكي من افغانستان وانتهاء الحرب على الارهاب والقاعدة.

في الواقع، تعتبر التدخلات العسكرية والسياسية التي تدعمها الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط أحد اهم العوامل الرئيسية التي ساهمت في تأجيج الصراعات وزيادة معاناة الشعوب. الدعم المالي والعسكري الكبير الذي تقدمه واشنطن لإسرائيل أدى إلى استمرار الممارسات العنيفة، بما في ذلك المذابح وعمليات التهجير القسري، خاصة في قطاع غزة. هذه السياسات تسببت في خسائر بشرية هائلة تجاوزت مئات الآلاف بين قتيل وجريح ومفقود، بالإضافة إلى حركة نزوح مستمرة لقرابة 2 مليون انسان في القطاع، مما أدى إلى تدهور مستمر في الأوضاع الإنسانية والاجتماعية في المنطقة. علاوة على ذلك، امتدت آثار هذه الصراعات إلى دول أخرى مثل لبنان وسوريا والعراق واليمن، حيث تكبدت هذه الدول خسائر فادحة في الأرواح والبنية التحتية. كما تجلى ذلك في حرب الـ 12 يوم بين إسرائيل وإيران، التي خلفت آثاراً مدمرة على المستويين الإقليمي والدولي.

عند مقارنة الانفاقات المالية الضخمة من خزينة الولايات المتحدة على الحروب واعتماد الرقم الذي تم توثيقه في سبتمبر من العام 2021، 8 تريليون دولار كأساس، مضافاً اليها تكاليف الحروب ما بعد العام 2021 والتي ما زالت مستمرة، يمكننا ذلك من وضع الرقم 10 تريليون دولار من الانفاقات العسكرية المباشرة وغير المباشرة في موقع دافئ. وبالتالي يمكن العثور بسهولة على إجابات تتعلق بالأسئلة المطروحة حول أسباب تواصل ارتفاع هرم الديون الامريكية الذي وصل الى قرابة 37,226,409,026,478 دولار امريكي حتى تاريخ 25 آب/ اغسطس2025، والى اسباب العجز الحالي في الموازنة وقدره 291 مليار دولار في

يوليو/تموز 2025، بزيادة قدرها 47 مليار دولار عن العجز المسجل في يوليو 2024 والبالغ 244 مليار دولار (Current Federal Debt and Deficit,2025).

تشير البيانات المالية المذكورة، أنه وعند احتساب حجم الانفاق الامريكي على الحروب (ليس اقل من 10 تريليون منذ احداث 11 سبتمبر 2001، منها على اقل تقدير 7 تريليون دولار انفقت في منطقة الشرق الاوسط) الى جانب حجم الديون المترتبة على الولايات المتحدة التي وصلت الى اكثر من 37 تريليون دولار، اضافة الى العجز في الميزان التجاري الذي يصل الى قرابة 300 مليار دولار، هذه المعطيات تدفعنا حتماً الى تفنيد الحجة القائلة ان امريكا تسعى للسيطرة على منابع النفط والغاز وتريد تدفقات آمنة ومستمرة في صناعاتها، ولتعزيز هذا الادعاء، عثر الباحث على الحقائق التالية:

اعتبارًا من عام 2024، شهدت واردات الولايات المتحدة من النفط والغاز الطبيعي من منطقة الشرق الأوسط تراجعًا ملحوظًا، نتيجةً لزيادة الإنتاج المحلي وتنوع مصادر الاستيراد.

واردات النفط من الشرق الأوسط

- انخفضت نسبة واردات الولايات المتحدة من النفط الخام من الشرق الأوسط إلى حوالي 10.8% من إجمالي الواردات النفطية في عام 2024، مقارنةً بنسبة 24.6% في عام 2018. وتركز الموردون الرئيسيون في كل من السعودية والعراق، حيث بلغت وارداتهما مجتمعة 8.81% من إجمالي الواردات النفطية الأمريكية في عام2024 (Roberts,2024)

تكلفة الاستيراد: بلغ متوسط تكلفة النفط المستورد من دول أوبك، بما في ذلك دول الشرق الأوسط، حوالي 66.25 دولارًا للبرميل في أبريل 2025. وكان اعلى سعر للبرميل وصل الى $111.88 في 31 مايو2022 (Y chart Web,2025).

في عام 2023، صدرت الولايات المتحدة حوالي 10.15 مليون برميل يوميًا من النفط إلى 173 دولة و3 أقاليم أمريكية (ساموا الأمريكية وبورتوريكو وجزر فيرجن الأمريكية). وشكلت صادرات النفط الخام البالغة حوالي 4.06 مليون برميل في اليوم 40٪ من إجمالي صادرات النفط الأمريكية الإجمالية. وبلغ إجمالي صافي واردات النفط (الواردات ناقص الصادرات) حوالي 1.64- مليون برميل في اليوم، هذا يعني أن الولايات المتحدة كانت مُصدر صافي للنفط بمقدار 1.64 مليون برميل

في اليـوم في عـام 2023، وكانـت الـدول الخمـس الأولى التـي اسـتوردت منهـا الولايـات المتحـدة النفـط الخـام في عـام 2023 هـي كنـدا والمكسـيك والمملكـة العربيـة السـعودية والعـراق والبرازيـل (eia.gov. Web). وفقًـا لبيانـات اسـتيراد النفـط في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، بلغـت القيمـة الإجماليـة لـواردات النفـط الأمريكيـة في عـام 2024 مـا قيمتـه 58.71 مليـار دولار بمعـدل (8.42 مليـون برميـل يوميـاً، منهـا 1.3 مليـون برميـل مـن اوبـك)، بانخفـاض قـدره 15٪ عـن العـام السـابق. اسـتوردت الولايـات المتحـدة بـترولًا بقيمـة 11.90 مليـار دولار في الربـع الأول مـن عـام 2025، وفقًـا لإحصـاءات واردات البـترول الأمريكيـة (US Import data Web,2025).

مصادر الاستيراد	اجمالي الواردات	صادرات	صافي واردات للعام 2023
Total, all countries	8.51	10.15	-1.64
OPEC countries	(16%) 1.34	0.03	1.31
Persian Gulf countries	(10%) 0.86	0.01	0.86
Top five countries1			
Canada	(52%) 4.42	0.80	3.62
Mexico	(11%) 0.91	1.17	-0.26
Saudi Arabia	(5%) 0.44	0.00	0.44
Iraq	(4%) 0.32	0.00	0.32
Brazil	(3%) 0.26	0.24	0.02

مصدر البيانات: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، تقرير إمدادات النفط الشهري، فبراير 2024
https://www.usimportdata.com/

ملاحظـة: الترتيـب في الجـدول (3) يسـتند إلى إجمـالي الـواردات حسـب بلـد المنشـأ. قـد لا تتسـاوى أحجـام الـواردات الصافيـة في الجـدول مـع إجمـالي الـواردات مطروحًـا منهـا الصـادرات بسـبب التقريـب المسـتقل للبيانـات

مقارنة تاريخية – شهدت واردات النفط الأمريكية من السعودية انخفاضًا كبيرًا، حيث كانت تبلغ أكثر من مليون برميل يوميًا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وانخفضت إلى متوسط 336,000 برميل يوميًا في عام (petroleum imports,2000–2024) 2024

شكل (3) يوضح معدل الانخفاض الكبير في استيراد امريكا النفط من العربية السعودية من قرابة مليون ونصف برميل يوميا العام 2000 الى اقل من 336 ألف برميل يوميا عام 2024–2025.

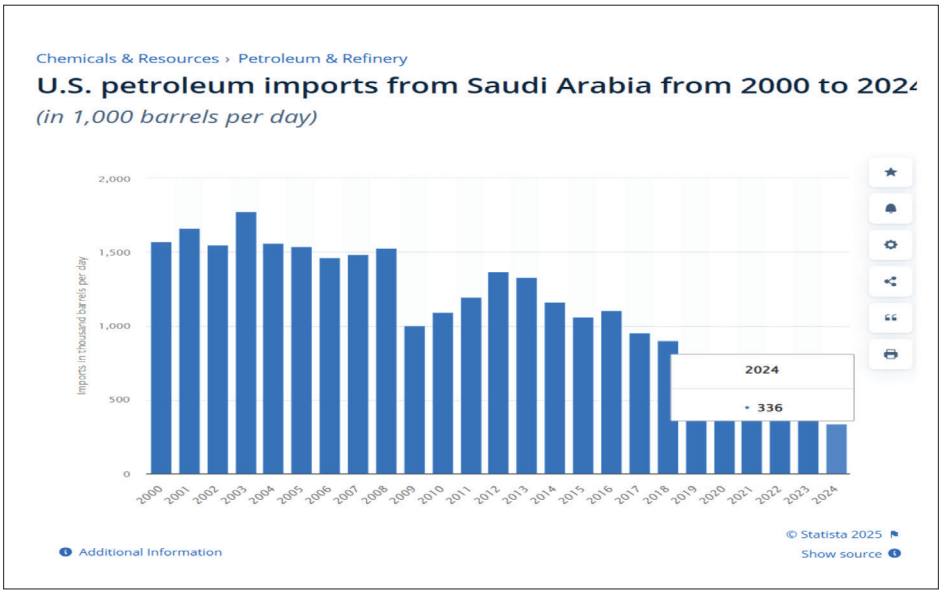

المصدر: (US Import data,2024–2025)

شكل (4) يوضح مصدر واردات الولايات المتحدة من النفط حسب البلد: من أين تستورد الولايات المتحدة النفط؟2024-2025

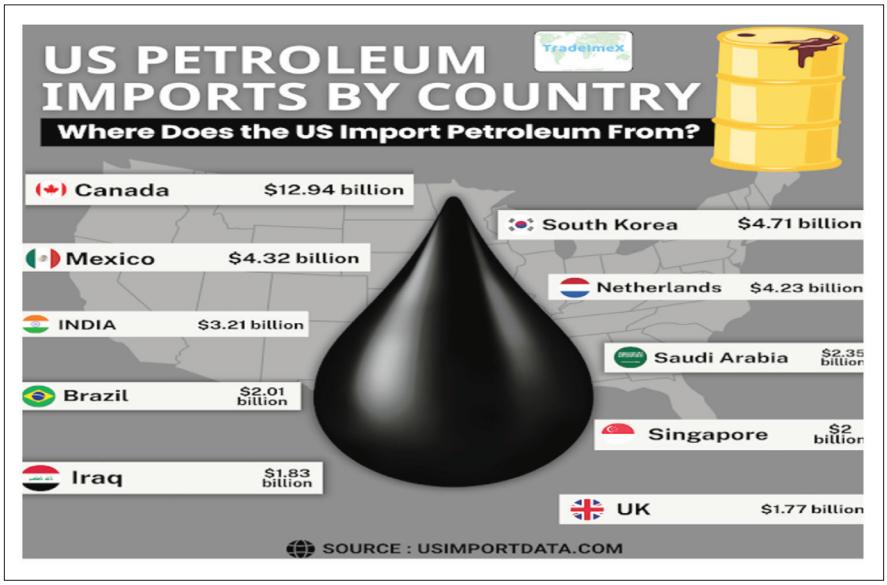

المصدر: (US Import data,2024-2025)

شكل (5) يوضح انخفاض كبير في معدلات استيراد الولايات المتحدة للنفط من دول العالم خلال الفترة من 2014-2025

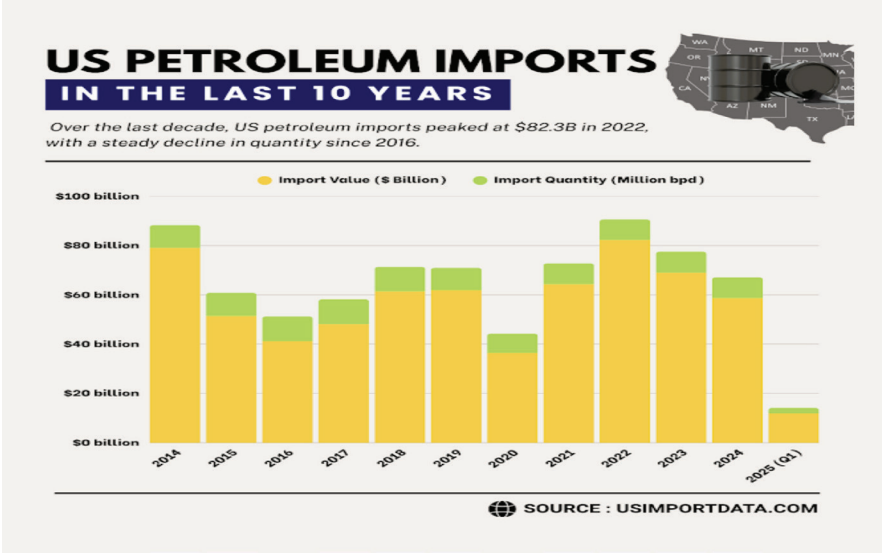

المصدر: (US importdata,2024-2025)

واردات الغاز الطبيعي من الشرق الأوسط

أدى النمو المستمر في إنتاج الغاز الطبيعي المحلي في الولايات المتحدة خلال العقدين الماضيين إلى انخفاض الطلب على واردات الغاز الطبيعي المسال وخلق فرص لتصديره. اليوم، تعد الولايات المتحدة مصدراً صافياً للغاز الطبيعي وواحدة من أكبر مُصدري الغاز الطبيعي المسال (LNG) في العالم. يتم نقل واردات وصادرات الغاز الطبيعي بشكل أساسي عبر الأنابيب كغاز، وبالسفن كغاز طبيعي مسال. يتم استيراد وتصدير كميات صغيرة من الغاز الطبيعي بواسطة الشاحنات كغاز طبيعي مسال وغاز طبيعي مضغوط (Natural gas explained). وتظهر البيانات المتاحة ان الولايات المتحدة قامت بتصدير ما يصل الى 6.90 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي خلال الفترة 2022-2023، مقابل استيراد 3.02 تريليون قدم مكعب.

شكل (6) يوضح ان الولايات المتحدة تعد مصدرا عالميا للغاز المسال نحو العالم

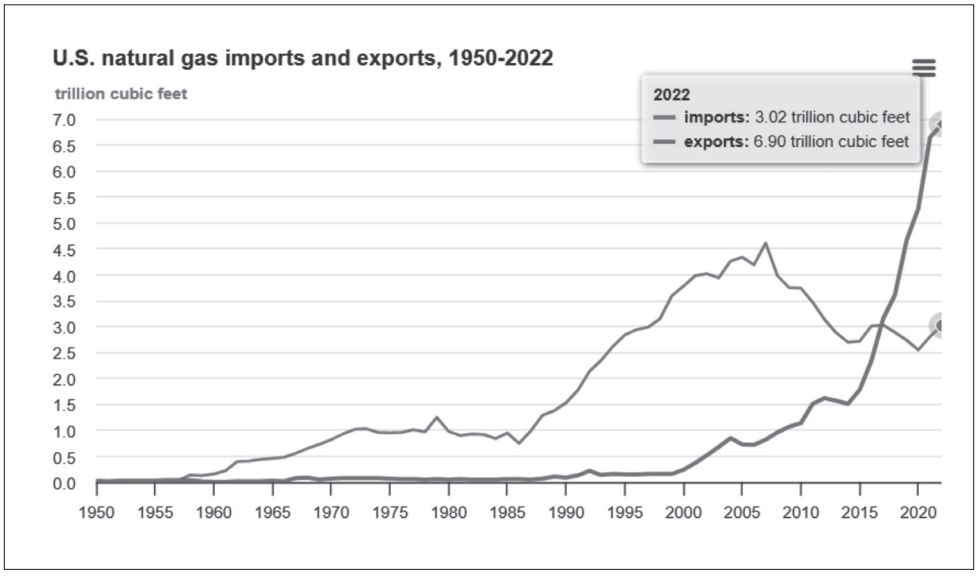

المصدر: Natural gas explained Web

الاتجاهات المستقبلية

مع استمرار الولايات المتحدة في تعزيز إنتاجها المحلي من النفط والغاز الطبيعي والمسال، وتوسيع شبكة التصدير، من المتوقع أن تستمر وارداتها من الشرق الأوسط في الانخفاض. هذا التحول يعكس تغيرًا في الاستراتيجية الأمريكية نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة وتقليل الاعتماد على مصادر خارجية. عند المقارنة بين حجم واردات الولايات المتحدة من النفط من الشرق الأوسط، وحجم الإنفاق على الحروب في المنطقة بين الاعوام 1980-2025 تُظهر تفاوتًا كبيرًا يُسلّط الضوء على العبء المالي غير المتوازن للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط:

أولًا: واردات النفط من الشرق الأوسط (1980–2025)

- **الفترة الذهبية (1980–2005)**
  - الولايات المتحدة كانت تعتمد بشكل كبير على نفط الخليج، خصوصًا من السعودية، العراق، والكويت.
  - خلال التسعينيات وأوائل الألفية، شكّلت واردات النفط من الشرق الأوسط نحو 30–40% من إجمالي وارداتها النفطية.
  - على مدار العقود، استوردت أمريكا بمئات المليارات من الدولارات من النفط من المنطقة.
- **الفترة الحديثة (2005–2025)**
  - بفضل الطفرة في إنتاج النفط الصخري، انخفضت واردات أمريكا من الشرق الأوسط
  - بحلول العام 2025، أصبحت تمثل أقل من 11% من إجمالي الواردات النفطية
  - وفق البيانات، بلغ الإنفاق السنوي على استيراد النفط من الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة حوالي 4–6 مليارات دولار فقط.
- **إجمالي تقديري (1980–2025)**
  - تقدّر قيمة واردات النفط من الشرق الأوسط بنحو 1.2 – 1.5 تريليون دولار خلال هذه الفترة.

ثانيًا: الإنفاق الأمريكي على الحروب في الشرق الأوسط (1980–2025)

- **حرب الخليج الأولى (1990–1991)**
  - الكلفة المباشرة: نحو 61 مليار دولار (معظمها مغطى من الحلفاء الخليجيين).
- **حرب العراق (2003–2011، وما بعدها)**
  - التقديرات: 2.9 تريليون دولار.
- **حرب أفغانستان (2001–2021)**
  - حوالي 2.3 تريليون دولار.
- **الحرب على داعش، والعمليات في سوريا، اليمن، وغيرها**
  - التقديرات: أكثر من 500 مليار دولار.
- **تكاليف إضافية (رعاية المحاربين، الفوائد على الديون، الخ)**
  - تصل إلى 2.5 – 3 تريليون دولار.
- **إجمالي تقريبي (1980–2025)**
  - الإنفاق على الحروب في الشرق الأوسط يتجاوز 8 تريليونات دولار.

المقارنة المباشرة

جدول (4) يوضح حجم الانفاق الامريكي على الحروب خلال الفترة 1980-2025 مقارنة بمبالغ النفط المستورد

العنصر	القيمة التقديرية
واردات النفط (1980-2025)	1.2-1.5 تريليون دولار
الانفاق على الحروب	8 تريليون دولار
الفرق	6.5 تريليون دولار

المصدر: من اعداد الباحث بمساعدة الذكاء الصناعي في الحسابات التقديرية.

تشير هذه الارقام الى الحقائق التالية

- أنفقت أمريكا على الحروب في الشرق الأوسط أكثر من 5 أضعاف ما أنفقته على واردات النفط من المنطقة.
- هذه الأرقام تُظهر أن الحروب لم تكن ذات مردود اقتصادي ملموس، بل على العكس شكلت نزيفًا ماليًا هائلًا لخزينة الولايات المتحدة.
- الاستراتيجية القائمة على «حماية المصالح النفطية» تحولت إلى عبء استراتيجي غير مبرر اقتصاديًا، خاصة بعد تراجع الاعتماد على نفط الشرق الأوسط

تشير الأرقام المالية المذكورة إلى حجم الإنفاق الكبير الذي خصصته الولايات المتحدة لتمويل الحروب، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تجاوزت قيمة هذه النفقات 7 تريليون دولار. هذا الرقم يعكس تأثير السياسات العسكرية على الاقتصاد الأمريكي ويثير تساؤلات حول الأولويات الاستراتيجية للدولة. في ظل هذا الإنفاق الضخم، تبدو خيارات إعادة النظر في توزيع الموارد المالية أكثر إلحاحًا، سواء من خلال تقليل تمويل العمليات العسكرية، وتوجيه هذه الأموال نحو مشاريع تنموية داخلية تهدف الى تعزيز التعاون الدولي بطرق سلمية. إن تحقيق التوازن بين الأمن القومي والمصالح الاقتصادية يتطلب تقييمًا شاملًا للنتائج المترتبة على هذه السياسات، مع التركيز على تحقيق استقرار مستدام يخدم المصالح الأمريكية والعالمية بما فيها دول منطقة الشرق الاوسط على المدى الطويل. إن ترسيخ حالة الاستقرار، تمكن واشنطن من تحويل هذا الإنفاق الجامح نحو دعم تنمية اقتصادية مربحة للشركات الأمريكية، وينعكس ذلك ليس على توفير هذه المبالغ الضخمة لصالح رفاهية المواطن الامريكي ودافع الضرائب فقط، بل يمتد الى ضخ مليارات الدولارات في خزائن واشنطن بفعل العائد من التبادلات التجارية. كشفت دراسة Edwards (2011) المنشورة في حزيران/ يونيو من العام 2011، كانت الأنشطة العسكرية في العراق وأفغانستان قد دخلت عاميها التاسع والعاشر على التوالي، وبلغت تكاليفها المباشرة 1.1 تريليون دولار حتى عام 2010. وتعاني الميزانية الفيدرالية من عجز منذ عام 2001، وبحلول نهاية عام 2010، ارتفع الدين العام بأكثر من 5.7 تريليون دولار، ليصل إلى مستوى يتجاوز 60% من الناتج المحلي الإجمالي. ويُعزى جزء كبير من هذه الزيادة السريعة إلى ركود عام 2008 والاستجابة غير المسبوقة للسياسة المالية للأزمة المالية. إلا أن عواقب الإنفاق

بالعجز لتمويل أنشطة الحرب كانت كبيرة. فحتى العام 2011، أدى إنفاق الحرب بعد أحداث 11 سبتمبر إلى زيادة المديونية بمقدار 1.3 تريليون دولار، أي ما يعادل حوالي 4000 دولار للفرد، ورفع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9-10 نقاط مئوية، أي ما يعادل ثلث إجمالي الزيادة منذ عام 2001 تقريبًا، وربما رفع أسعار الفائدة طويلة الأجل بنسبة 30-35 نقطة أساس.

خامساً: البعد القانوني

الموقف الأمريكي تجاه ما حدث في قطاع غزة والعدوان الإسرائيلي المستمر على اراضي الدولة الفلسطينية يثير تساؤلات عديدة حول مدى التزام واشنطن بالقوانين الدولية والمعايير الإنسانية. إن دعم أو غض الطرف عن مثل هذه الأعمال لا يقتصر على كونه انتهاكاً للقوانين الدولية، بل يمكن اعتباره شكلاً من أشكال التواطؤ في جرائم ترقى إلى مستوى الإبادة الجماعية؛ وتشكل قرارات مجلس الأمن، مثل تلك التي تؤكد على أن المقاطعة، الاحتلال، والاستيطان تخالف القانون الدولي، تشكّل مرجعاً قانونياً دولياً يُفترض احترامه من الدول الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة. في هذا السياق، فإن الدور المفترض للولايات المتحدة كقوة عظمى في العالم يتطلب منها الالتزام بمبادئ القانون الدولي والعمل على تحقيق السلام العادل والشامل؛ غير ان السلوك العملي على الأرض يعاكس الافتراض تماماً مما يقلّص من مصداقيتها كراعية للسلام أو وسيط نزيه، ويعزّز الانقسام الدولي حول سياسات القوة مقابل سيادة القانون الدولي.

ينظر العديد من الخبراء وعلماء القانون الدولي ان مواصلة واشنطن تقديم دعمها لاسرائيل دون شروط مُلزمة هو انتهاكاً للقانون الدولي واتفاقية جنيف لعام 1949 وبروتوكولاتها الإضافية التي تتضمن أهم القواعد التي تحد من وحشية الحرب. هذه الاتفاقية تحمي الأشخاص الذين لا يشاركون في القتال (المدنيون والمسعفون والعاملون في مجال الإغاثة) وأولئك الذين لم يعودوا قادرين على القتال (الجرحى والمرضى والجنود الغارقون وأسرى الحرب) (Web ICRC)، وهو ما لم تلتزم به اسرائيل منذ إنشائها وزادت من وحشيتها بعد احداث 7 اكتوبر 2023 حيث قتلت اسرائيل وجرحت أكثر من 300 ألف مواطن فلسطيني مدني. بالمثل، تخالف واشنطن قانون ليهي (Leahy Law) الأميركي الذي يمنع الحكومة الأمريكية من استخدام الأموال لمساعدة وحدات من قوات الأمن الأجنبية عندما تكون هناك

معلومات موثوقة تشير إلى تورط تلك الوحدة في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؛ تعتبر الحكومة الأمريكية التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري والاغتصاب تحت ستار القانون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان عند تنفيذ قانون ليهي (US department of State,2025).

في 18 نوفمبر 2019، أعلن وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو أن الولايات المتحدة ستغير نهجها تجاه المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية، وأنها ستعتبر في المستقبل إنشاء مستوطنات مدنية إسرائيلية في الضفة الغربية «غير متعارض في حد ذاته مع القانون الدولي». هذا الموقف يتعارض تماماً مع القانون الدولي وقرارات مجلس الامن وخاصة القرار 2334 والذي يعتبر المستوطنات غير شرعية ويجب إزالتها. هذا الموقف اثار استياء اقرب حلفاء واشنطن وفي المقدمة منهم المانيا، والتي اصدرت بتاريخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بياناً مشترك مع بلجيكا وفرنسا وبولندا والمملكة المتحدة، أعادت فيه الدول الخمس الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في المجلس التأكيد على أن موقفها من سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، واضح ولم يتغير: «جميع أنشطة الاستيطان غير قانونية بموجب القانون الدولي وتقوض قابلية حل الدولتين واحتمالات تحقيق سلام دائم، كما أعاد تأكيده قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2334 . (Talmon , 2019)

في سياق سياسات الامعان في انتهاك القوانين الدولية والمحلية وانتهاك حقوق الانسان، استخدمت واشنطن حق النقض «الفيتو» ضد عشرات القرارات الاممية التي تطالب بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي، الى جانب مطالبتها بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، ما يعكس رفضها التقيد بالقرارات التي تدعو لإنهاء الاحتلال أو حماية المدنيين. وفقاً لتقرير منظمة العفو الدولية، فإن الأسلحة التي تزودها واشنطن للحكومة الإسرائيلية قد استُخدمت في انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان، وبطريقة تتعارض مع قوانين وسياسات الولايات المتحدة. وطالبت المنظمة في بياناتها بوجوب وقف فوري لنقل الأسلحة إلى الحكومة الإسرائيلية (Amnesty USA,2024). هذا التقرير تطابق الى حد كبير مع تقرير وزارة الخارجية الامريكية الذي قدمته للكونجرس والذي كشف عن «شكوك عميقة بشأن امتثال اسرائيل» وإنه «من المعقول أن نستنتج» أن الأسلحة التي قدمتها امريكا لإسرائيل قد استخدمت بطرق «غير متسقة» مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، ومع ذلك، ترى

الـوزارة ان ذلـك ليـس مـبرراً لوقـف المسـاعدات العسـكرية ولا مـبرراً كافيـاً لقطـع إمـدادات الأسـلحة (Borger,2024).هـذه المواقـف تكشـف انفصامـاً وازدواجيـة في تطبيـق القوانـين الدوليـة: مـن جهـة الاعـتراف بالمخاطـر، ومـن جهـة أخـرى اسـتمرار تدفُّـق الدعـم دون مسـاءلة عمليـة. بينمـا يُفـترض أن تُوقـف المسـاعدات لـوكالات أو وحـدات تُـدان بانتهـاكات حقوقيـة، هنـاك أدلـة بـأنّ الولايـات المتحـدة منحّـت إسرائيـل تسـهيلات اسـتثنائية، مـا يُظهـر تمييـزاً ممنهجـاً في التطبيـق العمـلي.

بعـد إصـدار قضـاة المحكمـة الجنائيـة الدوليـة (ICC) مذكـرات توقيـف بحـق رئيـس الـوزراء الإسرائيـلي نتنياهـو ووزيـر دفاعـه السـابق غالانـت، وصـف الرئيـس الأمريكـي بايـدن القـرار بأنـه «مشـين» وأعلـن أن «الولايـات المتحـدة سـتقف دائمًـا إلى جانـب إسرائيـل». (Zvobgo,2024) هـذا التصريـح ينسـجم تمامـاً مـع مئـات المواقـف المماثلـة في الامـم المتحـدة ومجلـس الامـن والمنظمـات الدوليـة التـي عملـت واشـنطن عليهـا منـذ عقـود لإعاقـة الجهـود الدوليـة لحـل الـصراع الاسرائيـلي الفلسـطيني عـلى اسـاس حـل الدولتـين. بمـا فيهـا جهـود مجلـس الامـن الـدولي المتعلقـة بوقـف العـدوان الاسرائيـلي عـلى قطـاع غـزة (Palestine.un.,2025). هـذه المواقـف المسـاندة لاسرائيـل والمنكـرة لحقـوق الشـعب الفلسـطيني وفي مقدمتهـا حقـه في الحريـة والاسـتقلال، كشـفت ازدواجيـة المعايـير الامريكيـة وقوضـت الموثوقيـة في عمـل المؤسسـات القانونيـة الدوليـة، الى جانـب تجميـد وظائـف مجلـس الامـن الـدولي الاساسـية وفي مقدمتهـا حفـظ الامـن والاسـتقرار الدوليـين.

إسرائيل عبء وليس اصلا استراتيجياً للولايات المتحدة

الولايـات المتحـدة هـي بـلا شـك الحليـف الأهـم لإسرائيـل. كمـا أن إسرائيـل هـي الصديق الأوفى والأكثـر موثوقيـة للولايـات المتحـدة. لكـن هنـاك مـن يعتقـدون ويؤكـدون بقـوة أن إسرائيـل اصبحـت تشـكل عبئًـا اسـتراتيجياً عـلى الولايـات المتحـدة، وأنـه لـولا الدعـم الامريكـي المنحـاز لاسرائيـل، لـكان السـلام قـد سـاد منطقـة الـشرق الأوسـط منـذ عقود. في هـذا السـياق، اشـار العديـد مـن الأكاديميـين والسياسـيين الى قـوة تأثـير لوبـي اسرائيـل عـلى ثنـي السياسـة الخارجيـة للولايـات المتحـدة وتوجيههـا نحـو مصالـح اسرائيـل، دون النظـر حتـى في مصالـح واشـنطن. ويؤكـد هـذا الـرأي العالمـين الكبيريـن ميرشـيمر ووالـت. هـذا اللوبـي يتحكـم في السياسـة الأمريكيـة. وأن اللجنـة الأمريكيـة الإسرائيليـة للشـؤون العامـة (AIPAC) هـي مـن اقـوى أذرع التحكـم في القـرار، بالإضافـة الى مـا يُعـرف بـ

«المحافظين الجدد»، وبعضهم يهود بالفعل. وهم يمارسون تأثيرًا سحريًا تقريبًا على صانعي السياسة، بما في ذلك قادة الكونغرس والرئيس الامريكي نفسه. بل إن البعض يقول إن حرب العراق تم الترويج لها من قبل لوبي إسرائيل، وأن الرئيس تم إقناعه بإعلان الحرب على صدام حسين، ليس من أجل الدفاع عن الولايات المتحدة أو تعزيز مصالحها، بل من أجل تعزيز مصالح إسرائيل في المنطقة.

هذه العلاقة أضرت بمكانة الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي، وزادت من معاداة أمريكا، وأدت ذات يوم إلى الحظر النفطي العربي عام 1973، والتدخل الامريكي السوفييتي عام 1973 الذي كاد يدفع بحرب نووية، بالإضافة الى الهجمات العديدة التي استهدفت الولايات المتحدة ومصالحها في المنطقة العربية، ويشير العديد من السياسيين الى ان إسرائيل قد جرت الولايات المتحدة إلى حرب لبنان عام 1982، هذا التدخل العنيف من قبل الجيش الامريكي نتج عنه التفجير المدمر للسفارة الامريكية في بيروت ابريل 1983عام وأدى إلى سقوط ضحايا أمريكيين مدنيين وعسكريين. لم تتوقف إسرائيل عند هذه النقطة، وواصلت سحب أمريكا نحو خطوطها، لقد ضغطت إسرائيل على الأمريكيين لتنظيم قضية إيران-كونترا التي أضرت بمصداقية الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم (Hadar,2023). كما دفعت اسرائيل الولايات المتحدة للانخراط في حرب ضد العراق ولاحقاً غزو العراق واحتلاله، وورطتها في حرب ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وفي حرب مباشرة ضد إيران، وكذلك في معظم حروبها في منطقة الشرق الاوسط.

يجادل العالم جون ميرشيمر، على مدى العقود القليلة الماضية، وخاصة منذ حرب الأيام الستة في عام 1967، كانت العلاقة مع إسرائيل محور سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وقد أدى الدعم الثابت لإسرائيل والجهود المرتبطة به لنشر «الديمقراطية» في جميع أنحاء المنطقة إلى إثارة الرأي العام العربي والإسلامي، مما عرّض للخطر أمن الولايات المتحدة وأمن معظم دول العالم. ولا مثيل لهذه الحالة في تاريخ السياسة الأمريكية. ويتساءل، لماذا كانت الولايات المتحدة مستعدة للتخلي عن أمنها وأمن العديد من حلفائها من أجل تعزيز مصالح دولة أخرى؟ ويضيف، قد يفترض المرء أن العلاقة بين البلدين كانت قائمة على مصالح استراتيجية مشتركة أو متطلبات أخلاقية ملحة، لكن أياً من هذين التفسيرين لا يمكن أن يبرر المستوى الهائل من الدعم المادي والدبلوماسي الذي تقدمه الولايات المتحدة (Mearsheimer & Walt,2006).

النتائج والتوصيات

العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل تُعتبر من أكثر العلاقات إثارةً للجدل على الساحة الدولية، حيث يرى العديد من المحللين أن هذه الشراكة تُلقي بظلالها على المصالح الحيوية للولايات المتحدة، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط. إن الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل يُسبب سلسلة من الحروب اللا منتهية في المنطقة، مما ينعكس سلبًا على صورة واشنطن ودورها كوسيط محايد في النزاعات الإقليمية. ومع وجود قواعد عسكرية أمريكية منتشرة في المنطقة، تتزايد التساؤلات حول مدى الحاجة إلى الاعتماد على إسرائيل كحليف استراتيجي لتحقيق الأهداف الأمريكية. لذلك، يُعد من الضروري إعادة تقييم هذه العلاقة بما يضمن توافقها مع المصالح الوطنية الأمريكية واحترام القوانين الدولية، وذلك للأسباب التالية:

- تظهر نتائج استطلاعات الرأي رفضاً شعبياً واسعاً لسياسات اسرائيل من قبل قطاعات كبيرة من الرأي العام الأمريكي والعالمي، بما في ذلك اليهود الأمريكيين الذين يشكلون نسبة كبيرة من يهود الشتات. وأن هذا الرفض بات يؤثر على شعبية ترامب داخل الولايات المتحدة. يُعزى هذا الرفض إلى ما يعتبره الكثيرون استمراراً لنهج يساهم في تأجيج الصراعات ونشر حالة عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة للدعم الامريكي غير المشروط لاسرائيل؛ بالمقابل، تجاهل الاعتراف الامريكي بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني. هذه السياسات تُبقي المنطقة في حالة من عدم الاستقرار. على هذا النحو، فإن اعتراف الولايات المتحدة بدولة فلسطين، سوف يساهم في:

1. توحيد المجتمع الامريكي، وتقليص الفجوات حول المواقف بين الحزبين الكبيرين الديمقراطيين والجمهوريين
2. ايجاد حالة من التعاون بين الاقليات في المجتمع الامريكي، وخاصة الاقليات العربية والاسلامية واليهودية، لحل معظم القضايا الداخلية.
3. خفض خطاب الكراهية ووسائل تعزيز الفجوة في المجتمع الامريكي.
4. يعزز العلاقة داخل الحزب الواحد: على صعيد الحزب الديمقراطي بين التيار التقدمي اليساري المؤيد لفلسطين والتيار التقليدي المؤيد لإسرائيل.

5. على صعيد الحزب الجمهوري، يساعد في ردم الفجوة في تباين المواقف التي بدأت تظهر داخل تيار ماغا MAGA الذي يتزعمه ترامب، ويساعد في تطبيق الاجندة الانتخابية للإدارة.

- يشكل الاعتراف الأمريكي بالدولة الفلسطينية خطوة مركزية تعكس تحولاً عميقاً في السياسة الخارجية التقليدية لواشنطن، حيث يعزز هذا الاعتراف من مكانتها كقوة دولية وحيدة ترفع شعار سيادة القانون الدولي واحترام قرارات الأمم المتحدة (العالم القائم على القواعد). هذه الخطوة من شأنها أن تسهم في تعزيز علاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية والإسلامية وزيادة موثوقيتها المفقودة، وتفتح الباب أمام تعاون أوسع في كافة المجالات، وتحد من تأثير القوى المحلية الدولية التي تراها واشنطن منافسة لها في المنطقة، مثل روسيا والصين وإيران. كما أن هذا الاعتراف يعكس التزاماً جاداً بمفهوم «حل الدولتين»، وهو الإطار الذي طالما اعتُبر المسار الوحيد والأمثل لتحقيق السلام العادل والدائم والشامل في الشرق الأوسط. ومن خلال هذه السياسة، يمكن لواشنطن أن تعيد صياغة علاقتها مع إسرائيل، وتضمن:

1. تجنيب المنطقة المزيد من المخاطر والتهديدات الامنية والتي تؤثر سلباً على مصالح واشنطن.
2. استعادة دور الوسيط النزيه: في قيادة عملية السلام، بعد سنوات من الانحياز الفاضح لإسرائيل.
3. تعزيز علاقاتها مع الدول العربية: تشعر العديد من الدول العربية والاسلامية التي تربطها علاقات تحالف او صداقة بواشنطن بكثير من الحرج امام الموقف الامريكي، وتفاقم الاوضاع بعد احداث 7 اكتوبر 2023، وما تبعها من مذابح ترتكبها اسرائيل بحق الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. لذلك، ستلقى خطوة الاعتراف بالدولة الفلسطينية ترحيبًا واسعًا من حلفاء واشنطن في المنطقة.
4. تطبيع العلاقات: في حال اعتراف واشنطن بالدولة الفلسطينية، يصبح من السهل على ادارة ترامب إطلاق قطار تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية والاسلامية.
5. سيُخفض النظرة السلبية تجاه الولايات المتحدة في الشارعين العربي والإسلامي؛ وشعوب معظم دول العالم

6. صناعة السلام بدل الحروب: توجيه موارد واشنطن الهائلة ونفقاتها العسكرية الضخمة في المنطقة نحو صناعة السلام والازدهار كما يردد ترامب دائماً.
7. تعيد واشنطن الثقة في علاقاتها مع حلفائها الاوروبيين، ويُعزز التوافق داخل الغرب ويُضعف الانقسامات في السياسات الخارجية.

إن هذه الخطوة ليست مجرد إجراء رمزي، بل هي استثمار طويل الأمد في استقرار المنطقة وتعزيز الأمن العالمي بما يخدم المصالح الأمريكية والجيوسياسية بشكل متوازن ومسؤول.

- اعتراف الولايات المتحدة بدولة فلسطين المستقلة سيكون تحولًا أخلاقيًا كبيرًا، يؤكد التزام الادارات الامريكية بقواعد القانون الدولي، ومبادئ الدستور الامريكي، ويؤكد مزاعم نخب واشنطن السياسية الذين يُسوِقون بلادهم بإعتبارها منارة للديموقراطية والليبرالية وحقوق الانسان. كما ويُعيد التوازن إلى سياسات واشنطن الخارجية، ويدفع نحو تحسين صورتها عالميًا. هذه الخطوة تحمل دلالات قوية، وتحقق لواشنطن المزايا التالية:

1. **تحسين الصورة الأخلاقية:** بما يشمل، احترام القيم الأمريكية التي تظهر الامتثال الدائم لمبدأ حق تقرير المصير للشعوب، وهو من الركائز التي تأسست عليها أمريكا، ويعكس التزامًا حقيقيًا بحقوق الإنسان والعدالة الدولية، وليس انتقائية في تطبيقها.
2. **التخلص من عبء الانحياز الأعمى لإسرائيل:** الاعتراف يحد من النقد الأخلاقي الموجه لواشنطن بأنها تدعم احتلال قائم على الفصل العنصري، وتتغاضى عن الجرائم ضد الفلسطينيين.
3. **تحسين صورتها في العالمين العربي والإسلامي:** الاعتراف سيُنظر إليه كخطوة شجاعة وإن كانت متأخرة نحو الإنصاف، ما يُخفف من الغضب الشعبي ويُعيد قدرًا من الاحترام لدور واشنطن العالمي
4. **الاعتراف يُحرّك الجمود السياسي:** ويُعطي الفلسطينيين أملًا سياسياً بمستقبل أفضل، ويضع حداً لجرائم اسرائيل وسياساته العدوانية.
5. **خلق نموذج امريكي لحل النزاعات بالطرق السلمية:** بحيث تصبح واشنطن راعية لحل سياسي حقيقي، لا طرفًا في النزاع، مما يُشجع

تسـويات مشـابهة في مناطـق أخـرى مـن العالـم قائمـة عـلى عدالـة القانـون الـدولي.

6. **دعـم نـشر الديمقراطيـة وحقـوق الإنسـان:** تشـجيع قيـام دولـة فلسـطينية ديمقراطيـة، قيـام نظـام سـياسي فلسـطيني مسـتقر ومتعـدد، حوكمـة رشـيدة...
7. **إظهـار ان الجميـع بمـن فيهـم إسرائيـل متسـاوون امـام القانـون الـدولي،** ممـا يعـزز الثقـة في قيـادة واشـنطن للنظـام الـدولي، يمنحهـا قـدرة أكـبر عـلى قيـادة جهـود السـلام والعدالـة، وتسـتعيد الثقـة مـع شركائهـا الأوروبيـين والـدول الناميـة.
8. **إنهـاء صـورة الازدواجيـة في المعايـير:** الاعـتراف يُظهـر أن واشـنطن لا تدافـع عـن حقـوق الإنسـان فقـط حـين تخـدم مصالحهـا، بـل تلتـزم بهـا كمبـدأ شـامل.

- اعـتراف الولايـات المتحـدة بدولـة فلسـطين يمثـل خطـوة اسـتراتيجية ذات أبعاد اقتصاديـة عـلى المسـتويين الإقليمـي والـدولي. وسـوف يسـهم هـذا الاعـتراف في تقليـل التوتـرات والنزاعـات التـي تسـتنزف المـوارد الماليـة والكفـاءات البشريـة، وبالتـالي تخفيـض تكاليـف الحـروب إلى مسـتويات صفريـة. بالمقابـل، يمكـن توجيـه هـذه المـوارد التريليونيـة نحـو الاسـتثمار في التنميـة المسـتدامة، وتعزيـز البنـى التحتيـة، ودعـم الابتـكار التكنولوجـي بمـا يتمـاشى مـع متطلبـات العـصر الحديـث. كمـا أن هـذه الخطـوة ستسـاهم في تقليـل معـدلات البطالـة وايجـاد فـرص عمـل جديـدة، وبالتـالي تحقيـق اسـتقرار اقتصـادي عالمـي مـن خـلال القضـاء عـلى التضخـم الـذي يثقـل كاهـل الاقتصاديـات الكـبرى. هـذا الوضـع الناشـئ بـدوره يسـهم في فتـح آفـاق جديـدة للتعـاون الاقتصـادي والتجـاري بـين دول المنطقـة والولايـات المتحـدة، ممـا ينعكـس إيجابًـا عـلى الاقتصـاد الأمريكـي. عـلى هـذا النحـو، سـوف تسـتفيد واشـنطن مـن الاعـتراف بالدولـة الفلسـطينية، مـن خـلال:

- جذب مزيد من الاستثمارات في الاقتصاد الامريكي
- دعم التجارة الإقليمية والتكامل الاقتصادي
- بيئة آمنه ومستقرة تقلل المخاطر على المستثمرين
- تحفيـز المسـتثمرين الامريكيـين أنفسـهم في قطاعـات الطاقـة، التكنولوجيـا، والبنيـة التحتيـة... في المنطقـة

- عقود مشاريع إعادة الإعمار، هناك حاجة لمشاريع إعادة إعمار واسعة (بنية تحتية، طاقة، إسكان، اتصالات). الشركات الأمريكية يمكن أن تحظى بعقود كبرى بتمويل دولي أو عربي، خاصة في غزة، لبنان، سوريا، اليمن...
- صياغة اتفاقات تجارية جديدة، أو مناطق اقتصادية مشتركة.
- تعزيز الشراكة الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والاسلامية على حساب منافسها التجاري بكين.
- تعزيز علاقات واشنطن مع دول الخليج الغنية، ما قد يُترجم إلى صفقات تجارية، استثمارات متبادلة، ومشاريع مشتركة تشمل فلسطين.
- تقليل المخاطر الأمنية والدعم المشروط للمشاريع الدولية
- تحسين صورة العلامات التجارية الأمريكية
- تحسين صورة الولايات المتحدة في العالم العربي، ما ينعكس على سمعة الشركات الأمريكية والطلب على منتجاتها وخدماتها.
- انخراط اسرائيل في الهيكل الاقتصادي الاقليمي.

- يُعتبر الاعتراف بالدولة الفلسطينية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية خطوة محورية تعكس التزامًا حقيقيًا بمبادئ القانون الدولي وحقوق الانسان، خاصة حق تقرير المصير. الى جانب ترسيخها للقوانين الداخلية -قانون ليهي. إن هذا الاعتراف لا يقتصر على كونه إجراءً سياسيًا، بل يحمل أبعادًا قانونية وأخلاقية تعزز مصداقية النظام الدولي القائم على القواعد. كما أنه يُعيد تسليط الضوء على أهمية دور المؤسسات الدولية، مثل مجلس الأمن، في ضمان السلم والأمن العالميين بعيدًا عن ازدواجية المعايير. ومن شأن هذه الخطوة أن تُسهم في تحقيق توازن أكبر في التعامل مع القضية الفلسطينية، بما يضمن:

1. استعادة المصداقية للقانون الدولي، وتطبيق مبدأ المساواة في السيادة
2. إعادة تفعيل دور مجلس الأمن الدولي
3. إعادة الاعتبار للأمم المتحدة ومؤسساتها
4. بناء نموذج دولي لحل النزاعات سلمياً
5. تحسين العلاقة مع معظم دول العالم
6. تعزيز التحالفات العالمية القائمة على مبدأ سيادة القانون.

- تظهر نتائج هذه الدراسة ان اسرائيل لم تعد أصلًا استراتيجيًا كما يروج لها انصارها داخل المجتمع الامريكي، بل أصبحت عبئًا سياسيًا؛ اقتصادياً؛ أخلاقيًا وقانونياً، وتلحق ضرراً كبيراً بمصالح واشنطن في منطقة الشرق الاوسط وعبر العالم. إن الدعم المستمر لإسرائيل على حساب القضايا العادلة في منطقة الشرق الأوسط، لا سيما القضية الفلسطينية، أضعف من مكانة واشنطن على الساحة الدولية وأثر سلباً على مصداقيتها كدولة تسعى لتطبيق مبادئ القانون الدولي. علاوة على ذلك، فإن هذا التحالف يساهم في خلق أعداء جدد للولايات المتحدة ويزيد من التوترات الإقليمية دون تحقيق مكاسب استراتيجية ملموسة. ومن أجل استعادة دورها القيادي في النظام العالمي وتعزيز مكانتها الدولية، يتعين على واشنطن اتخاذ خطوات جادة نحو دعم حل الدولتين والاعتراف بالدولة الفلسطينية كجزء من سياسة متوازنة تعزز السلام والاستقرار في المنطقة.

المراجع

Bernd Debusmann (2024). Decoder: Is Israel jeopardizing its "special relationship"? 16 Dec 2024, Decoders.https://news-decoder.com/decoder-is-israel-jeopardizing-its-special-relationship/

Eytan Gilboa (2018). The American Public and Israel: A Record of Support, but Clouds on the Horizon. BESA, April 2, 2018. https://besacenter.org/american-public-israel/

Megan Brenan (2025). 32% in the U.S. Back Israel›s Military Action in Gaza, a New Low. Gallup, July 29, 2025. https://news.gallup.com/poll/692948/u.s.-back-israel-military-action-gaza-new-low.aspx

William A. Galston and Bill Galston (2025). Support for Israel continues to deteriorate, especially among Democrats and young people. Brookings, August 6, 2025. https://www.brookings.edu/articles/support-for-israel-continues-to-deteriorate-especially-among-democrats-and-young-people/

Megan Brenan (2025). Less Than Half in U.S. Now Sympathetic Toward Israelis. Galup, March 6, 2025. https://news.gallup.com/poll/657404/less-half-sympathetic-toward-israelis.aspx

The Economist/YouGov Poll. August 1 - 4, 2025 - 1702 U.S. Adult Citizens. https://d3nkl3psvxxpe9.cloudfront.net/documents/econTabReport_lSgdLYM.pdf

U.S. Jews' connections with and attitudes toward Israel. Pew Research, 11 may.2021, https://www.pewresearch.org/religion/2021/05/11/u-s-jews-connections-with-and-attitudes-toward-israel/

Nadav Tamir (2024). The majority of US Jews love Israel, just not Netanyahu. 21 Aug. 2024.The Jerusalem Post.

J Street National Jewish Voters Survey. Oct.28-November 3, 2020. https://jstreet.org/wp-content/uploads/2020/11/J-Street-2020-Election-Survey-Topline-Results-110320.pdf

Caroline Morganti (2023). Recent Polls of US Jews Reflect Polarized Community. Jewish Current, June 29, 2023. https://jewishcurrents.org/recent-polls-of-us-jews-reflect-polarized-community

Laura Silver (2025). Most people across 24 surveyed countries have negative views of Israel and Netanyahu. Pew Research, 3 Jun. 2025. https://www.pewresearch.org/short-reads/2025/06/03/most-people-across-24-surveyed-countries-have-negative-views-of-israel-and-netanyahu/

General Assembly Overwhelmingly Adopts Resolution Asking Nations Not to Locate Diplomatic Missions in Jerusalem. 21 Dec. 2017. https://press.un.org/en/2017/ga11995.doc.htm

Jerusalem: UN resolution rejects Trump›s declaration. BBC., 22 Dec. 2017. https://www.bbc.com/news/world-middle-east-42446027

General Assembly endorses New York Declaration on two-State solution between Israel and Palestine.12 Sep. 2025. https://news.un.org/en/story/2025/09/1165835

Key Players Reject Proposed United States Peace Plan as Failing to Meet Minimum Rights of Palestinians, Special Coordinator Tells Security Council. 11 Feb.2020. https://press.un.org/en/2020/sc14103.doc.htmhttps://press.un.org/en/2020/sc14103.doc.htm

Declaration of Independence: A Transcription. US Congress, July 4, 1776. https://www.archives.gov/founding-docs/declaration-transcript

U.S. Recognizes Kosovo as Independent State, Secretary Condoleezza Rice. US department of state. Washington DC. February 18, 2008. https://2001-2009.state.gov/secretary/rm/2008/02/100973.htm

Harold Koh and Christopher Dell., The International Court of Justice›s Advisory Opinion on Kosovo›s Declaration of Independence. Foreign Press Center, Washington, DC. July 22, 2010. https://2009-2017-fpc.state.gov/145040.htm

Press Release Issued by the Department of State on July 23, 194093. July 23, 1940. Statement by the Acting Secretary of State. https://history.state.gov/historicaldocuments/frus1940v01/d412

President Carter›s Farewell Address to The Nation. January 14, 1981. https://www.pbs.org/newshour/spc/character/links/carter_speech.html

Kanishka Singh. (2024). US criticizes ICJ opinion on Israeli occupation of Palestinian territories. Reuters. July 21, 2024. https://www.reuters.com/world/us-criticizes-icj-opinion-israeli-occupation-palestinian-territories-2024-07-20/

Amdt1.8.1 Overview of Freedom of Association. https://constitution.congress.gov/browse/essay/amdt1-8-1/ALDE_00013139/

Texas Court Decision Blocking Anti-BDS Law. BDS Web.24 Apr.2019. https://bdsmovement.net/news/texas-court-decision-blocking-anti-bds-law

Andrea Mitchell and Alexander Smith (2024). What the U.S. recognizing a Palestinian state would mean? NBC, Feb. 6, 2024. https://www.nbcnews.com/news/world/us-recognize-palestinian-state-biden-israel-war-gaza-rcna136708

Jonathan Masters and Will Merrow (2023). U.S. Aid to Israel in Four Charts. Council on foreign Relation. Nov. 13, 2024. https://www.cfr.org/article/us-aid-israel-four-charts

U.S. Foreign Aid to Israel: Overview and Developments since October 7, 2023. https://www.congress.gov/crs-product/RL33222

FACT SHEET: Memorandum of Understanding Reached with Israel. The White House Office of the Press Secretary. Sep.14, 2016. https://obamawhitehouse.archives.gov/the-press-office/2016/09/14/fact-sheet-memorandum-understanding-reached-israel

U.S. Security Cooperation with Israel. Bureau of Political-Military Affairs. April 25, 2025. https://www.state.gov/u-s-security-cooperation-with-israel

U.S. Foreign Aid to Israel: Overview and Developments since October 7, 2023. Congressional Research Services, May 28, 2025.

How Much Money Does the US Give to Israel? US campaign for Palestinian Rights. https://uscpr.org/activist-resource/us-military-funding-to-israel-map/?utm_source=rd_google_ads&utm_medium=search&utm_campaign=nmtd2025&utm_id=rd&gad_source=1&gad_campaignid=22433821591&gbraid=0AAAAAqK-GAXmio2IIDGSSBbZ05dYtENEv&gclid=Cj0KCQjw8KrFBhDUARIsAMvIApY3JLsfqdRz-uCAENJ8y05jBmX9Is4hljiC1Ly8k2UDHMOzvpBfVMgaAj13EALw_wcB

US plans emergency $3bn arms sales to Israel. DAWN, Mar.2, 2025. https://www.dawn.com/news/1895233

Sharp, Jeremy M. (2025). U.S. Foreign Aid to Israel: Overview and Developments since October 7, 2023. 05/28/2025. https://www.congress.gov/crs-product/RL33222

William D. Hartung. (2025). U.S. Military Aid and Arms Transfers to Israel, October 2023 – September 2025. Posted on October 7, 2025. https://quincyinst.org/research/u-s-military-aid-and-arms-transfers-to-israel-october-2023-september-2025/?utm_source=chatgpt.com#

Linda Bilmes, William Hartung, and Stephen Semler (2024). United States Spending on Israel's Military Operations and Related U.S. Operations in the Region, October 7, 2023 – September 30, 2024. The Watson Institute for International and Public Affairs. October 7, 2024

Jill Kimball (2021). Costs of the 20-year war on terror: $8 trillion and 900,000 deaths. Watson Institute- Brown, Sept. 1, 2021. https://www.brown.edu/news/2021-09-01/costsofwar?utm_source=chatgpt.com

William D. Hartung and Stephen N. Semler (2025). Profits of War: Top Beneficiaries of Pentagon Spending, 2020 – 2024. Watson School, July 8, 2025. https://watson.brown.edu/costsofwar/files/cow/imce/papers/2025/Profits%20of%20War_Hartung%20and%20Semler_Costs%20of%20War%3AQuincy%20FINAL.pdf

What is the National Debt today? Peterson Foundation, 2025. https://www.pgpf.org/national-debt-clock/?gad_source=1&gad_campaignid=17473447126&gbraid=0AAAABdefgaFL8ZxhnE_Iyoc5aZVLqtMA&gclid=CjwKCAjwk7DFBhBAEiwAeYbJsTZfRGGq0q5DNPvXj3LvHuls85Czvn0vrzhutQ4lHcfNS1MO7WtEMBoCF9QQAvD_BwE

Current Federal Debt and Deficit (2025). https://www.pgpf.org/programs-and-projects/fiscal-policy/current-debt-deficit/

Ken Roberts (2024). 2024 U.S. Oil Imports from Middle East Hit New Record Low. Forbes, Aug 16, 2024. https://www.forbes.com/sites/kenroberts/2024/08/16/2024-us-oil-imports-from-middle-east-hit-new-record-low/?utm_source=chatgpt.com

US Landed Cost of Crude Oil Imports from All OPEC Countries (I: USLCCONM). Y Chart, Apr.2025. https://ycharts.com/indicators/us_landed_cost_of_crude_oil_imports_from_all_opec_countries

U.S. Energy Information Administration (How much petroleum does the United States import and export. https://www.eia.gov/tools/faqs/faq.php?id=727&t=6

US Petroleum Imports by Country 2024-25: How much Petroleum does the US Import.2024-2025. https://www.usimportdata.com/blogs/us-petroleum-imports-by-country-2025

U.S. petroleum imports from Saudi Arabia from 2000 to 2024. https://www.statista.com/statistics/191215/petroleum-imports-into-the-us-from-saudi-arabia-since-2000/?utm_source=chatgpt.com

U.S Information and Administration, Natural gas explained: Natural gas imports and exports. https://www.eia.gov/energyexplained/natural-gas/imports-and-exports.php

Ryan D. Edwards (2011). Post-9/11 War Spending, Debt, and the Macroeconomy. June 22, 2011. https://costsofwar.watson.brown.edu/sites/default/files/papers/Edwards-Post-9_11-War-Spending.pdf

The Geneva Conventions and their Commentaries. ICRC. https://www.icrc.org/en/law-and-policy/geneva-conventions-and-their-commentaries

About the Leahy Law. Bureau of Democracy, Human Rights, and Labor. US department of State. Jan. 20, 2025. https://www.state.gov/bureau-of-democracy-human-rights-and-labor/releases/2025/01/leahy-law-fact-sheet

Stefan Talmon (2019). Germany opposes the new U.S. position on Israeli settlements in the occupied West Bank – considers all settlement activity illegal under international law. 21 Nov. 2019. https://gpil.jura.uni-bonn.de/2019/11/germany-opposes-new-u-s-position-on-israeli-settlements-in-the-occupied-west-bank-considers-all-settlement-activity-illegal-under-international-law/

U.S.-Made Weapons Used by Government of Israel in Violation of International Law and U.S Law. AMNESTY International. 29 Apr.2024. https://www.amnestyusa.org/press-releases/u-s-made-weapons-used-by-government-of-israel-in-violation-of-international-law-and-u-s-law/?utm_source=chatgpt.com

Julian Borger (2024). US finds Israel's use of weapons in Gaza 'inconsistent' with human rights law, but will not cut flow of arms. The Guardian, 10 May. 2024. https://www.theguardian.com/us-news/article/2024/may/10/us-weapons-israel-human-rights-law?utm_source=chatgpt.com

Kelebogile Zvobgo (2024). Biden's ICC hypocrisy undermines international law. Brookings, Dec. 20, 2024. https://www.brookings.edu/articles/bidens-icc-hypocrisy-undermines-international-law/

US vetoes Security Council resolution demanding permanent ceasefire in Gaza 05 June 2025. https://palestine.un.org/en/295743-us-vetoes-security-council-resolution-demanding-permanent-ceasefire-gaza

Leon Hadar (2023). Israel: Strategic Asset or American Protectorate? The National Interests. Oct. 20, 2023. https://nationalinterest.org/feature/israel-strategic-asset-or-american-protectorate-206994

John Mearsheimer and Stephen Walt (2006). The Israel Lobby. https://www.lrb.co.uk/the-paper/v28/n06/john-mearsheimer/the-israel-lobby

صورة اليهود بين التضليل السياسي والإعلامي والواقع الاستراتيجي: مقاربة في أبعاد الأمن القومي الفلسطيني

وفاء داري: كاتبة وباحثة - فلسطين

الملخص:

يشكل الأمن القومي الفلسطيني تحديًا مركزيًا في ظل التحولات الإقليمية والدولية وحالة عدم اليقين التي تحكم النظام العالمي المعاصر. ويبرز في هذا السياق خطاب التضليل السياسي والإعلامي المرتبط بصورة اليهود كأحد أهم أدوات الصراع غير المباشر، إذ أعاد إنتاج صورة ذهنية زائفة لليهود تُشرعن السياسات الاستيطانية والتهجير القسري وتبرر الانتهاكات الإسرائيلية بحق الفلسطينيين (United Nations, 2024). يهدف هذا البحث إلى تفكيك العلاقة بين الخطاب السياسي والإعلامي العالمي والواقع الاستراتيجي للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، مع تحليل انعكاسات هذه الصورة المضلِّلة على الأمن القومي الفلسطيني والعربي. ويعتمد البحث على منهجية تحليل الخطاب الإعلامي والسياسي مدعومة بدراسة حالة للتغطية الإعلامية للحرب على غزة (2023–2025)، والتي كشفت عن فجوة حادة بين صناعة السردية الصهيونية والواقع الميداني للمجازر والتهجير القسري (Finkelstein, 2023; Kimmerling, 2021). وتشير النتائج إلى أن استمرار هذا التضليل يسهم في إضعاف القدرة الفلسطينية على كسب الدعم الدولي، ويؤثر على موازين القوى الإقليمية ويزيد من تعقيد مشهد الأمن القومي العربي. ويخلص البحث إلى ضرورة تطوير استراتيجية إعلامية ودبلوماسية متكاملة لمواجهة التضليل وإعادة صياغة السردية الفلسطينية بما يعزز القدرة على حماية الهوية الوطنية ومواجهة سياسات الاحتلال.

الكلمات المفتاحية: الأمن القومي الفلسطيني، التضليل الإعلامي، الخطاب السياسي، التحولات الإقليمية، الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

المقدمة

1.1 خلفية الدراسة

صورة اليهود بوصفها أداة هيمنة: قراءة فلسفية في خطاب التضليل وأثره على الأمن القومي الفلسطيني. تُعَدّ صورة اليهود في الوعي الإنساني بنيةً رمزيةً متراكبةً تشكّلت عبر تفاعلاتٍ تاريخية وسياسية وإعلامية متداخلة. فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تكثيف سردية الهولوكوست، تحوّل الخطاب السياسي والإعلامي الغربي إلى مُنتِجٍ فعّال لصورة ذهنية تمنح المشروع الصهيوني شرعيةً أخلاقيةً وسياسية، وتعيد تأطير ممارسات الاحتلال ضمن قوامي «الأمن» و«الدفاع عن النفس» و«الاستثنائية الأخلاقية» (Khalidi, 2020; Finkelstein, 2023). ومع تصاعد التحوّلات الإقليمية والدولية، خصوصًا بعد حرب غزة 2023–2025، تعمّق التنافر بين الخطاب المُتَخَيَّل والواقع الميداني الذي توثّقه تقارير أممية وحقوقية من تهجيرٍ قسري وانتهاكاتٍ جسيمةٍ للقانون الدولي الإنساني (United Nations, 2024; Amnesty International, 2022; Human Rights Watch, 2021).

1.2 إشكالية الدراسة

يشكل موضوع الأمن القومي الفلسطيني أحد أكثر القضايا حساسية في ظل تحولات النظام الدولي المعاصر وما يرافقها من صراعات سردية وإعلامية. ويتعرض الأمن القومي الفلسطيني لتهديدات متصاعدة بفعل سياسات الاحتلال الإسرائيلي من جهة، وخطابات التضليل السياسي والإعلامي التي أعادت إنتاج صورة ذهنية زائفة لليهود من جهة أخرى. هذه الصورة تُشرعن السياسات الاستيطانية والتهجير القسري وتوفر غطاءً أيديولوجيًا وأخلاقيًا لانتهاكات إسرائيل المتكررة ضد الفلسطينيين (United Nations, 2024). ففي ظل المتغيرات الجيوسياسية الإقليمية والدولية المتسارعة، يمثل الأمن القومي الفلسطيني أحد أهم محاور الصراع الذي لا يقتصر على الساحة العسكرية فقط، بل يتعداه إلى ميادين الإعلام والسياسة والفكر. تتداخل في هذا الإطار صورة اليهود التي تُبنى وتُعاد صياغتها باستمرار عبر خطاب سياسي وإعلامي مشوه ومُضلل، يُعيد إنتاج سرديات تبرر الاحتلال وتغيّب الواقع الميداني لفلسطين، خاصة في ظل ما شهدته المنطقة من أحداث متلاحقة، وعلى رأسها حرب غزة بين 2023–2025.

1.3 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها تدمج بين البعد الفلسفي النقدي والتحليل السياسي – الإعلامي، في محاولة لفهم كيفية توظيف صورة اليهود داخل الخطاب الغربي والعالمي لتقويض رواية الحق الفلسطيني او السردية الفلسطينية. وتهدف الدراسة إلى تفكيك العلاقة بين الخطاب الإعلامي والسياسي العالمي والواقع الاستراتيجي للأمن القومي الفلسطيني، بالاستناد إلى مقاربة نقدية فلسفية تسعى لتبيان أثر التضليل في إعادة تشكيل صورة اليهود ضمن الخيال العالمي، وانعكاساته على التوازنات الإقليمية والهوية الوطنية الفلسطينية.

1.4 فرضية الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من فرضيةٍ مفادها أنّ «التضليل السياسي والإعلامي المتصل بصورة اليهود أسهم في إنتاج فجوةٍ دلاليةٍ ومعياريةٍ بين خطاب القيم المُعلَن وواقع الممارسة، وأنّ لهذه الفجوة انعكاساتٍ مباشرة على الأمن القومي الفلسطيني بما يشمله من أبعادٍ سياسية، وقانونية، ودبلوماسية، ورمزية».

1.5 المنهجية

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة منهج تحليل الخطاب النقدي (Critical Discourse Analysis)، الذي يسمح بالكشف عن آليات صناعة السردية، وتوضيح كيف تؤدي اللغة والمفردات الإعلامية إلى إعادة تشكيل صورة اليهود والفلسطينيين معًا (Finkelstein, 2023; Wolfsfeld, 2022).

الفصل الأول: الإطار النظري والمنهجي

1.1 الأمن القومي الفلسطيني

يُعتبر الأمن القومي الفلسطيني مفهومًا يتجاوز البعد العسكري ليشمل حماية الهوية الوطنية والقدرة على البقاء في مواجهة مشروع استيطاني كولونيالي. وقد أشار خالد (2020) إلى أن القضية الفلسطينية تعرضت لـ»حرب مئة عام» استهدفت الوجود المادي والرمزي للفلسطينيين، مما يجعل الأمن القومي مرتبطًا بشكل مباشر بخطاب السرديات الدولية. يقصد بالأمن القومي الفلسطيني في هذا البحث جملة السياسات والاستراتيجيات التي تهدف إلى حماية الكيان السياسي الفلسطيني ومقدراته وشعبه من التهديدات الخارجية، لا سيما تلك المرتبطة بالاحتلال الإسرائيلي، ومشاريع التهجير،

والحرب النفسية، والإعلامية. ويُعرف هذا المفهوم من منظور عملي بأنه «حماية الشعب الفلسطيني ومصالحه – في داخل فلسطين وخارجها – ويشمل السياسات والأنشطة التي تهدف إلى ضمان بقاء وسلامة الشعب، وتحرير أرضه وحمايتها، وصون كيانه السياسي، وحماية مصالحه القومية، وتوظيف موارده كافة لتحقيق أهدافه العليا، وعلى رأسها إقامة دولته المستقلة» (النجار، 2024).

ترتبط صورة اليهود في الوعي الإنساني بجدلية ممتدة بين الأسطورة والواقع، حيث لعب الإعلام الغربي دورًا أساسيًا في إعادة صياغة هذه الصورة عبر آليات التضليل الإعلامي. يوضح العسلي (2024) أن الإعلام الغربي اعتمد على سرديات انتقائية تُظهر اليهود كضحايا أبديين للتاريخ، في حين تُحجب جرائم الاحتلال اليومية ضد الفلسطينيين. وهذا الانحياز الإعلامي أسس لبنية معرفية زائفة تُعزز مشروعية القوة الإسرائيلية في النظام الدولي.

من جهة أخرى، تكشف دراسات أبو ستة (2023) أن الجغرافيا السياسية لفلسطين قد خضعت لعملية إعادة سردية صهيونية تستند إلى خطاب يطمس الحقائق التاريخية والجغرافية، ويُعيد إنتاج فلسطين كـ «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». هذا التزييف التاريخي والإعلامي معًا ساهم في صياغة صورة اليهود بوصفهم أصحاب حق تاريخي مطلق، مقابل نفي الهوية الفلسطينية.

1.2 التضليل الإعلامي

يُعرّف التضليل الإعلامي بأنه عملية منظمة تهدف إلى صياغة سردية مضللة عبر انتقاء الأخبار، وتشويه الحقائق، وصياغة اللغة بطريقة تُخفي البعد الإنساني للصراع (العسلي، 2024). وفي السياق الفلسطيني، يظهر التضليل الإعلامي من خلال التكرار المستمر لعبارات مثل «حق إسرائيل في الدفاع عن النفس»، في حين تُهمّش وقائع التهجير والقتل. «التضليل الإعلامي يُستخدم هنا للإشارة إلى التلاعب بالمعلومات أو عرضها بصورة منحازة تهدف إلى شرعنة السياسات الإسرائيلية في الوعي الغربي، وذلك من خلال قنوات إعلامية عالمية تبنّت السردية الصهيونية. وقد سعى الكاتب التونسي الصحراوي قمعون في كتابه فلسطين وحروب التضليل الإعلامي (2024) إلى تفكيك هذا الأسلوب الدعائي، مبينًا كيف استُغلت السردية التاريخية للمحرقة اليهودية لتبرير السياسات الاحتلالية وتوجيه الرأي العام العالمي، من خلال التضليل الإعلامي المنهج وتشويه الحقائق التاريخية لصالح الرواية الإسرائيلية.

1.3 السردية السياسية

السردية السياسية هي الأطر التي توظفها الدول والقوى الكبرى لتبرير ممارساتها أمام الرأي العام. وقد أكد أبو ستة (2023) أن السردية الصهيونية أعادت صياغة جغرافيا فلسطين وتاريخها بما يخدم مشروعها الاستيطاني، بحيث تُقدّم فلسطين كأرض متنازع عليها لا كأرض محتلة.

الفصل الثاني: الخطاب السياسي والإعلامي الفلسطيني وصورة اليهود في الفكر السياسي والإعلامي العالمي

2.1 صورة اليهود بعد الهولوكوست

بعد الحرب العالمية الثانية، تشكل خطاب عالمي يركز على اليهود كضحايا مطلقين، وهو ما انعكس على تغطية قضايا الشرق الأوسط. يشير Finkelstein (2023) إلى أن هذه الصورة لم تكن بريئة، بل استُخدمت لتسويق صورة إسرائيل ككيان هش مهدد، ما منحها شرعية سياسية وأخلاقية في الغرب.

2.2 توظيف الصورة لتبرير الاحتلال والصراع الفلسطيني الإسرائيلي

يركّز البحث على البُعد الإعلامي والسياسي للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي من جانب، عبر تحليل كيف يتم إنتاج وتوجيه السردية العالمية بشأن هذا الصراع، بما يؤثر على مخرجات الأمن القومي الفلسطيني. ويؤكد موقع الجزيرة نت أن "هيمنة السردية الصهيونية على الساحة العالمية تعمل على رسم تصور خاطئ للصراع، مما يعزز الرواية القائلة بأن الفلسطينيين هم المعتدون والإسرائيليون هم الضحايا"، وهو ما يعكس التأثير العميق للخطاب الإعلامي السياسي على تشكيل التصورات الدولية وتكوين موازين القوى العالمية الجزيرة نت.

ومن جانب اخر، ترتبط صورة اليهود في الخطاب السياسي والإعلامي العالمي بشكل مباشر بمسألة الأمن القومي الفلسطيني. يبين Finkelstein (2023) أن «صناعة صورة إسرائيل» في الغرب قامت على استراتيجيات تضليلية معقدة، تهدف إلى إخفاء الطابع الاستيطاني-الكولونيالي للدولة العبرية، مقابل تكريس صورتها ككيان ديمقراطي مهدد دائمًا من محيطه. هذه الصورة المُضللة تمثل أداة أيديولوجية لإضفاء الشرعية على الاحتلال والتوسع.

يوضح Kimmerling (2021) أن الهوية الإسرائيلية الحديثة قامت على ربط وجود الدولة بالبعد العسكري، حيث أصبح الجيش رمزًا للهوية. وقد أدى

ذلك إلى صياغة صورة اليهود بوصفهم «الضحية المحاربة»، ما سمح بتبرير الاستيطان والهيمنة الأمنية. كما يشير إلى أن المجتمع الإسرائيلي نفسه بُني على هوية متخيلة مرتبطة بالجيش والدولة، وأن هذه الهوية باتت في تراجع مع تصاعد التوتر بين الواقع العسكري الاستيطاني والصورة المسوّقة للعالم. هذا التناقض بين الداخل الإسرائيلي والخطاب الخارجي يعكس الطابع المفتعل للصورة التي يجري الترويج لها عالميًا.

2.3 المقارنة بين الإعلام الغربي والعربي

تشير دراسة العسلي (2024) إلى أن الإعلام الغربي يعيد إنتاج الصورة اليهودية وفق منظور أيديولوجي يبرر الاحتلال، في حين يعمل الإعلام العربي على فضح هذه السردية، لكنه في كثير من الأحيان يتسم بالعاطفية المفرطة، ما يقلل من تأثيره في الأوساط الأكاديمية والسياسية الغربية.

2.3.1 الخطاب السياسي الغربي

يشير مصطلح ‹الخطاب السياسي› في هذا السياق إلى مجموع الرسائل والمواقف التي تصدر عن الفاعلين السياسيين الدوليين والإقليميين حول الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، بما في ذلك الخطابات في المحافل الدولية وتصريحات النخب السياسية. ويُعرّف الخطاب السياسي بأنه «أداة حيوية تُستخدمها القوى السياسية لتشكيل الرأي العام وكسب المشروعية، وتوظيفه في الوصول إلى السلطة أو الحفاظ عليها، عبر وسائلها الخطابية الرسمية وغير الرسمية، من بيانات وخطب وتصريحات» (خليل، 2015) المجلة التجارية والبيئية. اعتمد الخطاب السياسي الغربي منذ عام 1948 على سردية مركزية تقوم على:

- تصوير اليهود كضحايا تاريخيين دائمين، خاصة في ضوء الهولوكوست.
- تقديم إسرائيل كدولة ديمقراطية مهددة محاطة بأعداء.
- تبرير الاحتلال كدفاع مشروع في مواجهة ما يُسمى (الإرهاب الفلسطيني).

هذه السرديات لم تكن مجرد أوصاف سياسية، بل أدوات لإعادة إنتاج واقع استعماري جديد، حيث تُختزل القضية الفلسطينية في صراع أمني، لا في حقوق تقرير المصير (Finkelstein, 2023; Khalidi, 2020).

2.3.2 الخطاب الإعلامي الغربي

يُظهر تحليل العسلي (2024) أن الإعلام الغربي مارس دورًا محوريًا في صناعة صورة الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، عبر آليات مثل:

التأطير الانتقائي، حيث يركز على الهجمات الفلسطينية ويُغفل السياسات الاستيطانية.

استخدام لغة ملطّفة، تصف المجازر بـ «اشتباكات» أو «غارات».

تطبيق معايير مزدوجة، بإبراز الضحايا اليهود بالأسماء والصور، مقابل تغييب الضحايا الفلسطينيين أو اختزالهم في أرقام.

هذا النمط جعل من صورة اليهود جزءًا من خطاب عالمي متحيّز يرسّخ الشرعية الإسرائيلية وينزع الشرعية عن الفلسطينيين.

2.3.3 الخطاب الإعلامي العربي والفلسطيني

في المقابل، يكشف تقرير مركز الأبحاث الفلسطيني (2023) أن الإعلام العربي والفلسطيني ركّز خلال حرب غزة الأخيرة على:

- توثيق الجرائم بالصوت والصورة.
- إبراز المعاناة الإنسانية للمدنيين الفلسطينيين.
- توظيف مصطلحات قانونية مثل (إبادة جماعية) و(جرائم حرب) لوصف الانتهاكات.
- المرأة كفاعل في الخطاب: لا يمكن مقاربة الخطاب السياسي والإعلامي الفلسطيني بمعزل عن موقع المرأة الفلسطينية بوصفها فاعلًا مركبًا، تَراوح حضورها ما بين الرمزية النضالية والدور الإنتاجي المباشر في تشكيل هذا الخطاب. فقد شهدت مختلف مراحل النضال الفلسطيني تفاعلاً نوعيًا للمرأة، ليس فقط بوصفها موضوعًا للخطاب أو رمزًا للتضحية، بل كذلك كمنتجة للمعنى السياسي، سواء من خلال مشاركتها في الإعلام الرسمي، أو عبر حضورها المتنامي في الإعلام البديل ووسائط التواصل الرقمي. وقد أبرزت دراسات تحليلية – منها دراسة رلى أبو زينة (2019) - كيف تحوّل تمثيل المرأة في الإعلام الفلسطيني من موقع المتلقي السلبي إلى موقع الفاعل، حيث ساهمت في إعادة صياغة سرديات النضال، لا سيما خلال الانتفاضات الشعبية، والحملات الإعلامية الدولية، التي اتخذت من قضايا الأسر، والاستشهاد، والصمود الشعبي، مرتكزات خطابية

ذات بُعد إنساني وجندري في آن معًا. وهذا ما يستدعي إعادة تفكيك بنية الخطاب الفلسطيني من منظور جندري يرصد تفاعلات السلطة والمعنى والهُوية في سياق إنتاج المعرفة والمقامة.

مع ذلك، ظل هذا الخطاب محدود الانتشار والتأثير مقارنة بالإعلام الغربي المسيطر على وكالات الأنباء العالمية.

2.3.4 الخطاب الحقوقي والدولي والتحولات الاقليمية

تشير التحولات الإقليمية إلى التغييرات السياسية والاستراتيجية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في العقد الأخير، ومن أبرزها موجة التطبيع العربي مع إسرائيل، وتراجع الدور الأمريكي في المنطقة، وتزايد تأثير الفاعلين غير الدولتين. وتُبرز التحولات أن المنطقة تعيش في «مرحلة من الانتقال وعدم الاستقرار» حيث يبدأ «التطبيع يومًا بعد يوم»، ويُرسّخ كتلة عربية جديدة ضمن النظام العربي، ما يؤثر على موازين القوى وتشكيل التحالفات المستقبلية، ويعيد تعريف مصادر التهديد والقوة (عرب arabaffairsonline.com(2025، Affairs Online. كما تصاعد تأثير الفاعلين غير الدولتين في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد أكتوبر 2023، لتحولهم إلى أدوات فعالة في الصراع والإقليمية، وتزايد حضورهم تأثيرًا على الاستقرار الإقليمي (تقي النجار، 2025)journals.ekb.eg..

الفصل الثالث: الحالة الفلسطينية – الحرب على غزة (2023–2025)

3.1 الفجوة بين السردية الإعلامية والواقع الميداني

تُعد الحرب على غزة خلال الفترة (2023–2025) نموذجًا بارزًا يكشف عن التباين الحاد بين السردية الإعلامية الغربية والواقع الميداني على الأرض. فقد وثق تقرير مركز الأبحاث الفلسطيني (2023) أن التغطية الإعلامية الغربية تركزت بشكل أساسي على حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، متجاهلةً أو مهمشة بشكل ممنهج المجازر والتهجير القسري الذي طال المدنيين الفلسطينيين. هذا التباين يبرز الفارق بين «الإعلام كسردية سلطوية» يهدف إلى حماية مصالح القوى المهيمنة، و«الواقع كمعاناة إنسانية» يواجهها الفلسطينيون في ظل الاحتلال والحصار. وتعزز تقارير الأمم المتحدة (2024) هذا الاستنتاج، مشيرة إلى أن الأوضاع الإنسانية في غزة بلغت مستويات كارثية بفعل السياسات الإسرائيلية القائمة على الحصار والتهجير القسري، ما يعكس بوضوح البعد الاستراتيجي لخطاب التضليل الإعلامي الذي

يسهم في تبرير الانتهاكات ويمهد الطريق لإضعاف قدرة الفلسطينيين على كسب الدعم الدولي.

3.2 التغطية الإعلامية والمفردات اللغوية

تشير الدراسات الإعلامية إلى أن الاستخدام المتكرر لعبارات مثل «التصعيد في غزة» و«الاشتباكات» يساهم في إخفاء الطابع المنهج للتهجير القسري والقتل الجماعي. فهذه المصطلحات اللغوية الملطّفة تُستخدم لتجميل الصورة الإعلامية وتخفيف حدة الانتهاكات الموثقة، مما يؤدي إلى خلق انطباع يتسم بالحيادية الزائفة، على الرغم من الفجائع الإنسانية التي تشهدها الأراضي الفلسطينية (تقرير الأمم المتحدة، 2024).

3.3 التحديات الإعلامية الفلسطينية والعربية

رغم الجهود المبذولة من الإعلام الفلسطيني والعربي لفضح السرديات الغربية، فإن هذا الخطاب غالبًا ما يتسم بالعاطفية المفرطة التي تحد من تأثيره في الأوساط الأكاديمية والسياسية الغربية، فضلاً عن ضعف انتشاره مقارنة بالإعلام الغربي المهيمن. ويوضح مركز الأبحاث الفلسطيني (2023) أن الإعلام الفلسطيني ركّز على توثيق الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين عبر الصوت والصورة، مع استخدام مصطلحات قانونية مثل «إبادة جماعية» و«جرائم حرب»، لكن انتشار هذه الرسائل ظل محدودًا أمام الهيمنة الإعلامية العالمية.

3.4 الخطاب الحقوقي والدولي وتقارير المنظمات الدولية ودورها في كشف الحقيقة

ساهمت تقارير هيومن رايتس ووتش، أمنستي، والأمم المتحدة في فضح التناقض بين الخطاب الإعلامي الغربي والواقع على الأرض، حيث وُصفت السياسات الإسرائيلية بأنها تصل إلى حد الفصل العنصري والاضطهاد (HRW, 2021؛ Amnesty International, 2022؛ United Nations, 2024). إلا أن هذه التقارير، على الرغم من مصداقيتها، تواجه ضغوطًا سياسية وإعلامية تعيد تأطيرها ضمن نزاع معقد، مما يقلل من تأثيرها في تغيير المواقف الدولية. غير أن العسلي (2024) يوضح أن هذا الخطاب الحقوقي غالبًا ما يُفرغ من محتواه بسبب ضغط اللوبيات الصهيونية وإعادة تأطيره في الإعلام الغربي. تتوفر عدة تقارير مختلفة عام 2024، مثل:OCHA فلسطين وغيرها وجاءت على الحو التالي:

- **تقرير 7 يونيو 2024:** يتناول الوضع الإنساني في غزة والضفة الغربية، مع التركيز على التمويل والاحتياجات الإنسانية.

- **تقرير 23 أغسطس 2024:** يركز على المشاريع الإنسانية والتمويل المخصص لها.
- **تقرير 31 ديسمبر 2024:** يقدم لمحة عن الأثر الإنساني حتى نهاية العام.
- **تقرير 24 ديسمبر 2024:** يتناول الوضع الإنساني في غزة.
- **تقرير 26 نوفمبر 2024:** يركز على الوضع الإنساني في غزة.الجارديان1+
- **تقرير 10 يونيو 2024:** يتناول الوضع الإنساني في غزة والضفة الغربية، مع التركيز على التمويل والاحتياجات الإنسانية.

الفصل الرابع: تأثير التضليل الإعلامي على الأمن القومي الفلسطيني

4.1 مظاهر وآليات التضليل الإعلامي

يُعتبر التضليل الإعلامي أداة استراتيجية مكرسة تهدف إلى إضعاف القدرة الفلسطينية على حشد الدعم الدولي. وفقًا لـ Finkelstein (2023)، لا يتم هذا التضليل بشكل عشوائي، بل من خلال آليات منظمة تشمل اختيارية التغطية الإعلامية، استخدام اللغة الملطّفة، والمقاييس المزدوجة في وصف العمليات العسكرية والإرهابية.

4.2 انعكاسات التضليل على البعد السياسي والدبلوماسي

يساهم خطاب التضليل في تشكيل رأي عام دولي يُغفل حقوق الفلسطينيين ويُبرز إسرائيل كدولة ديمقراطية محاطة بالأعداء، ما يبرر احتلالها ويوطد شرعيتها الدولية. ويؤكد Khalidi (2020) أن السيطرة على الخطاب العالمي تعد جزءًا من «الحرب المئة عام على فلسطين»، حيث تُحاصر الرواية الفلسطينية وتُطرح الرواية الإسرائيلية كسرد وحيد معترف به رسميًا. كما يؤدي ذلك إلى تراجع الدعم العربي الرسمي، مع بروز مسارات التطبيع السياسي والأمني بين إسرائيل وبعض الدول العربية، على الرغم من استمرار الانتهاكات (Finkelstein, 2023)..

4.3 التأثير على البعد القانوني وفعالية الآليات الدولية

يُضعف الخطاب المضلل قدرة الفلسطينيين على استخدام الآليات القانونية الدولية لتحقيق العدالة. رغم تقديم قضايا أمام المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية (ICJ, 2024)، فإن السردية الإعلامية العالمية تعيد تأطير هذه القضايا كنزاعات مسلحة، ما يحول دون تحقيق إرادة دولية موحدة لمحاسبة إسرائيل على الجرائم الموثقة (HRW, 2021؛ Amnesty International, 2022).

4.4 الانعكاسات الأمنية والاستراتيجية للتضليل الإعلامي

تشكل سياسات الاحتلال والتهجير القسري تهديدًا مباشرًا للاستقرار الداخلي الفلسطيني، إذ تؤدي إلى تفكك النسيج الاجتماعي وتقويض القدرة على الصمود. كما تسهم شرعنة الاحتلال إعلاميًا في تقويض الردع العربي وتعزيز نفوذ اليمين الإسرائيلي المتطرف، الذي يستخدم خطاب «الخطر الوجودي» لتبرير سياساته التوسعية (Kimmerling, 2021).

4.5 الأبعاد الرمزية والهوياتية للتضليل الإعلامي

تُعيد السرديات الإعلامية الغربية إنتاج صورة اليهود كضحايا دائمين، مقابل تشويه صورة الفلسطينيين بوصفهم «إرهابيين» أو «مخربين». هذه العملية تؤدي إلى تجريد الفلسطينيين من إنسانيتهم وتقويض شرعية نضالهم الوطني، مما يؤثر سلبًا على الهوية الوطنية الفلسطينية والتضامن الشعبي العالمي، رغم تنامي الدعم في بعض الجامعات والمجتمعات المدنية (Wodak, 2021).

4.6 الفرص الاستراتيجية في ظل التحديات القائمة

رغم ما سبق من تهديدات، تُظهر الحرب على غزة (2023–2025) بعض الفرص الاستراتيجية لتعزيز الأمن القومي الفلسطيني، منها تزايد الانتقادات داخل الخطاب الغربي تجاه إسرائيل، وارتفاع حركات التضامن الشعبي، لا سيما في الأوساط الأكاديمية الغربية (Amnesty International, 2022). بالإضافة إلى ذلك، يشكل اللجوء إلى محكمة العدل الدولية من قبل جنوب إفريقيا (ICJ, 2024) سابقة قانونية مهمة يمكن البناء عليها لتعزيز المسارات القانونية والدبلوماسية الفلسطينية.

4.7 دور الإعلام الغربي في صناعة الصورة وصياغة الخطاب السياسي

يلعب الإعلام الغربي دورًا محوريًا في إعادة إنتاج صورة اليهود من خلال آليات مثل انتقائية التغطية، اللغة الملطفة، والمعايير المزدوجة في وصف العمليات العسكرية. توضح الدراسات الإعلامية أن هذه التغطية المنحازة تُنتج إدراكًا جماعيًا يعيد تأكيد «حق إسرائيل في الدفاع عن النفس»، حتى في حالات تتضح فيها الطبيعة العدوانية للعمليات الإسرائيلية (Wolfsfeld, 2022).

4.8 مؤشرات التحول في الخطاب الغربي بعد حرب غزة (2023–2025)

على الرغم من الدعم شبه المطلق الذي قدمته الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية لإسرائيل على مدار عقود، بدأت تظهر بعد حرب غزة مؤشرات تحول

نسبي، شملت ارتفاع أصوات نقدية في أوروبا تجاه استخدام إسرائيل المفرط للقوة، وصدور قرارات أممية تدعو لوقف إطلاق النار وفتح ممرات إنسانية (ICJ, 2024). كما شهدت الفترة نشاطًا متزايدًا لحركات المجتمع المدني والطلاب الرافضة للتطبيع مع إسرائيل (UN, 2024). إلا أن الخطاب الرسمي الغربي ما يزال محكومًا بإطار المظلومية اليهودية التي تمنح إسرائيل شرعية ضمنية.

4.9 أمثلة حديثة على التضليل الإعلامي وتأثيرها على الرأي العام

- خلال حرب غزة (2023–2024)، قدمت وكالات الأنباء الكبرى الأحداث في إطار «النزاع» وليس «العدوان»، مع تركيز بارز على الصواريخ الفلسطينية مقابل تجاهل آلاف الضحايا المدنيين الفلسطينيين (United Nations, 2024).
- في المنصات الرقمية، تم رصد حملات منظمة تُعيد إنتاج السردية الإسرائيلية وتشويه صورة التضامن العالمي مع الفلسطينيين (Amnesty International, 2022).
- ركز الخطاب الرسمي الأمريكي على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس، متجاهلاً الإشارة إلى جرائم الحرب المرتكبة (HRW, 2021).

4.10 انعكاسات الخطاب الإعلامي على الإدراك العالمي

يؤدي استمرار تصوير اليهود كضحايا دائمين إلى شرعنة الاحتلال الإسرائيلي وتوسعه الاستيطاني، كما يُضعف الموقف الفلسطيني ويصعب حشد التضامن الدولي الرسمي. هذا الخطاب يشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الفلسطيني، إذ يشكل جزءًا من البيئة الاستراتيجية التي تؤثر على الدعم الدولي، الشرعية، ومسارات القانون الدولي.

الفصل الخامس: نحو استراتيجية إعلامية فلسطينية بديلة

5.1 مواجهة التضليل الإعلامي

تتطلب مواجهة التضليل الإعلامي الذي يحيط بالقضية الفلسطينية تطوير خطاب إعلامي نقدي، مهني، وموثق، قادر على مخاطبة الرأي العام العالمي بلغة موضوعية بعيدة عن الإفراط في العاطفة أو التهويل. إذ يُعد تبني خطاب متزن ومدعوم بالأدلة والشهادات الميدانية والمصادر الموثوقة أحد الركائز الأساسية لتصحيح الصور النمطية والمضللة التي تُنتجها وسائل الإعلام الغربية. كما ينبغي

أن يركز الخطاب على إبراز الحقوق الفلسطينية المشروعة في إطار القانون الدولي، مع تقديم سردية توضح الواقع الفلسطيني بدون تزييف أو تقليل من حجم المعاناة والظلم.

5.2 دور النخب الأكاديمية والإعلامية الفلسطينية والعربية

تتحمل النخب الأكاديمية والإعلامية الفلسطينية والعربية مسؤولية إعادة بناء السردية الفلسطينية على أسس فلسفية وأخلاقية صلبة، تقوم على التوثيق التاريخي والتحليل النقدي المنهجي. فكما اقترح الباحث Khalidi (2020)، ينبغي أن تجمع هذه السردية بين الأبعاد التاريخية والحقوقية، متجنبة الانحياز العاطفي المفرط الذي قد يضعف مصداقيتها أمام الجمهور العالمي. كما ينبغي أن تستند إلى مقاربة فلسفية تعيد النظر في القضايا الجوهرية المرتبطة بالهوية، العدالة، والاعتراف بالحقوق، مما يسهم في تعزيز الحوار الدولي وإعادة تشكيل الرأي العام العالمي.

5.3 التعاون الإقليمي والدولي

لا يمكن للفلسطينيين مواجهة التضليل الإعلامي والسياسي بشكل فعّال دون بناء تحالفات إعلامية ومعرفية على المستويين الإقليمي والدولي. هذه التحالفات يجب أن تضع القضية الفلسطينية في إطار حقوقي وإنساني عالمي، بعيدًا عن التأطير الحصري كقضية سياسية أو أمنية محلية. كما يساهم التعاون مع المنظمات الدولية، وسائل الإعلام الحرة، والمجتمع المدني العالمي في تعزيز المناصرة الفلسطينية، ونشر السرديات الصحيحة التي تبرز واقع الاحتلال والعدوان الإسرائيلي. إن بناء شبكات معرفية مشتركة يسهم في توفير الأدوات العلمية والمنهجية اللازمة لكشف التضليل وتعزيز الخطاب الفلسطيني.

5.4 الاستنتاجات

تُظهر الدراسة أن الخطاب السياسي والإعلامي العالمي، خاصة في السياق الغربي، يعيد إنتاج صورة مشوهة لليهود تُستخدم كأداة لتبرير الاحتلال الإسرائيلي وتكريس رواية ضحايا دائمة تُعفي إسرائيل من مسؤولياتها القانونية والأخلاقية تجاه الفلسطينيين. هذه الصورة الإعلامية والسياسية القائمة على التضليل لا تعكس الواقع الميداني، بل تُخفي الانتهاكات المستمرة بحق المدنيين الفلسطينيين، كما كشفت الحرب على غزة (2023–2025).

تُـبرز الفجـوة بـين الخطـاب الإعلامـي والسـياسي والواقـع الاسـتراتيجي الفلسـطيني، حيـث يتـم تقويـض الحقـوق الوطنيـة والسياسـية الفلسـطينية مـن خـلال سـيطرة سرديـة تضـع إسرائيـل في موقـع المدافـع المهـدد، مـا يُضعـف فـرص المحاسـبة الدوليـة ويعيـق المسـارات القانونيـة والسياسـية لاسـتعادة الحقـوق الفلسـطينية.

كمـا أن هـذا الخطـاب لا يؤثـر فقـط عـلى المسـتوى الـدولي، بـل لـه انعكاسـات عميقـة عـلى الهويـة الوطنيـة الفلسـطينية ومقاومتهـا، حيـث يسـهم في تجريـد الفلسـطيني مـن إنسـانيته وصياغـة صـورة نمطيـة سـلبية، تعـزل الفلسـطينيين عـن التضامـن العالمـي الحقيقـي. وفي الوقـت ذاتـه، تكشـف الدراسـة عـن وجـود فـرص اسـتراتيجية يمكـن اسـتثمارها عـبر تحـركات حقوقيـة وقانونيـة وشـعبية متزايـدة في الغـرب والعالـم.

أخـيرًا، تؤكـد الدراسـة عـلى ضرورة بنـاء اسـتراتيجية إعلاميـة فلسـطينية بديلـة تقـوم عـلى توثيـق مهنـي وتحليـل نقـدي واعتمـاد لغـة مهنيـة، مـع إعـادة تأصيـل الخطـاب في أطـر فلسـفية وأخلاقيـة تسـتعيد الاعـتراف بالآخـر الفلسـطيني وتثبـت شرعيتـه في السـاحة الدوليـة.

5.5 توصيات الاستراتيجية الإعلامية الفلسطينية البديلة

انطلاقًـا مـن التحليـل السـابق، تـوصي الدراسـة بوضـع اسـتراتيجية إعلاميـة فلسـطينية متكاملـة ترتكـز عـلى:

1. **بناء سردية مهنية قائمة على التوثيق الدقيق:**
توفـير قاعـدة معلومـات موثوقـة ومتجـددة تسـتند إلى شـهادات ميدانيـة، تقاريـر حقوقيـة دوليـة وأبحـاث أكاديميـة لضمـان قـوة الخطـاب وحياديتـه.
2. **تعزيز التعاون الأكاديمي والإعلامي الدولي:**
العمـل عـلى توسـيع شـبكة الـشراكات مـع الأكاديميـين والإعلاميـين والفاعلـين في المجتمـع المدنـي مـن مختلـف أنحـاء العالـم لتبـادل الخـبرات وتنسـيق جهـود التوعيـة والتثقيـف.
3. **استعادة البعد الفلسفي – الأخلاقي في النقاش:**
إعـادة التأكيـد عـلى مبـادئ العدالـة والاعـتراف المتبـادل كأسـاس لأي حـوار حـول التعايـش والحقـوق، بعيـدًا عـن المواقـف السياسـية الضيقـة أو الخطابات الأحاديـة.

5.6 قراءة فلسفية نقدية للخطاب الإعلامي العالمي

من منظور فلسفي نقدي، يمكن فهم صورة اليهود في الخطاب الإعلامي العالمي باعتبارها تمثيلًا للـ «الآخر» الذي يُعاد إنتاجه وفقًا لمصالح قوى الهيمنة. فالتضليل الإعلامي والسياسي لا يقتصر على تشويه الحقائق، بل يؤسس لرؤية أنطولوجية تعزل الفلسطينيين من دائرة «الإنسان الجدير بالحقوق». بهذا المعنى، فإن تفكيك هذه الصورة المهيمنة لا يقتصر على فضح التضليل الإعلامي، بل يتطلب إعادة بناء خطاب فلسفي وأخلاقي يضع «الآخر الفلسطيني» في موقع الاعتراف والإنصاف، وهو ما يمثل خطوة ضرورية نحو تحقيق العدالة والمساواة. إن البحث في تضليل الخطاب الإعلامي والسياسي الغربي تجاه القضية الفلسطينية يكشف عن عمق الأزمة التي تعاني منها الرواية الفلسطينية على المستوى الدولي، ليس فقط بسبب الانحياز أو التحريف الإعلامي، بل أيضًا بفعل إقصاء ممنهج للفلسطيني من إطار الاعتراف الإنساني والسياسي. إذ تتجاوز قضية التضليل مجرد تشويه الوقائع لتصل إلى إعادة إنتاج صورة أنطولوجية تحصر الفلسطيني في موقع «الآخر المغيّب»، وتجرّده من أي شرعية أخلاقية أو سياسية.

أما ما بعد السردية وصورة اليهود في الإعلام العالمي وانعكاساتها على إدراك الفلسطيني كذات قابلة للاعتراف، من هذا المنظور، لا يمكن لأي خطاب فلسطيني مقاوم أن يقتصر على التنديد بالممارسات العدوانية أو على تقديم الأدلة القانونية والإنسانية فقط.، بل يجب أن يذهب أبعد من ذلك إلى إعادة تأسيس الخطاب الفلسطيني على قواعد فلسفية وأخلاقية جديدة تضع الاعتراف المتبادل والإنصاف في مركز التجربة الفلسطينية. فهذه الخطوة ليست مجرّدمجرد ضرورة استراتيجيّةاستراتيجية، بل هي مطلب وجودي لضمان مكانة الفلسطينيين كـ «إنسان جديرينجدير بالحقوق»، وليس فقط كضحاياكضحية أو طرفٍطرف في نزاع سياسي.

الخاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن إعادة بناء السردية الفلسطينية بشكل نقدي وموثق، مع توظيف فلسفة العدالة والاعتراف، يمثل تحديًا جوهريًا يفرض نفسه على النخب الأكاديمية والإعلامية الفلسطينية والعربية. إذ يتعين عليهم صياغة خطاب فلسطيني يتجاوز ردود الفعل العاطفية إلى خطاب مدروس يستعيد قيم العدالة والحق والكرامة، في مواجهة خطاب الهيمنة الذي يكرّس الاستقطاب ويفرض سردية أحادية مهيمنة.

ويظل الإعلام إحدى أهم ساحات الصراع على الذاكرة والهوية والشرعية. ومن هنا تأتي أهمية تطوير استراتيجية إعلامية فلسطينية بديلة، قادرة على توظيف الأدوات المعرفية والفلسفية لبناء خطاب جديد قادر على كسر دوامة التضليل واستعادة الاعتراف الإنساني والسياسي الفلسطيني على المستويين المحلي والدولي. غير أن نجاح هذه الاستراتيجية الإعلامية يظل مرهونًا بترابطها مع جهد دبلوماسي متكامل، يعمل على إيصال الرواية الفلسطينية إلى المحافل الدولية والإقليمية. فالإعلام وحده لا يكفي لمواجهة منظومة التضليل الصهيوني، بل يجب أن يُسند بدبلوماسية نشطة قادرة على بناء تحالفات، وتوظيف القانون الدولي، وحشد التأييد العالمي، بما يضمن تكامل الأبعاد الإعلامية والسياسية والدبلوماسية في معركة الدفاع عن الأمن القومي الفلسطيني والعربي.

إن النضال الفلسطيني من أجل العدالة والحرية لا يتوقف عند حدود الأرض والسياسة فقط، بل يمتد إلى معركة الخطاب والوعي، حيث يتم رسم ملامح المستقبل الفلسطيني في أذهان الشعوب وصانع القرار العالمي. كما أن استمرار خطاب التضليل السياسي والإعلامي لا يقتصر أثره على الأمن القومي الفلسطيني وحده، بل يمتد ليشكل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العربي، إذ يسهم في إعادة رسم التحالفات الإقليمية ضمن مسارات التطبيع، ويؤدي إلى إضعاف الموقف العربي الموحد تجاه القضية الفلسطينية، ويغير من موازين القوى في المنطقة لصالح المشروع الصهيوني. من هنا، يصبح التعامل مع التضليل الإعلامي جزءًا من استراتيجية شاملة لحماية الأمن القومي العربي والفلسطيني معًا، بما يتطلب تفعيل أدوات إعلامية ودبلوماسية مشتركة تعيد الاعتبار للرواية الفلسطينية وتضعها في صلب الاهتمام العربي والإقليمي..

قائمة المراجع والمصادر:

أبـو ستة، س. (2023). الجغرافيا السياسية لفلسطين بين الواقع والسردية الصهيونية. القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية.

أبـو زينة، ر. (2019). المرأة الفلسطينية والإعلام: من التمثيل إلى الفعل السياسي. مجلة البحوث الإعلامية، (45).

الجزيرة نت. (2024، 12 أبريل). "لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها": صراع السرديات. الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net/blogs/2024/4/12/إسرائيل-لها-الحق-في-الدفاع-عن-نفسها

العسلي، م. (2024). الإعلام الغربي وصناعة صورة الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. مجلة البحوث الإعلامية، 15(2)، 45–67.

الجارديان. (2024، 10 يونيو). تقرير: الوضع الإنساني في غزة والضفة الغربية. https://www.theguardian.com/world/live/2024/jun/10/israel-gaza-war-live-benny-gantz-benjamin-netanyahu-latest-updates

النجار، ع. ج. ح. (2024). رؤية حول الأمن القومي الفلسطيني: المفهوم، التحديات، الفرص، سبل التعزيز. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

تقي النجار، أ. (2025). تأثير الفاعلين من دون الدول في مستقبل الشرق الأوسط. السياسة الدولية، 60(239)، 106–111.

خليل، ج. س. ج. (2015). الخطاب السياسي واتجاهات تحليلية في أدبيات العلاقات الدولية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 6، 212–241.

قمعون، ا. (2024). فلسطين وحروب التضليل الإعلامي. مجمع الأطرش للكتاب المختص.

مركز الأبحاث الفلسطيني. (2023). تقرير حول التغطية الإعلامية للحرب على غزة 2023. رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني.

عرب (2025) .Affairs Online. التطورات الإقليمية والدولية وأثرها على المنطقة العربية. السياسة العربية. https://arabaffairsonline.com

الأمم المتحدة – مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (2024) .(OCHA). تقرير 7 يونيو 2024: الوضع الإنساني في غزة والضفة الغربية. https://ocha.org/gaza2024

Amnesty International. (2022). *Israel's system of apartheid: A cruel system of domination and crime against humanity.* https://www.amnesty.org/en/documents/mde15/5141/2022/en/

Entman, R. M. (1993). Framing: Toward clarification of a fractured paradigm. *Journal of Communication,* 43(4), 51–58.

Finkelstein, N. (2023). *Israel's Image and the Politics of Deception*. New York, NY: Verso.

Human Rights Watch. (2021, April 27). *A Threshold Crossed: Israeli authorities and the crimes of apartheid and persecution.* https://www.hrw.org/report/2021/04/27/threshold-crossed/israeli-authorities-and-crimes-apartheid-and-persecution

International Court of Justice. (2024). *Application of the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide in the Gaza Strip (South Africa v. Israel)*. https://icj-cij.org/sites/default/files/case-related/192/192-20240126-ord-01-00-en.pdf

Khalidi, R. (2020). *The Hundred Years' War on Palestine.* New York, NY: Metropolitan Books.

Kimmerling, B. (2021). *The Invention and Decline of Israeliness: State, Society, and the Military.* Berkeley, CA: University of California Press.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2024, June 7). *Humanitarian situation in Gaza and the West Bank.* https://ocha.org/gaza2024/june7-report

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2024, August 23). *Humanitarian projects and funding.* https://ocha.org/gaza2024/august23-report

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs. (2024). Report on the *Humanitarian Situation in Gaza and the Impact of Forced Displacement.* https://ocha.org/gaza2024

Wodak, R. (2021). *The Politics of Fear: The shameless normalization of far right discourse.* Thousand Oaks, CA: Sage Publications.

Wolfsfeld, G. (2022). *Media and Political Conflict: News from the Middle East.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

قراءة في القانون الدولي
لقرار مجلس الأمن 2803 بشأن قطاع غزة

الدكتورة خلود العبيدي
باحثة في السياسة والقانون الدولي

الملخص

يتناول البحث التحليل القانوني لقرار مجلس الأمن رقم 2803 الذي اتخذه المجلس في الجلسة 10046، التي عقدت في السابع عشر من تشرين الثاني / نوفمبر 2025 المتعلقة بقطاع غزة، من خلال دراسة بنود القرار، مدى توافق القرار مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ القانون الدولي الإنساني، وحق تقرير المصير. يهدف البحث بيان الطبيعة القانونية للقرار، وحدود مشروعيته، والآثار المترتبة عليه فيما يتعلق بالوضع القانوني لغزة، ومسؤوليات السلطة الفلسطينية وإشكالية الإدارة الدولية المؤقتة. يخلص البحث إلى أن القرار هو شكل من أشكال «المسؤولية في الحماية» للتدخل الدولي لوقف الحرب في غزة والمساعدة الدولية في إعادة الإعمار. برنامج للحماية وليس الوصاية. إشكالية القرار أنه لا يحدد المسؤول عن العدوان وبالتالي التصدي لأعماله العدوانية التوسعية مما يعرقل عمل مجلس الأمن لحماية شعب يتعرض للإبادة الجماعية.

الكلمات المفتاحية: مجلس الأمن – غزة – القانون الدولي – الاحتلال – حق تقرير المصير – المسؤولية في الحماية- الوصاية- مجلس السلام- قوة التدخل.

المقدمة

في موقف أليم والعالم يشهد الإبادة جماعية لشعب غزة، وجه الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في 6 كانون ١ ديسمبر 2023 رسالة غير مسبوقة إلى مجلس الأمن بشأن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، محذرا من مخاطرها وأن النظام العام في القطاع يوشك أن ينهار بالكامل. اعتمد الأمين العام على المادة 99 من الميثاق التأسيسي للأمم المتحدة التي نادرا ما تستخدم والتي تخوله "لفت انتباه مجلس الأمن إلى أي مسألة يرى أنها قد تهدد حماية السلم والأمن الدوليين". هذه أول مرة يستخدم فيها غوتيريش هذه المادة منذ توليه منصبه عام 2017. هذا هو العالم والنظام الدولي والقانون الدولي، هذا هو وضع الشعب الفلسطيني في غزة منذ سنتين لم تستطع قوة إيقاف عدوان غاشم إلى أن جاء قرار مجلس الأمن 2803 الذي يهدف إلى وقف إطلاق النار والبدء بعملية إعادة إعمار. القرار يجب أن يدرس بنزاهة لأنه هو الحل الأمثل للخروج من الأزمة التي يعاني منها الشعب الفلسطيني في غزة.

يتناول البحث قرار مجلس الأمن 2803 في الجلسة 10046 في جلسة المجلس في السابع عشر من تشرين الثاني/ نوفمبر 2025 المتعلقة بشأن قطاع غزة وإنهاء الحرب. صدر القرار بتاريخ 17 تشرين2 نوفمبر 2025. والحياة قرب بالقرار ملحقا باسم خطة ترامب. رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دونالد ترامب لديه خطة من 20 بندٍ عراضها على مؤتمر شرم الشيخ الذي عقد في 13 تشرين1/ اكتوبر 2025. المؤتمر حضره رؤساء أكثر من 20 دولة استضافتهم مصر كان هدفهم إنهاء الحرب في غزة. قرار مجلس الامن ألحق خطة ترامب إلى القرارً. توصف خطة ترامب بالخطة الشاملة والتي يستند عليها قرار مجلس الأمن. خطة الرئيس ترامب توصف بأنها «إعلان ترامب التاريخي للسلام الدائم والازدهار». 13 تشرين1/ أكتوبر 2025 القرار (المرفق 1) لقرار مجلس الأمن 2803.

أهمية البحث

اهتم أخصائيو القانون الدولي بقضية غزة خاصة بعد السابع من تشرين الثاني/ أكتوبر 2023 لجسامة الأحداث التي مرت بها في السنوات الأخيرة حيث تعرضت لإبادة بشرية وتدمير تتنظر فيه محكمة العدل الدولية لأنه يتصف بالإبادة الجماعية. وتعتبر الحرب في غزة من أخطر القضايا التي تهدد الانسانية وبالتالي إيجاد حل لهذه القضية هو مساهمة كبيرة في إحلال السلام الدولي.

أثـار القـرار 2803 مسـائل في القانـون الـدولي ستسـتمر نقاشـات حولها مثـل الحمايـة الدولية واختصـاص مجلـس الأمـن في حفـظ السـلم والأمـن الدوليـين والمسـؤولية الدوليـة للحماية.
المجتمـع الـدولي حـاول حـل قضيـة غـزة في الهيئـات الدوليـة. حاولـت دول طـرح مشـاريع للتدخـل لإيقـاف الإبـادة الجماعيـة. إلا أن جميعهـا فشـلت في مجلـس الأمـن بسـبب تصويـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ضدهـا لمـا يعـرف «بحـق النقـض». وبذلـك عطلـت عـلى مـدى سـنتين أي محاولـة للتدخـل الإنسـاني لمسـاعدة غـزة.
وإذا كانـت قضيـة غـزة التـي أثـيرت بشـكل ارقـت العالـم منـذ السـابع مـن تشريـن الأول/ أكتوبـر 2023. الحـل الـذي طـرح منـذ بدايـة الحـرب هـو التدخـل الـدولي. الولايـات المتحـدة عـن طريـق قـرار مجلـس الأمـن 2803 تقـدم حـلا. الأمـر يسـتوجب دراسـة قانونيـة.

منهجية البحث

يعتمـد البحـث المنهـج القانونـي. يقـوم بمراجعـة نصـوص القـرار 2803 وتحليلهـا ومقارنتهـا مـع مبـادئ القانـون الـدولي. البحـث يبتعـد عـن وسـائل الإعـلام التـي تبغـي مواضيـع الإثـارة. هنـاك لغـط وإضافـات لا حـد لهـا ممـا يحـرف القـرار عـن هدفـه. البحـث دراسـة في القانـون الـدولي. يعتمـد عـلى دراسـة والاحتـكام إلى النصـوص القانونية في البحـث. لا شـأن لـه بالدوافـع والأغـراض السياسـية والاتهامـات التـي تشـعلها أطـراف تشـمل إسرائيـل المسـتفيدة مـن الفـوضى.

ما أثر أن ترفق خطة ترامب بقرار مجلس الأمن؟

القـرار صـدر بدعـم ورعايـة أمريكيـة. هـذا الأمـر يشـكل أهميـة للجهتـين. الرئيـس دونالـد ترامـب هـو الـذي يرعـى الخطـة. الرئيـس ترامـب منـذ تـولي السـلطة مهتـم بقضيـة غـزة ويعتبرهـا مـن مشـاريع السـلام التـي تمنحـه قـوة ومصداقيـة في السياسـة الخارجيـة الامريكيـة. تعتـبر قضيـة غـزة بالنسـبة للرئيـس ترامـب مـن أهـم القضايـا التـي يسـعى لحلهـا، ويتـم ذلـك بالتفاهـم والتفاعـل يضـم قيـادات عربيـة وجهـات فلسـطينية ومنهـا حركـة حمـاس التـي سـهلت لحـد الآن تنفيـذ الخطـة.
الرئيـس ترامـب لـم يقـم بالخطـة بمعـزل عـن استشـارة الـدول العربيـة وتركيـا. الخطـة التـي قدمهـا الرئيـس ترامـب لـم تكـن مـن صنـع فـرد أو دولـة. الخطـة عرضـت في مؤتمـر شرم الشـيخ، حـضره ممثلـون مـن السـلطة الفلسـطينية وقيـادات

عربيــة وإســلامية ودوليــة. لذلــك الخطــة ســاهمت فيهــا أطــراف عديــدة بقيــادة الولايــات المتحــدة الأمريكيــة.

لذلــك نــرى بصمــات للاتجــاه الفلســطيني والعربــي لحــل قضيــة غــزة. قــرار مجلــس الأمــن يصعــب أن نصفــه تــم بــإرادة أو مؤامــرة أمريكيــة صهيونيــة. فهــو يحمــل الكثــير مــن الإيجابيــات لغــزة.

مــن الجهــة الثانيــة هنــاك العديــد مــن الإيجابيــات التــي يمكــن ذكرهــا للدعــم الــذي أحدثــه الرئيــس دونالــد ترامــب لقــرار وقــف إطــلاق النــار في غــزة. وأن يتــم حــل القضيــة برعايــة دولــة عظمــى مثــل الولايــات المتحــدة. لــم يكــن ممكنــاً تحقيــق وقــف لإطــلاق النــار بــدون تدخــل الرئيــس دونالــد ترامــب. تدخلــه ســيؤدي إلى إنقــاذ أرواح ووقــف التدمــير ومحاولــة لإيجــاد حــل مؤقــت وقــد يتطــور إلى حــل دائــم.

الموقــف الأمريكــي منحــاز لإسرائيــل ولكــن منفتــح عــلى آراء القيــادة الفلســطينية والــدول العربيــة خاصــة قطــر والســعودية ومــصر بالإضافــة إلى تركيــا. تركيــا التــي خرجــت مــن رحمهــا الدولــة الفلســطينية بعــد الحــرب العالميــة الأولى. ومــازال الرئيــس رجــب طيــب أردوغــان يــردد أن غــزة جــزء مــن تركيــا وأن عليــه واجــب حمايتهــا.

لذلــك خطــة الرئيــس ترامــب هــي أفضــل خيــار ممكــن لحــل قضيــة غــزة، خطــة توقــف حملــة الإبــادة الجماعيــة التــي تمارســها إسرائيــل ضــد شــعبنا الفلســطيني البطــل في الوقــت نفســه تمنــح فــرص لتحقيــق تنميــة وإعمــار في قطــاع غــزة.

هنــاك حقائــق تكشــفها خطــة ترامــب، إسرائيــل هــي الخــاسر في خطــة ترامــب. إسرائيــل لــم تكــن لتوافــق عــلى إنهــاء الحــرب. وهــي الآن في موقــف لا يســتطيع الحصــول عــلى كل نتائــج الحــرب التــي كان نتنياهــو يريدهــا. إسرائيــل لــم تحــضر مؤتمــر قمــة شرم الشــيخ مــع أن رئيــس الــوزراء الإسرائيــلي بنيامــين كان يريــد الحضــور ولكنــه منــع. ومع ذلــك وافــق نتنياهــو عــلى الخطــة. وافــق عــلى خطــة تتضمــن وقــف إطــلاق النــار، وفتــح المعابــر مــن الجهتــين، وافــق عــلى إنهــاء الاحتــلال لغــزة، وافــق عــلى خطــة ســتؤدي إلى إنشــاء دولــة فلســطينية.

مــن البنــود التــي تســتحق التأكيــد عليهــا في خطــة ترامــب: أنهــا خطــوة لإطــلاق سراح عــدد كبــير مــن الأسرى والمحتجزيــن. التأكيــد عــلى إطــلاق سراح الفلســطينيين وخاصــة مــن ســكان غــزة الذيــن تــم حجزهــم بعــد الســابع مــن تشريــن أكتوبــر 2023 بمــا فيهــم جميــع النســاء والأطفــال المحتجزيــن في هــذا الســياق (البنــد 5 قــرار مجلــس الامــن 2803). إعــادة تنميــة غــزة لصالــح ســكان غــزة (ب 2) خطــة إسرائيــل في تهجــير ســكان

غـزة قـد فشـلت. إرسـال المسـاعدات وتوزيعهـا في غـزة دون تدخـل مـن الطرفـين عـن طريـق الأمـم المتحـدة ووكالاتهـا والهـلال الأحمـر ومؤسسـات دوليـة أخـرى. وفتـح معبر رفـح في الاتجاهـين (ب 8). تشـكيل لجنـة التكنوقـراط الفلسـطينية (ب 9). وقـد بـاشر الدكتـور شـعث في البـدء بعمليـة الإعمـار وهنـاك ثقـة بـأن يبهـر الفلسـطينيون العالـم في عمليـة الإعمـار مثلمـا نالـوا احـترام شـعوب الأرض وأصبحـوا مثـالا للصمـود والتضحيـة. أمـا الملحـق المرفـق تحـت عنـوان خطـة الرئيـس دونالـد ترامـب الشـاملة لإنهـاء النـزاع في غـزة فقـد تضمنـت البنـود التاليـة: "لـن يجـبر أحـد عـلى مغـادرة غـزة» (ب 12 مـن خطـة ترامـب 2025). تشـكيل قـوة دوليـة مؤقتـة لتحقيـق الاسـتقرار (ب 15 مـن خطـة ترامـب). الخطـة الرئيـس ترامـب تقـدم وعـداً لـن تقـوم إسرائيـل باحتـلال غـزة أو ضمهـا وانسـحاب جيـش الدفـاع الإسرائيـلي باسـتثناء طـوق أمنـى مؤقـت (ب 16 مـن خطـة ترامـب) تهيئـة مسـار يتيـح للفلسـطيني حـق تقريـر المصـير وإقامـة الدولـة الفلسـطينية (ب 19 مـن خطـة ترامـب).

الخطـة بمجملهـا هـي محاولـة سـبقتها محـاولات كثـيرة سـواء كانـت داخـل مجلـس الأمـن أو خارجـه جميعهـا بـاءت بالفشـل، هنـاك أمـل في الرعايـة الأمريكيـة التـي يقودهـا الرئيـس ترامـب أن تحقـق سـلاماً لغـزة. بنـود الخطـة اقتصاديـة وأمنيـة وتعـترف بحقـوق الشـعب الفلسـطيني في غـزة. خطـة الرئيـس ترامـب تسـعى لوقـف الحـرب، تبـادل الاسرى، وتوفـير آليـة انتقاليـة للحكـم بضمانـات دوليـة وإقليميـة، تحـت إشراف مباشر مـن الرئيـس الأميركي دونالـد ترامـب عـلى هيئـة دوليـة جديـدة تُعنـى بمتابعـة التنفيـذ هـي مجلـس السـلام. مـن البنـود المهمـة: البنـد 16 مـن مـشروع الرئيـس ترامـب يدعـو لإنهـاء الاحتـلال الإسرائيـلي والانسـحاب مـن غـزة وإحـلال قـوة الاسـتقرار الدوليـة. القـوة الدوليـة ذكـرت في البنـد 15. سـتكون هـذه القـوة الحـل طويـل الأمـد للأمـن الداخـلي وتأمـين المناطـق الحدوديـة إلى جانـب قـوات الشرطـة الفلسـطينية. البنـد التاسـع عـشر يؤكـد عـلى حـق تقريـر المصـير وإقامـة الدولـة الفلسـطينية يقـول الرئيـس ترامـب. «نحـن نعـترف بـأن ذلـك هـو مـا يتطلـع إليـه الشـعب الفلسـطيني» (ب 19مـن خطـة ترامـب).

الدول المشاركة في القرار

أيـدت مـشروع القـرار 13 دولـة مـن مجمـوع عـدد أعضـاء مجلـس الامـن ال 15. الأعضـاء الدائمـون الذيـن صوتـوا لصالـح القـرار هـم الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، فرنسـا، والمملكـة المتحـدة. امتنعـت روسـيا والصـين عـن التصويـت.

أمـا الـدول الغـير دائمـة العضويـة والتي صوتـت جميعهـا لصالـح القـرار هـي: الجزائر، الدنمـارك، باكسـتان، بنمـا، كوريا الجنوبيـة، سـيراليون، سـلوفينيا، والصومال.
مـن بـين الأعضـاء الذيـن كان لهـم دورا في صياغـة القـرار الجزائـر برئاسـة ممثـل الجزائـر عمـار بـن جامـع، الدبلومـاسي المؤيـد للقضيـة الفلسـطينية.

القرار مر بدون أي دولة معارضة.

صـدر ا لقـرار وجـاء في البنـد الأول قـرار مجلـس الأمـن يؤيـد خطـة الرئيـس ترامـب ويقـر أن الأطـراف قبلـت القـرار، وهـذا يعنـي موافقـة السـلطة الفلسـطينية وإسرائيـل. القـرار يدعـو جميـع الأطـراف إلى تنفيـذ الخطـة بالكامـل، بمـا في ذلـك الحفـاظ عـلى وقـف إطـلاق النـار بحسـن نيـة ودون تأخـير.
القـرار يثبـت الـدور البنـاء وبالتـالي موافقـة دول كان لهـا دوراً في تيسـير وقـف إطـلاق النـار في قطـاع غـزة وهـي الولايـات المتحـدة الأمريكيـة، والـكل يعـرف أن العـدوان الإسرائيـلي لـم يكـن يتوقـف إلا بالضغـط الـذي مارسـه رئيـس ترامـب عـلى رئيـس وزراء إسرائيـل بنيامـين نتانياهـو. الأطـراف الأخـرى التـي يشـير إليهـا القـرار وكان لهـا دوراً في وقـف إطـلاق النـار هـي دولـة قطـر وجمهوريـة مـصر العربيـة والجمهوريـة التركيـة.

الأساس القانوني لقرار مجلس الأمن 2803

القـرار يلتـزم بمبـادئ الأمـم المتحـدة ويهـدف إلى حـل للحـرب في قطـاع غـزة. يحـذر قـرار مجلـس الأمـن أن الحالـة في قطـاع غـزة تهـدد السـلام الإقليمـي والأمـن الـدولي. لذلـك إيجـاد حـل لقضيـة غـزة هـي مـن اختصـاص مجلـس الأمـن. القـرار لا يحـدد مصـدر التهديـد وإنمـا خطـاب ممثـل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في اجتمـاع مجلـس الأمـن يدعـى أن حمـاس هـي مصـدر التهديـد (Waltz, 2025). بينمـا بقيـة المجتمـع الـدولي يعـرف أن إسرائيـل هـي المشـكلة وهـي التـي ارتكبـت الابـادة الجماعيـة بحـق الشـعب الفلسـطيني في غـزة. ينعكـس الاختـلاف في تحديـد سـبب التهديـد عـلى بعـض بنـود الخطـة لان في تحديـد المعتـدي نسـتطيع اصـدار قـرارات توقـف العـدوان.
مجلـس الأمـن يدعـو في البنـد الأول مـن القـرار «جميـع الأطـراف إلى تنفيـذ الخطـة والحفـاظ عـلى وقـف إطـلاق النـار بحسـن نيـة ودون تأخـير» (ب 1). القـرار هـو دعـوة جميـع الأطـراف الى وجـوب وقـف إطـلاق النـار وإنهـاء حالـة الحـرب. البنـد الأول يشـير أيضـا إلى أن طـرفي النـزاع وافقـا عـلى الخطـة الشـاملة.

أهداف القرار

القرار يعطي الأولوية للأهداف الإنسانية. البند الأول «يدعو جميع الأطراف الحفاظ على وقف إطلاق النار بحسن نية ودون تأخير».

البند الثاني ينص أيضاً على حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية. القرار لا يشير إلى حل الدولتين. إنما يتحدث أن الولايات المتحدة ستقيم حواراً بين إسرائيل والفلسطينيين للاتفاق على آفاق العمل السياسي بغية التعايش في سلام وازدهار.

الهدف الثالث هو إدخال المساعدات الإنسانية والتشديد على استئنافها بالتعاون مع مجلس السلام بما يتسق مع مبادئ القانون الدولي. وهنا يعني القانون الدولي الإنساني تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكول الإضافي الأول لعام 1977.

الهدف الرابع إنشاء قوة دولية مؤقتة لتحقيق الاستقرار في غزة. تنتشر تحت قيادة مجلس السلام، تساهم بها الدول المشاركة. بالتشاور والتعاون مع جمهورية مصر العربية وإسرائيل واستخدام جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ولاية هذه القوة الدولية بما يتفق مع القانون الدولي بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. وهنا سنفصل لاحقاً أن الخطة هي أحد مشاريع الأمم المتحدة المعروفة والتي طبقت في عدة دول أخرى. فهذه ليست أول مرة تتدخل الأمم المتحدة لأغراض إنسانية خاصة بعد قرار الجمعية العامة بالإجماع عام 2005 برنامج «المسؤولية في الحماية».

وهناك ملاحظة مهمة إن القرار يلتزم بكل الاتفاقات القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين. أي أنه يقطع الطريق على أي محاولة للتغيير يمكن أن تقوم بها إسرائيل أثناء انتشار القوات المؤقتة ومراحل تطبيق القرار. فالقرار يلتزم بمعاملة قطاع غزة على أنه أرض محتلة كما جاءت في الوثائق الدولية وقرارات محكمة العدل الدولية خاصة القرار الأخير في تموز/ يوليو 2024.

يشير البند السابع من القرار إلى أن قوة الشرطة الفلسطينية هي التي ستقوم بالمساعدة في تأمين المناطق الحدودية وتحقيق استقرار البيئة الأمنية في غزة من خلال ضمان عملية إخلاء قطاع غزة من السلاح». أي أن السلطة الفلسطينية هي المخولة بإخلاء القطاع من السلاح.

يؤكد القرار على القوة الدولية التي سيكون هدفها بسط السيطرة وتحقيق الاستقرار ويشدد على وجوب انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من قطاع غزة إلى طوق أمني إلى أن تصبح غزة في مأمن تام من عودة ظهور أي تهديد إرهابي.

يوضح خطاب ممثل الولايات المتحدة الأمريكية في اجتماع مجلس الأمن السيد Waltz الهدف الأول للقرار هو إنساني من خلال وصف الخطة بخارطة الطريق لإنهاء النزاع في غزة «واستبدال الصواريخ بأغصان الزيتون» (Waltz, 2025). أي أن السيد Waltz كان يتجنب التصريح رسمياً كون الخطة ستفرض شروطاً على حماس لإلقاء سلاحها.

الخطة إذن أهدافها وقف إطلاق النار وإيصال مساعدات والإعمار وإنشاء قوة دولية مؤقتة وتسليم السلطة للفلسطينيين عن طريق تشكيل لجنة التكنوقراط أما المسائل الامنية فتسلم لاحقا للسلطة الفلسطينية بعد إخلاء قطاع غزة من السلاح بدون توجيه المسؤولية لحماس بتنفيذ هذا الشرط.

من يقرأ القرار يدرك أن الشكل الذي تم به هذا القرار لم يكن ما تطمح له إسرائيل. إسرائيل كانت تطمح بقرار يدين حماس ويطالبها بالتخلي عن سلاحها. بالمقابل القرار أعطى أولوية للجوانب الإنسانية والإعمار والتأكيد على الانسحاب الإسرائيلي والالتزام بالقوانين الدولية والقانون الدولي الإنساني.

صيغة القرار النهائية توضح مدى المساومات التي مر بها القرار مما قد يثير فضولاً ما سبب صدور القرار بهذا الشكل؟ الفضل يعود للمجموعة العربية بقيادة ممثل الجزائر. لقد تحدث رئيس بعثة الجزائر السيد عمار بن جامع عن كمية التعديلات التي اقترحها مندوب الجزائر باسم المجموعة واعيدت مسودة القرار أكثر من مرة حتى صوت عليها. ممثل الجزائر صرح أن المشروع تم تعديله أكثر من مرة بفضل المجموعة العربية. (مجلس الأمن 2025)

الأهداف التي أكد عليها المندوب الجزائري هي (مجلس الأمن 2025)

- حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير ويعني هذا إقامة دولته المستقلة
- إيقاف أي نزوح قصري وعدم التهجير
- دخول المساعدات الإنسانية بدون تدخل، لا يمكن لإسرائيل أن تفرض عقبات تسهم في تجويع الشعب الفلسطيني في غزة.
- إدارة غزة ستكون فلسطينية من التكنوقراط، تمهيداً لعودة السلطة الفلسطينية لكي تتبع المسؤولية كاملة في القطاع كما نصت عليه الخطة الشاملة.

- إنشاء قوة دولية لتحقيق الاستقرار، يعتبر خطوة ستكون في المقام الأول توفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين.
- الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية المحتلة من غزة
- دعم المجتمع الدولي والمؤسسات المالية بما في ذلك البنك الدولي، وستكون الجزائر على استعداد لتبوء مسؤوليتها.
- ثم إنشاء دولة فلسطينية
- الجزائر عضو غير دائم لذلك صوتها لم يكن كافيا لإيقاف القرار. لذلك اتصور هناك دول دائمة العضوية ساندت التعديلات. عدم الموافقة على التعديلات كان يهدد باستخدام ما يسمى بحق النقض. هذه الدول قد تكون روسيا أو الصين أو فرنسا.

الهيئات التي سينشئها القرار 2803

البند الثاني إلى البند السابع من قرار مجلس الأمن يتحدث عن الهيئات التي ستشكل لتنفيذ القرار. الملاحظة المهمة إن تشكيل هذه الهيئات يتبع خطوات حددها مجلس الأمن حسب مراحل تنفيذ الخطة. يجب الالتزام بمراحل تشكيل الهيئات لأن إسرائيل تتبع أسلوب تنفذ البنود التي تختارها وتهمل البنود التي تلزمها بالقيام بإجراءات. إسرائيل لديها أهداف من الموافقة على القرار ولكنها تريد عرقلة القرار والحصول على مكاسب لمصلحتهم فقط. لذلك نرى نتنياهو الآن وبعدما حصل على آخر جثة للأسرى الإسرائيليين يقفز فوق خطوات البرنامج يطالب بنزع سلاح حماس مع أن خطة ترامب تستوجب وقف جميع العمليات العسكرية بما في ذلك القصف الجوي والمدفعي قبل تسليم الرهائن (البند 4 خطة ترامب).

الهيئات التي ستنشئ بموجب قرار مجلس الأمن هي:

مجلس السلام

سيكون هيئة إدارية انتقالية ذات شخصية قانونية دولية تتولى وضع إطار العمل وتنسيق التمويل لإعادة تنمية غزة وفقا للخطة الشاملة وبما يتسق مع مبادئ القانون الدولي ذات الصلة (ب 2).

مجلس السلام لديه صلاحيات واسعة، فمن صلاحياته حسب البند الرابع:

أ. إبرام الترتيبات اللازمة لتحقيق أهداف الخطة الشاملة، بما في ذلك ترتيبات

امتيـازات تخـص أفـراد القـوة المنشـأة للقـوة الدوليـة والشرطـة الفلسـطينية.

ب. إنشـاء كيانـات تشـغيلية حسـب الاقتضـاء لهـا، شـخصية قانونيـة دوليـة تتمتـع بصلاحيـات مثـل:

1. تنفيـذ إدارة الحوكمـة الانتقاليـة، الإشراف عـلى لجنـة فلسـطينية تكنوقراطيـة غـير سياسـية تضـم فلسـطينيين أكفـاء مـن القطـاع ودعمهـا عـلى نحـو مـا تؤيـده جامعـة الـدول العربيـة يكـون مسـؤولاً عـن الخدمـة المدنيـة والإدارة في غـزة
2. إعادة إعمار غزة واستحداث برامج التعافي الاقتصادي
3. تنسيق ودعم تقديم الخدمات العامة والمساعدات الإنسانية في غزة
4. اتخـاذ التدابـير لتيسـير حركـة الأشـخاص في غـزة وإليهـا بمـا يتفـق مـع الخطـة الشـاملة.
5. القيام بأي مهام إضافية قد تكون ضرورية لدعم وتنفيذ الخطة الشاملة

السلطة الفلسطينية (PA)

الهيئـة التـي ستسـتلم مهـام مجلـس السـلام بعـد اسـتكمال البرنامـج الإصلاحي بشـكل مـرضٍ عـلى النحـو المبـين في المقترحـات المختلفـة التـي قدمهـا الرئيـس ترامـب في 2020 أي حسـب الاتفاقيـات الإبراهيميـة والمقـترح السـعودي الفرنسـي الـذي يدعـو إلى حـل الدولتـين. السـلطة الفلسـطينية سـتتولى زمـام الأمـور بمقـدار اسـتعادة السـيطرة عـلى غـزة بشـكل آمـن وفعـال. بعـد إصـلاح السـلطة الفلسـطينية والتقـدم في عمليـة إعـادة التنميـة في غـزة قـد تتوافـر الظـروف لتهيئـة مسـار موثـوق يتيـح للفلسـطينيين تقريـر المصـير وإقامـة الدولـة الفلسـطينية. وسـتعمل الولايـات المتحـدة عـلى إقامـة حـوار بـين إسرائيـل والفلسـطينيين للاتفـاق عـلى آفـاق العمـل السـياسي بغيـة التعايـش في سـلام وازدهـار. (ب 2).

الصندوق الإنمائي

البنـد الخامـس يتنـاول قضايـا التمويـل والإشراف عـلى بنـك السـلام. التمويـل يتـم مـن خـلال التبرعـات الطوعيـة مـن المانحـين وآليـات تمويـل بنـك السـلام والحكومـات. لذلـك يتطلـب إنشـاء صنـدوق انمائـي لتيسـير وتوفـير المـوارد الماليـة لدعـم إعـادة إعمـار غـزة وتنميتهـا مخصـص لهـذا الغـرض تديـره الجهـات المانحـة. (ب 6)

لجنة التكنوقراط الفلسطينية

يشر ف مجلس السلام على تشكيل ودعم لجنة التكنوقراط الفلسطينية، لجنة غير سياسية من الفلسطينيين الأكفاء من قطاع غزة على النحو الذي تؤيده جامعة الدول العربية، تكون مسؤولة عن العمليات اليومية للخدمة المدنية والإدارة في غزة. (ب 4)

القوة الدولية

البند السابع من القرار يبين أن دور مجلس الأمن إنشاء قوتين هما قوة دولية وقوة الشرطة الفلسطينية. وهناك تشابك في الوظائف ولذلك كان من الأفضل أن يحدد وظائف كل قوة في بند خاص.

البند السابع من القرار يتناول إنشاء قوة دولية يعرفها بأنها قوة مؤقتة عملها تحقيق الاستقرار في غزة، القوة تنتشر تحت قيادة واحدة يقبلها مجلس الأمن وتتألف من قوات تساهم بها الدول المشاركة بالتشاور والتعاون الوثيقين مع جمهورية مصر العربية وإسرائيل. تعمل بما يتفق مع القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. هذا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة المادة (1.43) من الفصل السابع.

القوة الدولية تعمل على بسط السيطرة وتحقيق الاستقرار خلال انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من قطاع غزة استناداً إلى معايير محددة مرتبطة بنزع السلاح. الانسحاب الإسرائيلي سيستمر في طوق أمني إلى أن تصبح غزة في مأمن تام من عودة ظهور أي تهديد إرهابي.

القوة الدولية حسب قرار مجلس الأمن تقوم بوظيفتين: (ب 7).

(١) مساعدة مجلس السلام في مراقبة تنفيذ وقف إطلاق النار في غزة وإبرام الترتيبات التي قد تكون ضرورية لتحقيق أهداف الخطة الشاملة.

(٢) تنفيذ عملياتها بتوجيه من مجلس السلام وبتمويل من التبرعات المقدمة من الجهات المانحة وآليات تمويل مجلس السلام والحكومات.

قوة الشرطة الفلسطينية

التي يتم تدريبها في تأمين المناطق الحدودية وتحقيق استقرار البيئة الأمنية في غزة من خلال ضمان عملية إخلاء قطاع غزة من السلاح بما في ذلك تدمير ومنع إعادة بناء البنية التحتية العسكرية والإرهابية الهجومية في القطاع. أي باختصار تتولى قوة الشرطة مسألة حماية الحدود والأمن والسيطرة على السلاح في غزة وحماية المدنيين بما في ذلك العمليات الإنسانية وتعمل الخطة الشاملة. وليس ملاحقة سلاح غزة. وقيام الشرطة الفلسطينية بتولي إخلاء غزة من السلاح. (ب 7).

قرار مجلس الأمن ومسألة نزع السلاح

نزع السلاح ورد في خطة ترامب وقرار مجلس الأمن بصيغتين مختلفتين. في خطة الرئيس ترامب البند السادس يتحدث عن «عفو لأعضاء حماس الذين يلتزمون بالتعايش السلمي وتفكيك أسلحتهم».

أما قرار مجلس الأمن البند الرابع يكون نزع السلاح أحد مهام الشرطة الفلسطينية التي تقوم بتحقيق استقرار البيئة الأمنية في غزة من خلال ضمان عملية «إخلاء قطاع غزة من السلاح» بما في ذلك «تدمير ومنع إعادة بناء البنية التحتية العسكرية الإرهابية الهجومية في القطاع وكذلك سحب أسلحة الجماعات المسلحة غير الحكومية من الخدمة بشكل دائم وحماية المدنيين». «انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من قطاع غزة استنادا إلى معايير محددة وأطر زمنية مرتبطة بنزع السلاح..»

قرار مجلس الأمن يربط نزع السلاح بتنفيذ الخطة حيث أن نزع السلاح يتم عن طريق الشرطة الفلسطينية بعد اعدادها والانسحاب الإسرائيلي يتم مرتبطاً بنزع السلاح، أي نزع السلاح مشروطاً بالانسحاب الإسرائيلي.

وقد وضح قادة حماس استعدادهم لتسليم السلاح إلى جهات فلسطينية. مسألة نزع السلاح من طرف واحد وبدون انسحاب إسرائيلي لا يحقق السلام والأمن في قطاع غزة.

القرار 2803 ومسألة الدولة الفلسطينية

البند الثاني يبين بأن قرار مجلس الأمن يؤمن بحق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية ولكن القرار يركز على مسألة إنهاء الحرب في غزة حاليا وعندما

تتحسن الظروف تستعيد السلطة الفلسطينية أمام السيطرة على غزة سيتم الحديث عن بعض المقترحات بما في ذلك الخطة التي قدمها الرئيس ترامب في عام 2020 والتي تسمى بالاتفاقات الإبراهيمية والمقترح السعودي الفرنسي والذي يهدف إلى حل الدولتين. قرار مجلس الأمن لا يتبنى هذه المقترحات ولكنه يضعها مقترحات في المستقبل.

قرار مجلس الأمن 2803 في البند الرابع يضع أساسات لمستقبل دولة فلسطينية. القرار يقترح مشاريع سابقة بما في ذلك خطة السلام التي قدمها الرئيس ترامب عام 2020 والمقترح السعودي-الفرنسي، ويقصد بها هنا حل الدولتين. الصياغة جاءت بهذه الطريقة بدون ذكر حل الدولتين حتى لا يحدد القرار بحل معين لمسألة الدولة. والحل يقترح إعادة خطة ترامب للسلام لعام 2020 أو ما يسمى بالاتفاقات الإبراهيمية وحل الدولتين كما تبنته المملكة العربية السعودية وفرنسا. القرار يربط بين تنفيذ برنامج إصلاح السلطة الفلسطينية وتقدم عملية إعادة التنمية في غزة مما يوفر الظروف لتهيئة مسار موثوق يتيح للفلسطينيين تقرير المصير وإقامة الدولة. إذن القرار واضح يضع اللبنات الأساس لمشروع دولة فلسطينية ويضع خيارات القبول بمشاريع سابقة أو ما يستجد من ظروف في المستقبل. ومن الواضح أن قرار مجلس الأمن لا يخوض في تفاصيل الدولة الفلسطينية في الوقت الحاضر ولكنه يقر بحق تقرير المصير وحق الفلسطينيين في إقامة الدولة الفلسطينية.

قرار التفويض

البند العاشر يوضح أن مجلس السلام تابع لمجلس الأمن، حيث يطلب في المادة العاشرة إلى مجلس السلام أن يقدم تقريرا خطياً إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة كل ستة أشهر عن التقدم المحرز فيما يتعلق بما ورد في القرار. البند العاشر يوضح بأن مجلس السلام تابع لمجلس الأمن ويحصل على ما يسمى في التنظيم الدولي بالتفويض mandate. التفويض يكون من مجلس الأمن وبموافقة مجلس الأمن حيث يجتمع مجلس الأمن دورا يناقش تطور البرنامج.

البرنامج له مالية من مجلس الأمن يمول من التبرعات المقدمة من الجهات المانحة وآليات تمويل مجلس السلام والحكومات. وهنا تبرز قوة ونفوذ الدول والشركات التي ستقوم بالاستثمارات هي التي تحدد اتجاهات الإعمار في غزة.

عمل مجلس السلام مرهون بالجهات الممولة.

البعض يخطئ حين يطالب إسرائيل المساهمة المالية في المشروع. مساهمة إسرائيل وهي التي لديها مطامع سيؤدي إلى فرض إرادتها والتآمر على المشروع. لذلك لا ينقص هذا البرنامج عدم وجود إسرائيل كممول. هذا طبعاً لا يعفي إسرائيل من فرض التعويض عن الأضرار التي سببها العدوان. ولكن في هذه الحالة يجب رفع دعاوى إلى المحاكم الدولية. المحاكم الدولية لديها اختصاص منح التعويضات. ويجب ألا ندعو لتوسيع صلاحيات مجلس الأمن.

مدة برنامج غزة:

قرار مجلس الأمن يمنح برنامج مجلس السلام والوجود المدني والأمني والدولي مدة سارية حتى 31 كانون1 / ديسمبر 2027. التجديد يكون رهنا بقرار مجلس الأمن ويكون صادرا بالتعاون بين دول مصر وإسرائيل والدول الأعضاء الأخرى التي تواصل العمل مع القوة الدولية (ب 8).

البند الثامن يضع 31 كانون1 ديسمبر 2027 نهاية للإذن لمجلس السلام والقوة الدولية. وأن يكون أي تجديد للإذن الصادر للقوة الدولية بالتعاون والتنسيق الكاملين مع مصر وإسرائيل والدول الأعضاء الأخرى التي تواصل العمل مع القوة الدولية

التزام القرار 2803 بالقانون الدولي

لماذا لجأت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن لإصدار قرار بشأن غزة؟ لكي يكون له صفة دولية يساهم به المجتمع الدولي. هناك فوائد عديدة لجعل خطة ترامب في مظلة قانونية. هناك فوائد للطرف الأمريكي وهناك فوائد للجانب الفلسطيني أيضا أن يكون القرار تحت إشراف مجلس الأمن وملتزم بالقانون الدولي.

إحالة خطة ترامب إلى مجلس الأمن يعني إعطاء الصفة القانونية للقرار وهذا لا يتضمن فقط من ناحية الشكل وإنما من ناحية الالتزامات والعمليات التي سيقوم بها المشاركون في الخطة.

يؤكد القرار في المقدمة وفي كل بنوده التزامه بالقانون الدولي فماذا يعني ذلك؟

القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن عديدة بخصوص القضية الفلسطينية، ناهيك عن القرارات الصادرة عن الهيئات الدولية الأخرى مثل الجمعية العامة ومحكمة العدل الدولية.

ألتـزم قـرار 2803 بقـرارات مجلـس الأمـن السـابقة ذات الصلـة بشـأن الوضـع في الشرق الأوسـط بمـا في ذلـك القضيـة الفلسـطينية. مجلـس الأمـن أصـدر قـرارات عديـدة يطالب العـدو الإسرائيـلي بالانسـحاب مـن غـزة لكـون غـزة أرض محتلـة. أدنـاه أهـم قـرارات مجلـس الأمـن السـابقة والتـي يعنـي القـرار 2803 التـزم بهـا:

- القرار 242 (1967): القاضي بانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة
- القـرار 338 (1973): الـذي يدعـو إلى وقـف إطـلاق النـار وتنفيـذ القـرار 242 لعـام 1973.
- القـرار 1860 (2009): دعـا إلى وقـف فـوري ومسـتدام لإطـلاق النـار في غـزة وانسـحاب القـوات الإسرائيليـة.
- القرارات الأخيرة (2023-2025):
- القرار 2712 (2023): يدعو إلى هدنات إنسانية عاجلة وممددة في قطاع غزة.
- القـرار 2720 (2023): يدعـو إلى اتخـاذ خطـوات عاجلـة للسـماح بإيصـال المسـاعدات الإنسـانية فـوراً وبشـكل موسـع وآمـن.
- القـرار 2728 (2024): طالـب بوقـف فـوري لإطـلاق النـار في شـهر رمضـان، وإطـلاق سراح الرهائـن.
- القـرار 2735 (2024): رحـب بمقـترح وقـف إطـلاق النـار الشـامل، والتبـادل، وإعـادة الإعمـار في غـزة.

الوضع القانوني لقطاع غزة

يُعد قطاع غزة، وفقًا لقواعد القانون الدولي:

- إقليمًـا محتـلًا بالمعنـى الـوارد في المـادة 42 مـن لائحـة لاهـاي لعـام 1907. تنـص المـادة 42 عـلى أن: «تعتـبر الأرض محتلـة عندمـا تخضـع فعليـا لسـلطة الجيـش المعـادي ولا يمتـد الاحتـلال إلا إلى الأرض التـي أقيمـت فيهـا هـذه السـلطة، ولا يشـمل الاحتـلال سـوى المناطـق التـي تفـرض فيهـا هـذه السـلطة سـيطرتها، وهـو وضـع مؤقـت لا ينقـل السـيادة».
- غـزة إقليمـا خاضعًـا لأحـكام اتفاقيـة جنيـف الرابعـة لعـام 1949 للقانـون الـدولي الإنسـاني. البروتوكـول الرابـع يتنـاول حقـوق المدنيـين.
- أصـدرت محكمـة العـدل الدوليـة، الهيئـة القضائيـة التابعـة للأمـم المتحـدة الجمعـة التاسـع عـشر مـن شـهر تمـوز/ يوليـو 2024 قـراراً ينـص عـلى

أن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية ضمنها شرق القدس وغزة) منذ عام 1967 غير قانوني ويجب أن ينتهي في أسرع وقت ممكن.

الرأي الاستشاري ذكر بما سبق أن دعت إليه الجمعية العامة جميع الدول:

ا. عدم الاعتراف بأي تغييرات في حدود ما قبل عام 1967 بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، بخلاف تلك التي اتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات، بما في ذلك ضمان إن الاتفاقيات مع إسرائيل لا تعني الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الأراضي التي احتلتها إسرائيل في عام 1967.

- من أهم القرارات الإيجابية التي أكدت عليها محكمة العدل الدولية في قرارها 2024 هو وحدة وسلامة الأراضي الفلسطينية، أي قرار المحكمة يجب المحافظة على وحدة الأراضي بين الضفة الغربية وقطاع غزة

ترى المحكمة أن العناصر التالية ذات أهمية خاصة في قضية غزة (فتوى محكمة العدل الدولية 2024, ص 66-7, الفقرة 236-241)

أولًا، الحق في السلامة الإقليمية مُعترف به بموجب القانون الدولي العرفي باعتباره «نتيجة طبيعية للحق في تقرير المصير». في سياق القضية الفلسطينية، دعت الجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان إلى «احترام وصون الوحدة الإقليمية والاتصال والسلامة الإقليمية لكامل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

محكمة العدل الدولية وسعت حق تقرير المصير بحقوق ومطالب للشعب الفلسطيني مثلا

حددت المحكمة العديد من الإجراءات التي يقوم بها الكيان الصهيوني على أنها انتهاك لحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ومن ضمنها فصل المناطق والاستيطان التهجير. يتمتع حق الشعوب في تقرير مصيرها بنطاق تطبيق واسع (الآثار القانونية لفصل أرخبيل تشاغوس عن موريشيوس عام 1965، فتوى استشارية، تقارير محكمة العدل الدولية 2019 (I)، ص 131، الفقرة 144) فتوى محكمة العدل الدولية بخصوص الجدار ص 184 الفقرة: 122. فتوى محكمة العدل الدولية بخصوص الاحتلال الضفة الغربية وغزة ص 67, الفقرة 239.

- من نتائج الفتوى الإيجابية والتي أصدرتها محكمة العدل الدولية في حكمها عام 2024 التأكيد على أن فكرة تقرير المصير الفلسطيني مثبت (محكمة العدل الدولية، تموز/يوليو 2024 ص 65 الفقرة 230).

أكدت المحكمة أن حق جميع الشعوب في تقرير المصير هو «أحد المبادئ الأساسية للقانون الدولي المعاصر». أقرت المواثيق الدولية مثل العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والحقوق الاقتصادية حق تقرير المصير. بل إنها أقرت بأن الالتزام باحترام حق تقرير المصير واجب على جميع الشعوب، وأن لجميع الدول مصلحة قانونية في حماية هذا الحق (الآثار القانونية لبناء جدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة).

- لقد وسعت الأحكام والفتاوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية مفهوم حق تقرير المصير بحيث يصبح أكثر شمولا وأكثر تعبيرا لحقوق الشعب الفلسطيني. محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري تربط بين حق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال. وبذلك أعادت المحكمة التأكيد على مبدأ «التحرر من الاحتلال العسكري الأجنبي والتمييز والفصل العنصري أمر غير قابل للتفاوض على الإطلاق. حق تقرير المصير باعتباره «حقًا غير قابل للتصرف محكمة العدل الدولية ترى أنه في حالات الاحتلال الأجنبي كما هو في حالة القضية الفلسطينية يعد حق تقرير المصير قاعدة ملزمة في القانون الدولي كما جاء في الري الاستشاري الذي قدمته في عام (ICJ 2024 ,p. 233, par.66).

مضمون الحماية الدولية لقرار مجلس الامن 2803

القرار يصنف في القانون الدولي نظام حماية وليس فرض وصاية. هناك ثلاث أنظمة أو آليات في القانون الدولي توفر الحماية يمكن أن يوفرها قرار مجلس الأمن:

- ميثاق الأمم المتحدة الفصل السابع،
- القانون الدولي الإنساني،
- وبرنامج المسؤولية في الحماية،
- المحاكم الدولية

أولاً. ميثاق الأمم المتحدة/ الفصل السابع

يستند مجلس الأمن في صلاحياته إلى: مجلس الأمن الذي يشكل الجهاز التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة. يتولى وظائف حفظ السلم والأمن الدولي حسب ميثاق الأمم المتحدة لعام 1945 (المادة 1.24).

وفقاً للمادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة، يُعد مجلس الأمن الهيئة المختصة بتحديد وجود أي تهديد للسلام. «فمجلس الأمن يقرر إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما واقع من أعمال العدوان، ويقدم في ذلك توصيات».

ويعمل مجلس الأمن في أداء هذه الواجبات وفقا لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. السلطات المخولة لمجلس الأمن هي لتمكينه من القيام بالواجبات مبنية في الفصل السادس والسابع والثاني عشر (المادة 2.24).

الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة (التسوية السلمية): المادة 36 تتناول الإجراءات التي يتخذها المجلس لحل المنازعات سلمياً والتوصيات.

الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يملك مجلس الأمن صلاحية اتخاذ تدابير جماعية ملزمة بموجب الفصل السابع.

مجلس الأمن حصرا هو الذي يقر مسألة التدخل لحماية السلام وهو الذي يقرر برنامج المسؤولية في الحماية. المنظمات الإقليمية ليست لديها صلاحية التدخل أو الحماية بدون قرار من مجلس الأمن. إذا قرر المجلس أن وضعاً ما يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين وفقاً للمادة 39، فإنه يجوز له الاختيار بين فرض تدابير إنفاذ غير عسكرية، كالعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية وفقاً للمادة 41، أو تدابير إنفاذ عسكرية بموجب المادة 42. يملك المجلس سلطة فرض تدخل عسكري إذا كان الوضع يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، أو إذا كانت هناك حرباً أهلية أو انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقا لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه»

أجاز لمجلس الأمن استخدام القوة لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه. المادة 43 .1 تتعهد الدول الأعضاء أن يضع تحت تصرف مجلس الأمن قوات ضرورية لحفظ السلم والأمن.

الفصل الثاني عشر تنص المادة 75 «تنشئ «الأمم المتحدة» تحت إشرافها نظاماً دولياً للوصاية، وذلك لإدارة الأقاليم التي قد تخضع لهذا النظام بمقتضى اتفاقات فردية لاحقة وللإشراف عليها..»

أن قرار مجلس الأمن لا يقوم على الوصاية، فالمادة 78 تنص على: «لا يطبق نظام الوصاية على الأقاليم التي أصبحت أعضاء في هيئة «الأمم المتحدة» إذ العلاقات بين أعضاء هذه الهيئة يجب أن تقوم على احترام مبدأ المساواة في السيادة». فلسطين دولة يعترف بها المجتمع الدولي ولذلك لا يحق لمجلس الأمن أن يخضع قطاع غزة للوصاية الدولية كما صرح بعض قادة حماس والمؤسسات الإعلامية بدون قراءة لميثاق الأمم المتحدة.

من جهة أخرى يتحدث البعض إن القرار 2803 هو ضمن الفصل السادس أي إنه يقوم بتوصيات بدون حماية ولا يوجد نص صريح بأن القوة الدولية ستعمل بموجب الفصل السابع، ربما للتقليل من أهميته، والحقيقة أن القرار هو ضمن الفصل السابع لأنه لا يكتفي بالتوصيات بل يشكل قوة دولية مشكلة بقرار من الأمم المتحدة.

لهذا السبب، قامت مؤسسات إعلامية بمقارنة القرار 2803 مع قرارات سابقة لتدخل الأمم المتحدة ووجدت إن التصريح الصريح «بالاستناد إلى الفصل السابع» ليس ضرورة لالتزام الأمم المتحدة بالتدخل العسكري. وهذا مقارنة بقرارات التدخل العسكري السابقة والتي أستخدم فيها عبارات مثل عبارة «اتخاذ جميع التدابير اللازمة» فقط للدلالة على عملها ضمن الفصل السابع. القرارات تُستخدم تقليدياً لتحويل استخدام القوة تحت مظلة الفصل السابع (سواء ذُكر صراحةً أم ضمناً)، كما في القرار 1386 (2001) (ISAF أفغانستان)، والقرار 1031 (1995) (IFOR البوسنة)، والقرار 1701 (2006) (تعزيز ولاية اليونيفيل)، والقرار 1546 (2004) (القوة متعددة الجنسيات في العراق) (روابط القرارات موجودة في المراجع).

من الناحية القانونية، يُعدّ تفويض مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الأساس الأكثر شرعية لنشر أي قوة دولية (ميثاق الأمم المتحدة، المواد 39–42). يتيح هذا الفصل للمجلس استخدام القوة أو تفويضها بهدف استعادة السلم والأمن الدوليين، كما حدث في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) وبعض عمليات حفظ السلام في البلقان.

ثانياً. القانون الدولي الإنساني وحماية المدنيين

القانون الدولي الإنساني هو القانون الذي يفعل أثناء النزاعات سواء كانت داخلية أو دولية. تُدرج جرائم الحرب ضمن نطاق مبدأ مسؤولية الحماية، وتُشكّل

انتهـاكات جسـيمة للقانـون الـدولي الإنسـاني.

اهتـم القانـون الـدولي الإنسـاني بالمقاتلـين المتحاربـين في البدايـة ولكنـه أعطـى اهتمامـا للمدنيـين بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة. يمكـن العثـور عـلى إشـارات إلى حظـر جرائـم الحـرب في عـدد مـن الصكـوك الدوليـة مثـل اتفاقيـة لاهـاي لعـام 1907.

يعـدّ اتفاقيـة جنيـف الرابعـة لعـام 1949، والبروتوكـول الإضـافي الأول لعـام 1977، وثيقتـي الصلـة عنـد مناقشـة أسـاس مبـدأ مسـؤولية الحمايـة في القانـون الـدولي الإنسـاني بشـكل عـام. تنـص المـادة الأولى المشـتركة بـين اتفاقيـات جنيـف الأربـع عـلى التـزام الأطـراف المتعاقـدة باحـترام هـذه الاتفاقيـات وضمـان احترامهـا في جميـع الظـروف.

أثنـاء الحـرب العالميـة الثانيـة القانـون الـدولي الإنسـاني اهتـم بالقواعـد القانونيـة لحمايـة المدنيـين لأول مـرة صـدرت اتفاقيـة جنيـف الرابعـة عـام 1949 الخاصـة بحمايـة الأشـخاص المدنيـين في زمـن النزاعـات المسـلحة. إسرائيـل طـرف في الاتفاقية وقعتهـا عـام 1951، ووقعت السـلطة الفلسـطينية الاتفاقيـة عـام 2014 (لجنـة الصليـب الأحمـر ICRC). البروتوكـول يعنـي حسـب المـادة 1. 3 بالمدنيـين مـن الأشـخاص الذيـن لا يشـتركون مبـاشرة في الأعمـال العدائيـة بمـن فيهـم أفـراد القـوات المسـلحة الذيـن ألقـوا عنهـم أسـلحتهم. القـرارات الدولية المتعلقـة بحمايـة المدنيـين وعـدم المسـاس بالممتلـكات والمستشـفيات والبنـى التحتيـة تقـوم عليهـا المبـادئ الأساسـية للقانـون الـدولي الإنسـاني، مثـل:

- التفرقة بين من هو مدني والمقاتلين
- حظر الهجمات العشوائية
- حظر استخدام المدنيين كدروع لمنع أو أداء الهجوم على أهداف عسكرية

وهـذه أمثلـة فقـط مـن القوانـين والمبـادئ التـي ينـص عليهـا القانـون الـدولي الإنسـاني. قـرار مجلـس الأمـن يلتـزم بهـذه القوانـين. الإخـلال بهـا يعـرض الطـرف الـذي ينتهـك هـذه القواعـد إلى المسـاءلة القانونيـة الدوليـة.

تُـدرج جرائـم الحـرب ضمـن نطـاق القواعـد الملزمـة، وتُشـكّل انتهـاكات جسـيمة للقانـون الـدولي الإنسـاني.

يمكـن العثـور عـلى إشـارات إلى حظـر جرائـم الحـرب في عـدد مـن الصكـوك الدوليـة الأخـرى مثـل اتفاقيـات جنيـف، ونظـام رومـا الأسـاسي، واتفاقيـة لاهـاي لعـام 1907. تُعتـبر جرائـم الحـرب في أغلـب الأحيـان انتهـاكات جسـيمة لاتفاقيـات جنيـف وبروتوكولاتهـا الإضافيـة، فضـلًا عـن قوانـين وأعـراف الحـرب. وقـد أكـد تقريـر اللجنـة الدوليـة للتدخـل في قضايـا الحـرب بقـوة عـلى أن مبـدأ مسـؤولية الحمايـة يسـتند إلى

القانـون الـدولي الإنسـاني، وإلى اتفاقيـات جنيـف وبروتوكولاتهـا الإضافيـة. وتُعـدّ اتفاقية جنيـف الرابعـة لعـام 1949، والبروتوكـول الإضـافي الأول لعـام 1977، وثيقتـي الصلـة عنـد مناقشـة أسـاس مبـدأ مسـؤولية الحمايـة في القانـون الـدولي الإنسـاني بشـكل عـام. تنـص المـادة الأولى المشـتركة بـين اتفاقيـات جنيـف الأربـع عـلى التـزام الأطـراف المتعاقدة باحـترام هـذه الاتفاقيـات وضمـان احترامهـا في جميـع الظـروف. وتنـص المـادة 89 مـن البروتوكـول الإضـافي الأول عـلى أنـه في حـالات الانتهـاكات الجسـيمة لاتفاقيـات جنيـف أو البروتوكـولات، فـإن الـدول المتعاقـدة تتعهـد بالعمـل بشـكل مشـترك أو منفـرد، بالتعاون مـع الأمـم المتحـدة ووفقًـا لميثـاق الأمـم المتحـدة. وبذلـك، يتيـح القانـون الدولي الإنسـاني مجـالًا للعمـل الجماعـي الـذي يقـوم بـه المجتمـع الـدولي بالتعـاون.

قـرار مجلـس الأمـن 2803 راعـى مسـألة الالتـزام بالقانـون الـدولي الإنسـاني في البنـد السـابع مـن قـرار مجلـس الأمـن حيـث يشـير إلى ضرورة التـزام القـوة الدوليـة "ضرورة اسـتخدام التدابـير اللازمـة لتنفيـذ ولايـة القـوة الدوليـة بمـا يتوافـق مـع القانـون الـدولي الإنسـاني».

ثالثاً. المسؤولية في الحماية Responsibility to Protect (R2P)

منـذ تأسـيس منظمـة الأمـم المتحـدة قامـت عـلى مبـدأ سـيادة الدولـة (م 1.2) وعـدم التدخـل (م4.2). لكـن بسـبب جرائـم الإبـادة الجماعيـة في التسـعينات مـن القـرن المـاضي في روانـدا ويوغسـلافيا دعـا أمـين عـام الأمـم المتحـدة السـابق كـوفي عنـان إلى معالجـة مسـألة سـيادة الدولـة في أثنـاء الإبـادة الجماعيـة فأعطيـت صلاحيـات للأمـم المتحـدة للتدخـل إذا عجـزت الحكومـة عـن حمايـة مواطنيهـا. في عـام 2005 صوتـت دول العالـم عـلى برنامـج «المسـؤولية في الحمايـة» بالإجمـاع. البرنامـج نمـوذج لتعامـل المنظمـة الدوليـة في مسـألة حمايـة المدنيـين.

توفـر مسـؤولية الحمايـة إطـاراً لاسـتخدام التدابـير القائمـة مثـل الوسـاطة وآليـات الإنـذار المبكـر والعقوبـات الاقتصاديـة وسـلطات الفصـل السـابع مـن ميثـاق الأمـم المتحـدة لمنـع الجرائـم الفظيعـة وحمايـة المدنيـين مـن وقوعهـا. سـلطة اسـتخدام القـوة في إطـار مسـؤولية الحمايـة تقـع عـلى عاتـق مجلـس الأمـن التابـع للأمـم المتحـدة.

مبـدأ التدخـل بـدأ بعـد عـدم اسـتجابة المجتمـع الـدولي لمـآسي الإبـادة الجماعيـة في روانـدا عـام 1994 ومذبحـة سبيرانيتشـا عـام 1995. ومـن هنـا بـدأ التسـاؤل الـذي طرحـه الأمـين العـام للأمـم المتحـدة كـوفي عنـان إذا كانـت التدخـل الإنسـاني اعتـداء غـير مقبـول عـلى السـيادة؟ وفي ظـل نقاشـات حـاول عـدم التدخـل وسـيادة الدولـة،

وناشد وزير خارجية كندا لويد أكسوورثي إنشاء الحكومة الكندية اللجنة الدولية المعنية بالتدخل عام 2000. اقترح ممثل الجزائر محمد سحنون وبعض ممثلي الدول عبارة «مسؤولية الحماية». وفي مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 أدرج مبدأ مسؤولية الحماية في الوثيقة الختامية. يشمل برنامج المسؤولية في الحماية الدول والمجتمعات والأقاليم.

أكد مجلس الأمن التزامه بمبدأ مسؤولية الحماية في أكثر من 80 قراراً منذ عام 2006، منها دول عربية مثل ليبيا واليمن عام 2011.

نذكر هذه الأحداث ونحن نستغرب كيف تثير كندا حاليا مخاوف من التغيرات حين تحدث رئيس وزرائها مارك كارني عن التطورات في النظام الدولي بسبب تأسيس مجلس السلام في حين كندا كانت سباقة في تعديلات في النظام الدولي عندما اقتضت الضرورة.

برنامج المسؤولية في الحماية من أجل أن ينزع واجب الحماية من الدولة يحوله إلى منظمة دولية يحتاج إلى مقومات أكيدة يبرر التدخل الدولي. أن المضايقات مثل التمييز العنصري والاعتقالات لا يصوت لها مجلس الأمن لاستخدام برنامج الحماية. البرنامج يعتمد مواصفات محددة مثل الإبادة الجماعية. قضية غزة قضية إبادة جماعية واضحة. الخطوة التالية في برنامج المسؤولية في الحماية هو تحديد الوسائل المستخدمة في الحماية. الوسائل المستخدمة في قرار 2803 هي وسائل المسؤولية في الحماية فهناك قوة تدخل لإعادة السلام، فتح المعابر، تشكيل سلطة وطنية وهناك مشروع للإعمار. وهذه المهمات كلها تقع ضمن برامج المسؤولية في الحماية.

لذلك قرار مجلس الأمن يؤكد على سلامة المدنيين في غزة. لذلك قرار 2803 في سياقه يجب أن يعامل على أنه حل عملي لمسألة خطيرة وقد تكون مفتاحاً أكثر عدالة من النظام الدولي الحالي.

من جانب آخر، الرئيس ترامب شهد في ولايته الأولى التدخل الدولي كان سورية، حيث وقف العالم محاولاً إنقاذ الشعب السوري من استخدام الأسلحة الكيميائية والبرامج وعمليات التهجير للشعب السوري. وكان للرئيس ترامب دورا كبيرا في إيقاف اعتداءات النظام السوري لنظام بشار الأسد على الشعب في عام 2017. حيث انتشرت أنباء عن استخدام السلاح الكيماوي ضد الشعب السوري وحينها تدخل الرئيس ترامب بقصف المطار الذي استخدمته الطائرات لإلقاء الغاز وهدد الرئيس السابق بشار الأسد وواسماه بالحيوان.

هـذا الموضـوع يتكـرر حاليـاً حيـث المـآسي التـي يعيشـها الشـعب الفلسـطيني في غـزة. ولذلـك مسـألة طـرح مـشروع بصيغـة قـرار 2803 يعـبر عـن أسـلوب عمليـات تدخـل الأمـم المتحـدة التـي تركـز عـلى حمايـة المدنيـين.

برنامـج المسـؤولية في الحمايـة طبـق في العديـد مـن النزاعـات ونجـح إلى حـد مـا في حفظ السـلام وعـدم التهجـير. فقـد أظهـرت الدراسـات إن عمليـات حفـظ السـلام بشـكل عـام تسـاهم بشـكل إيجابـي في منـع جرائـم الفظائـع مقارنـة بالحـالات المماثلـة التـي لا يتـم فيهـا نـشر قـوات حفـظ السـلام. برامـج الحمايـة تقلـل مـن عـدد الضحايـا المدنيـين المتوقعـين ومـدة الـصراع المسـلح واحتماليـة عـودة النزاعـات العنيفـة حسـب دراسـات قـام بهـا مكتـب خدمـات الرقابـة الداخليـة التابـع للأمـم المتحـدة عـام 2014. إن العمـل الوقائـي والسـياسي لعمليـات حفـظ السـلام التابعـة للأمـم المتحـدة حقـق نجاحـات ملحوظـة إيجابيـة لحمايـة السـكان المدنيـين. وتسـتفيد الفئـات الأضعـف مـن عمليـات نـشر قـوات حفـظ السـلام. (Bellamy &Luck 2018, p150) لذلـك فكـرة تشـكيل قـوة سـلام مـن دول عربيـة وإسـلامية ومنهـا تركيـا فكـرة جيـدة لأنهـا تعتمـد عـلى إسـناد دولي قـوي ومنـاصر لأهـل غـزة.

رابعا. المحاكم الدولية

الهـدف الأسـاسي مـن إنشـاء المحكمـة الجنائيـة الدوليـة هـو منـع الإفـلات مـن العقـاب مهمـا كانـت حصانـة المتهـم ومهمـا كان وضعـه السـياسي. فقـد جـاءت هـذه المحكمـة مـن أجـل اسـتكمال تطبيـق المبـدأ القانونـي الـدولي القـاضي بمنـع الإفـلات مـن العقـاب. ويحظـر نظـام رومـا الأسـاسي الجرائـم ضـد الإنسـانية، إلى جانـب جرائـم الإبـادة الجماعيـة وجرائـم الحـرب. لا تنـص المـادة 7 مـن نظـام رومـا الأسـاسي عـلى أن الجرائـم ضـد الإنسـانية تُعـدّ جـزءًا مـن «هجـوم واسـع النطـاق أو منهجـي موجـه ضـد أي سـكان مدنيـين، مـع العلـم بالهجـوم». وتُـدرج المـادة 7(1) (a-k) مـن النظـام الأسـاسي كذلـك مـا يـلي:

القتـل، والإبـادة، والاسـتعباد، والترحيـل أو النقـل القـسري للسـكان والسـجن أو أي حرمـان شـديد آخـر مـن الحريـة البدنيـة بمـا يخالـف القواعـد الأساسـية للقانـون الـدولي، والتعذيـب، والاغتصـاب، والاسـتعباد الجنـسي، والإكـراه عـلى ممارسـة الدعـارة، والحمـل القـسري، والتعقيـم القـسري، أو أي شـكل آخـر مـن أشـكال العنـف الجنـسي ذي الخطـورة المماثلـة، والاضطهـاد ضـد أي جماعـة أو فئـة محـددة لأسـباب سياسـية

أو عرقيــة أو قوميــة أو إثنيــة أو ثقافيــة، أو دينيــة أو جنســية، أو غيرهــا مــن الأســباب المعــترف بهــا عالميًــا بأنهــا غــير جائــزة بموجــب القانــون الــدولي،
والاختفــاء القــسري للأشــخاص، والفصــل العنــصري أو غــيره مــن الأعمــال اللاإنســانية ذات الطابــع المماثــل والتــي تُســبب عمــداً معانــاة كبــيرة، أو إصابــة خطــيرة في الجســم أو الصحــة العقليــة أو البدنيــة، باعتبارهــا أفعــالًا ترقــى إلى جرائــم ضــد الإنســانية.
وهنــا لابــد الإشــارة إلى قــراري المحاكــم الدوليــة الأول الصــادر في الواحــد والعشريــن مــن تشريــن 2 نوفمــبر 2024 حيــث أصــدرت الدائــرة التمهيديــة الأولى للمحكمــة الجنائيــة الدوليــة مذكــرة اعتقــال بحــق كل مــن بنيامــين نتنياهــو رئيــس الحكومــة الإسرائيليــة ويــواف غالانــت وزيــر الدفــاع الســابق بتهمــة ارتــكاب جرائــم ضــد الإنســانية.
محكمــة العــدل الدوليــة أيضــا تنظــر في خلــق إسرائيــل لاتفاقيــة مــن جريمــة الإبــادة الجماعيــة.
كلا القضيتــين لــم يصــدر أي قــرار يخالفهمــا. لذلــك القــرار 2803 لا يتنــافى مع اســتمرار الالتــزام بقــرار المحكمة.

الاعتراضات على خطة السلام في غزة

تبالــغ جهــات لأســباب تتعلــق بهــا اعتبــار القــرار فيــه مأخــذ قانونيــة. لا شــك أن كل قــرار يثــير بعــض الهواجــس ألا يطبــق بشــكل مثــالي. ولا شــك أن إسرائيــل لا تلتــزم بقــرارات مجلــس الأمــن. ومنــذ وقــف إطــلاق النــار وهــي تقــوم بعمليــات ومــا زالــت مســتمرة في الإبــادة الجماعيــة. إلا أن أســلوب إسرائيــل لا يعنــي إن القــرار فيــه مأخــذ قانونيــة بــل يعنــي أن إسرائيــل تنتهــك القانــون الــدولي.

أهم الاعتراضات

انتــشر تشــبيه قــرار 2803 «بالانتــداب» وقــد انتــشر هــذا التشــبيه لأنــه جــاء مــن بعــض أســاتذة القانــون الــدولي الغربــي الذيــن لديهــم فهــم لمشــاكل الوطــن العربــي بشــكل ســطحي. ووصفــه بعــض قياديــي حمــاس القــرار بأنــه نظــام وصايــة. قانــون الانتــداب يعتــبر غطــاءً للاســتعمار. ابتــدع مــن قبــل عصبــة الأمــم بعــد الحــرب العالميــة الأولى لضم مناطــق الــدول التــي خــسرت الحــرب. اســتبدل نظــام الانتــداب والوصايــة بعــد الحــرب العالميــة الثانيــة. مــن الهــزل أن فلســطين لــم تخضــع لنظــام الوصايــة. القــرار يشــبه بالوصايــة أو الانتــداب بســبب اشراف الولايــات المتحــدة عــلى البرنامــج. التشــبيه بعيــد

القــرار لا يشــبه الانتــداب أو الوصايــة. القــرار تــم بالتفــاوض مــع جهــات فلســطينية تحمــل صفــة الدولــة والوصايــة لا تجــوز عــلى الــدول كمــا وضحنــا أعــلاه. الفلســطينيون ودول عربيــة وتركيــا كلهــا موجــودة في كل خطــوات إنجــاز متطلبــات القــرار.

البعــض اعــترض عــلى أن القــرار لــم يطالــب إسرائيــل بإعــادة الإعمــار. عــدم الإشــارة إلى أن إسرائيــل يجــب أن تشــارك ماديــا في إعــادة إعمــار مــا دمرتــه خــلال الحــرب. الــرد عــلى ذلــك أن عمليــة إعــادة الإعمــار حدثــت في أكثــر مــن مــكان في العالــم وعــادة جهــات مســتثمر هــي التــي تقــوم بالأعمــال أمــا الجهــة المســببة للحــرب تتحمــل تعويضــات. والتعويضــات تتــم في المحاكــم. لا شيء في القــرار 2803 يمنــع الســلطة الفلســطينية مــن المطالبــة بالتعويضــات في المحاكــم الدوليــة. فكــرة مطالبــة إسرائيــل بالدخــول في مشــاريع الاســتثمار فكــرة خاطئــة وخاصــة إسرائيــل لديهــا مطامــع في غــزة.

يمنــح القــرار المقــترح مجلــس الســلام ســلطة واســعة في غــزة بمــا في ذلــك الإشراف عــلى لجنــة الحوكمــة الانتقاليــة وإعــادة الأعمــار والتنميــة الاقتصاديــة وتنســيق المســاعدات الإنســانية، وتتهــم أوســاط أخــرى أن الولايــات المتحــدة الأمريكيــة تســعى الاســتغلال قوتهــا في تمريــر قــرار يــشرع شــكلا جديــدا مــن الاحتــلال. جــدل لا يخــدم الواقــع، لــولا قــوة الولايــات المتحــدة لمــا اســتطاعت الخطــة الأمريكيــة أن تصبــح برنامجــاً عمليــاً.

نــزع ســلاح المقاومــة، دون أن تضــع ذلــك في ســياق إنهــاء الاحتــلال غــير القانونــي أو دون أن تشــمل نــزع ســلاح المســتوطنين. مشــكلة المســتوطنين تظهــر في الضفــة الغربيــة وليــس في غــزة.

قــرار مجلــس الأمــن 2803 ليــس هدفــه تنــاول مســألة الاحتــلال الــذي أقرتــه الجمعيــة العامــة بعــدم شرعيــة الاحتــلال لمناطــق الضفــة الغربيــة وغــزة وليــس حــل نهائــي هــو بدايــة الإجــراءات لإعــادة الســلام في غــزة، يعيــد تنظيــم قطــاع غــزة بــإشراف دولي، مــشروع لإدارة نــزاع وليــس حــل قانونــي دائــم. قطــاع غــزة مرتبــط في أجــزاء أخــرى مــن أرض فلســطين في إدارة الدولــة وســلامة الأراضي التابعــة للدولــة هــو جــزء مــن قــرارات صــادرة عــن محكمــة العــدل الدوليــة وليــس هنــاك قلــق حاليــا مــن فصــل الضفــة الغربيــة عــن غــزة.

الأدهــى مــن ذلــك يعتــبر القــرار الــذي يركــز عــلى غــزة ســيفصل في المســتقبل غــزة عــن الضفــة الغربيــة! ســلامة الأراضي الفلســطينية في الضفــة الغربيــة وغــزة محميــة بقــرارات دوليــة مــن الأمــم المتحــدة مــن محكمــة العــدل الدوليــة والجمعيــة العامــة للأمــم المتحدة. في النهايــة ننبــه إلى أســلوب العــدو الاسرائيــلي والحــرب النفســية لإضعــاف أي قــرار يخدم

القضيــة الفلســطينية. سيســتمر التخريــب ولكــن يجــب نواجهــه بوعــي. الاعتراضــات مدفوعــة أمــا لأغــراض تخريبيــة أو أنهــا لــم تقــرأ القــرار وتتصــدر أراء مــن جهــات غــير مختصــة.

الإشكالية القانونية في قرار مجلس الأمن 2803

يعانــي القــرار 2803 مــن قصــور جوهــري في عــدم الاتفــاق عــلى ســبب التهديــد الأمنــي. ممثــل الولايــات المتحــدة في خطابــه أثنــاء الموافقــة عــلى القــرار يقــول إن حمــاس هــي ســبب التهديــد الأمنــي. إلا أن المجتمــع الــدولي يعــرف أن الإسرائيليــين هــم مــن ينتهكــون الأمــن ويســتمرون في الحــرب.

المجتمع الدولي يعتبر حركة حماس حركة مقاومة حسب القانون الدولي الإنساني.

ماهي ايجابيات القرار بالنسبة للقضية الفلسطينية وغزة؟:

- الالتزام بميثاق الأمم المتحدة
- الالتزام بالقانون الدولي الإنساني معاملة غزة أرض محتلة
- شرعية التدخل الدولي لحماية المدنيين
- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

الخاتمة

لا شك إن صدور قرار دولي من أعلى سلطة قانونية دولية تنفيذية هي مجلس الأمن إنجاز لصالح قضية غزة. القرار يتبنى قرارات مجلس الأمن السابقة التي تتناول حقوق القضية الفلسطينية وقطاع غزة وضرورة الانسحاب من هذه المناطق لكونها أراضي محتلة. قرار 2803 هو شكل جديد للحماية الدولية. التدخل الدولي لأهداف إنسانية موجود في القانون الدولي ومطبق بأشكال مختلفة.

القرار يعترف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته. القرار خطة حماية لقطاع غزة. هناك ضمانات لحماية شعب غزة، فتح المعابر، تطوير السلطة وغيرها في إطار قانوني دولي حصل عليها قطاع غزة مدعوم من أطراف عربية وإسلامية والمجتمع الدولي.

القرار هو أحد مشاريع المسؤولية في الحماية حيث يتولى مجلس الأمن الإشراف على إنهاء الحرب في غزة وخطة الإعمار.

مستقبل تنفيذ القرار مرهون بإرادة شعب الصامد في قطاع غزة والشعب الفلسطيني والعربي وكل من يؤيد القضية الفلسطينية العادلة

المراجع

العبيـدي، خ (2024) الآثـار القانونيـة في فتـوى عـدم شرعيـة احتـلال الأراضي الفلسـطينية لعـام 1967, مركـز فينيـق للأبحـاث والدراسـات الحقليـة، غـزة، فلسـطين، العـدد الأول.

الأمـم المتحـدة (تموز/يوليـه 2024) أخبـار الأمـم المتحـدة منظـور عالمـي قصـص إنسـانية. خـبراء أمميـون يجـب عـلى الـدول الامتثـال فـورا لقـرار محكمـة العـدل الدوليـة بشـأن الاحتـلال الإسرائيـلي.

1132981/07/https://news.un.org/ar/story/2024

مجلـس الأمـن (2025)، المنـدوب الجزائـري بمجلـس الأمـن: قدمنـا تعديـلات عـلى مـشروع القـرار الأمريكـي بشـأن غـزة وجـرى اعتمـاد بعضهـا (18 تشريـن الثاني/نوفمـبر 2025)

https://www.youtube.com/watch?v=qou4raAIT6Q

القاهرة الإخبارية، حماس تصدر بيانا ناريا ردا على قرار مجلس الامن بشأن غزة

https://www.youtube.com/shorts/-q11WRSUcIY

Waltz, M, U. S. Ambassador Mike waltz tells you and the resolution is a step forward .https://youtu.be/_-FBXA-Hs0g?si=viDuGTNhQO3OovJs

Bellamy, A. J & Luck, E.C. (2018). The Responsibility to Protect: from Promise to Practice. Cambridge, Polity Press.

ICISS. (2001). The Responsibility to Protect. International Commission on Intervention and State

أحكام وآراء قضائية

الـرأي الاستشـاري، تقاريـر محكمـة العـدل الدوليـة 2004 (I)، ص50 -51 الفقـرة 155؛ الآثـار القانونيـة لفصـل أرخبيـل تشـاغوس عـن موريشـيوس عـام 1965، الـرأي الاستشـاري، تقاريـر محكمـة العـدل الدوليـة 2019 (I)، ص 139، الفقـرة 180).

United Nations Security Council. (2025). Resolution 2803 (2025) on the situation in Gaza. https://documents.un.org/doc/undoc/gen/n25/316/36/pdf/n2531636.pdf

النسخة العربية: https://docs.un.org/ar/s/res/2803(2025)

لجنـة الصليـب الأحمـر، اتفاقيـة جنيـف الرابعـة بشـأن حمايـة الأشـخاص المدنيـين في وقـت الحـرب 1949. الـدول الأطـراف والـدول الموقعـة.

https://ihl-databases.icrc.org/en/ihl-treaties/api-1977/state-parties?activeTab=default

ICJ (19 July 2024) Advisory opinion, legal consequences arising from the policies and practices of Israel in the occupied Palestinian territory, including East Jerusalem

ICJ (2004). Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory (Advisory Opinion). ICJ Reports 2004 Sovereignty, Ottawa. Hague Convention (IV). (1907). Convention respecting the laws and customs of war on land. The Hague.

United Nations. (1945). Charter of the United Nations.

القرار ISAF) (2001) 1386 أفغانستان

https://digitallibrary.un.org/record/454998?ln=en&v=pdf

البوسنة 1031 (1995) IFOR) القرار

https://digitallibrary.un.org/record/201088?ln=en&v=pdf

القوة متعددة الجنسيات في العراق

https://docs.un.org/ar/S/RES/1546(2004)

The White House, (30/9/2025) President Donald J. Trump's Comprehensive Plan to End the Gaza Conflict, https://x.com/whitehouse/status/1972736025597219278?s=46